كولن شندلر

إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني

السلطة، السياسة والآيديولوجيا من بيغن إلى نتنياهو

ترجمة: محمد نجار



إسـرائيـل، الليكـود
والحلم الصهيـوني

الأهليـــة للنشـــر والتـــوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمـان / وسط البلد
خلف مطعم القدس ؛ ص . ب ٧٧٧٢
هـاتف ٦٣٨٦٨٨ - فاكـس ٦٥٧٤٤٥

منشورات الأهلية لعـام ١٩٩٧
كولين شيندلر / اسرائيل والليكود
الطبعة العربية الأولى

تصميم الغـلاف ®
التنضيـد : مؤسسة ياقوت للخدمات المطبعية

الفهـــرس

معاني وشرح مصطلحات عبرية

اشدوت هعافودا: حزب اشتراكي يساري ريادي، تميز بسياسته المتطرفة تجاه العرب. وهو جزء من حزب العمل منذ عام ١٩٦٨.

أغودات يسرائيل: حزب إسرائيلي متطرف تأثر بحركة الحسيديم.

علهامشمار: صحيفة يومية يسارية. غالباً ما ارتبطت بسياسات حزب المبام.

إيلياه: وتعني الهجرة الى إسرائيل - أو من الناحية اللغوية «الذهاب».

الاشكنازيم: يهود وسط وشرق أوروبا.

حركة بيتار: منظمة شبيبية كانت تابعة لحركة التصحيح الصهيونية، انضمت لحزب حيروت فيما بعد.

بعيزرات هعاشيم: تعبير يعني «بمعونة الله».

بمشاتري: ويعني «تحت الأرض»؛ وهي نشرة عصابة شتيرن.

بنيه آدام: شخص بارز أو شهير، أو فاضل أو شريف.

بنيه براك: منطقة يهودية متطرفة مجاورة لتل أبيب.

بريت هعابيريونيم: اتحاد المتعصبين: وهي مجموعة فاشستية صهيونية جديدة نشطت في أوائل الثلاثينات.

دافار: صحيفة حزب العمل اليومية.

ديجيل هعافوداه: حزب متطرف غير صهيوني، تأثر بمدرسة ميتناجديم اليهودية الليتوانية.

جماعة عين فيريد: نشطاء حزب العمل المتطرفين، وبعضهم كان منتمياً لحزب «تخيا».

جاحال: غوش حيروت الليبرالي، تكتل حيروت الليبرالي أنشيء عام ١٩٦٥.

غوش إيمونيم: حركة استيطانية دينية يهودية، أنشئت في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية).

هآرتس: صحيفة يومية ليبرالية فكرية رئيسية.

حادار: مفهوم جابوتنسكي للشرف والوقار.

الهاغاناه: قوة الدفاع اليهودية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ونواة جيش الدفاع الاسرائيلي فيما بعد.

حالاخاه: القانون اليهودي الديني.

هعامفاكيد: قائد عصابة الارغون.

هعولام هازيه: مجلة راديكالية.

حاسباراه: تفسيرات الأحداث.

حاسيديم: حركة دينية يهودية متطرفة، متميزة بتكريسها لزعيمها الحاخامي والتركيز المحموم على العلاقة بالله.

حافلاجاه: سياسة ضبط الذات.

هازيت هعامولبديت: جبهة أرض الآباء، وهي جبهة ليحي التي نفذت اغتيال برنادوت.

حيهازيت: نشرة حركة أو منظمة ليحي.

حيروت: حزب شكل من قبل مناحيم بيغن في عام ١٩٤٨، وخلف حركة أرغون زفاي لومي السياسية؛ وهو الآن جزءاً في تكتل الليكود.

الهستدروت: اتحاد العمال العام في اسرائيل.

انغورماتزيا: معلومات.

ارغون زفاي لومي: أول اسم أُطلق على عصابة شتيرن.

كاخ: حزب يميني متطرف، تزعمه الحاخام مئير كاهانا، منع من دخول الانتخابات الاسرائيلية.

كوليل: مجتمع متعلم ديني.

كوبات حوليم: صندوق المرضى، برنامج التأمين الصحي للهستدروت.

حركة ليحي: وهي حركة «المقاتلين من أجل حرية اسرائيل»، عرفت رسمياً باسم عصابة شتيرن.

لاعام: إحدى الفئات الرئيسة لتكتل الليكود، شكلت حركة تدعى باسم المركز الحر وأرض العمل لاسرائيل.

الليكود: وهو تكتل يميني، ووريث لحركة التصحيح الصهيونية. والحزب الحاكم في اسرائيل لمرتين.

ليسخات عفودا: وهو مركز استخدام يزود سوق العمل بالعمال.

المعراخ: وهو التجمع العمالي مع حزب المبام: استمر لعام ١٩٦٩، ولغاية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مع الليكود عام ١٩٨٤.

ماشتريت يهوديت: حركة سرية يهودية.

المفدال: الحزب الديني القومي.

مالشوت اسرائيل: استقلالية الأرض.

مباي: وهو حزب العمل الوسط، شكل من قبل ديفيد بن غوريون، وكان مهيمناً على الحياة السياسية والحكومات الاسرائيلية المبكرة.

ماسييجاي كفول: الآثمين.

ميحدال: عدم الاستعداد لحرب يوم الغفران.

ميماد: حزب صهيوني ديني حمائمي (مسالم) شكل لمحاربة انتخابات عام ١٩٨٨.

ميرتس: تجمع يساري سلمي: شكل من أحزاب مبام، شينوي وراتس، انضمت لحكومة رابين في عام ١٩٩٢.

مشياخ: «المسياح» أو المسيح المنتظر.

ميليمت ميتزفا: الحرب الالزامية.

ميشناح: تنظيم القانون الشفوي.

ميتناجديم: المعارضون لحركة حسيديم.

ميتزفاح: وصية، أثر طيب.

مزراحي: حركة صهيونية دينية، وهي العصب المركزي للحزب الديني القومي.

مودعين عيزراحي: مؤسسة (دائرة) الاقتراع الاسرائيلي.

موليديت: حزب يميني متطرف، متميز بسياسة «الترانسفير» أو الترحيل.

الموشاف: مستوطنة زراعية تعاونية.

نيكودا: نشرة حركة غوش إيمونيم.

نتيفوت شالوم: حركة سلام دينية.

البالماخ: الوحدات العسكرية الضاربة للهاغناه.

بيكوخ نيفش: انقاذ الأرواح اليهودية: مبدأ الأهمية الأساسي لانقاذ الحياة.

بورشيم: المنشقون؛ وأطلق ذلك على منظمتي الأرغون وليحي من قبل المنظمة الصهيونية العالمية.

رافي: «ريشمات باعوليه اسرائيل»، وهي قائمة عمال اسرائيل؛ وتعني انفصال حزب المباي من الأعوام ١٩٥٦–١٩٦٨، بزعامة بن غوريون.

راك كاك: وهو شعار حركة التصحيح الصهيونية، ويعني «هكذا فقط».

روديف: ويعني المهاجم.

روش بيتار: رئيس حركة بيتار، أو لقب جابوتنسكي التبجيلي.

السفارديم: اليهود الشرقيين.

شفاتنين: مصطلح توراتي استخدم من قبل جابوتنسكي لمنع وتحريم الخلط بين الأيدولوجيات كمثل الاشتراكية والصهيونية.

شاس: حزب ديني يميني متطرف. اشترك في حكومة رابين عام ١٩٩٢.

شكيم: الاسم التورتي لنابلس.

شفيخات دامين: إراقة الدم اليهودي.

شيلي: حزب يساري صغير مؤيد للسلام، تعود جذوره الى انشقاق الحزب الشيوعي الاسرائيلي عام ١٩٦٥؛ وهو من أوائل الذين دعوا لإجراء مفاوضات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. فاز بمقعدين في الكنيست في انتخابات عام ١٩٧٧.

شينوي: حزب حمائمي (مسالم) معتدل؛ غير اشتراكي.

شيوريم: دورات دراسية دينية، غالباً ما تنظم من قبل سلطة حاخامية.

شليموت هعامولديت: «الكمالية» التاريخية لاسرائيل الكبرى، أو كامل أرض اسرائيل. «كمالية» أرض الوطن.

شلومزيون: حزب أرئيل شارون قصير العمر لانتخابات عام ١٩٧٧.

شواه: المحرقة النازية.

الشوفار: البوق، أو قرن الكبش، الذي ينفخ فيه اليهود.

شومر شابات: المحافظة على إحياء السبت اليهودي.

تعامولا: دعاية.

تامي: حزب يميني انشق عن الحزب الديني القومي. حصل على ثلاثة مقاعد في انتخابات عام ١٩٨١.

تيليم: حزب شكل من قبل موشي دايان لخوض انتخابات عام ١٩٨١.

تخيا: حزب يميني متطرف، شكل في عام ١٩٧٩ بعد اتفاقيات كامب ديفيد نتيجة لانشقاق في تكتل الليكود؛ أُخرج من انتخابات عام ١٩٩٢.

تينوات هعاحيروت: حركة حيروت.

تينوات هعاميري هعايفري: حركة المقاومة المتحدة للهاغناه، الارغون وليحي.

توجار هعانيشك: . طهارة أو صفاء السلاح.

التوراه: من الناحية التقليدية، هي كتب النبي موسى الخمس. وبمعنى أوسع هي كامل الإدراكات والأحاسيس الدينية اليهودية، في العلم والحياة.

تساديكيم: علماء دين حكماء.

تسوميت: حزب يميني متطرف لحركة الشعب العامل السابقة؛ حصل على ثمانية مقاعد في انتخابات عام ١٩٩٢ نتيجة للموقف القوي ضد التأثير الديني الغير ملائم في الحياة السياسية الاسرائيلية.

يحادوت هعاتوراه: القائمة اليهودية الموحدة، شكلت لخوض انتخابات عام ١٩٩٢ من قبل كل من حزبي اغودات يسرائيل وديجيل هعاتوراه.

باديت نئيمان: صحيفة أسبوعية متطرفة، تساند بصورة عامة وجهات نظر الحاخام شاخ.

يديعوت أحرونوت: صحيفة يومية اسرائيلية شعبية.

يفيه نيفش: فاعلو الخير.

يشيفا: ندوة دينية.

ييش جفول: وهي منظمة تشكلت من جنود الاحتياط الاسرائيليين الذين رفضوا مبدئياً بالخدمة وخوض العمليات العسكرية في لبنان عام ١٩٨٢، ومن ثم وسعت رفضها لتشمل الأراضي العربية المحتلة.

يشوف: الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨.

يوم هعاتزموت: يوم الاستقلال.

زاريم: أجانب.

تقديـــــم

بعد انتصار الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧، بدأ الكتاب والمؤلفون المهتمون بالصراع في الشرق الأوسط يحولون انتباههم نحو اسرائيل وهذا نتج عنه عدد وافر من مؤلفات السير الذاتية لمناحيم بيغن والذكريات التي صدرت حديثاً لاسحاق شامير. وفي حين أن العديد من الأعمال والكتب أضافت قطع أخرى لأحجية الصور المقطوعة، فإن حافزي في تأليف هذا الكتاب كان لفحص وتدقيق الظاهرة ككل من خلال نشأة وحكم تكتل الليكود في اسرائيل. فالكتاب أُخرج ليفسر ويشرح من أين جاء زعماء مثل بيغن وشامير بأيدولوجياتهما، وكيف صاغا تكتل الليكود ليصبح حزباً لحكومة طبيعية، وأن يسجلا ويفصلا طريقهما للسلطة، وكيف أن عالمهما المرتقب قد جاء ليعرف صنع القرار المتعذر فهمه والبعيد المدى فيما يبدو. ولكي يجري عمل هذا، فإنه كان من المهم الذهاب الى ما وراء الدعاية والسيرة التي تتسم بإظهار المترجم له بمظهر مثالي من جهة والمعارضة المتقطعة من جهة ثانية.

وكانت نيتي الأولية بأن أقوم بكتابة تحليل سياسي عن الليكود في السلطة منذ انتخابات عام ١٩٧٧ ولغاية هزيمته في عام ١٩٩٢. وسرعان ما أصبح واضحاً من أن تقديم مختصر لحركة بيغن، حيروت، ووراثة حركة التصحيح الصهيونية لن توفي بالغرض. ولكي نفهم ما الذي جعل الليكود ينقضي، فإنه كان من المهم شرح وتفسير خلفيته التاريخية والأيدولوجية. لذلك فقد اخترت أن أبدأ الدراسة منذ عام ١٩٣١، السنة التي قام فيها فلاديمير جابوتنسكي وأتباعة بأول اختراق سياسي في المؤتمر الصهيوني السابع عشر وأنشأوا حركة التصحيح الصهيونية كقوة يعتمد عليها.

وفي معنى واحد، فإنّ أي فحص وتدقيق لتكتل الليكود هو انعكاس لعملية متقدمة لجزء والتحام بحركة التصحيح الصهيونية. وبدأ هذا بوقت قصير بعد إنشائها مع تقدم ونمو المنظمة الصهيونية الجديدة واستمرارها لغاية حدوث الانشقاق بين منظمة ارغون زفاي لومي وعصابة شتيرن. وكانت أسباب الانشقاق عديدة، إلا أن سببها المركزي أو الرئيس كان الرغبة في استهلال أو البدء بثورة عسكرية ضد السلطات البريطانية في فلسطين. وفي حين أن منظمة الأرغون انتظرت لغاية انتهاء الحرب ضد النازيين، فان جماعة أو عصابة شتيرن - منظمة ليحي فيما بعد - بدأت «ثورتها»، ضد البريطانيين.

وكان أبراهام شتيرن شخصية فريدة ، ذلك أنه كان أول شخص يطوق الفكرة

الصهيونية المركزية من أن البريطانيين كانوا يشكلون القوة الوحيدة التي ستخلق الدولة اليهودية. فعلى العكس من كل من الحركة العمالية (حزب العمل فيما بعد) وحركة التصحيح الصهيونية (تكتل الليكود فيما بعد)، فقد اعتقد وآمن بالحركة الصهيونية كحركة تحرير قومية، وأن الدولة اليهودية يمكن أن تتحقق من خلال الكفاح المسلح. وأخذ بحسابه كل من الجيش الإيرلندي، غاريبالدي، الثورات الاشتراكية الروسية والثورة اليهودية ضد الرومان قديماً كنماذج له على ذلك، وسعى لتعلم دروساً من إخفاقاتهم. وقد قاد هذا شتيرن ليقترب من كل من بيلسوديسكي في بولندا، وموسوليني في ايطاليا وهتلر في ألمانيا، كل بدوره، ليكونوا حلفاء للحركة الصهيونية بدلاً من بريطانيا. وفي نظر شتيرن، فإن الحرب العالمية الثانية عززت من احتمالية الحصول على المساعدة من دول المحور، على فرضية أن «عدو عدوتنا بريطانيا يجب أن يكون صديقنا». ونظر خلفاء شتيرن، ثالوث ايلداد، يلين – مور واسحاق شامير، بصورة مشابهة الى ستالين الاتحاد السوفياتي.

وعلى النقيض من ذلك، فإن بيغن استمر بوراثة جابوتنسكي في حين غير وأعاد تفسير اتجاه معلّمه - مثل اتجاه جابوتنسكي بمخالفة البريطانيين. وبالرغم من حقيقة أن حركة التصحيح الصهيونية ما زالت قائمة، فإن بيغن ظهر بنجاح كوريث مكرّس لجابوتنسكي، وضم من خلال حزبه حيروت معظم أجزاء الجناح اليميني. واستمرت هذه العملية بشكل بارع من قبل بيغن لثلاثين عام. وبرهن عن مهارة في تشكيله تحالفات مع أحزاب أخرى وفي إنشاء ائتلافات سياسية مع مجموعات منشقة عن الحركة العمالية الصهيونية (حزب العمل). وهكذا فان حزب حيروت أصبح اسمه حزب جاحال في عام ١٩٦٥، ومن ثم تكتل الليكود في عام ١٩٧٣. وكانت سياسة الليكود مركزة على الإثم الأولي لتقسيم «أرض إسرائيل»، وإذعان وقبول الخط الرئيس للحركة الصهيونية بذلك.

واتفق بيغن مع براغماتية جابوتنسكي في ضم الضفة الغربية، التي احتلتها اسرائيل خلال حرب الأيام الستة.ومع ذلك، فان كفالة وضمان بيغن لمعاهدة كامب ديفيد وقراره بإعادة سيناء لمصر، بعثت من جديد أقصى اليمين او اليمين المتشدد الساكن في اسرائيل. وكانت هذه بطريقة ذكرياتية لمعارضة أصلية لجابوتنسكي ومنظمة الأرغون، وعصابة شتيرن.

كان بيغن رجلاً عاطفياً بشكل عميق، استحوذت عليه حرب الإبادة النازية أو المحرقة واحتمالية تكرارها. وآمن بعمق بمفهوم جابوتنسكي بـ «الجدار الحديدي» للقوة العسكرية التي يمكن أن تحمي الشعب اليهودي من أعدائه. فمحاولته لوضع منظمة التحرير

الفلسطينية في مصاف النازيين، وهدفه لتوفير الأمن للمناطق المأهولة في شمال اسرائيل، كانت عبارة عن رموز مركزية لمبادرته بغزو لبنان في عام ١٩٨٢. فقبوله الأولي «للفكرة الكبيرة»، بينما ترك التفاصيل للمرؤوسين، سمحت لشارون بتطوير الحرب الى درجة غير معقولة.

أما اسحاق شامير فقد أظهر مقداراً صغيراً من العاطفة ولاشيء من سحر وجاذبية سلفه. وقد اختير لأنه جاء من نفس الخلفية التي جاء منها بيغن. وقد فهم على أنه مؤهل لمواصلة تراث حركة التصحيح الصهيونية. ولكن هل كان شامير تصحيحي حقيقة وتلميذاً لجابوتنسكي؟ فمع أن شامير حارب البريطانيين، إلا أنه اعتنق ايدولوجية (نظرية) مختلفة. وبخلاف رفقائه السابقين من منظمة ليحي الذين ظلوا على النهج اليميني القومي، فانه لم ينضم لأي حزب صغير من الأحزاب اليمينية المتطرفة. فقد فهم بأن القوة الحقيقية تكمن فقط في تكتل الليكود. وأظهرت الأحداث التالية، بأنه تحالف مع البراجماتيين أو العمليين في الليكود مثل موشي أرنز لإخراج استجابات مقبولة للضغوطات المحلية، والفلسطينية والأمريكية، بيد أنه تحت السطح فقد اتبع خطه أو نهجه الشخصي الخاص. وكان هناك أمر واحد لاقتراح أو عرض الحلول، إلا أنه كان هناك أمر آخر تماماً لانجازها وتحقيقها.

إن نزعات ورغبات أبراهام شتيرن الغامضة قادته للتوجه نحو التوراة بدلاً من الالتفات للانتداب البريطاني عند تعريف أسس ومظاهر الدولة اليهودية.

فأرض اسرائيل يمكن أن تمتد من نهر النيل في مصر وحتى نهر الفرات في العراق. وهكذا، فبالنسبة لشامير، فلا يمكن أن يكون هناك تسوية على مسألة الحدود «لأرض اسرائيل» . فقد عارض اتفاقات كامب ديفيد بقوة. فتوجه شامير الواسع كان مرتكزاً على الجمع ما بين فلسفة شتيرن المتطرفة وفهم بن غوريون للحقيقة والواقع السياسي - عما كان ممكناً تحت الظروف الراهنة وما كان غير ذلك.

ومع أن شامير شق طريقه المتعرج من خلال مستنقع الحياة السياسية الاسرائيلية، إلا أنه كان لا يزال في قلبه موالياً لعصابة شتيرن، وان كان يرتدي ملابس الصهاينة التصحيحيين، وحتى عندما أصبح رئيساً لليكود. وكمثل أيام وجوده في منظمة ليحي، أيام الاغتيالات والهجومات العسكرية، فان جميع القرارات كانت تدرس بعناية. ولم تكن هناك حركات أو إيماءات بيغينية مثيرة أو دراماتيكية، وإنّما بدلاً من ذلك حركة للأمام عندما يكون من الأسلم فعل ذلك وحركة الى الجانب عندما لا يكون ذلك. ويكون الوقوف هادئاً في حين ينهك المعارضون أنفسهم في خضم الإخفاق، كخياراً دائم.

في عام ١٩٨٩، ساعد على تهميش خطته الذاتية المسماة بخطة شامير، التي اقترحت

إجراء انتخابات فلسطينية، عندما رفض الوقوف أمام «تقييد بضعة وزراء صاخبين». فأريك شارون غالباً ما كان يصرح بأن «الوزراء المقيدين في الحكومة هما شامير وهو». فقد عرف شامير من قبل زملائه والرأي العام الاسرائيلي على أنه كان قاسياً وعنيداً. علاوة على ذلك، ففي خريف عام ١٩٩١، قاوم بفعالية كافة الضغوطات من قبل الأميركيين لفتح باب المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية. وأُعتبر شامير مؤتمر مدريد كمؤتمر احتفالي فحسب؛ فقد أعلن بعد انتخابات عام ١٩٩٢، بأنه سيجر أو يطيل المفاوضات لعشر سنوات أخرى.

إن توجه شامير الجامد أو الغير متحرك بشكل أساسي، والذي استحسن في سنواته الأولى، قاد تدريجياً الى انشقاق شديد داخل الليكود، والعديد من زملائه لاموه على تكتيكاته الخاطئة والتي أدت الى هزيمتهم الانتخابية عام ١٩٩٢. علاوة على أن هذه التكتيكات، قد فهمت فقط ضمن التاريخ المختلف للأيدولوجيات المنقولة من قبل الفصائل والاتجاهات أو الأحزاب المكون منها تكتل الليكود.

المقدمة

ذكريات نصف منسيّة

في ١٧ أيار ١٩٧٧، اختار الاسرائيليون مناحيم بيغن وتكتله الليكود، الذي يضم أحزاب قومية وليبرالية، ليقودهم الى الحقبة الرابعة في دولتهم. وأخرج المعراخ، أو الأحزاب الاشتراكية للتجمع العمالي (حزب العمل)، الذي قاد البلاد بشكل رئيسي منذ إنشاء اسرائيل في عام ١٩٤٨، الى مجال المعارضة السياسية، بعد عقد من الحكم المشؤوم. فقد كانت نتيجة انتخابات الكنيست التاسعة، حصول الليكود على (٤٣) مقعداً وحصول حزب العمل على (٣٢) مقعداً فقط. فنصف أصوات التجمع العمالي تقريباً اختفت منذ الانتخابات السابقة عام ١٩٧٣، ونصف أصوات الناخبين قد غيرت اتجاهها أو انتمائها السياسي. علاوة على ذلك، ففي عام ١٩٧٧، نشأ حزب جديد، هو الحركة الديمقراطية للتغيير. وتنافس مع حزب العمل من أجل الحصول على أصوات اليهود الاشكنازيم، من أصحاب الأجور العالية والتعليم والثقافة الأفضل. وقد استفاد من خيبة الأمل العامة من المعراخ، مما أكسبه خمسة عشرة مقعداً، كما أنّه شتت وقسم الأصوات الانتخابية للتجمع العمالي بشكل فعال. وهكذا، فإنه لأول مرة، فإن أصوات الناخبين الاسرائيليين منحوا خياراً حقيقياً. ولم تعد النتيجة كالمعتاد - أي انتصار حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية؛ فقد أصبحت هناك ثلاث اختيارات - التجمع العمالي، الحركة الديمقراطية للتغيير - وتكتل الليكود.

ومع ذلك، فان النتيجة كانت غير متوقعة. وكالعادة، فإن مركز استطلاع رأي الناخبين مثل «بوري» و«دحاف» توقعت فوز التجمع العمالي. كما أن الاستطلاع الذي أجراه حانوش سميث في صحيفة معاريف عشيّة الانتخابات أشار الى حصول حزب العمل على ثلاثين معقد، وتكتل الليكود على خمسة وعشرين مقعداً، وإحدى عشر مقعداً فقط للحركة الديمقراطية للتغيير. إلا أن صحيفة بديعوت أحرونوت أظهرت حزبي العمل والليكود في وضع متساوٍ ٣٨-٣٩ مقعداً لكل منهما. وأكد هذا نتائج دراسة أجريت من قبل المعراخ (حزب العمل) ذاته. حتى أن الاقتراع الأكثر تفضيلاً والذي أجراه مودعين أزراحي، أعطى الليكود ثلاثة مقاعد إضافية محتملة. وهكذا فإن مقدار الفوز الانتخابي لليكود لم يكن متوقعاً أو متنبأً به. فقام حزب العمل بقيادة ائتلاف مع الحركة الديمقراطية للتغيير كشريك

رئيس له. ومع ذلك فقد أُشيع في الصحافة الاسرائيلية، قبل بضعة أشهر من الانتخابات، في منتصف نيسان ١٩٧٧، بأن شمعون بيريز، زعيم المعراخ (حزب العمل)، قد عوم إمكانية تشكيل أسوأ سيناريو لعمل ائتلاف مع الليكود في اجتماع مغلق للحزب في تل أبيب. وكما حدث في الانتخابات البريطانية عام ١٩٩٢، فانه قد جرى أخذ بضعة آراء محللي استطلاعات ورجع ذلك إلى العدد الكبير من المقترعين الذين لا رأي لهم، حيث قدرت نسبتهم ما بين ٢٠-٢٥ بالمئة. وهذا العامل، إضافة لحركة قوية تجاه الليكود في الأيام المتاخمة القليلة للحملة الانتخابية، شوشت كافة التوقعات والحسابات.

إن انتخاب مناحيم بيغن وهو في سن الرابعة والستين، وخلال رئاسته التاسعة لحزب حيروت، وهو أحد الأحزاب الرئيسة في تكتل الليكود، كان يعتبر مستجمعاً سياسياً ونفسياً للعديد من الاسرائيليين واليهود المساندين لاسرائيل في الخارج. وكان بيغن سريع الغضب، لا يسيطر على نفسه، وقد أفسد وأعاق على مرّ أربعة عقود أفضل محاولات التجارب الصهيونية الكبيرة . فشكل هذه الأمور لم تكن توقعاً سعيداً للعديد من قطاعات المجتمع الاسرائيلي. فشولاميت الوني، التي شكلت حركتها «الحقوق المدنية» نسبة العشر في الانخابات، قد عبرت عن وجهة النظر اليسارية العلمانية الصهيونية. واعتقدت بأن «الدولة أصبحت أقل عقلانية، وأكثر قومية وتطرفاً، وأكثر غموضاً، ومحكومة أقل بالشعور المشترك ومتأثرة أكثر بالمال». فالجني الذي أخرج من الزجاجة، وأعطى سجله الماضي، سيقوم بتدمير ضخم.

وفي خارج اسرائيل، فان الحكومات الغربية، سواء كانت اليسارية أم اليمينية، كانت ردة فعلها الخاص بالخوف من إدارة أو حكومة بيغن. واعتقد الرئيس الأميركي آنذاك جيمي كارتر من أن بيغن سيتجاوز في ادعائه بالضفة الغربية. وسينتج عن ذلك سد طريق وسبل السلام للنزاع في الشرق الأوسط. وأصبح واضحاً بالنسبة للعديد من المراقبين بأن بيغن سيقود الشعب الاسرائيلي الى خط ايدولوجي متشدد فيما يتعلق بمفاوضات السلام.

وعلى نحو مشابه فان يهود المهجر كانوا مذعورين أيضاً. فقد فطموا على المثاليات الصهيونية لبن غوريون ووايزمن: النضال من أجل الاستقلال، وإنشاء الكيبوتسات وتعمير واستصلاح الصحراء - وصورة اسرائيل كتجربة اشتراكية شجاعة ومنارة حقيقية للأمم الأخرى. وقد التزم مجلس نواب اليهود البريطانيون بالسكوت، عندما سئل عن رأيه بنتيجة الانتخابات الاسرائيلية. فكيف يمكنهم أن يوحوا للرأي العام البريطاني وللحكومة البريطانية بأن الزعيم السابق لمنظمة ارغون زفاي لومي، الذي ارتبط اسمه بتفجير فندق الملك داود،

وإعدام نقباء الجيش البريطاني إبان الانتداب على فلسطين، وبمجزرة دير ياسين، بأنه لم يكن (بيغن) سائراً على نهج أسلافه؟ وفي الحقيقة، فانه قبل بضعة سنوات فقط، كان عليهم أن يتباروا ويكافحوا مع الجناح اليهودي اليساري - الصهاينة ضد بيغن - على أعتاب أبوابهم، عندما زار زعيم الليكود بريطانيا لأول مرة. فقرارهم بإرسال برقية تهنئة لبيغن اعتبرت عملية مؤلمة. فقد اعتبروه «كمصدر خجل وارتباك». وأشارت هيئة الاذاعة البريطانية بشكل لطيف لبيغن «كزعيم ثائر سابق». ومع ذلك، فان هناك جهات أخرى لم تكن خائفة من أن تصفه بـ «الزعيم الإرهابي». فذكريات الانتداب البريطاني في فلسطين ما زالت واضحة لم تطمس. واستعد الدبلوماسيون الاسرائيليون، الذين نشأوا على ثقافة حزب العمل، ليقولوا عكس ما كانوا يقولونه سابقاً، وان يقوموا بعكس قناعاتهم. فلأكثر من ثلاثين سنة، فقد كان هناك شعوراً متواجداً بين الحركة العمالية الصهيونية من أن حزب العمل قد اكتسب حقاً غير قابل للتحويل للاستمرار في الحكم، مزيناً بشعور إلهي تقريباً لهدف بناء حضارة جديدة بشكلها الذاتي. والخصوم السياسيين يجب أن يعارضوا ويحتووا إذا ما كان على القدس الجديدة أن تبنى على أسس قديمة. كما ينبغي أن يحتوي ويسيطر على التشدد الديني الحقيقي - المرتكز على الإيمان باليهودية - وأن يهمش ويتدبر أمره. وعلى هذا الأساس فقد اعتبرت القوى السوداء لحركة التصحيح الصهيونية بأنها مُدَمِرة وشيطانية، أما بفقد السلطة لصالح الجناح اليميني، المعروف بعقيدته القومية الخرافية وعبادته للرموز العسكرية، فان هذا أمرغير قابل للتصديق أو التخيل. فانتصار اليمين سيمثل احتفاءً بمولود بعد وفاة أبيه، هكذا أوحوا وأظهروا، لأتباع أولئك القوى الرجعية التي بليت بها أوروبا خلال الحروب الداخلية وقادوا العالم نحو عصر جديد من البربرية التي لا سابقة لها. فمثل هذا المتسلط المستبد (بيغن) قد سيطر على عقول وأفكار عشرات الآلاف من الاسرائيليين المؤيدين لحزب العمل منذ زمن طويل. وهكذا فان انتصار عام ١٩٧٧ كان ضربة فريدة، وجهت لحزب العمل.

سجل بن غوريون في مذكراته، مناقشة جرت بين ايغال الون ودبلوماسي اسرائيلي في عام ١٩٤٨، ما يلي:

«ماذا سيحدث اذا ما أصبح مناحيم بيغن رئيساً للوزراء؟ سأل ألون. وكان من الواضح أن الدبلوماسي قد فوجيء بهذا السؤال، حيث سكت طويلاً. وأجاب أخيراً: «اذا ما استولى بيغن على السلطة، فانني لن أعمل معه؛ أما إذا ما انتخب، عندئذٍ فان ذلك سيكون مختلفاً».

فقال له آلون بأنه لن يقبل أبداً أن يكون بيغن رئيساً للوزراء.

جرت هذه المحادثة بعد شهرين من حادثة السفينة التالينا التي أثارت جدلاً حولها، حيث دُمِّرت سفينة أسلحة لمنظمة الارغون بناء على أوامر بن غوريون، وحيث أنه كانت هناك توقعات بحدوث حرب أهلية بين الفصائل اليهودية قائمة آنذاك. أما الآن، فان كل ذلك قد مر: فان بيغن انتخب رئيساً للوزراء من قبل الاسرائيليين، ومما يدعو للسخرية فان ايغال الون أصبح الرجل الثاني الذي هزم على قائمة المعراخ (حزب العمل) ، ووزير الخارجية المنسحب.

إن العواطف العميقة التي لفت شخصية مناحيم بيغن - وحتى قبل أن يتسلم السلطة - كانت تتركز على إحداث شرخ كبير ما بين حركة التصحيح الصهيونية والحركة العمالية. هذا وفي حين كانت هناك اختلافات سياسية واضحة بين الحركتين، فان البغض الشخصي والعقود الطويلة من الحروب الكلامية بين هاتين الحركتين أو المعسكرين قد صبغت وتشربت بانفصال واختلاف ايدولوجي مع استقامة قروسطية (عائدة للقرون الوسطى). والى حد ما، فان كلا المعسكرين هما نتاج لأيدولوجية العصر التي اكتسبت مع عام ١٩٧٧ انتماء منهك وذاوٍ لعصر أو زمن آخر. والسخرية التي تكدس كل جانب فيهاعلى الآخر بدت لتتحدى التحليل العلمي ولا يمكن أن تفسر ببساطة بتعابير سياسية خالصة. وعلق أحد الكتّاب بقوله:

> «في حين سيكون أمراً مضللاً من مناقشة أن حزب المباي [وهو حزب العمل الاسرائيلي والمعراخ سابقاً] وحركة التصحيح الصهيونية كانا مقتربين جداً في الأيدولوجية ولا يمكنهما تفسير التنافس النفسي بينهما. فالحركتين خلقا وأنشأ ثقافات فرعية سياسية التي عجلت وأسرعت بقيام تنافس حزبي داخلي. وتنافسا من نفس المصادر من خلال هيئات تنظيمية مختلفة وكان هذا التنافس التنظيمي الداخلي الذي ترجم الى انشقاق سياسي عميق. وكلا الحزبين حاولا تبرير تنافسهما وعدائهما وذلك بشحذ الفجوات والثغرات الأيدولوجية؛ وهكذا فقد ساهم ذلك بالحكمة التقليدية التي توضح العلاقات الحزبية الداخلية كتعبير عن اختلاف ايدولوجي عميق».

وفي الواقع، فان هذا التنافس العميق أطال الاقتناع لكلا الطرفين في التصحيح السياسي لمواقفهما على مرّ عقود حكم حزب العمل. وقد قاد أيضاً الى رؤيا متنافسة وتفسيرات مختلفة لتاريخ مبني ومعلن. وكان أكثر ملاءمة غالباً لتشويش وإرباك الأحداث أو إلغائها معاً.

وفي تقديمه، الذي كتب في آذار عام ١٩٥١، للطبعة الأولى لتقييم بيغن لحملة الأرغون

ضد البريطانيين، في كتاب الثورة لإيغال غرينيبيرغ، وكان محرراً سابقاً لصحيفة كرونيكل جويش اللندنية، كتب يقول بأن «مؤامرة السكوت، التي أثيرت بحوافز متنوعة ومتعددة، وسدت وأغلقت كافة المطبوعات الفعالة في الولايات المتحدة «للثائرين» اليهود. ولم يكن جرينبرغ يشير فقط لوسائل الاعلام البريطانية الوطنية، ولكن أيضاً لليهود البريطانيين المعروفين الذين يلتزمون الخط الاعلامي الرسمي. هذا، ومع أن حزب حيروت أصبح الحزب الثاني الأكبر في اسرائيل في عام ١٩٥٥ واستمر على تلك القاعدة من خلال تشكيل حزب جاحال في عام ١٩٦٥ وتكتل الليكود في عام ١٩٧٣، واتخاذ سياسة التجاهل حيالهم وتقليص معرفة تاريخهم، وخاصة ذلك الذي لمنظمة ارغون زفاي لومي، الى أدنى حد، قد ساهم فعلاً في خلق فراغ اعلامي. وملء فقط من قبل جهاز دعاية حزب حيروت الذي أله مؤسس حركة التصحيح فلاديمير جابوتنسكي وتخليد بيغن. ومع عام ١٩٧٧، فانه لم يكن هناك سوى بضعة أناس خارج اسرائيل لديهم فكرة واضحة عما كان تكتل الليكود يشكله بالفعل وكيف أنه قد عمل في الحقيقة للوصول الى السلطة. والنظرة الشيطانية نحو بيغن - كارهابي وفوضوي - استبدلت بالتفهم والتحليل. وحتى في اسرائيل، فان العديدين كانوا غير واعين أو مدركين لموقف الليكود الحقيقي في العديد من المسائل.

فالحقيقة العامة التي شهدت بأن الحكومات تفقد الانتخابات بدلاً من ان تكسبها وتفوز بها أحزاب المعارضة بشكل لا ينكر قد أصبحت حقيقة في الظروف السياسية لعام ١٩٧٧: فالناخب قد صوت ضد التجمع العمالي وصوت بدلاً من ذلك لصالح الليكود. لذلك فقد كان الوهم عظيماً مع المعراخ ، ذلك أن حوالي ثلاثين بالمائة من أصوات الليكود جاءت من أصوات الناخبين السابقين لحزب العمل. ومثل الجيشان السياسي لعام ١٩٧٧، مثل ذلك الاضطراب النفسي الشديد، ذلك أنه بعد حدوث الصدمة سعى العديد من الناس للحصول على تفسير مقنع لأسباب صعود الليكود بدلاً من معرفة الانشقاق من قبل الحركة الديمقراطية للتغيير مقرونة بعجز وسوء خط حكومة رابين. وبعد إعلان نتيجة الانتخابات بوقت قصير، أوحى ايغال هورفيتز، وهو زغيم جناح لعام في تكتل الليكود، بأن حصيلة الانتخابات كانت نتيجة غير مباشرة للتكريس الايدولوجي وانحطاط أخلاقي لحزب المباي - الحزب الذي كان هو وغيره من أعضاد الليكود منتمياً اليه رسمياً. وعلى نحو من الأهمية، فقد أشار الى أن جمهور الناخبين أقروا بـ «العهد والميثاق ما بين تلاميذ بن غوريون وجابوتنسكي». وبيغن كزعيم لحزب حيروت - ووريث حركة التصحيح الصهيونية المعلن - قد فهم نتيجة الانتخابات بتعابير وفحوى معينة أكثر بكثير: حيث أنه لم يكن انتصاراً شاملاً

على معارضين معاديين، الذين وجدوا مصالح ولغة مشتركة من خلال ائتلاف أو اتحاد الليكود ضد أحزاب العمل أو التجمع العمالي، وانما كان انتصاراً لحركة التصحيح الصهيونية ذاتياً. وعبر بيغن عن انتصاره على أنه أوج من نضال طويل ومرير ما بين التصحيحيين الصهاينة والحركة العمالية (حزب العمل) للفوز بقلوب وعقول المساندين للحركة الصهيونية. فالحركة العمالية الصهيونية قد هزمت أخيراً من قبل تلاميذ جابوتنسكي . وان حكمها الطويل لاسرائيل قد انتهى. وفي خطابه الذي ألقاه بعد توقعات الكمبيوتر بانتصار الليكود بوقت قصير، أشار بيغن الى «الكفاح الهائل للأفكار والمبادىء التي تعود الى عام ١٩٣١». وهذا التعليق الغامض قد عوم على رؤوس غالبية المستمعين له. لذلك فان بيغن كان رجلاً حاملاً للماضي معه الى حد كبير. حيث أنه لم ينس مطلقاً عام ١٩٣١، العام الذي عقد فيه المؤتمر الصهيوني السابع عشر، وعندما قدم حاييم وايزمن استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية. في لحظة الانتصار هذه، آنئذ، أعاد بيغن للأذهان السنة التي فيها تحدى التصحيحيون الصهاينة لأول مرة زعامة الحركة العمالية المهيمنة. فتلك المناسبة قد شهدت وصول الحركة الصهيونية كقوة عسكرية وسياسية الى التأثير في السياسات الصهيونية. فالحركة الصهيونية لن تكون أبداً نفسها أو ذاتها ثانية.

الفصل الأول

الطريق الطويل والمتعرج

الطريق الطويل والمتعرج

إن السياسة الصهيونية لحاييم وايزمن كانت على ما يبدو ممتنعة عن الكشف عن فكرة الدولة اليهودية - أو حتى كشف ذلك ليهود فلسطين - لحساب إنشاء حكم ذاتي لليهود هناك. وفي الحقيقة، فان وعد بلفور عام ١٩١٧ تحدث فحسب عن إنشاء وطن يهودي في فلسطين. فوايزمن، مثله كمثل شخصيات ذلك العهد، كان غامضاً في أهدافه التكتيكية فيما يتعلق بالتطلعات الصهيونية في تعامله مع كل من البريطانيين والعرب. ولغاية عام ١٩٣١، فان هذا التوجه اللين جداً قد أنجز القليل وكان معرضاً لنيران الانتقادات في الحركة الصهيونية.

وقد أشار وايزمن الى ذلك، في حديث أدلى به آنذاك للوكالة التلغرافية اليهودية، خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني السابع بقوله: «إن الغالبية لا تضمن أمن، ولا حتى تطوير وتنمية الحضارة والثقافة اليهودية». فهذه التعليقات الحذرة عكست تخوفه من أن أية دعوة لإنشاء دولة يهودية في ذلك الوقت سيفسر على أنه دعوة لطرد العرب من فلسطين. ومثل وصور هذا الخط الرئيس لتوجه الزعامة الصهيونية وقتذاك، وارتكز على تسوية الأمور مع البريطانيين، واتجه في الوقت ذاته نحو الهدف النهائي لإنشاء الدولة. وهذا تعارض بشكل حاد مع الحركة المنشأة حديثاً آنذاك وهي حركة التصحيح الصهيونية، التي اعتقدت وآمنت بأن الدولة اليهودية يمكن أن تنشأ فحسب من خلال الجدار الحديدي للشعب اليهودي. وسلبية وايزمن السياسية هذه وخنوعه، فهمت على نحو غاضب بسبب التخلي عن المبادىء الأساسية للحركة الصهيونية. فسلوكه ونمطه الأرستقراطي وإيمانه بالدبلوماسية الواقعية والعملية اعتبرت على أنها أهمية ثانوية، واعتبرت أيضاً مع ذلك كإشارة على الضعف. فالدولة اليهودية كان تمثل هدفاً مباشراً وفورياً لا غبار عليه بالنسبة للتصحيحيين الصهاينة.

إن مؤسس حركة التصحيح الصهيونية، زئيف فلاديمير جابوتنسكي، قد هاجم بشكل واضح وعلني وايزمن في المؤتمر الصهيوني السابع - بسبب «تكتيكاته المتأنية، ولموقفه المعتدل، ولتأكيده من أن الدعوة لإنشاء دولة يهودية كان تطرفاً. وذهبت زلة وايزمن ضمنياً ضد الذين كانوا يشاركونه بعطف من وفود المؤتمر في وقت انحطاط الخطوط للحركة الصهيونية، ولعبت دورها مباشرة في يد جابتوتنسكي. ولأول مرة، فانه قد جرى تحدي سيادة الحركة الصهيونية. فقد أظهرت انتخابات المنظمة الصهيونية العالمية بأن

التصحيحيين الصهاينة قد فازوا بإحدى وعشرين بالمئة من الأصوات، مقارنة بستة وعشرين بالمئة لحزب بن غوريون المباي آنذاك. وكان هذا تقدماً ضخماً لهذه الحركة (حركة التصحيح الصهيونية) التي أنشئت قبل ستة سنوات فقط من ذلك الوقت. وأيضاً فان نجاح التصحيحيين قد أظهر انهزام الهدف الصهيوني في فلسطين من أن اليهود يشكلون الغالبية فيها. واستقال وايزمن حيث أوحى ذلك على نحو مفترض من أن جابوتنسكي لا بد وأن يحتل مركز رئيس المنظمة الصهيونية العالمية. ولكن بدلاً من ذلك فقد ظهر ناحوم سوكولوف ليكون زعيماً جديداً للمنظمة.

لم تمثل استقالة وايزمن انهزاماً للمنظمة الصهيونية فحسب وثمناً للمبادىء الأساسية الوسطية؛ بل أيضاً أشارت الى إمكانية حلول حركة التصحيح الصهيونية كبديل لها. ونشوء قوة التصحيحيين الصهاينة كقوة سياسية، وازدرائهم المتأصل والراسخ لسياسات زعامة المنظمة الصهيونية قد أظهر بالتأكيد وجودهم. فانتصاريتهم العدوانية تناقضت بحدة مع الاتجاه المعتدل لوايزمن تمشياً مع الخط الانجليزي. وبعد سنوات، استذكر وايزمن موقف التصحيحيين الصهاينة منه ـ هتافهم المضاد وتفوههم بعبارات غير واقعية كما يلي:

« يمكن ان تُبنى فلسطين فقط بطريقة صعبة، وذلك بتولية انتباه موسوس (شديد التدقيق في التوافه والتفاصيل) لكل هدف ... وانتزاع المناسبات التي يمثلون ويظهرون أنفسهم فيها، ويعتقدون بأن الابتسامات العرضية للخط قد تمثل سبيل حقيقي للحياة.. وكان مبدأي الأساسي قول مأثور لغوته هو: [إن ما ترثه من أسلافك، فانك قد تكتسبه ذاتياً]. فالآخرون آمنوا بالوراثة، ولذلك فانهم كانوا دوماً يدعون بحقوقهم؛ فقد أرادوا طريقاً سهلاً، الطريق المهد بوعود الآخرين. أما أنا فقد آمنت في الطريق التي خطوناها بأقدامنا، مهما يمكن أن تكون أقدامنا متعرجة ».

إن الخط الرئيس الواقعي للحركة الصهيونية لم يعد لديه وقتاً لمواجهة العسكرية المنفعلة القصيرة المدى والرومانسية المثيرة التي مثلت من قبل جابوتنسكي المنفعل.

فالتوضع الفارغ، كما الحوا، لا يمكنه التغلب على الضعف اليهودي. وجُرح وايزمن من جراء هجومات التصحيحيين الصهاينة ومسانديهم. واعتبر المؤتمر الصهيوني مفعماً «بالبغض، والثأر، والخداع والخيانة». وفي رسالة خاصة وجهها الى البارون أدموند روتشيلد، وضع وايزمن اللوم لسوء طالعه على «مجموعة من الرجعيين الظلاميين ـ أناس كمثل السياسيين الدينيين الزائفين لجماعة مزراحي ـ ويمثلون الفاشية اليهودية كما وصفوا من قبل الأميركيين». وقد وصف التصحيحيين الصهاينة على أنهم «الأنف الكبير في الشارع اليهودي ـ ويمثلون الهتلرية في أسوأ أشكالها».

إن المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد عام ١٩٣١ قد ألب اليسار ضد اليمين في مواجهة شديدة ومريرة. وكلا التياران السياسيان في ذلك الوقت اندمجا في بوتقة حركتهما الايدولوجية. ففي عام ١٩٣٠ أُنشيء حزب المباي - حزب العمال الاسرائيلي - من خلال اندماج حزبي اشدود هعافودا وهابوعيل هاتزئير تحت قيادة بن غوريون . وفي السنة التالية، أصبح جابونسكي، وهو في سن الخمسين، رئيساً لحركة شبية بيتار التصحيحية. فقد أظهرت الحماسة السياسية المتقدة للنشطاء الشبان لكلا الجانبين نفسها خلال عقد المؤتمر الصهيوني المشار اليه. ونشأ عن ذلك تنافس وعداوة مستفحلة لم تخل من العنف الكلامي. كما تأثر جابوتنسكي أيضاً بالماركسية، ولم يعتبر الاشتراكية كرد للظلم الاجتماعي. وحتى أنه رفض أية علاقة أو ارتباط ما بين الاشتراكية والتوراة. وبدلاً من ذلك، فقد وضع حلولاً مقدمة على أن يجري إلغاء الديون كلما مضى عليها خمسون عاماً، وأن يحصل الأرقاء أو العبيد على حريتهم بعد مضي هذا الزمن أيضاً. وفي أيدولوجيته لحركة بيتار، كتب جابوتنسكي بأن «هناك عيب كبير في مثل هذا النظام [الاشتراكي]، فالانسان سيوقف نضاله، وقتاله وكفاحه، ليسعى نحو شيء أفضل. فموقف كل واحد سيكون منظماً أوتوماتيكياً، ولا شيء يمكن أن يكون متغيرا؛ والأحلام ستكون موزعة ومبعثرة، ولن يبذل الفكر أو العقل جهده، وهناك سيتلاشى كل حافز فردي بناء » .

كان جابوتنسكي متأثراً، بدوره، بعناصر الطبقة اليهودية الوسطى، والتي هاجرت من بولندا الى فلسطين خلال الهجرة اليهودية الرابعة، من الأعوام ١٩٢٤-١٩٢٨. فقد حثوا جابوتنسكي ليقاتل ويكافح عن مصالحهم. وألح جابوتنسكي بأن حقن الرأسمالية كان ضرورياً لخلق أوضاع استيطان على نطاق واسع في فلسطين، يليه إنشاء دولة يهودية هناك. واعتقد بأن النزاع الطبقي بين العمال وأصحاب العمل في فلسطين، سيضعف الجوهر الأساسي للصهيونية وذلك بمنعه لوجود مستثمرين محتملين ومتوقعين. وهكذا، «فان كلاً من الإضرابات والإغلاقات يجب أن تعتبر كخيانة لمصالح الصهيونية». فالنزاعات المهنية أو الصناعية يمكن أن تسوى من خلال جهاز حيادي وإلزامي «للتحكيم الوطني». وخلال ذلك الوقت، فلا يمكن أن يسمح لأي إضراب عمالي أن يحدث، بل وحتى لا يسمح لأي صاحب عمل أن يطرد أي عامل. ولجنة التحكيم هذه ستقوم بفحص وتدقيق دفاتر حسابات أصحاب العمل واصدار قرار من جانب واحد فيما اذا كان العمال يستحقون زيادات. وهذا القرار سيكون ملزماً للطرفين. وفي مقالة مشهورة، تحت عنوان: «نعم، أخرقوا ذلك» ، كتبها في عام ١٩٣٢، هاجم جابوتنسكي حزب العمل، واقترح انشاء هستدروت جديد، أو اتحاد عمال يهودي جديد، الذي لن ينظم اضرابات عمالية أو يعزز حرب طبقية

خلال فترة التضامن القومي المطلوب لبناء الدولة اليهودية. كما هاجم أيضاً حزب المباي المسيطر رسمياً على الهستدروت لتنظيمه العمالة العربية ومساعدتها على القيام باضرابات في المصانع اليهودية. وان ادارة الاستخدام يجب أن تنزع من أيدي الهستدروت وتوضع تحت أشراف محايد. وكتب جابوتنسكي يقول: أنه اذا ما جاء أي يهودي ليستوطن (في فلسطين)، فانه لم يعد عاملاً، ولا عنصراً في البروليتاريا، وانما متطوعاً. ولا بد أن يعاني بوقار من كل المصاعب الناشئة عن وضعه كعامل. ونصح هؤلاء الاشتراكيون الذين جاءوا ليبنوا أرض صهيون (اسرائيل) إلا أنهم لم يعيروا انتباهاً لفكرة الرأسمالية ليظلوا في بلدانهم وليقاتلوا من أجل البروليتاريا هناك. كما طالب بزيادة رجال الشرطة اليهود، وخصوصاً في الأحياء اليهودية ـ العربية المختلطة والمتجاورة، حيث أن العمالة اليهودية الغير منظمة كانت تحمى فقط من قبل رجال الشرطة العرب والانجليز.

وفي هذه المقالة ، طور جابوتنسكي الادعاء من أن الوضع الذي وجد فيه اليهود أنفسهم خلال تلك الفترة التي سبقت انشاء الدولة اليهدوية كان غيرعادي. فالديمقراطية، كا قال، وبكافة ضعفها، يمكن ان تفسد وتضعف الجهد القومي الذي اكتسب عيوب موروثة. وسأل جابوتنسكي ، ماذا سيحدث ـ بتنبؤ متوقع ـ اذا ما انتخب هتلر في الانتخابات الألمانية القادمة (آنذاك): فهل على اليهود قبول نتيجة تلك العملية الديمقراطية؟ وتبع هذا اقتراح من أن الديمقراطية وحتى فكرة قيام برلمان يهودي يمكن أن لا تكون ذات فعالية لغاية ما يعود كافة اليهود الى «أرض صهيون».

إن كل هذه التحديات لحركة أو حزب العمل المسيطر قادت الى حدوث تصدعات وشروخات عميقة. وظهرت الأمور على السطح مع الاغتيال الغير مفسر لشخصية عمالية لامعة وهو حاييم ارلوسوروف في حزيران ١٩٣٣. فقد عزي قتله من قبل معظم أعضاء حزب العمل الي عناصر من حركة التصحيح الصهيونية. ومع ذلك فان عملية الاغتيال دفعت كل من بن غوريون وجابوتنسكي لمحاولة ايجاد تسوية لكي يتم احتواء وتقييد العنف الداخلي، بين الصهاينة.

جابوتنسكي : رجل عصره

لا بد أن الاقتراحات والجدالات التي أثارها جابوتنسكي المتحمس في مؤتمر عام ١٩٣١ الصهيوني، فيما يتعلق بالأغلبية اليهودية والدولة اليهودية، وفي عزل وايزمن، قد أثارت وانطبعت بعمق على ذلك الشاب وقتئذ، البالغ الثامنة عشر من عمره ـ وهو مناحم بيغن،

الذي كان آنذاك عضواً في منظمة شبيبة بيتار التابعة للتصحيحيين الصهاينة. فمطلب جابوتنسكي من أجل رؤيا صهيونية واضحة، وإنهاء المطالب الصهيونية الملفقة، واتخاذ مواقف أكثر تطرفاً وموقفاً عسكرياً واضحاً، قد أثارت العديد من الشبان اليهود. وفي هجومه على وايزمن، لم يأخذ جابوتنسكي وزناً أو اعتباراً للانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٢٢، وبيّن أن تعريف حركة التصحيح الصهيونية لهدف الصهيونية هو إنشاء (مملكة اسرائيل) وبغالبية يهودية على «ضفتي نهر الأردن». فبيغن تشرب واستقى توجه جابوتنسكي لفكرة أن الحركة الصهيونية قد فقدت وضلت طريقها، وتراجعت عن مفهومها الأصلي للصهيونية، وحتى أنها قد بعدت عن ذكر «الغالبية اليهودية» في فلسطين.

وعند قيام حركة التصحيح الصهيونية، فقد كان لجابوتنسكي تساؤلات تكتيكية للخط الرئيس للصهيونية، كما يلي:

« ما هو الهدف العملي للصهيونية؟ لنقول: نريد انشاء وطن قومي، فهذا غير كاف، اذ أن تعبير «الوطن القومي» ليس له معنى ثابت ويمكن بناء على ذلك أن يفسر من قبل الأشخاص المهتمين بأنه لا يعني شيئاً - ليعني بأنه مساوٍ لغيتو جديد. فالسبيل أو الطريق المحدد الوحيد لوصف هدفنا هو: أننا نريد انشاء أغلبية يهودية في فلسطين. وهذا لا يعني بأننا ننوي أن نحكم جيراننا، وانما نريد انشاء مملكة صهيون لتصبح بلداً حيث لا يمكن أن يكون اليهودي محكوماً ».

وأذاع جابوتنسكي الاعتقاد بأن الحركة الصهيونية قد نست أصولها الهرتزلية وسلمت إرثها للمحسنين والبيروقراطيين. وقد بيعت للدبلوماسيين وللمشغلين السياسيين. وبعد ثلاثين سنة من ذلك، كتب بيغن يقول:

« وفوق كل ذلك، فان زئيف جابوتنسكي كان حاملاً لرؤيا الدولة في جيلنا. فبعد هرتزل، لم يكن هناك سواه لحمل فكرة التحرير والخلاص - وحتى في وجه المرتدين. فهذه هي الحقيقة. فلا حاجة هناك للتفصيل ».

كما أن سنة ١٩٣١ بينت لبيغن أهمية بناء معارضة مستقلة ذاتياً ضد النخبة الحاكمة، والتي كانت متمثلة آنذاك بحزب العمل - وحتى لو كان الثمن حدوث انشقاق داخل حزبه. وحتى قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني السابع عشر، فان جابوتنسكي قد بين لزملائه بأنه كان يشعر بأن حركة التصحيح الصهيونية يجب أن تعمل خارج وبشكل مستقل عن المنظمة الصهيونية العالمية. ومع أنه كان يمثل الأقلية، فان جابوتنسكي أوضح ما يلي:

«كانت هناك فرصة ضئيلة للسيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية، لأن حركة التصحيح الصهيونية لم تكن في جوهرها حزباً سياسياً فحسب، ولكن فوق كل ذلك عبارة عن سلالة نفسية، أي موروث محدود من الناحية الفكرية التي يمكن أن تكون بصعوبة متصلة مع

هؤلاء الذين لا يملكونها من الناحية الوراثية. فمهمة حركة التصحيح الصهيونية هي لذلك من أجل البحث عن أناس من سلالتها، لتنظيمهم من أجل انجازات بنائه، وليس من أجل إضاعة الجهود في محاولات لغزو جمع أو جمهور له وجهة نظر مختلفة ».

شهد عام ١٩٣١ اختيار من أعضاء شبيبة البيتار في اللجنة التنفيذية لحزب التصحيح الصهيوني. وليس من المبالغة بأن هذه المجموعة الشبيبة أظهرت ولاءاً ضخماً لشخص جابوتنسكي - الذي طلب بدوره خلاصاً وولاءاً تامين له. واتخذ تجنيده للشبان اليهود شكلاً من النشاط المفعم في المدن والقرى في كافة أنحاء بولندا وفي دول أوروبا الشرقية الأخرى، في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكانت وسائل جابوتنسكي للاتصال مع الشبان اليهود من خلال خطبه البلاغية الملتهبة - وبشكل خاص بواسطة اللغة البيدية أو لغة البيدش التي كان يتقنها تماماً. ومن خلال جذبه الشخصي، وسحر شخصيته وقوة تعبيره، استطاع جابوتنسكي جذب، آلاف الشبان اليهود، في كل أنحاء أوروبا الشرقية ليتملكهم حلم منتش لبناء كومنولث يهودي مجدداً. وقد رفع ومجد الجمال على البشاعة، والوقار على التشويه، والأمل على اليأس. كما أنه قام بالتأثير على عدد وافر من الناس عندما كانوا يسمعونه بشعور من الاحترام الذاتي وثقة بالنفس. واعتبره أتباعه، والكثير من معارضيه، فيما بعد، على أنه أعظم شخصية ساحرة بعد هرتزل في التاريخ الصهيوني. ووجهات نظره الواضحة والمحددة - والعمل بدلاً من الكلام - راقت وأثرت على مستمعيه الشبان. وبعد فترة قصيرة من إنشاء حركة التصحيح الصهيونية ، دعى جابوتنسكي الى قيام هجرة مليون يهودي على مدى الربع القرن القادم وقتذاك، الى فلسطين.وعلى العكس من بين غوريون، فقد اعتبر المقاومة العربية للصهيونية كأمر محتم، واعتقد بأن الجهود الرامية الى اجراء تسوية بين الطرفين كانت غير ذي جدوى ومقدر لها بالفشل. فقد آمن جابوتنسكي بمبدأ الجدار الحديدي. فالجدار الحديدي للعسكرية اليهودية سيحمي اسرائيل من العداء العربي.

وبعد وقت قصير من استقالته من اللجنة التنفيذية الصهيونية في عام ١٩٣٢، عرض جابوتنسكي وجهات نظره المتعلقة بعرب فلسطين.

« من غير الممكن أن يكون هناك اتفاق طوعي بيننا وبين عرب فلسطين. ليس الآن، ولا حتى في المستقبل المنظور. وأقول هذا باقتناع، ليس لأنني أريد أن أوذي الصهاينة المعتدلين. فلا أعتقد بأنهم سيؤذون. باستثناء هؤلاء الذين ولدوا عميان، فهم مدركون منذ زمن طويل بأنه من المستحيل تماماً الحصول على رضا طوعي لعرب فلسطين من تحويل فلسطين من بلد عربي الى بلد ذو أغلبية يهودية ».

وادعى بأن العرب، سيقبلون تدريجياً حقيقة وجود دولة يهودية من خلال قوة عسكرية

واقتصادية يهودية في المستقبل وليس من خلال اتفاق طوعي في الحاضر المشكوك فيه. وهذا الكلام تعارض مع اعتقاد بن غوريون لعقد تحالف ما بين العمال اليهود والعرب ضد حكامهم الانجليز. وفي الحقيقة، ففي المؤتمر الصهيوني السابع عشر الذي عقد في عام ١٩٣١، اتهم بن غوريون جابوتنسكي ومعه التصحيحيين الصهاينة بـ«الهوتنتوت» (شعب في جنوب افريقيا) الذين يرفضون للآخرين ما يطالبون به لأنفسهم. « وتماماً كما نرفض الحكم العربي علينا، فاننا أيضاً نرفض حكمنا على العرب، وحتى عندما ستتحول غالبية وكثافة السكان في البلاد لصالحنا » . إلا أن هذا التوجه قد تغير عندما أصبحت طبيعة النزاع عسيرة بين الطرفين. وعندما أصبحت القومية العربية سائدة ومسيطرة، فان بن غوريون اعتقد بأن تقسيم «أرض اسرائيل» الى دولتين مستقلتين، مرتبطتين باتحاد فيدرالي، كان السبيل الوحيد للمضي قدماً.

واعتقد جابوتنسكي ، من جانبه، بأن محاولة بن غوريون بقيام حوار وتسوية مع العرب الفلسطينيين كانت في غير محلها وغير ذي جدوى. فقد اعتقد بأن القومية العربية كان لها تأثير وعاطفة في العالم العربي، وانهم سوف يكافحوا من أجل عدم قيام دولة اسرائيل. لهذا، فان التقسيم لم يكن مقبولاً سواء من قبل العرب أو من وجهة النظر اليهودية. وقد سخر من اليسار الصهيوني لسذاجته من محاولة التكيف مع المطالب العربية بقوله:

« إن تجار سلامنا يحاولون إيهامنا بان العرب اما انهم أغبياء يمكن أن نخدعهم بتغطية أهدافنا الحقيقية، أو أنهم فاسدون ويمكن أن يرتشوا ليتخلوا لنا عن مطالبتهم بفلسطين في مقابل المنافع والفوائد الاقتصادية والثقافية . فلقد استبعدت ونفيت هذا المفهوم لعرب فلسطين .. ويمكننا أن نخبرهم بما نريده ونرغبه بشأن أهدافنا البريئة، وتقديم الكلمات المعسولة لهم لنجعلهم يستسيغونها، إلا أنهم يعرفون ما نريده كما نعرف نحن ما الذي لا يريدونه. فهم يشعرون على الأقل بنفس الغيرة الفطرية لحب فلسطين كما كان يشعر بها الأزيكتيين نحو المكسيك القديمة، والسيوكس نحو مروجهم الممتدة ».

كانت وجهات نظر جابوتنسكي مرتكزة على تفسيره للواقع السياسي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، عندما حكم البريطانيون فلسطين، فقد عبر جابوتنسكي عن ذلك العهد كواحد كان يطالب بالتزام تام من قبل جميع اليهود لتحقيق هدف انشاء الدولة. وأضاف بأن الاختراق النهائي، «لا يمكنه أن يتحقق من خلال التخفيف او التعتيم. فأما أن تكون الصهيونية هدفاً أخلاقياً وعادلاً أو أن تكون غير عادلة وغير أخلاقية. بل أن هذه كانت مسألة كان يجب علينا أن نسوي أمرها قبل أن نصبح صهاينة » . وقد جادل بشدة ضد حق العرب بفلسطين بحق تقرير المصير الوطني، لأنهم ببساطة كانوا يشكلون

أغلبية في ذلك الوقت. وفي حين كان يوافق على أن الديمقراطية وتقرير المصير كانا «هدفان مقدسان»، فقد اقتنع بأن مبدأ تقرير المصير:

« لا يعني فيما اذا كان احد ما قد استولى على ارض يجب أن يظل محتفظاً بها طيلة الوقت، وأن ذلك الذي يطرد بالقوة من ارضه يجب ان يظل مشرداً على الدوام. فتقرير المصير يعني التنقيح - فمثل هذا التنقيح الموزع على الأرض بين الأمم، فيجب على هذه الأمم بدورها أن تتخلى عن جزء منه لمثل أولئك القوم الذين ليس لديهم أرض كافية أو ليس لديهم أرض مطلقاً... فديمقراطية فلسطين تتألف من فئتين قوميتين، الفئة المحلية، وأولئك الذين طردوا خارجاً، والفئة الثانية هي الاكبر ».

بعد سجنه من قبل البريطانيين في قلعة عكا، بسبب التحريض الذي كان يقوم به، فقد اعتبر جابوتنسكي كداعية رئيس من أجل قيام صهيونية عسكرية. فرفضه لايجاد حل وسط أو تسوية تجنب معرفة الشك الخاص وتخفيف الحقائق الأساسية. فلا يوجد هناك امتزاج ايدولوجي - فليس هناك خلط بين الأيدولوجيات كالاشتراكية والصهيونية - يمكن أن يسمح به، حيث أن هذا سيؤدي الى إضعاف النضال القومي. وأجيال المستقبل، ومع ذلك ستتمتع بالأرض «كمختبر قومي» من أجل قيام تجربة اجتماعية واقتصادية.

إن تعقيدات الوضع الصعب وضروة تزييف العملية الدبلوماسية كانت متناقضة بشدة مع تأكيد جابوتنسكي فيما يتعلق بالمثالية والاعتماد على النفس. فموقفه ضد المؤسساتية، وتحديث الزعامة الصهيونية القائمة آنذاك، والعزة والكرامة الوطنية والاحتفال بالبسالة العسكرية - كل هذه الأمور كانت تحتويها خطبه الرنانة - وكانت تشكل جذباً عظيماً للشباب اليهودي في حقبة الثلاثينات. وباتباع سياسة التمييز من قبل الحكومات المضيفة وعدم قدرته على الاتصال بستالين، فان شعار جابوتنسكي للصهيونية كان عبارة عن يوتوبيا (مثالي) ونجم هادئ تدار اليه رؤوسهم. كتب جابوتنسكي، حول ذلك، يقول: «ان منظمة بيتار تسعى لأن تتلافى روح الخلط بين الايدولوجيات».

واعتقد جابوتنسكي بأن الضغط المتناغم والمنسجم من أجل انشاء دولة يهودية ستجبر البريطانيين على الرضوخ. وستكون هذه مهمة للقوة دور فيها، تلزم حركة الشبيبة اليهودية. واعتقد جابوتنسكي بان دراسة نقص الإلحاحية والفهم الضحل للصهيونية كان له تأثير موهن على الشباب اليهودي.

وشكى جابوتنسكي من أن الشباب اليهودي كانوا مدللين، وان الفئات الليبرالية مثل مارتن بوبر، والخيالي الغريب آحاد هعام، كانوا يسببون خراباً ضخماً. وقال بهذا الصدد :

« لقد شكى لي آحاد هعام بمرارة ولآخرين بأن تعاليمه قد شوهت، حيث أنه كان يفضل دوماً ايجاد أغلبية يهودية في فلسطين .. وان البلبلة التي أصابت الشباب اليهود كان مردها مارتن بوبر... فهم قد تعلموا أن يعتبروا الصهيونية كحلم، وانه من المرغوب فيه أن يظل ذلك حلماً، ولن يصبح حقيقة أبداً».

إن التلاميذ قد تعلموا درسهم جيداً، اذ ان تلاميذه الشبان أثبتوا بأنهم أكثر تطرفاً من جابوتنسكي نفسه. فبالرغم منه، فان معلمهم كان نموذجاً بدائياً للفكر اليهودي: فالمتحرر كان دوماً متعصباً؛ والمستوعب في النزعة، كانوا غالباً أبناء القرية الصغيرة؛ وكانوا عقائديين؛ كدنيويين اقتربوا من اليهودية كالموسيقي ـ كمسألة تذوق وليس كاعتقاد؛ وكاتب شعر بأنه في وطنه مع مسرات الثقافة الايطالية كما هو مع عالم العظات الدينية والمحاضرات الأخلاقية بلغة البيدش؛ وديمقراطية القرن التاسع عشر الليبرالية التي صبغت بمحنة يهود أوروبا الشرقية والمذابح التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية. إن ارتقاء جابوتنسكي بالفردية وتلميحه للفلسفة الفوضوية في فكره السياسي قد لون اتجاه أتباعه الشباب. فكلمات نشيد شبيبة بيتار، قد عززت الفكرة من أن أفقر يهودي كان يعتبر أميراً، وحامل تاج الملك داود.

وكرئيس لمنظمة بيتار، فان جابوتنسكي اعتبر كمجسد للمثالية القومية بدلاً من كونه ممثلاً للرغبات الرضائية للعضوية ـ كانتصار للانضباط العسكري على الأربعة الديمقراطية. والطقوس الاحتفالية كانت هكذا كجزء مندمج لصورة بيتار العامة ـ كانجذاب ظل ملازماً لبيغن وللعديدين من معاصريه. وفي المؤتمر العالمي الثالث لشبية بيتار، الذي عقد في وارسو في أيلول ١٩٣٨، فان جابوتنسكي أبلغ مستمعيه بأن «الطقوس تظهر وتبين سمو الانسان على الحيوان. فما هو الفرق ما بين الانسان المتمدن والانسان المتوحش؟ انه الاحتفال، أو الطقوس الاحتفالية. فكل شيء في العالم يعتبر نوعاً من الطقوس. فالمحاكمة ـ هي طقس احتفالي، مهما كان نوع القضية في المحكمة».

إن النزعات السلطوية التي تشربها جابوتنسكي من نشوء التطرف اليميني في أوروبا، قد نقلت واستقبلت بحماس في منظمة بيتار. وحتى أن الأعضاء الذين لم يكونوا متوافقين تماماً مع جابوتنسكي، في حركة بيتار، فانهم كانوا يمتثلون بصورة عامة لارادته. وعلاوة على ذلك، فان وضعية بيتار الراديكالية منحت ووفرت لجابوتنسكي ثقلاً سياسياً لتوجه تقليدي أكبر في اللجنة التنفيذية لحركة التصحيح الصهيونية. ومع ذلك فلم يكن بامكان جابوتنسكي تكوين بناء محكم للمنظمة، فقد كان البناء الهرمي للحركة يمنع أي سيطرة متركزة في منظمة بيتار، وبناء على ذلك فقد أتيح لرؤساء المجموعات العاملة فيها بأن تتمتع

بدرجة كبيرة من الاستقلالية. وفي الواقع، فانهم لم يكونوا مسؤولين سوى أمام جابوتنسكي نفسه.

ومع ذلك، ففي المؤتمر الخامس للمؤتمر التصحيحي الصهيوني الذي عقد في عام ١٩٣٢، فقد هاجمت حركة بيتار وبشكل لم يسبق له مثيل جابوتنسكي لكونه لم يكن فعالاً في رفضه الانسحاب من المنظمة الصهيونية العالمية. وامتناعه عن ذلك، وبدوره، كان عائداً الى ازدياد عدد الأعضاء الذين صوتوا الى جانب المرشحين التصحيحيين في المؤتمر الصهيوني. إلا أنه كان ما زال هناك تصحيحيون صهاينة يرغبون بأن يصبغ حركته ببناء دكتاتوري على غرار النموذج الأوروبي. وفي مقالة كتبها في نشرة الحركة، فقد تحفظ جابوتنسكي على تطلعات ورغبات بعض أعضاء الحركة الشبان، بقوله:

« إ ن عالم اليوم، وبشكل خاص بين الجيل الشباب، فان حلم الديكتاتور قد أصبح وباءً. وانني أنتهز هذه المناسبة لأعلن مرة أخرى بأنني العدو العنيد لهذا الحلم. وانني أومن بالإرث الايدولوجي للقرن التاسع عشر، لقرن غاريبالدي ولينكولن، وجلادستون وهوغو » .

اعتبر جابوتنسكي الفاشية كنظام «غير قابل للتطبيق تماماً لأي مظهر من مظاهر الحياة اليهودية». وعند تأسيس حركة التصحيح الصهيونية في عام ١٩٢٥، كتب جابوتنسكي عن الفاشية الايطالية، يقول:

« هناك بلد اليوم حيث استبدلت البرامج والخطط فيه بكلمة لرجل واحد. وما يقوله يعتبر برنامجاً أو خطة. وأُحتقر فيه التصويت أو الاقتراع الشعبي. وهذا البلد هو ايطاليا؛ فنظامه يدعى بالفاشستي، ولاعطاء ديكتاتورهم لقباً، فقد صاغوا عبارة جديدة له هي - الدوتشي - الذي هو ترجمة لأسخف كلمات الانجليزية معنى وهو «الزعيم». فالثيران هي التي تتبع زعيماً. أما الأناس المتحضرون فليس لهم زعماء » .

ومع أن حفنة من أتباعه عبروا عن تفهم لهتلر، إلا أن جابوتنسكي، بدوره، صاح منوهاً بالحقيقة من أن النازية قد تبنت حركة شبيبة القمصان البنية. ومع ذلك وعلى السطح الظاهر، على الأقل، وفي رأي الصهاينة الاشتراكيين؛ فانه كان هناك توافق ما بين التصحيحيين الصهاينة والفاشية الأوروبية. وقد دلت مقالات وأقوال وخطب جابوتنسكي على أنه لا يوجد هناك فرق بينهما: لذلك فقد ظل التصور قائماً. كما استاء اليسار الصهيوني من تبني حركة بيتار للتقليد اليهودي تحت إشراف وتوجيه جابوتنسكي. واعتقد جابوتنسكي بأنه قد قوى ودعم الهوية اليهودية كما عزز هوية الكفاح القومي اليهودي من خلال فهم التاريخ اليهودي والثقافة الدينية. وعلى نحو يدعو للسخرية، فان جابوتنسكي عبر عن تحفظاته بشكل خاص على نحو مماثل لأولئك الاشتراكيين المعارضين لمظاهر اليهودية

المعاصرة مثل دور المرأة في الحياة الدينية اليهودية. فقد صرح جابوتنسكي من أن اليهودية ماتت عندما فقدت الأرض قبل ألفي عام مضيا. فالانعزال الجغرافي لليهود استبدل بالانعزال الديني، الأمر الذي سمح لهم بالبقاء كشعب أو كأناس يعيشون على الهامش. ومع ذلك فقد بين بأن اليهودية لم تتقدم في تلك الألفي عام، وان المعنى الداخلي (الجوهري) لهذه التغطية الدينية قد نسي. وقال بهذا الصدد:

« إذا ما غلف الشعب وعيه الديني بشكل طوعي ضمن اطار حديدي، فانه سيجففه الى درجة التحجر، ويحول دينه الحي الى شيء كمثل جثة محنطة للدين ـ فمن الواضح بأن الكنز المقدس هو ليس الدين، وانما شيء ما آخر، شيء من المفترض لهذه الجثة المحنطة أن تؤديه كغلاف وحماية ».

إن تضارب وتناقض موقف جابوتنسكي كان واضحاً في التناقض ما بين تشجيعه لراديكالية أو تطرف أتباعه الشبان وبين النتائج الفعلية لتلك العملية. وحيث أن جابوتنسكي أمكنه أن يضع لنفسه حدوداً أو أن يتخذ قراراً عملياً لتغيير النهج أو الأسلوب، إلا أن أعضاء حركة بيتار كانوا غير قادرين على رؤية الانعزالات الكئيبة. وعلى نحو مثير للدهشة تماماً، فان حركة التصحيح الصهيونية كانت ضعيفة نسبياً في فلسطين ذاتها. وحتى مع ذلك، فان جابوتنسكي استطاع اجتذاب دعم عدد من المفكرين الشباب مثل آبا أشمير، أوري زفي جرينبرغ وأبراهام شتيرن. وكان بعضهم قد بدأ تماماً بالالتزام أو تبني النهج الاشتراكي. فمناحيم بيغن نفسه كان عضواً آنذاك في منظمة هاشومير هاتزئير في بولندا، وهي كانت منظمة شبابية صهيونية – ماركسية، في حين كان أوري زفي جرينبرغ منتمياً لمنظمة أشدوت هعافودا. وكانت شخصية لينين تشكل البؤرة المركزية والفاتنة والمحترمة بالنسبة لهم، كما كانت في الحقيقة تمثل ذلك للعديد من الشباب الصهاينة. ولم يكن هذا عائد لشعارة من أجل الشيوعية، وإنما، بدلاً من ذلك، الى حقيقة من أنه قد أظهر وبين لوحده كيف يمكن ترجمة النظرية الى ظاهرة عملية ـ وكيف يمكن أن يكون هناك رجل عملي وليس طارحاً للكلمات أو الشعارات فقط. وحتى أن بن غوريون نظر الى لينين واعتبره قائداً يحتذى به، بقوله:

« يوجد هناك رجل مثال للثورة، ذا فكر فريد، متغلب على كافة العوائق، مخلص لهدفه، لا يعرف الاستسلام ولا التنازل، راديكالي (ثوري) فوق كل الراديكاليين، يعرف كيف يزحف على بطنه من خلال أعمق المستنقعات ليحقق هدفه؛ إنه رجل ذا إرادة حديدية لم يوفر سواء حياة الرجال ولا دماء الأطفال الأبرياء لكي يوسع وينشر هدفه وقضيته الثورية؛ وإنه عبقري تكتيكي يعرف كيف يتراجع من المعركة لكي يعيد تجميع قواته من أجل شن هجوم جديد؛ وانه لا يخشى أن ينكر او يتخلى عن أمر اليوم كان يسانده ويدعمه بالأمس، وأن

يدعم أمراً بالغد ينكره اليوم؛ وانه لا يسمح بالمغالطات بالتعابير ليوقع تفكيره في الشرك، كما يرفض أن يكون متورطاً سواءً بالصيغة أو بالعقيدة. إذ أن هذه الرؤيا الحادة والواضحة تبين الحقيقة المجردة فحسب، والحقيقة القاسية، والتوازن الفعلي للقوى ».

لقد تبنى بن غوريون هذا المديح للينين في يومياته التي كتبها عام ١٩٢٣. والنموذج اللينيني للتصميم الثوري قد فسر بوضوح على نحو مختلف من قبل معارضيه في الجناح اليميني المتطرف. ومع ذلك فان التأثير اللاأخلاقي لتعاليم سيرجي نيشيف في اللينينية قد قدمت سابقة مشكوك فيها لليمين المتطرف في شرعية التطرف الثوري والتمجيد الملائم كميزة أو منقبة سياسية.

كان جابوتنسكي غير متأثر بتحذيرات ونصائح بعض أتباعه الشباب الذين كانوا على عدم وفاق مع جماعات أو منظمات أخري مثل بريت هعابيريونيم في فلسطين التي كانت تؤلف خليطاً من الاعجاب بالفاشية المعاصرة آنذاك - ومن حين لآخر بالاشتراكية القومية - وتكن احتراماً لحركة سيكاري في القرن الأول للميلاد، والتي أثبتت مهارة في اغتيال وقتل مجموعة من الشخصيات اليهودية، عندما نادوا بالتوجه العملي ضد الهيمنة الرومانية آنذاك. وحدثت الأزمة في حركة التصحيح الصهيونية وطفت على السطح خلال اجتماع للمجلس العالمي عقد في كاتويس في عام ١٩٣٣. فقد جزئت الحركة مع انشقاق الجناح الليبرالي ليشكل حزب الدولة اليهودية في عام ١٩٣٤. وفقد جابوتنسكي رئاسة اللجنة التنفيذية، إلا ؟أنه أبقى على الراديكاليين واحتفظ بهم داخل الحركة، ومن ضمنهم، منظمة شبيبة بيتار، بالطبع. وعليه، فان المنظمة الصهيونية الجديدة التي شكلها جابوتنسكي في عام ١٩٣٥، اكتسبت التزام أقصى اليمين بالحركة الصهيونية وعملت بشكل مستقل عن المنظمة الصهيونية العالمية. ومع خروج المزيد من الصهاينة التصحيحيين التقليديين منها، فقد أصبحت الحركة أكثر سلطوية، وأكثر عسكرية، وجزت أية زخرفة برجوازية من صفوفها. وهذا برهن وأثبت ليكون أجدى نفعاً فيما يتعلق بمجال التجنيد فيها. وأن الوضع الرهيب على نحو مزداد في أوروبا آنذاك دفع بعدد كبير من اليهود للدخول في فلك جابوتنسكي. وفي الحقيقة، وعند انعقاد أول مؤتمر للمنظمة الصهيونية الجديدة، فقد زهت المنظمة بالمزيد من الأصوات أكثر مما حققته خلال انعقاد المنظمة الصهيونية العالمية سابقاً. ومع ذلك فقدعني ذلك أيضاً بأن قدرة جابوتنسكي على تبني وضع وسط بين الفصائل المتعددة قد قلص بشكل شديد. ومع ازدياد الاضطهاد ضد اليهود في أوروبا، فان خيبات الأمل بجابوتنسكي بين الشباب قد ازدادت - تلك الخيبات ازدادت مع عدم حدوث تقدم

باتجاه انشاء دولة يهودية . كما أنه لم تفلح معها الخطب الرنانة لجابوتنسكي. وكانت عناصر أقصى اليمين للصهيونية، لمنظمتي بيتار وأرغون زفاي لومي (المنظمة العسكرية الوطنية)، كانت مرتبطة فقط من خلال شخص جابوتنسكي نفسه، وليس من خلال الآلية البيروقراطية للحزب. ونشأت التوترات من خلال الفصائل المختلفة للمنظمات والإدراك أو الفهم الذاتي لمصيرها التي ازداد بشكل دراماتيكي بين عام ١٩٣٥ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وهكذا فان جابوتنسكي وجد من الصعب عليه بازدياد للإبقاء على سلطته على منظمتي بيتار وارغون. وقد أضعفت الثورة العربية التي حدثت في فلسطين عام ١٩٣٦، وإصدار الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ الذي قيد الهجرة اليهودية الى فلسطين، أضعفا بشكل شديد السيطرة القوية التي مارسها جابوتنسكي على المنظمتين المذكورتين. وكان هذا العالم السياسي الذي دخله مناحيم بيغن في منتصف الثلاثينات.

الفصل الثاني

المدافعون عن الثورة

نشوء حركة بيتار

كان انعقاد المؤتمر العالمي لشبية بيتار في كراكو عام ١٩٣٥ كلحظة نواتية من أجل تطوير حركة التصحيح الصهيونية. وقد أعطت انطباعاً من أن المراقب يمكنه أن يصف ذلك بفعالية بعد خمسين سنة تقريباً كما يلي:

« أعلن جابوتنسكي في وقت مبكر من المؤتمر بأنه في المؤتمر التالي سيقتصر الكلام فيه باللغة العبرية فقط. وكان هنالك شاب ذا لون شاحب وشعر أسود اعتلى منبر الخطابة وخاطب جمهور المستمعين بلغة عبرية صافية [ولم يكن ذلك عادياً في تلك الأيام]. وكانت خطبته ساحرة، في شكلها ومضمونها. وكانت الخطبة مبنية على «ترنيمة بيتار»، وكتبت من قبل جابوتنسكي، والتي هي على النقيض من تفه نشيد الهاتيكفا [النشيد الوطني الاسرائيلي]، وتتحدث عن الكرامة والتحدي، والمشاعل واللهب، وعن كافة السلالات النبيلة والغير رحيمة للأمراء، وعن غزو القمة والوصول اليها أو الموت في محاولة الوصول اليها. وكان المستمعون مهتاجين، وجابوتنسكي مفتون بتلك الخطبة. فقام واحتضن المتكلم أو الخطيب؛ وقال: «انني فخور بمثل هؤلاء الشبان، الذين يزدادون من حولي، والذين حتى لا أعرف أسماءهم...»

إنه كان مناحيم بيغن. فبعد كل تلك السنوات، فان استعادة تذكر تلك اللحظة لا زالت راسخة بالذاكرة.

نشأ بيغن كزعيم ساحر للمتطرفين داخل حركة بيتار، وكحامل لواء العمل العسكري فيها. وقد دعم بقوة فكرة الثورة العسكرية ضد البريطانيين، في فلسطين. أما جابوتنسكي، من جهة ثانية، فقد عدل من وجهات نظره منذ أوائل الثلاثينات؛ فقد حثه الظهور المشؤوم للنازية ليتحرك باتجاه اتخاذ موقف حذر نحو الزعامة الصهيونية . وعارض بيغن بقوة عقد اتفاق ما بين بن غوريون وجابوتنسكي في عام ١٩٣٤ - وهو اتفاق تقارب لا يجري بموجبه التفريط بأحد المعسكرين أو الحزبين تحت أي ظرف.

وبحلول عام ١٩٣٨، كان همّ جابوتنسكي الرئيس تجنب تقسيم ثانٍ «لأرض اسرائيل»، كما اقترح ذلك من قبل لجنة بيل قبل سنة آنذاك. فقد قبل بن غوريون اقتراح لجنة بيل من أجل إنشاء دولة يهودية، ودولة عربية متحدة مع شرق الأردن، وتحت إشراف بريطاني. وعرض جابوتنسكي خطة مدتها عشرة سنوات لجلب كافة يهود أوروبا الشرقية الى فلسطين. واقترح بأن ملايين المستوطنين اليهود سيتطلب وجودهم مساحة من الأرض تشمل ضفتي نهر الأردن.

واقترح بيغن قيام عصيان مدني كنهج للعمل في فلسطين خلال انعقاد مؤتمر كاتويس للحركة التصحيحية الصهيونية. وبعد خمسة سنوات، وخلال انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لحركة بيتار في وارسو عام ١٩٣٨، فقد اقترح قيام حركة صهيونية عسكرية، مما سبب غضباً شعبياً لجابوتنسكي. ورفض بيغن الإصغاء لمناشدات «الضمير العالمي»، ودعا الى قيام كفاح مسلح على غرار غاريبالدي والجيش السري الإيرلندي، كمثالين يحتذى بهما. وكانت ردة فعل جابوتنسكي أن أخبر بيغن بأنه كانت هناك ثلاثة أصوات كان يكرهها وهي: صوت قعقعة عجلات العربة، وصوت عربات القطار، وأسوأ من كل ذلك، صوت صرير باب يلزمه جرعة من التزييت. فخطب بيغن البلاغية، كما أخبر سامعيه، كان يذكره بالصوت الأخير، لصرير الباب. ومع أن جابوتنسكي ظل صوته مسموعاً باحترام، إلا أن تأثيره السياسي على الراديكاليين الشبان قد ضعف بصورة دراماتيكية (كبيرة). فلم يعودوا يطيعون كل كلمة ينطق بها معلمهم، وانما يقومون بتنفيذ الأعمال بشكل مستقل. وعلى نحو من الأهمية، فان الصدام في المؤتمر لم يشر اليه في صحافة التصحيحيين الصهاينة.

لقد سوعدت الحملة المتشنجة للأرغون من قبل السياسات القصيرة النظر للمندوب السامي البريطاني آنذاك، السير هارولد ماكميشيل، الذي كان إيمانه بالقمع من خلال اتباعه لنهج الضربة الحادة القصيرة قد أوقدت النار ببساطة. فرفضه لتنزيل عقوبة حكم الإعدام على الشاب شلومو بن يوسف الذي قام بإطلاق النار على سيارات عربية، قد منحت الأرغون «شهيدهم» قتيلهم الأول. علاوة على ذلك، فقد أصبح جابوتنسكي معزولاً بازدياد عن الأهداف العسكرية للأرغون. وكان يعرف القليل حول تعاون الأرغون مع السلطة العسكرية البولندية آنذاك، وعن خطتهم لإرسال خمسة آلاف عنصر مسلح من أعضاء البيتار المدربين الى فلسطين ليشكلوا نواة انتفاضة ضد البريطانيين هناك. ومع عشية الحرب العالمية الثانية، فان منظمة بيتار أصبحت مستقلة بنفسها، وكانت متعاونة بشكل وثيق مع منظمة الأرغون. التي كانت تقوم بتنفيذ الهجومات على كل من البريطانيين والعرب على حد سواء - مما شكل كرباً خاصاً لجابوتنسكي جراء ذلك.

ومع أن جابوتنسكي استمزج معارضيه الشبان بالحديث عن انتفاضة، إلا أنه عند نشوب الحرب استبدل ذلك بإيمانه في الدبلوماسية وبريطانيا - وأمر أتباعه على نحو مماثل باتباع نهج مقاومة النازية. وقد أثار هذا التوجه الجديد المؤيد لبريطانيا جدل داخلي في منظمة الأرغون. فقد ألح أبراهام شتيرن، زعيم الأرغون العسكري، بأن حقبة الدبلوماسية الصهيونية قد انتهت فلم يكن هناك بعد دولة يهودية، وان الطريق الوحيد للأمام كان يكمن

في الكفاح المسلح ضد البريطانيين. وانه لم يكن يعنيهم محاربة كافة القوى المتحالفة ضد النازية. وان شتيرن لم يكن ليميز ما بين الدولتين النازية والفاشية وبين الديمقراطيات الغربية، أو بين الدول الشيوعية والدول الديمقراطية الاشتراكية. وأبعد شتيرن ومؤيديه أنفسهم عن مساندة جابوتنسكي لتشرشل، وقد رفضوا في الحقيقة وعد بلفور حتى لا يفسر بأنه تأييد لبريطانيا. وقد ادعى شتيرن بأنه «لا يوجد هناك فرق ما بين هتلر وتشمبرلن، وما بين داشو وبوشنوالد، وكل ذلك يغلق أبواب أرض اسرائيل». وقد أشير لجابوتنسكي، فيما بعد، باستخفاف على أنه مشابه لـ«هندبرغ» أو «بيتان»، ليبين بأن أيدولوجيته أصبحت بالية وقديمة. وبموت جابوتنسكي في الولايات المتحدة عام ١٩٤٠، فان الجماعة التي كانت حول أبراهام شتيرن أصبحت منهارة بشكل فعال مع موت مؤسس حركة التصحيح الصهيونية.

كان هنالك استياء كبير في عام ١٩٣٩ من جراء إصدار الكتاب الأبيض، حيث حدد عدد المهاجرين اليهود لفلسطين بعشرة آلاف مهاجر في السنة ولمدة خمسة سنوات. فقد حدد الكتاب الأبيض بأن يصبح عدد السكان اليهود في فلسطين ثلث اجمالي السكان، بل أنه لا بد من موافقة السكان العرب من أجل المزيد من هجرة اليهود بعد ذلك، ومع بداية عام ١٩٤٠، حرم على اليهود شراء الأراضي في «يهودا والسامرة»، الجليل الغربي وشمالي النقب. ودعمت هذه السياسة باتخاذ قرار بإعادة سفن المهاجرين اليهود. وبالرغم من الغضب اليهودي ضد السياسة البريطانية والتي بموجبها قد أوقع باليهود في دول أوروبا المحتلة من قبل النازي، وفشل أبراهام شتيرن في حث غالبية أعضاء الأرغون لدعمه، وأخيراً مضى في طريقه وحيداً مع فصيله، أرغون زفاي لومي، التي كانت تعرف شعبياً بعصابة شتيرن.

إن نموذج أبراهام شتيرن في الكفاح المسلح كان مختلفاً عن الثورة اليهودية قديماً ضد الرومان، وانما على غرار أنشطة الفوضويين الروس وانتفاضة عيد الفصح في دبلن عام ١٩١٦. وعى نحو هام، كان شتيرن في عصر سياسي شهد ثورة لينين والبلاشفة، وغيرها العديد من الثورات، لتبين بأنه من الممكن نجاح الكفاح اذا ما استخدمت التكتيكات الصحيحة بذلك. وقد أعجب شتيرن ببوريس سافينكوف، الثوري الاشتراكي الروسي، الذي أصبح فيما بعد عضواً في حكومة كيرنسكي ومسؤول رئيس في الجيش الأبيض المعادي للقوات البلشفية التي حاول هزيمة لينين. وأصبح اسم شتيرن المستعار هو «يائير » بعد أن كان اليعازر بن يائير، الذي انتحر في المسادا مفضلاً ذلك على أن يقع بأيدي الرومان.

وكمثل غيره من التصحيحيين الصهاينة، فقد أولى اهتماماً كبيراً بالنضال الايرلندي ضد البريطانيين ورأى بأنه يمكن تطبيقها هناك في فلسطين ـ نظراً لأنها أثبتت أن مجموعة مصممة صغيرة يمكن أن توقظ الجماهير السابتة. وكان مأخوذاً بشكل خاص ببطولة الرجال الايرلنديين الذين احتلوا مكتب البريد العام في دبلن يوم عيد الفصح من عام ١٩١٦. كما أنه قد أُعجب بمثال إعلان بادريج بيرس بإنشاء الحكومة المؤقتة لجمهورية ايرلندا، الأمر الذي أذهل أهالي دبلن، وكان له وقع رنان بشكل خاص، كما يلي:

> «أيها الرجال والنساء الايرلنديون: باسم الله وباسم الأجيال المنصرمة التي استمدت منه تقليدها القديم بالوطنية، فان ايرلندا تدعو أبناءها من خلالنا لرفع علمها وتضرب من أجل نيل الحرية.. ونعلن حق الشعب الأيرلندي في امتلاك ايرلندا وفي السيطرة التامة له على المقدرات الايرلندية، لتكون ايرلندا حرة مستقلة. فالاغتصاب الطويل لهذا الحق من قبل اناس غرباء وحكومة اجنبية لم تطفىء الحق، ولا يمكن أن يطفىء أبداً سوى بإبادة وتحطيم الشعب الايرلندي».

إن جيمس كونولي، القائد العام للانتفاضة الايرلندية، تحدث حول رفع راية ايرلندا الحرة فوق دبلن لأول مرة منذ سبعمائة عام. وان مثال المجموعة صغيرة من المتحمسين الراغبين بقتال عظمة الجيش البريطاني بسلاح ضئيل، والتضحية بأرواحهم من أجل قضيتهم قد أثر في نفسية شتيرن. وقد فهم بأن إعدام الموقعين على الإعلان في سجن كيلمنهام بعد ذلك ببضعة أيام قد أوقظ الشعب الايرلندي لمواصلة النضال. وكشهداء من أجل القضية، فان تأثيرهم السياسي كان أكثر قوة في الموت من أن يكون في الحياة.

ومع أن عصابة شتيرن لم ينتم اليها سوى مائتي رجل، إلا أن استحواذهم وشغفهم بالكفاح العسكري ضد البريطانيين في فلسطين كان فوق جميع الاعتبارات الأخرى. وفي وقت كانت تقف فيه بريطانيا لوحدها ضد الجيوش النازية الغازية، فقد اعتبر شتيرن بريطانيا كعدو مركزي للشعب اليهودي، لأنها نكثت بوعدها في إنشاء وطن قومي لليهود. وفي حين أن كلا الحزبين الرئيسيين للصهيونية (العمال والتصحيحيين) قد تعاونا عسكرياً مع بريطانيا ضد هتلر، إلا أن شتيرن تغاضى عن موقف دول المحور المناهض للسامية. كما أنه تطلع لايجاد طرق وسبل لاستخدام عدائهم المشترك لبريطانيا من أجل ضمان قيام دولة يهودية مستقلة. ومع ذلك فقد وجد بضعة حلفاء محليين فقط، كما أن نظريته أو عقيدته التي تتمثل في مقولة «ان عدو عدوي هو صديقي»، قد أبعدته حتى عن اليمين الراديكالي في فلسطين. وبعد أن علقت دراسته في الجامعة العبرية بسبب قيامه بأنشطة تخريبية، فقد أكمل شتيرن دراسته في فلورنسه، بايطاليا، في أوائل الثلاثينات. حيث أنه تأثر بشكل كبير بنظام

حكم موسوليني آنذاك، والذي لم يكن بعد قد مارس التمييز العنصري ضد اليهود الطليان لغاية عام ١٩٣٨ - إلا بعد أن تعرض موسوليني لضغط من هتلر بهذا الصدد. حتى أن اليهود كانوا من بين مؤسسي الحركة الفاشية الايطالية كما صوتوا الى جانب موسوليني بأعداد غفيرة. كما أن عشيقة الدوتشي المتنفذة، مارغريتا سارفاتي، كانت يهودية، وأيضاً وزير ماليته، جويدو جانغ، في أوائل الثلاثينات كان يهودياً. وان الدوتشي نفسه اعتبر جابوتنسكي «كيهودي فاشستي»، وكان هناك احترام كبير لموسوليني في الأوساط اليمينية اليهودية في فلسطين.

ومع أنه عارض الفاشية الايطالية وموسوليني، فان جابوتنسكي اعترف أيضاً بأن اليهود في ايطاليا لم يعانوا من الاضطهاد اللاسامي هناك، بقوله:

> «مهما يمكننا الاعتقاد بالأهداف الأخرى للفاشية، فليس هنالك شك بأن الشعار الايطالي للأيدولوجية الفاشية هو، على الأقل، ايدولوجية التساوي العرقي. فدعونا أن لا نكون متواضعين جداً لأن نتظاهر بأن هذا لم يكن بالأمر - بأن التساوي العرقي هي فكرة تافهة جداً لترجيح غياب الحرية المدنية. إذ أن ذلك ليس صحيحاً. وانني كصحفي يمكن أن يصاب بصدمة بدون وجود حرية صحفية. إلا أنني أؤكد بأنه من البساطة التجديف بالقول بأنه على مستوى الحقوق المدنية، ان حرية الكلام تأتي قبل مساواة الناس. فالمساواة تأتي أولاً، وأولاً قبل كل شيء؛ وان اليهود يجب أن يكونوا أول أعضائها، ومن أجل حمل ذلك، فان نظاماً يبقي ويحافظ على ذلك المبدأ في عالم يتحول الى آكل للحوم البشر، ليس جزئياً وإنما بشكل بارز ليعوض عن عيوبه الأخرى».

لذلك، فقد كان هناك، إجراء من «التفاهم» والفهم لموسوليني في أوساط الحركة الصهيونية التصحيحية. وهذا منح جسراً لشتيرن لإقامة اتصال مع القنصلية الايطالية في القدس بنهاية عقد الثلاثينات - بالرغم من القوانين الجديدة المناهضة لليهود التي أصدرتها وقتذاك. والتقدم الايطالي العسكري الذي أحرز في الشرق الأوسط، وقصف تل أبيب وحيفا شجع شتيرن أكثر. فقد قدم خطة تصور كيف أنه يمكن مساعدة الايطاليين من قبل عصابة شتيرن، وذلك لطرد البريطانيين من فلسطين. وفي المقابل، فان الدولة اليهودية الجديدة ستصبح دولة متعاونة ومركز استطلاع لدول المحور. وان القدس، باستثناء الأماكن المقدسة اليهودية، ستسلم لتكون تحت إشراف الفاتيكان. وعندما ردت ايطاليا على أعقابها بسهولة من قبل الحلفاء وكانت قواتها تتراجع، حول شتيرن انتباهه لضمان مساعدة ألمانيا النازية من أجل إخراج البريطانيين من فلسطين. فالعمل مع النازيين لم يكن أمراً غير عادياً بالنسبة لدول العالم الثالث آنذاك، حيث أن الوطنيين كانوا يحاولون الثورة على النظام الاستعماري. وبالنسبة لليهود، أن يقوموا بالعمل والتعاون مع القوى المناهضة للسامية بدا على انه أمر

غريب وشاذ . ومع ذلك فان شتيرن وجد سوابق لذلك تتمثل في هرتزل وجابوتنسكي. فقد قابل هرتزل وزير خارجية روسيا القيصرية، بليف، بعد وقت قصير من مجزرة كيشنيف في عام ١٩٠٣. كما أن جابوتنسكي، بدوره، قد تفاوض مع ممثل سيميون بتليورا، بعد بضعة سنوات من ارتكاب قواته لمجازر ضد اليهود في أوكرانيا. فكل من هرتزل وجابوتنكي عزيا تصرفهما بادعائهما بأن مثل تلك اللقاءات كانت من أجل مصلحة اليهود بغض النظر عن المواقف الشخصية والتصرف السابق للخصوم. حتى أن جابوتنسكي قد قبل نفي ماكس نوردو لفكرة «لا سامية الرجال» لمصلحة «لا سامية الأشياء» - «الناشئة والمتوارثة عن عقدة الخوف من الأجانب للهيكل الاجتماعي أو للهيكل الاقتصادي من جراء الذي نعانيه»، كما صرح بذلك.

فالفرق، مع ذلك، كان بأن شتيرن قد رأى بأن انقاذ وحماية الأرواح اليهودية ما هو الا أمر ثانوي. فقد كان همّه الرئيس بأن يضمن انشاء دولة يهودية - وكل ما سواه من قضايا وأمور كانت تشكل أقل أهمية. وفهم شتيرن هتلر على أنه العنصر الأخير في صف طويل من القوى المعادية للسامية، والذي يمكنه أن يكسب من ذلك، اذا ما تلاقت المصالح المشتركة. وفي فلسطين آنذاك، لم يكن شتيرن لوحده يعتبر هتلر كمضطهد وليس كمبيد. فالحلم بتحقيق دولة يهودية سيطر على التفكير الصهيوني، وأن فكرة الحل النهائي تماماً كان زمراً عير قابل للتفكير في عام ١٩٤٠. وبناء على ذلك، وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٤٠، فقد أرسل شتيرن مبعوثاً لمقابلة ممثلاً عن وزارة الخارجية الألمانية في بيروت. وقد بعث شتيرن من خلال ذلك اللقاء باقتراح يطلب فيه محالفة الرايخ الألماني، ويطلب تجنيد أربعين ألفاً من يهود دول أوروبا المحتلة من قبل النازيين آنذاك، وذلك من أجل غزو مقترح لفلسطين لإخراج البريطانيين منها. حتى أنه اقتبس من إحدى خطب الفوهرر (هتلر) بهذا الصدد من أجل دعم وجهة نظره تلك .

إلا أن الألمان لم يأخذوا اقتراحه على محمل الجد. فقد طرحوا القضية الأيدولوجية جانباً، فهم (الألمان) لم يرغبوا بمعاداة الوطنيين العرب في كل من فلسطين والعالم العربي. بل أن حتى معلمي شتيرن في أقصى اليمين ذهلوا بالمنطق الذي لا يعتبر النازيين كعدو رئيس للشعب اليهودي. وحتى عندما كان هناك خطر شديد للغزو من قبل الجيوش الألمانية، فان شتيرن عارض عملية تجنيد الشبان اليهود والتعاون العسكري مع البريطانيين. وقد علل ذلك بأنه طالما أن البريطانيين كانوا يرفضون السماح بإنشاء جيش يهودي، فانه من الواجب على يهود فلسطين أن يقاتلوا «الادارة لمحلية اللاسامية». ووفقاً لما قاله شتيرن، فان أولئك

اليـهـود الذين تطوعـوا في وحـدات الجـيش البـريطاني في فلسطين، لم يكن يسـمح لـهم باستخدام الحمامات الاحتياطية المخصصة للجنود الأوروبيين.

لقد اعتبر شتيرن توجهه نحو الألمان كجزء من نفس التقدم الذي قام به من قبل باجراء الاتصالات مع الفئة العسكرية البولندية ومع الايطاليين. ومع ذلك فان التواءات أيدولوجية شتيرن ونتائجها قد أذهلت وأربكت غالبية أعضاء منظمة أرغون زفاي لومي. فقد كانت لديهم وجهة نظر واقعية أكثر للتهديد النازي. فبعد الخطاب الذي ألقاه هتلر في الرايشستاغ (مجلس النواب الألماني) في نيسان عام ١٩٣٩، فقد طلب ديفيد رزائيل، قائد الأرغون آنذاك، من روبين هشت بأن يذهب الى أوروبا ليتحقق من إمكانية شن هجوم بالأسلحة الكيماوية على ألمانيا النازية. وأراد رزائيل أيضاً التعاون مع البريطانيين لايقاف العداء العربي، ووافق على الذهاب الى بغداد حيث كانت تتواجد هناك القوى الوطنية المؤيدة للنازي بقيادة مفتي القدس ورشيد عالي الكيلاني. فموافقة رزائيل للقيام بهذه المهمة من أجل البريطانيين كانت مشروطة بإبداء رغبتهم بالسماح له بإلقاء القبض على مفتي القدس. ولكن بدلاً من ذلك، فان رزائيل فقد حياته في غارة جوية. وبذلك فقدت حركة التصحيح الصهيونية كل من جابوتنسكي وقائد الأرغون خلال مدة قصيرة .

إن انشقاق شتيرن السياسي ونشاطاته العسكرية أضافت عاملاً لا يستهان به لعدم قيادة الأرغون.، وفوضى عامة في ذلك الوقت في الحزب. ووصف ابن جابوتنسكي، إري، شتيرن كوطني ايثاري ومعارض متقد، الذي هو مع ذلك قد «أضر أكثر بحركتنا في فلسطين أكثر مما قامت به المنظمة الصهيونية برمتها». وفي رسالة أرسلها الى هيلل كوك، وصف رزائيل نفسه شتيرن «كزائف وكاذب... حيث لا حدود متواجد بالواقعية لديه وغوغائي مزدوج عدة مرات».

وفي رسالة خاصة بعث بها خليفة رزائيل في قيادة الأرغون، ياكوف ميريدور، أفاد فيها بأن شتيرن وجماعته كانوا:

> «إنه كان شديد التوق للسلطة، ومن اجل السلطة فقط، وأمل بتحقيقها بشتى الوسائل والسبل. وبشكل واضح فان يائير (شتيرن) كان يأمل بانه عندما يصل الألمان الى هنا (فلسطين) فانه سيصبح مساعداً للحاكم العسكري نتيجة لمؤامرته، إلا انه نسي أمراً واحداً، كيف أنه من الممكن أن يعتمد على وعود الألمان تماماً. وفي غضون ذلك، أعلن راديو برلين وقتذاك بأن اليهود في هذا البلد قد استسلموا للألمان ... وإنني أبحث عن سبب منطقي لكل هذا، بيد أنني لا أستطيع أن أجده... فالاضطرابات [العربية] بدأت فقط تحت تأثير المال والسلاح الألماني. وإذا ما انضمت عصابة شتيرن لدول المحور أيضاً، فانها

عندئذٍ لا بد وأن تضم أيضاً الى المفتي وجماعته! فالمنطق لا يمكنه أن يجد حلاً آخراً. فنحن دوماً نشجب الانهزاميين والمساندين لفكرة قيام دولة اتحادية فيدرالية عربية يهودية في الشرق الأوسط. فهنا الآن محور يتطور في الشرق الأدنى ويتكون من : المفتي، يائير، ورشيد عالي في العراق. فانني ما زلت أمشي وأنا في حلم، ولا أستطيع تصديق عيناي».

قادت التوترات التي حدثت في عصابة شتيرن الى حدوث انشقاق تقريباً بنهاية عام ١٩٤١. وعلى العكس مما قام به المشاركون في انتفاضة عيد الفصح في ايرلندا، فان جماعة شتيرن قد فشلوا جداً في إلهاب مشاعر العامة على نطاق واسع. والاتصالات مع البولنديين، الايطاليين والألمان لم تؤد الى شيء. وحتى سرقات البنوك التي قامت بها عصابة شتيرن أحدثت ردة فعل عندما قتل عدد من المارة اليهود فيها. ومحاولة اغتيال اثنان من قيادي المخبرين الانجليز بواسطة المتفجرات، قد أدت، وبسبب جهل هويتهما، الى قتل اثنان من رجال الشرطة اليهود، هما شيف وغولدمان. ولم يشجب هذا العمل من قبل رجل الشارع العادي فحسب، وإنما شجب أيضاً من قبل مسؤولي حركة التصحيح الصهيونية، الذين نشروا صور «المطلوبين» من عصابة شتيرن في صحفهم.

وفي نهاية الأمر، فان زعامة العصابة صفيت إما بواسطة القتل أو السجن. واستمر شتيرن القيام بدوره حتى النهاية، رافضاً أن يبتعد عن معارضيه السياسيين. ففي الثاني عشر من شباط ١٩٤٢، أطلقت النار على أبراهام شتيرن وقتل من قبل البريطانيين. وحدث ذلك بوقت قصير قبل أن يطلق سراح مناحيم بيغن من السجن السوفياتي، ووصوله الى فلسطين بعد ذلك. وعندما أعلن بيغن بداية «الثورة» ضد البريطانيين بكونه القائد الجديد للأرغون في عام ١٩٤٤، فانه لم يأتِ على ذكر أبراهام شتيرن، الذي كان في الحقيقة البادىء الأصلي بالكفاح العسكري ضد الوجود البريطاني في فلسطين. ولكن بدلاً من ذلك، أعلن بأن جابوتنسكي، الذي كان معارضاً فعلياً للعمل العسكري على أنه «الأب» الرمزي للثورة. وبدورها، فان إعادة إحياء منظمة ليحي تحت اسم (المقاتلون من أجل حرية اسرائيل)، والتي انبثقت عن عصابة شتيرن أصلاً، قامت بتمجيد مؤسسها، ولم تعد تشير الى أية ارتباطات سابقة بالنازية أو الفاشية. ومع ذلك فقد بدأت أيدولوجية شتيرن بالتلاشي من الذاكرة العامة، واعتبرت نشاطاته السابقة من قبل اعداد مزدادة من الصهانية كشعلة للتحرر والكفاح ضد البريطانيين، وتقف على النقيض من عدم نشاط الخط الرئيس أو المنظمات الرئيسة للصهيونية وللصهاينة التصحيحيين. واعتُبر أبراهام شتيرن «كشهيد» لقضيته، وأسلوب موته كمثال لهؤلاء الذين أتوا من بعده».

بن غوريون ، الأرغون وليحي

خلال بضعة أيام لوصوله لرئاسة الحكومة في عام ١٩٧٧، علق مناحيم بيغن على ذلك بقوله: «إن هذا الأمر لا يقارن» مع وصوله العظيم السابق لقيادة منظمة أرغون زفاي لومي. وفي مقدمة جديدة لكتابه «الثورة»، كتب بيغن في شهر تشرين الأول ١٩٧٧، يقول: «إنها كانت مهمة عالية لقيادة المقاتلين المتحمسين في ذلك النضال الغير متكافىء تحت ظروف ثقيلة، لعدد قليل ضد قوات كبيرة». فهذه النبرة التشرتشلية تشير الى أكثر من التوق للماضي. فتذكر بيغن لتلك الأوقات المثيرة والخطرة عكس نظرية فرارية رومانسية معينة - إنها ميزة محددة لارتباطه بحركة التصحيح الصهيونية، وواحدة خلقت إحساساً طويلاً للتضامن ضمن الحركة في حين سببت سخطاً كبيراً لمعارضيه. كما يوجد هناك إحساساً قوياً، بأن الوقت قد حان لإدراك ومعرفة دور «المنشقين»، واستخلاص العبرة من التاريخ. وفي الحقيقة، أنه لم يكن محض صدفة الاحتفال بإعادة إحياء ذكرى جابوتنسكي - بعد بضعة أسابيع فقط من انتصار الليكود في الانتخابات الاسرائيلية - فرئيس وزراء اسرائيل آنذاك، مناحيم بيغن، قدم في هذه المناسبة على أنه قائد للأرغون، في حين أن خليفته المحتمل ورئيس الكنيست يومذاك، اسحق شامير، قدم على أنه «عضواً في منظمة ليحي».

إن إعلان بيغن لثورة الأرغون العسكرية ضد البريطانيين في فلسطين أشار الى نهاية «الهدنة» التي شهدها كل من سلفيه ديفيد رزائيل و ياكوف ميريدور، بالرغم من الأنشطة التي قام بها كل من أبراهام شتيرن ومنظمة ليحي. ومع أن منظمة الأرغون انضمت بشكل فعال الى منظمة ليحي في الكفاح المسلح، إلا أن الأولى اعتبرت نفسها كانعكاس عسكري لفلسفة سياسية التي نظرت الى الثورة المسلحة ضد النظام (او القوة) المحتلة كأمر محتوم وضروري لكي يتم انشاء دولة يهودية.

وطوال حياته، كان بيغن يبعد نفسه عن تهمة الإرهاب. حيث صرح بهذا الصدد: إننا لم نكن جماعة «إرهابية» - ليس في بناء منظمتنا، ولا في أساليب حربنا، ولا في روحنا». واعتبر بيغن منظمة الأرغون على أنها جيش سري مشروع انخرط في حرب مع قوة عسكرية شرعية. وبرر بيغن القيام ببعض الأعمال الإرهابية، كمثل شنق الرقيبين البريطانيين في بيارة برتقال على انه لأخذ الثأر موازٍ لشنق عدد من رجاله، الذين انخرطوا في حرب عادية. وكان ذلك العمل أيضاً سلاحاً نفسياً هدف الوقوع على امبراطورية، كانت غير معتادة على اعتبار الثورات العسكرية في مستعمراتها بنفس الطريقة التي كانت تنظر اليها في الصراع ما بين الدول الأوروبية المستقلة.

وعلى العكس من رزائيل أو حتى جابوتنسكي، فان بيغن لم يشعر بدفء خاص تجاه بريطانيا. فعندما جلد أحد أعضاء الأرغون الشبان، من قبل البرطانيين، في القدس بنهاية عام ١٩٤٦ هدَّد بيغن البريطانيين من خلال النشرة السرية للأرغون، حيروت، وجاء في النشرة ما يلي:

«منذ مئات السنين، وانتم تجلدون «السكان البدائيين» في مستعمراتكم - دون حدوث عمليات انتقام. ومن الغباء انكم تعتبرون اليهود في أرض اسرائيل كسكان بدائيين أيضاً. فأنتم مخطئون بذلك. وأرض المقدس ليست منفى. واليهود ليسوا شعب الزولودي. ولن تجلدوا اليهود في وطنهم. واذا ما جلدتهم السلطات البريطانية - فان الضباط البريطانيون سيجلدون علناً بالمقابل».

وإذا ما حدثت عمليات قتل لأبرياء خلال عملية ما، فان بيغن كان يعبر عن ذلك، بأنها أمور محتومة تحدث خلال عملية المواجهة الدموية ما بين جيشين؛ فالأحداث لا تسير دوماً وفقاً لخطة معينة، بالرغم من أفضل النوايا للعمل فقط ضد عدو محدد. فعلمية تدمير فندق الملك داود وقتل العرب في قرية دير ياسين، على سبيل المثال، قد بررت بهذا الأسلوب. ولم يكن ليجري تفسير مثل هذه الأحداث السيئة على المستوى العام. وأنه كان مبدءاً أساسياً لعقيدة الصهاينة التصحيحيين من أن « يهودا » ستخلص « بالدم والنار ». وكان هناك إحساساً من أن «ضمير العالم» - الذي حفز بعمليات الأرغون ودعم أصدقائها في الخارج - سيزيد من الضغط على البريطانيين ليغادروا، فلسطين. وان الترددات البريطانية بهذا الشأن ستدفع وتثار عاجلاً أم آجلاً. ومشهد الجنود البريطانيين وهم يرجعون الناجين من معسكرات الاعتقال النازية، كما يرجعون المهاجرين على سفن «الهجرة الجماعة»، سيرمز الي معضلة أخلاقية لموقفهم.

ومنظمة ليحي، بدورها، قد نظمت على نمط الخط الذي كان متبعاً في القرن التاسع عشر للفوضويين الروس، الذين اعتبروا استخدام الوسائل الإرهابية والاغتيالات كأدوات سياسية فعالة. وبأعضائها الذين كانوا لا يزيدون عن بضعة مئات، فان منظمة ليحي كانت تقاد من قبل ثلاثة أشخاص، هم ناتان فريدمان - يالين (يالين - مور)، اسحاق يزيرنيتسكي (شامير) واسرائيل شيب (ايلداد). وكانت هذه المنظمة عبارة عن ائتلاف غير منظم ولا شكل له لاتجاهات سياسية مختلفة من المفكرين والأشخاص الغامضين والعسكريين أيضاً. وبهذا الصدد، كتب يالين - مور يقول: بأن مبرر وجود منظمة ليحي كان «لكسر قوة إرادة الحاكم الأجنبي ووضع المشكلة أو القضية أمام العالم. وسوياً مع فون كلاوسوتين، فقد اعتقدنا بأن الحرب يمكن أن تكون استمراراً للدبلوماسية بوسائل أخرى، إلا أننا اعتقدنا أيضاً بأن العمل الدبلوماسي يمكن أن يكون مترافقاً مع الحرب واستمراريتها».

إن منظمة ليحي لم تشجب الحركة الصهيونية الرئيس فحسب، بل شجبت أيضاً المنظمة الصهيونية الجديدة - حركة التصحيح الصهيونية ومسؤوليها - وذلك لاعتمادهم على الدبلوماسية:«واعتقادهم الغير واقعي من ان التوسلات، الخطب، الاجتماعات والتصريحات والائتلافات يمكنها أن تجبر المحتل البريطاني للاستسلام». كما شجبت كل من وايزمن وجابوتنسكي لإقامتهما في لندن، «عاصمة المحتل الغازي». ووبخ جابوتنسكي بعنف لأنه لم يتبن الوسائل المتطرفة الفعالة. وفي النشرة الثانية لمطبوعة منظمة ليحي، التي كانت تسمى هيعازيت، تساءلت فيها فيما اذا كان من الممكن تحقيق التحرير من خلال الارهاب. وجاء فيها: «بأن الجواب هو لا! ولكن اذا ما كان السؤال هو، هل النشاطات الإرهابية مفيدة من أجل احراز تقدم بالثورة والتحرير، فان الجواب هو نعم».

إن الزعامة السابقة لأبراهام شتيرن قد مهدت للعنف الثوري في عبارات شبه غامضة تركزت على التوجه من أن «الكتاب والسيف آتيا من السماء سوياً». ومبادئه الثمانية عشر للتجديد القومي، أعلنت عن دولة تمتد من نهر مصر الكبير (النيل) الى نهر الفرات، وبناء الهيكل الثالث. فقد كان ايلداد لوحده فقط ، الذي كان يتحمل مسؤولية ايدولوجية منظمة ليحي وعملية التثقيف فيها، موالياً بحق لهذا التوجه. وقد مُجد شتيرن وقتذاك. فبعد خمس سنوات من مقتل شتيرن، كتب ايلداد في نشرة ليحي يقول:

> «إن أبراهام شتيرن لم يفقد الكثير. فقد فقد جسده فقط، أما حياته فقد كرست منذ زمن طويل للوطن. ولكن في جسد أبراهام شتيرن قد عاش يائير - كفكرة، وحقيقة، وشعلة، وهذه من غير الممكن أن تدمر برصاصة. وهنا يكمن خطأ العدو الأكبر. فيائير سقط كمثل شجرة عملاقة في حقل مغطى بالدغل. وان دمه اخترق الأرض، وروى بذرة الحرية، فلم يمضي وقت طويل حتى نمت النباتات الخارقة».

ومن الناحية الأيدولوجية، فان منظمة ليحي لم تتمكن من الاتحاد مع منظمة الأرغون، فقد فضلت أن تظل مستقلة وليس تحت قيادة بيغن. كما أن ازدياد تأييد ليحي للاتحاد السوفياتي أكد مسار خط شتيرن فيها، ومقولته من أن «عدو عدوي هو صديقي»، وأنه كان لا يزال مبدءاً ومرشداً. فقد استبدل ستالين ببساطة ليحل محل هتلر وموسوليني كتهديد أعظم للامبراطورية البريطانية. واعترض بيغن على سياسة ليحي لتأييدها أوتوماتيكياً العدو الأخير لبريطانيا. وعلل ذلك بأن وجهات النظر المناهضة لبريطانيا لم تعن اوتوماتيكياً تقديم الدعم من أجل الكفاح الصهيوني. إضافة لذلك، فان تحرك يالين - مور التدريجي الى خط اليسار وازدياد تعاطفة مع الاشتراكية لم يثر اهتمام بيغن، الذي عانى من ذلك. وحث يالين - مور لاتباع خط مناهض للامبريالية، الأمر الذي قاده لعقد تحالف مع حركات التحرر

العربية في الشرق الأوسط، التي كانت تناضل من أجل إزالة النير الاستعماري.

وظهر شامير، الذي كان مشرفاً على عمليات ليحي، ليكون أقل ابداعاً من الناحية الأيدولوجية. واعتبر نفسه سكوتاً وعديم الرحمة، ومكرساً للكفاح المسلح. وأيضاً فان الاسم المستعار لشامير في السر، كان هو «ميشيل» في عالم منظمة ليحي التآمري - تشبهاً بميشيل كولينز، قائد الجيش السري الايرلندي السابق في كفاحه ضد البريطانيين. فالنزاع المميت مع الجيش الجمهوري الايرلندي، وعمليات التعذيب والاعدامات، الاستعداد بالتضحية والشهادة، وأهمية الدعاية المناهضة لبريطانيا - وخصوصاً في أمريكا - قد منحت وقدمت نموذجاً مفيداً لكل من ليحي والأرغون. والكفاح الايرلندي من أجل نيل الاستقلال كان يعتبر قراءة إلزامية تقريباً لتلاميذ جابوتنسكي. فهم كانوا يواجهون نفس العدو ووضعاً استعمارياً مشابهاً. ومع أن الحركات الثورية الأخرى، مثل حملة غاريبالدي في ايطاليا، قد أُخذت بالاعتبار، الا أن الوضع الايرلندي كان أكثر توافقاً للوضع في فلسطين في كل من طبيعته وزمانه.

اقتبس بيغن المثال الايرلندي في الدفاع عن «حركة الصهيونية العسكرية» بمواجهة جابوتنسكي في مؤتمر البيتار الذي عقد في وارسو عام ١٩٣٨. فديفيد رزائيل، قائد الأرغون، خلال حملته الأولية ضد الأهداف العربية في أواخر الثلاثينات، قد درس الكفاح الايرلندي بعمق. وقد ترجم أبراهام شتيرن كتاب «انتصار سين فين»، من تأليف اوهيجاتري، المعجب والمتحمس لميشيل كولينز، الى اللغة العبرية في عام ١٩٤١. وكلا من شتيرن وكولينز ماتا ميتة عنيفة وهما في منتصف الثلاثينات من عمرهما. كما أن مثال النضال الايرلندي استخدم أيضاً من قبل السجناء في الزنزانات. واتهم افشالون هافيف، وكان عضواً في الأرغون، البريطانيين «بإغراق الانتفاضة الايرلندية بنهر من الدماء... ومع ذلك، فان ايرلندا الحرة نهضت بالرغم منكم».. وقال أمام المحكمة مقتبساً شجب جورج برناردشو لمعاملة البريطانيين لقيادة ثورة عيد الفصح:

> «اذ ما كنتم حكماء، أيها الجلادون البريطانيون، وتتعلمون من التاريخ، مثال ايرلندا وأمريكا، فان ذلك سيكون كافياً لإقناعكم بأن عليكم أن تسرعوا بالخروج من بلادنا، التي طوقت بلهيب الثورة المقدسة، اللهيب الذي لن ينطفيء، وانما سيزداد اشتعالاً مع كل نقطة تراق من الدم من قبلكم ، أو من جراء القتال ضدكم».

وسيق هافيف الى سجن عكا في شهر تموز ١٩٤٧. وفي اليوم التالي، قامت الأرغون باعدام النقيبين البريطانيين كليف مارتن وميرفين بيس.

وهكذا، فان بيغن أعلن ومدّ فكرة «الظهور للعلن»، وهي فكرة أبعدت الأرغون عن العالم المغلق لمنظمة ليحي، التي ظل أعضاؤها مسلحين طيلة الوقت، وفشلت محاولات بيغن في إعادة اللحمة بين الأرغون وليحي في عام ١٩٤٤. ومع أنه كان هناك تنسيق بين الجماعتين، إلا أن بيغن لم يشعر مسبقاً بشأن اغتيال اللورد موين، وعلم ذلك فقط من الراديو.

إن اغتيال الوزير البريطاني، الذي كان صديقاً لتشرشل، دفع بن غوريون لأن يتحرك ضد كل من الأرغون وليحي. إلا أنه لم يكن بإمكانه أن يفعل الشيء الكثير بهذا الصدد. وفي خطاب له أمام مؤتمر الهستدروت في شهر تشرين الثاني ١٩٤٤، فقد شجب أعمال «القتل والسرقة، والابتزاز، اللصوصية. فقد فهم بن غوريون الأرغون وليحي كوليدين لليمين المتطرف الأوروبي، الذي كان في وجوده في الحقبة ما قبل الحرب غير مستخدم لعملية الديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع فقط، وانما تبنى أيضاً نظرية شرعية القيام بالانقلابات. ونهج وأسلوب النضال الايرلندي قد قاد أيضاً الى حدوث انشقاق وعنف مميت. وكان هذا أيضاً، من تراث ميشيل كولينز. وقال بن غوريون بهذا الصدد:

«لا توجد هناك تسوية أو حل، ولا التباس. فاما اتباع طريق الارهاب أو طريق الصهيونية، واما اتباع العصابية او تكوين مجتمع اسرائيلي منظم؛ وإما القتل بواسطة الكمائن وقطع الطرق في الظلام او الانضباط الطوعي بحركات أو منظمات الشبيبة، أو الزراعية والصناعية، وفي اتحاد الحرية والتعاون المقترح، وفي اتخاذ القرار والعمل».

ومضى بن غوريون ليدعو بطرد وإخراج أي واحد يكتشف بأنه كان يساعد المنشقين، سواء من المصانع أو الكيبوتسات، ومن المدارس أو الكليات. وقال: «إن على كل مجموعة منظمة أن تخرجهم من صفوفها وتنبذهم ... ويجب أن لا يمنح هؤلاء الرجال المتوحشون أي ملجأ أو ملاذ ... فانها قلوبنا ـ وليس قلوب البريطانيين ـ هي التي دخلها الإرهاب الحديدي. فأيدينا، وليس أيدي الآخرين، هي التي يجب اقتلاعهم».

وبناء علي ذلك، فانه على امتداد شتاء وربيع عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥، قامت الهاغناه وبالتعاون مع السلطات البريطانية، باصطياد أعضاء منظمة الأرغون، وفقاً لروح الخطاب الذي ألقاه بن غوريون. ولكن، منظمة ليحي، التي قامت باغتيال اللورد موين والتي سببت هذه الحملة، لم تمس بسوء. فبشكل واضح، فان بن غوريون استخدم تلك الحادثة ليقوم بضعضعة منافسه الرئيس، منظمة الأرغون، التي لم يكن لها دوراً، على نحو يدعو للسخرية، في عملية الاغتيال. وهكذا، فإن أنشطة الأرغون قد غطيت بشكل بارز. وقد جُذِّر توجه بيغن في الاعتقاد من أن «التوازن الحقيقي للشجب الرسمي وسياسة التسامح العام

ستسمح وتتيح للأرغون العمل. وكلما طال أمد الثورة، كلما أصبح واضحاً من أن يكون الخوف الأصلي ليهود فلسطين فيما يتعلق بهذا الاستفزاز لا أساس له، وأمر صعب أكثر بالنسبة للوكالات أو الهيئات الرسمية بأن تعمل ضد الأرغون».

ولأجل هذا السبب جزئياً، فان بيغن أكّد بأن الأرغون لم تسع للانتقام - وليست في وضع حقيقي يمكنها من القيام بذلك. وكان أيضاً متنبهاً للإغواء السهل لإشعال حرب أهلية، التي بليت بها العديد من حركات التحرير الأخرى. فالتاريخ اليهودي قد فهم واستوعب - كأمر محرم تقريباً - ذكرى عمليات القتل والفوضى التي سادت داخل القدس المحاصرة من قبل الجيوش الرومانية، خلال الثورة اليهودية الأولى في الماضي. فقتل يهودي بيد يهودي آخر، كان أمراً بغيضاً بشكل عميق دون شك بالنسبة لبيغن - مع أن منظمة الأرغون قتلت عدة يهود، من الذين كانوا يخدمون في الاستخبارات البريطانية. وأعرب عن عاطفته، بهذا الشأن، بعد وقت قصير من أمر بن غوريون بنسف سفينة الأسلحة للأرغون، التالينا، في عام ١٩٤٨، عندما قتل عدد من أعضاء الأرغون، وكانت إشارة أخرى لحساسية بيغن الشديدة في هذا الصدد. وحتى مع ذلك، فإن واقعية بن غوريون القاسية وعمق تصميمه للإبقاء على السيطرة السياسية كان عاملاً مجهولاً بالنسبة للأرغون.

بعد يوم واحد من اغتيال اللورد موين، كتب وايزمن لتشرشل ليعبر له «عن عمقه وسخطه ورعبه» من هذا الحدث. فقد خشي بأن يؤدي ذلك الى إضعاف علاقاته الجيدة مع البريطانيين. فالعالم الرزين ودبلوماسية الصبر قد أزيلت تماماً من قبل مسلحي ليحي والأرغون. كما أن بن غوريون كان أقل حساسية. فقد انتقل آنذاك من طرح مبدأ الوطن اليهودي باتجاه المطالبة بإنشاء دولة يهودية. ومع ذلك فقد كان ما يزال هناك تردد داخل القيادة الصهيونية بشأن المطالبة بدولة. وعلى العكس من وايزمن، فقد كان بن غوريون على استعداد للعمل ضد البريطانيين إذا ما دعت الضرورة لذلك. وأمسكت براعة بن غوريون بالحقائق التكتيكية، وقادته لاستخدام كافة الخيارات المتاحة لتحقيق الهدف المطلق لإنشاء دولة يهودية. وكانت الدبلوماسية والعلاقات العامة المكثفة في أمريكا وبريطانيا أمور مهمة بالتأكيد، كما كان الضغط العسكري كذلك أيضاً. لذلك، فان أنشطة الأرغون وليحي منحت بن غوريون المزيد من الأوراق السياسية ليلعبها. والرعب المعلن الناشيء عن أعمالهما، والمقرون بالشجب الصهيوني الرسمي، عجل من عملية صنع القرار البريطاني. ومن وجهة نظر بن غوريون، أنه طالما أن «المنشقين» وجهوا جهودهم على طول مسارات منتجة تماماً، فان جهودهم عندئذ تكون بناءة في الاستراتيجية ككل. وإذا، مع ذلك، ما بلغ عجزهم

العسكري على نحو غير متوقع - كما في حالة نسف فندق الملك داود - حداً مفرطاً من الانتقاد الحاد، فان الجناح الصهيوني الرئيس عندئذ يتحول ضدهم ليمارس السيطرة. وبعد أن انتقلت السلطة الحقيقية للصهيونية من وايزمن الى بن غوريون، فان الأخير أقام عالماً قاسياً من الخيارات والاختيارات على نحو مزداد - في تناقض تام لتصريحات بيغن الملتهبة السرية.

إن كل من بن غوريون ووايزمن قد رحبا بانتخاب الحكومة العمالية في بريطانيا بحماس كبير. واعتقدا بصدق بأن حكومة اتلي ستولي عنايتها للمطالب الصهيونية العمالية. إلا أنه لم يطرأ تغير في سياسة بريطانيا طيلة مدة الحرب. ومع حلول عام ١٩٤٤، أصبحت قرارات مؤتمر حزب العمال في دعمه لإنشاء وطن قومي يهودي أكثر صخباً، مع توارد وصول أخبار إبادة اليهود الأوروبيين الى بريطانيا. وقبل بضعة أسابيع فقط من تسلمه السلطة، فان هوغ دالتون أبلغ مؤتمر حزب العمال البريطاني بقوله: «إننا نعتبر الهجرة اليهودية الى فلسطين لا بد وأن يسمح بها بدون التقييدات الحالية المفروضة والتي تحد منها ... وبالتشاور مع حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فانه يجب علينا أن نرى فيما إذا لم يكن بإمكاننا الحصول على الدعم المشترك لاتخاذ سياسة التي ستعطينا دولة سعيدة وحرة ومزدهرة في فلسطين».

ومع ذلك، وبعد بضعة أشهر من انتخابات عام ١٩٤٥، حدث تغيير مفاجىء مع مجيء حكومة عمالية جديدة ، التي قدمت فقط لجنة استقصاء جديدة، ووعداً بالسماح بهجرة ألف وخمسمائة يهودي في الشهر، وتقديم اقتراح بأن الناجين من اليهود الأوروبيين يجب أن يبقوا في البلدان التي كانوا فيها. وفضلت وزارة الخارجية البريطانية إنشاء دولة عربية تحت إشراف بريطاني فعال، بحيث سيضمن لليهود فيها حقوق الأقلية. واعتبر وزير خارجية بريطانيا آنذاك، آرنست بيفن، اليهود على أنهم طائفة دينية بشكل رئيس. ولم يكن متعاطفاً مع القضية الصهيونية بل إنه كان فظاً تجاه الحساسيات اليهودية بشكل عام. كما أن رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، اتلي، بدوره، ومع أنه كان أكثر دبلوماسية في توجهه، الا انه شارك بيغن نفس الاتجاه والرؤيا. واستذكر عضو لجنة استقصاء الحقائق آنذاك، ريتشارد كروسمان، بعد عدة سنوات بقوله:

> «في أول مناسبة تحدثت فيها مع المستر آتلي، وبعد أن رفض تقريرنا، فقد حياني بكلمات، «إنني مخيب الظن بك، يا ديك. فالتقرير الذي أصدرته هو غير عادل تماماً»، وكنت مندهشاً في الحقيقة وسألته: «غير عادل بالنسبة لليهود أم للعرب؟» فأجاب على ذلك بنزق: «لا، إنه غير عادل لبريطانيا، بالطبع. فقد خذلتنا بإفساح المجال لليهود والأمريكيين».

وفي كتابه حول لجنة تقصي الحقائق الانجلو - أمريكية، تعرض كروسمان للمواقف المتغيرة تجاه القضية الفلسطينية بقوله:

«ألم نكن جميعنا في نقطة المراقبة عام ١٩٣٩ من أجل تهدئة الأوضاع في فلسطين، ونظرنا الى العرب على أنهم قوة فاشية تضحى عليها الحرية اليهودية ؟ ربما، جزئيا. إلا أنني شككت من أن الستة سنوات لهذه الحرب قد غيرت عاطفتنا بشكل رئيس. فقد كنا مع اليهود عاطفياً في عام ١٩٣٩ كجزء من مناهضة الفاشية. ولم نكن نبحث عن المشكلة الفعلية لفلسطين، ولكن نقف بشكل غريزي الى جانب اليهود، كلما أتيحت لنا الفرصة لنفعل ذلك. أما الآن، فان معظمنا ليس مع اليهود عاطفياً، ولكننا فحسب بصورة عقلانية مع «مناهضة اللاسامية التي هي أمر مختلف تماماً».

وعندما ثبتت حقيقة التغير المفاجىء، تحول بن غوريون من اصطياد الأرغون الى العمل معها. فالثقة التي وضعها وايزمن في بريطانيا قد برهنت عدم جدواها وان لا أساس لها. وعلى نحو متحول، فان شرعية شعار الصهاينة التصحيحيين «هكذا فقط»، وتعاليم جابوتنسكي المزخرفة، قد أخذت مفعولها. وبالنسبة للتصحيحيين، فان الكفاح العسكري ضد بريطانيا كان مسألة حكم أو تقدير جيد وحقيقة أصيلة . وبالنسبة لبن غوريون وحزب العمل، فانها كانت مسألة توقيت واستطلاع خيارات مختلفة. وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٥، وقع اتفاق من قبل الفصائل العسكرية الثلاث لإنشاء «حركة المقاومة الموحدة». وشمل ذلك لأول مرة، في العمل العسكري ، منظمة الهاغناه، التي كانت تفوق الأرغون ثلاث مرات في عددها. وبالرغم من التعاون، فانه كان لا يزال هناك توتراً ما بين الفصائل الثلاث، والتي أدى في بعض الأحيان الى حدوث أخطاء عسكرية. ورفض بيغن، الذي كان يشعر بتثبيت مبادرته العسكرية، دمج الأرغون مع الهاغناه. وكان أولئك الذين في الجانب الآخر ممن شعروا بقوة من أن عمليات الأرغون وليحي أصبحت وقتذاك موصومة بالحرفية وبالمحاولة الصهيونية . ومثل هذا التكتم أظهر نفسه في العمليات القليلة نسبياً التي نفذت من قبل الهاغناه والبالماخ مقارنة مع العمليات المزدادة من جانب الأرغون وليحي. وان الارتداد السياسي المنبثق عن عملية نسف فندق الملك دواود السيئة، ومقتل العديد من الأشخاص الأبرياء - بريطانيين، يهود، وعرب - أنهت أخيراً الاتفاق المبرم بين الفصائل الصهيونية الثلاث. وفي آب ١٩٤٦، أوقفت الهاغناه حملتها العسكرية ضد البريطانيين في فلسطين. ووصف بن غوريون منظمة الأرغون بأنها «عدو الشعب اليهودي»». ومع ذلك، فان الأرغون استمرت في حملتها العسكرية مع ليحي، لتزداد عدد عملياتهما العسكرية الى عشرة أضعاف تقريباً.

الفصل الثالث

إنشاء الدولة اليهودية

ولادة حزب حيروت

«لقد نشأت دولة اسرائيل. ونشأت بتحقيق شعار «هكذا فقط». أي من خلال الدم، والنار، واليد الطولى وقوة السلاح، ومع المعاناة والتضحية».

هكذا تحدث مناحيم بيغن في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، يوم أن أنشئت دولة اسرائيل. ومع ذلك فان حملة بيغن العسكرية لم تكن موجهة ضد البريطانيين فقط، وانما هدفها كان منصباً لتحقيق هدف «كامل أرض اسرائيل». فالبريطانيون، كانوا في نظر الصهاينة التصحيحيين، قد تخلوا عن وعدهم لليهود. فقد قسموا الأرض منذ عام ١٩٢٢ ـ بمعرفة قيادة الحركة الصهيونية. وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٧، فان الجمعية العامة للأمم المتحدة قسمت الأرض للمرة الثانية. فالقسم الغربي قسم الى دولتين، واحدة يهودية، والأخرى عربية. وبمواجهة الصهاينة التصحيحيين، وقف كل من الجناح اليساري، والمعارضة الدينية، بن غوريون، وايزمن والقيادة الرئيسة للحركة الصهيونية، حيث وافقوا على مبدأ التقسيم ثانية. وكانوا مستعدين لإنشاء دولة مهما أعطوا من الأرض. وبيغن، مثله مثل جابوتنسكي من قبل، اعتبر المنهج العملي لحزب المباي كاستسلام للقوى الأكبر. وفي حين ترك بن غوريون ضمنياً السيطرة على كامل الأرض لأجيال المستقبل، فان بيغن نادى بتحقيق ذلك على الفور.

وفي الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، أعلن بيغن من خلال إذاعة الأرغون السرية بأن حرب «الاستقلال» لم تنته في الحقيقة بعد، بل إنها ما زالت مستمرة في جوهرها:

«لقد وضع الأساس في الحقيقة، ولكن الأساس فقط. من أجل استقلال حقيقي. وقد أُنهيت المرحلة الأولى لمعركتنا من أجل الحرية، ومن أجل عودة جميع أبناء شعب اسرائيل الى وطنهم، ومن أجل استعادة كامل أرض اسرائيل الى شعب عقد ميثاقاً مع الله».

وهكذا، وعند انشاء دولة اسرائيل، فقد هاجم بيغن بشدة تقسيم فلسطين وهاجم أولئك الذين قبلوا ذلك التقسيم برغبة ـ ووصف ذلك على أنها «جريمة وكفر، وإجهاض». ولم يسمح بالحصار الفكري الذي كان قائماً يومذاك لتقييد خياراته، ولكن بدلاً من ذلك أصر على حدود الدولة التي وعد بها البريطانيون. وأبلغ بيغن مستمعيه بأن «أي امرىء لا يعترف بحقنا الطبيعي في كامل وطننا، فانه لا يعترف بحقنا بأي جزء منه .. وجنود اسرائيل

سيرفعوا مع ذلك علمنا فوق برج داود، وان حصادونا سيحرثون حقول جلعاد». فبرج داود كان يقع حينذاك في القدس العربية، في حين أن حقول جلعاد تقع في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وتابع بيغن حديثه بقوله: «وسنستمر بحمل فكرة الاستقلال الكامل، وسنسعى وراءه. إذ أن هذه قاعدة حديدية للحياة: ذلك أن ما يأتي بين دولة الشعب ووطن الشعب يجب أن يختفي. فالدولة ستغطي أرض الوطن. والوطن سيكون الدولة».

هذا، ومع أن بيغن دافع عن استمرارية «حرب الاستقلال»، ومع ذلك فقد كان ذكياً تماماً ليضع مطالبه ضمن فحوى سياسي بدلاً من فحوى عسكري. وفي خطابه «لمواطني الوطن العبري» في مساء ذلك السبت من أيار عام ١٩٤٨، أعلن بيغن نهاية العمل السري ونشوء حزب حيروت ـ حركة الحرية. وقال: «إن حركة حيروت ستنشأ من أعماق العمل السري العبري، وانها ستخلق من قبل عائلتنا المقاتلة العظيمة، المكونة من كافة طبقات الشعب اليهودي من جميع أنحاء العالم، ومن جميع الطبقات والحركات التي احتشدت حول شعار منظمة ارغون زفاي لومي».

وهكذا، أتى حزب حيروت للوجود في لحظة دقيقة أوقفت فيها منظمة أرغون زفاي لومي العمل كقوة مستقلة. وعلى العكس من قيادة منظمة ليحي، فان بيغن قام بجهد مصمم ـ وإن يكن صعباً ـ ليتكيف مع حقيقة قيام الدولة. وكارثة سفينة التالينا، بالنسبة لبيغن، وهي سفينة الأسلحة للأرغون والتي منعت الهاغناه بايعاز من بن غوريون من تفريغ حمولتها آنذاك ـ وكانت درساً قاسياً له وللأرغون، ذلك أنهم لا يمكنهم التصرف كما كان الأمر في الماضي. فهم قد قيدوا الآن بالحدودات القانونية للدولة.

إن حادثة السفينة التالينا، والتي قتل فيها عدد من عناصر الأرغون، استقطبت كافة غضب بيغن تجاه انشاء حزب المباي. فالآثم بن غوريون تحدث عن «المدفع المقدس» الذي قام بتنفيذ العملية، ضد سفينة الأرغون. وان بن غوريون كان لا يزال يعتبر من قبل بيغن بأنه هو الذي أمر اليهود بقتل اليهود ـ وهذا كان يعتبر جسراً لم يكن راغباً في عبوره. وكتب بيغن عن تلك الحادثة بعد بضعة أيام من حدوثها يقول:

> «علينا أن نتحمل الآن عبء «قوانين الطوارىء» التي سنّت من قبل المضطهد البريطاني، والتي تطبق الآن في دولة اسرائيل. وفي هذه الأيام عندما اتخذت خطوة محددة تجاه الاستبداد الدموي من قبل حكومة اسرائيل، فانه أضيفت أهمية في تلك الكلمة (حيروت) (الحرية) التي حفرت في قلوبنا وعلى شعارنا. إنها كلمة سهلة وواضحة ولا تحتاج لتفسير».

ومن ثم أصدر بيغن تحذيراً ملحاً للادارة الجديدة بقوله:

«إننا لن نحكم بالسوط ولا بالمدفع الرشاش... فهؤلاء الذين يحاولون حكمنا بنفس الطريقة سيفشلون كما فشل البريطانيون من قبل ... وربما لن يكون ذلك على الفور، ولكن في المستقبل القريب بالتأكيد. وذلك هو القانون الغير قابل للتغيير، وهو قانون الحكم بالحديد. فالاستبداد في اسرائيل لا يمكن أن يطاق».

إن هذا النقد اللاذع لم يظهر كمقالة، وإنما عبارة عن تقديم غير متوقع لمبادىء وبرنامج حزب حيروت الجديد. وبينما كان بيغن يقاوم دعوة العصيان المسلح من قبل رفاقه القدامى مثل اسرائيل ايلداد، فان نداءه الحاد كان باتباع المعارضة، ليتميز بها حزب حيروت منذ بدايته الأولى. وبمثل ذلك، فان هذا كان يشكل صعوبة بيغن العرضية - وبالرغم من نفسه - في القيام بتحول باتجاه المبادىء البرلمانية التقليدية.

وفي خطاب له في القدس القديمة في بداية شهر آب ١٩٤٨، اتهم بيغن القيادة الصهيونية الرئيسة بكونها جبانة وعمياء بالاعتقاد بأنه لن تكون هناك حرب مع العرب. وأبلغ سامعيه، بأن بن غوريون وأتباعه لم يكونوا مستعدين للحرب. وقال بأن الجنود الاسرائيليين كانوا لا يملكون سلاحاً حديثاً، وأنهم سيضحون بحياتهم نتيجة هذه الحقيقة. كما أنه اتهم القيادة الصهيونية آنذاك بأنها لم تستغل فرص وقف إطلاق النار (الهدنة) في أيلول ١٩٤٨. وبناء عليه فقد حققت اسرائيل نصراً قصيراً فقط. وقال مخاطباً حشد من الناس: «إنه كان بوسعنا انتهاز الفرصة والوصول الى (النهر)، نهر الأردن، والى ما ورائه...»

إن مثل هذه اللغة قد لونت مبادىء وبرامج حزب حيروت الجديد وقتذاك . وعكست هذه النبرة أصداء الوطنيين في أوروبا الشرقية - وبشكل خاص حركةبيلسودسكي في بولندا - خلال سنوات الحرب القائمة هناك. ومع ذلك، فان كل هذا كان وقتذاك عبارة عن قوة مخزية. ففي تجسيدها الأسوأ، فقد جلبت الموت والدمار للملايين في أسلوب أو طريقة لا يمكن تصورها في عقد الثلاثينات. ولقد شهد عام ١٩٤٥ انتصاراً ايدولوجياً وعسكرياً أيضاً. فتلك الأنظمة الوطنية قد عاشت وأبقت سياسة عدم التدخل، مثل نظامي حكم فرانكو وسالازار في شبه جزيرة ايبيريا، وعوملت كدول منبوذة. ومثل بقية الوطنيين في الحركات التي نشأت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان على بيغن أن يستجيب لروح الزمن بالرغم من موقف الأرغون، وأن يقوم بمغازلة اليمين الأوروبي المتطرف. فالتسوية لدخول الحياة السياسية العادية لم يكن بالأمر السهل. وبتحوله من العمل السري، وعد بيغن بإطاعة القوانين - «لأنها قوانينا»، كا قال - وأن يحترم الحكومة - «لأنها حكومتنا» كما

صرح بذلك أيضاً - إلا أنه حذر الحكومة الاسرائيلية المؤقتة بأن لا يضطر «من خلال القمع والاستبداد»، أن ينشيء مقاومة سرية جديدة.

إن حادثة السفينة التالينا والأسلوب الفدائي لبيغن ذهبا الى أبعد من حدود المعارضة السياسية العادية والى أبعد حد لاثارة قلق اليسار الاسرائيلي. فاعتبروا بيغن لوحده على أنه ممثل للقومية الفاشستية التي سببت خراباً ودماراً في السنوات ما بين الحربين العالميتين، وسببت المعاناة بشكل أساسي تحت الهيمنة النازية. وأن درس الماضي الحديث كان يشير بأن مثل هذه الأصابع يجب أن توقف قبل أن تبدأ عرباتهم السياسية بالإسراع. وفهم اليسار الاسرائيلي ذلك على أنها مسألة حياة سياسية ومادية . وبمناقشة حادثة التالينا في المجلس المؤقت، رفض ممثل حزب مبام مناشدات التسامح الصادرة من الأحزاب الدينية لرأب الصدع. وقال بهذا الصدد:

> «لقد شعرنا جميعاً لأول مرة على الأقل، بأنه ينبغي علينا حفظ وحدتنا الداخلية لكي ننجز مهمات هامة لهزيمة العدو وبناء دولتنا. ولكن كيف يمكننا أن نتسامح مع هذه القوة الداخلية المعادية في وسطنا والتي تحمل دوماً السيف وتلوح به ضدنا؟ فنحن تحت رحمتها، إذ أن قائدها يمكن في أية لحظة أن يعطي أوامره بقتلنا أو أن يقول لجنوده: «لا تقتلوا، فان الوقت لم يحن بعد».

واعتقد عدة أعضاء في المجلس المؤقت بأن لغة بيغن الملتهبة بعد إغراق السفينة التالينا كانت تشير الى احتمالية حدوث حرب أهلية أو محاولة القيام بعصيان مسلح.

ودافع بن غوريون علناً عن عمله (في إغراق السفينة) بأنه نبع من حرصه على كبح جماح الفصائل العسكرية الخاصة ومعها أسيادها. فبن غوريون نادراً ما كان يحاول تعقيل سياساته بمواجهة غضب حزب حيروت. ولم يكن لديه أي شيء سوى احتقار بيغن. وبالنسبة لحالة السفينة التالينا، فان بن غوريون لم يكن لديه نية بشجب فعله ذاك أو التنصل من مسؤوليته عن الحادثة، حيث قال بهذا الشأن:

> «إن السيد بنكاس وجه العديد من الأسئلة باسم بيغن. فزعيم منظمة أرغون زفاي لومي يمكن أن يكون شخصاً مهماً جداً، ووطني متحمس، ومقاتل عظيم وقائداً لامعاً، ويمكن أن يكون هناك شرفاً كبيراً للتحدث باسمه، إلا أنني لست مديناً له بأية أجوبة، وحتى لو كانت هذه الأسئلة تسأل من قبل موكليه».

وبالرغم من محاولة مدبرة قامت بها المنظمة لتبرئة نفسها من النزعات الهدامة، فان مثل هذا العمل لم يمكنه الانجاز في يوم وليلة. وما هو أكثر من ذلك، فان حزب مبام ومؤيديه كانوا على شك قوي ولاسباب سياسية من أن حزب حيروت يجب أن يوصم بالصبغة

الفاشية. لهذا، فعندما قام بيغن بزيارته الأولى للولايات المتحدة بنهاية عام ١٩٤٨، فقد كانت هناك معارضة كبيرة وعداء عام لوجود قائد الأرغون هناك. وفي رسالة بعث بها ألبرت اينشتين لصحيفة نيويورك تايمز، شجب ومعه عدة شخصيات يهودية أمريكية بارزة نشاطات الأرغون في الولايات المتحدة، ووصفوها على أنها «مزيج متعدد من القومية، والغموض الديني والسمو العرقي». وعلقوا على ذلك بقولهم:

> «إنه أمر لا يصدق من أن أي واحد يعارض الفاشية، وأينما يمكن أن يكون، فلا بد أن يجد نفسه غير قادر على دعم الحركة الممثلة بالسيد بيغن، اذا ما أعلم بشكل دقيق عن السجل السياسي لبيغن ونواياه المستقبلية ... فهو يتحدث اليوم عن الحرية، الديمقراطية ومناهضة الامبريالية، في حين أنه لم يمض عليه زمن طويل، عندما كان صراحة يدعو لتبني العقيدة الفاشية».

ورد بيغن على ذلك بخطاب ألقاه في قاعة كارينجي، بقوله:

> «لقد عرفت الآن بأن التقييم السياسي، وفي الحقيقة معرفة عالم كبير هو أمر ذو صلة تماماً ... ويجب أن أقول أنه إذا ما كان هنالك أي معنى في كلمة المناهض للفاشية ـ فاننا نحن مناهضين للفاشية. ولخمسة سنوات وأكثر، لم نحارب بالكلمات وانما بالحقائق، وليس باللسان وانما بدماء قلوبنا ضد أعظم نظام فاشستي وفي الحقيقة نازي في الشرق الأوسط ونجحنا في التغلب عليه. وفي ذلك الوقت، فان هؤلاء الجماعات التي كانت تطلق على نفسهابالجناح اليساري كانوا معترف بهم قانونيا تماماً من قبل النظام الفاشي، وعاشوا بسلام معه وحتى انهم تمتعوا بامتيازات معينة من قبل الطغاة البريطانيين».

ومحاولة بيغن بتحويل الحكومة الاسرائيلية المؤقتة آنذاك الى «متعاونين مع النازية»، كانت محاولة بدورها لتحريف أو تحويل وصمة الشيطانية التي كان معارضوه السياسيين يوصفوه بها، بل أنها أيضا كانت من وسائل إضعاف الهيمنة التامة لبن غوريون وحزب المباي على المجتمع الاسرائيلي. لهذا، فقد أبعد بيغن نفسه بسرعة عن عملية اغتيال الكونت برنادوت من قبل منظمة ليحي، ومنظمة هعامولیدیت (جبهة أرض الآباء) في شهر أيلول ١٩٤٨، خصوصاً وأنه اعتقد بأن حزب المباي قد نشر الشائعات من أن العناصر السابقة للأرغون، كانوا مسؤولين عن ذلك العمل. بل إنه كان سريعاً أيضاً ليصرح بأن «المسؤولية المباشرة» لعملية الاغتيال كانت من «جراء السياسة الخاطئة لحكومة اسرائيل المؤقتة».

ورداً على اتخاذ اجراءات صارمة من قبل بن غوريون ضد عناصر الأرغون وليحي السابقين، فقد حذر بيغن مرة أخرى الحكومة المؤقتة بأن لا تتسبب في حدوث أو قيام مقاومة سرية جديدة. ففي اجتماع عام بمستوطنة ريشون ليتشيون، حذر بيغن من أن «الميزات الفاشية التي أصبحت واضحة الآن في قرارات الحكومة هي خطيرة على نحو

متزايد. فنحن لن نوافق على أي حكم مرتكز على الخوف كنظام الفاشست». هذا، ومع أن بيغن شجب استخدام مثل هذا النعت على أنه غير دقيق وتشويه، إلا أنه لم يتوان عن استخدامه بنفسه ضد حزب مباي ومؤيديه.

وبالرغم من استخدامه لمثل هذه اللغة من خلال الحرب الحزبية الداخلية، وتطور حزب حيروت - ثم توسعه أولاً الى جاحال في عام ١٩٦٥، ومن ثم الى تكتل الليكود في عام ١٩٧٣ - كان متلوناً من الناحية الأيدولوجية بارتباطاته اليمينية المتطرفة، وخصوصاً بوراثة مبدأ القومية البولندي. وفي أوائل الخمسينات، كان هناك بوضوح دوراً للقيام بمعارضة الاتخام السياسي لحزب المباي في المجتمع الاسرائيلي وللأسلوب المستبد المزداد لبن غوريون. ولإعطاء التاريخ منافسة شديدة - مع أن الصهاينة العمليين والصهاينة التصحيحيين لم يمكنهم حتى على قبول محاربة بعضهم البعض في جيتو وارسو - فقد كان بيغن قادراً على شغل موقع زعيم المعارضة بكل ثقله وتأثيره.

ومنذ البداية، فإن بيغن نقل وأشاع صورة الزعيم المعارض كتجسيد للمثالية الوطنية كرجل شريف ومتواضع، ركز بإحكام على شعبه وكفاحه من أجل البقاء. وكان صاخباً في دفاعه عن مبادئه وغير متهاوناً في مواقفه نحو أعداء «بلاده»، وفي الوقت ذاته متقرباً ومتوجهاً نحو مواطنيه العاديين. وعلى العكس من عداء جابوتنسكي «لكنوز اليهودية القديم»، فان بيغن نشر وأيد التقوى الديني وكان صادقاً تجاه التاريخ الديني اليهودي القديم. وظهر على أنه راغباً لتقديم أية تضحية من أجل قضية اسرائيل. ومع ذلك، فان العديدين ممن عرفوا بيغن في بولندا، وصفوا كل ذلك على أنه مجرد تقليد سطحي للعقلية القومية البولندية. فمثل هذه السمات الشخصية والميزات الخاصة الايجابية لشخصية يمكن أن توصف في الحقيقة شخصية مناحيم بيغن الخاصة. ومع ذلك، فان تعبيرهم السياسي والعام، منح صعوداً الى درجة الأسطورة الشعبية، والتي رعاها وشجعها زعيم حيروت، وقدم لها دعماً أيدولوجياً دينياً للعديدين من الساعين نحو مبادىء يوتوبية خيالية.

الانتخابات الأولى ، وأول كنيست لاسرائيل

عندما عقد حزب حيروت مؤتمره التأسيسي في كنيس أوهيل شيم بتل أبيب في شهر تشرين الأول ١٩٤٨، دخل بيغن القاعة المزدحمة وهو ممسك بيد شقيقة جابوتنسكي وسط عاصفة من التصفيق للحضور. ومحاطاً بصور جابوتنسكي، رزائيل وهرتزل، فقد كرس بيغن خطابه لهم - ولأبراهام شتيرن أيضاً. وقدم بيغن نفسه على أنه الوريث لجميع المفكرين

العظماء ومقاتلي حركة التصحيح الصهيونية. ومع ذلك، فان حقائق التاريخ أثبتت غير ذلك. فحزب التصحيح كان لا يزال قائماً، وأنه كان فعلياً يتفاوض مع حزب حيروت على أمل تقديم لائحة مشتركة للمرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية ـ الكنيست الأول. وفي الحقيقة فان مؤتمر حركة التصحيح الصهيونية الرسمي كان عقد قبل شهر من ذلك الوقت. وقد أكد آريه ألتمان في الكلمة الافتتاحية لذلك المؤتمر على نقطة أن الأرغون قد أُسست من قبل جابوتنسكي بناء على إلحاح من الصهاينة التصحيحيين قبل عدة سنوات مضت. وبوضوح تماماً، فقد كانت هناك معارضة كبيرة لبيغن، واعتبره العديد كمغتصب للمبدأ الصهيوني التصحيحي. وعندما فضل غالبية أعضاء المؤتمر الاندماج مع حزب حيروت، فان رواد التصحيح الصهيوني القدماء انسحبوا منه.

إن تكريس خطاب بيغن لأبطال الأمس قدم غطاءً لاختلافات أساسية. فجابوتنسكي نفسه قد عارض بشدة مفهوم بيغن ببناء «الصهيونية العسكرية»، ودافع بدلاً من ذلك عن التعاون مع البريطانيين في الحرب ضد هتلر. أما بيغن، الذي كان حصر نفسه في البوتقة السوفيتية، فقد كان فاتراً فيما يتعلق «بالهدنة» مع البريطانيين بينما كان يكره الألمان أكثر. وديفيد رزائيل، القائد الأول للأرغون، قد مات وهو في خدمة البريطانيين، وأبراهام شتيرن، بدوره، قد أدار ظهره فعلياً لدبلوماسية وفلسفة جابوتنسكي، وانشق عن الأرغون مصمماً على محاربة البريطانيين. وفي الحقيقة، فان عصابة شتيرن اعتبرت نفسها كحقبة ما بعد جابوتنسكي ومنعت قيام اندماج مع الأرغون خلال فترة الثورة. مع أن مهمة بيغن وحتى في تلك المرحلة المبكرة ـ كانت تهدف الى عقد ائتلاف لكافة القوى القومية الصهيونية. وبهذه الحركة المتخذة فقط يمكن توجيه تهديد لبن غوريون وللصهاينة الاشتراكيين.

وفي خطابه أمام مؤتمر حيروت، هاجم بيغن السياسة الخارجية للحكومة الاسرائيلية المؤقتة آنذاك، وأعلن رفضه علناً لشغل أي منصب في أية حكومة اسرائيلية مستقبلاً والتي يمكن أن تحمل أدنى تشابه مع الحكومة الحالية. وانه بدلاً من ذلك سيشكل حكومة تتركز من حيروت ومع ائتلاف من أحزاب أخرى. وهذه الحكومة ستلغي قرار التقسيم. «فالمجلس الوطني (الكنيست) لم يكن لديه الحق في الموافقة على تقليص حجم أو مدى السيادة .. فمثل هذه الموافقة لن تكون ملزمة لأية حكومة منتخبة، والتي يمكن أن تخلف الحكومة المؤقتة ـ الغير منتخبة». وفي مطالبته لاستعادة «كامل أرض اسرائيل»، فان بيغن شجب رغبة الحكومة الاسرائيلية المؤقتة آنذاك بقبول قرارات الأمم المتحدة. وقال: «إنهم قبلوا بعبودية إملاءات بيفن (وزير خارجية بريطانيا) آنذاك والمتعاونين معه بوزارة الخارجية الأميركية». وعكس ذلك رغبة بيغن في الحل العسكري، ومناداته وحيداً لشن الحرب ضد الدول العربية.

لكن بيغن كان قائداً لمنظمة ارغون زفاي لومي التي قاتلت البريطانيين ليس عسكرياً فحسب وإنما دعائياً أيضاً. فالصورة الشعبية الكبيرة لغموض قائد الأرغون كانت أيضاً عاملاً خدمه بشكل جيد. وصور بيغن أنشطة الأرغون بكونها حاسمة للكفاح من أجل الاستقلال، وبأنها عامل مركزي أو رئيس في إجبار البريطانيين على الرحيل. فرفع الإدراك الشعبي لأنشطة الأرغون قد استغل، ووضع في استخدام سياسي جيد. «فالعبودية البريطانية قد دفعت بواسطة التضحية بالدم والدموع، وبالحرب والأسى والألم، وبالنار والحرب. هكذا فقط، فعل ذلك». لقد كرر بيغن هذه النظرية مرة ثانية في حقبة ما بعد «الاستقلال». وأكدت البيانات السياسية لحزب حيروت في انتخابات الكنيست الأول على مركزية مبدئه من أن اليهود قد حصلوا على استقلالهم بصورة رئيسة من خلال جهود الأرغون.

وبالاستفادة من القلق الأمني العام، فقد أكد بيغن على عدم ملائمة وجدوى دولة اسرائيل «الصغيرة»، التي أنشئت خلال السنة المنصرمة آنذاك. فقد ألح على أن الحصول على كامل «أرض اسرائيل»، وليس شريطاً ساحلياً، كان يشكل مسألة أيدولوجية تماماً، بل واحدة مع تضمينات أمنية رئيسة. وقال بهذا الصدد:

> «إن منطقة التقسيم الضئيلة لا يمكنها أن تضمن الحرية حتى لبضعة أناس يقيمون فيها - تاركة ملايين اليهود لوحدهم في الخارج. وإذا لم نتوسع، فاننا سنُلقى في البحر - ليس في الحال، ولكن بعد وقت قصير أو مع الجيشان الدولي التالي. وذلك هو لماذا تعتبر عبارة الأرض المسلوخة غبية وفارغة في المصطلح العبري. فلا يمكن العيش على أرض مسلوخة. فهناك أدنى ضرورة لوجودنا القومي - وإذا ما اخترنا الحياة، يجب علينا عندئذ المطالبة بهذا الحد الأدنى».

إن معارضة حزب حيروت لتقديم أي تنازل للعدو الخارجي، وتمجيده ورفعه من شأن حملة الأرغون العسكرية، منحته حصصاً سياسية في اسرائيل . وأعيد مركز حيروت كحزب كبير غير اشتراكي، فحصل على أربعة عشر مقعداً في الكنيست ونسبة إحدى عشر بالمئة من أصوات الناخبين. أما التصحيحيين الصهاينة الرسميين، فقد هزموا، وفشلوا في الحصول على أي مقعد في الكنيست. ومنحت تلك النتيجة بفعالية مشروعية بيغن كوريث للتراث التصحيحي الصهيوني، وبشكل رئيس كزعيم للجناح اليميني المعارض.

تعريف المعارضة

منذ بداية الكنيست الأول، صاغ بيغن معارضة مميزة ضد حكومة المباي التي كان يرئسها بن غوريون. فقد اعترض على القسم الذي أداه وايزمن كأول رئيس لدولة اسرائيل.

وقال بيغن بأنه يجب على وايزمن أن لا يؤدي قسم الولاء لدولة اسرائيل فحسب وانما أيضاً لشعب اسرائيل. ورأى حزب المباي في ذلك تضمينا من أن وايزمن سيكون فقط رئيساً لليهود، وليس للمواطنين العرب في الدولة أيضاً. وافتتح وايزمن أعمال الكنيست بذكر أبطال الصهاينة ابتداءً من هرتزل حتى آحاد هعام. وقد نسي اسم جابوتنسكي من هذه القائمة، حيث أن بيغن ذكر الرئيس الجديد بذلك بشكل صاخب. ولاتمام عملية إرباك وايزمن في الكنيست، ذكر بيغن الرئيس الغاضب بمناصرته علناً لهدف إنشاء دولة يهودية في المؤتمر الصهيوني السابع عشر الذي عقد في عام ١٩٣١، عندما أُجبر جابوتنسكي على الاستقالة. «ومع أن الدولة أصبحت قائمة»، فانه وبخ وايزمن أيضا. وكان بيغن مصمماً من أن مساهمة حركة التصحيح الصهيونية يجب أن لا تحذف أو تنسى. وقال بهذا الصدد:

«لا أحد يمكنه أن يمنعنا من الاشتراك في الأعمال والمآثر العظيمة التي تحتاج لتنجز، والآن فان المرحلة الرئيسة لنيل استقلالنا قد انجزت. ولا أحد محول بالحكم من هي القوة البناءة في الدولة اليهودية ومن هي غير كذلك».

وفي الكنيست الأول، استمر بيغن بشجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وانتقد قبول بن غوريون له. وظل يدعو الى إنشاء «اسرائيل الكبرى». كما أن المفكر والمغالي القومي والشاعر أوري زفي جرينبرغ، الذي أصبح آنذاك عضواً في حزب حيروت في الكنيست، هاجم على نحو مماثل الحكومة الاسرائيلية لعدم وجود النية لديها بالمطالبة بكامل الأرض، «من سفوح جبال لبنان حتى نهر النيل». وعارض بيغن بشدة اتحاد الضفتين الغربية والشرقية وقتذاك، وعارض الحكم العربي لمدينة القدس القديمة، كما عارض تدويلها بقوة، بدعوى أنها تحتوي الأماكن الدينية والتاريخية اليهودية. وقال بأن «القدس ما تزال العاصمة الغير مقسمة لاسرائيل». وشجب اتفاقية الهدنة مع الأردن عام ١٩٤٩، ورغبة بن غوريون لإعادة آلاف اللاجئين العرب كوسيلة من وسائل خلق طابور خامس.

هذا، ومنذ البداية، عارض بيغن «الحدود المصطنعة» لاسرائيل، وقبول حكومة المباي الضمني بالوضع القائم. وقال في الدورة الأولى للكنيست «إن نظامنا يلجأ الى التنسية والى جعلنا ننسى ذلك». وبدلاً من ذلك، اقترح بأنه يجب على الحكومة تعليم الشعب وتثقيفه حول الأراضي المفقودة تماماً كما «لا تنسى فرنسا منطقة اللورين وليتوانيا منطقة فيلنا».

ومع هذه البداية المتحمسة للملحمة السياسية لحزب حيروت فقد أفسدت بسبب عدم مقدرة بيغن لتؤول السلطة اليه داخل الحزب. وبما أن الأيام المجيدة للأرغون بدأت تخبو، فان وراثة ما تبقى من حركة التصحيح الصهيوني كما تجلى ذلك في حزب حيروت بدأ

بالتلاشي بسرعة كبيرة. واعتمد بيغن على الموالين للأرغون لإبعاد الفصائل الأخرى لحركة التصحيح. وبدأ الأعضاء المستقلون بترك الحزب، كما فعل ذلك من قبل العديد من المفكرين والمهنيين. وبدأوا بالتفريق بين جابوتنسكي ، المواطن الدولي، وبين بيغن، فتى مقاطعة بريسك، فبوضوح، فان توقعاتهم بالأخير (بيغن) لم يتماشَ أو يلائم ذكراهم عن الأول (جابوتنسكي). وهذا الخروج من الحزب ترك الحزب تحت سيطرة بضعة موالين تنقصهم المقدرة الادارية والزعامة، مما سمح لبيغن أن يرسخ ويثبت قبضته على الحزب من خلال غياب معارضة حقيقية داخل حزب حيروت.

إن هجر أولئك المفكرون لحزب حيروت، الذين كانوا يوجهون الأسئلة والاستفسارات ويثيرون المناقشات والمداولات الداخلية في الحزب، على نهج وأسلوب جابوتنسكي، قد أزالوا كل أثر موروث له في الحركة. حيث أنه لا أحد ممن بقي في حزب حيروت كان يمكنه أو رغب بتحدي إعادة كتابة تاريخ الحركة من قبل بيغن. فكافة الوثائق، البيانات السياسية والبرامج الانتخابية، كانت جميعها تعد من قبل بيغن، وأيضاً قائمة المرشحين للكنيست الأول عام ١٩٤٩. ونتيجة لذلك، فقد انشق كل من هيلل كوك وابن جابوتنسكي ليشلكلا اتجاهاً مستقلاً، جناحاً يمينياً باسم لاميرهاف، داخل حزب حيروت ومن ثم في خارجه. ونشأ انشقاقهما مبدئياً كردة فعل لحطب وحديث بيغن الدينية التقليدية ودعمه الواسع لوجهات النظر الدينية وللتشريع والقوانين، بل إن الانشقاق توسع وتطور الى أكثر من معارضة تامة. وأصبحت منظمة عمال حركة التصحيح الصهيوني، المسماة باتحاد العمال الوطني، التي أنشئت من قبل جابوتنسكي في أوائل الثلاثينات لمواجهة الهستدروت، موضع معارضة متركز لتوجه وسياسة وبيغن. ومع ذلك، وعلى مدى السنوات الطويلة في القفر السياسي، فان تحديات زعامة بيغن لحزب حيروت قد تغلب عليها، أحياناً من خلال استخدام تكتيكات مشكوك فيها، ولكن دوماً بدعم مؤيد للأرغون المخلص.

فالحاجة للإيمان بقائد وطني ونشد الراحة بحكمته، أو لعبادة وتبني اعتقادات ومبادىء عميقة أساسية ومعينة ، تميزت بها فصائل حيروت خلال زعامة بيغن له ولغاية استقالته منه في عام ١٩٨٣. وعلق يناثون شابيرو، وهو باحث أكاديمي معاصر بقوله:

«إن مثل هذه الأساطير أو الخرافات ارتكزت على تفسير تاريخي للأحداث، والأحداث الملموسة التي ليست بالضرورة متلازمة أو متناغمة مع الحقيقة. ولمناقشة من أن حدود فلسطين تحت الانتداب كانت تشكل الحدود التاريخية لأرض اسرائيل هي مجردة من الأسس التاريخية الحقيقية. إلا أن حزب حيروت، مثله مثل حركة بيتار وحركة التصحيح

الصهيوني، اللتان تبنتا هذا المبدأ، لم يكلف نفسه لفحص وتدقيق الموضوع. فلم أجد أي واحد بينهم يفند هذه الفكرة، مع أن هذا المعسكر احتوى على علماء وباحثين عرفوا أنها افتقرت الى أساس تاريخي. فالارتباط والعلاقة ما بين الخرافة والحقيقة هو أمر غير ضروري».

وحول مسألة الثورة، كتب شابيرو يقول:

«ولكن حتى هذا اليوم، فان البحث في توثيق هذه الحقائق التاريخية لم تهز الثقة بقدماء بيتار والأرغون من أن دورهم كان حاسماً، ولا أولئك المفكرون لحركة بيتار المخيبو الظن، والذين وجدوا انفسهم تدريجياً خارج حزب حيروت».

إن حاجة بيغن لإبراز نفسه كزعيم حقيقي وأصيل للشعب الاسرائيلي وينبوعاً للحكمة الوطنية، والخليفة المعترف به لجابوتنسكي - ابراز متلون بشخصية استبدادية - أحدث ردة فعل قوية لهؤلاء الذين كانوا لايزالون مرتبطين بأسلوب الحركة في حقبة الثلاثينات. والاعتماد على الحركات الدراماتيكية المثيرة والخطب العاطفية الملتهبة أمام الجماهير - «كاتصال مباشر مع شعبي»، على حد قول بيغن - غالباً ما كانت تقف في صنع القرار الجاد الخطير، وكانت بهذا المعنى عبارة عن تناقضات بيروقراطية الحزب القاسية - ودفعة للحزب الحاكم، مباي. فالرغبة من أجل شخصية أبوية حكيمة وخيرة، ورغبة تلك الشخصية من أجل التزلف والتملق، حطت خارج عالم السياسات الحقيقية . ومع ذلك فان وجود هذا الحجم في الفحوى السياسي وجعل موقع بيغن دون شك في الحزب بحيث لا يمكن معارضته أو مهاجمته أبداً.

فكافة المشاكل والمصاعب كانت توضع تحت أقدام بن غوريون ومؤسسة (حزب) المباي. وفي الحقيقة، فمنذ البداية، صب بيغن عليها احتقاره وازدراءه، فقد كانت حسب قوله «مستعصية عمياء»، وأصحابها « زائفين حقيقيين »، و «مشوشو الفكر». إنهم كانوا مصدراً لكافة الأخطاء، الماضية والحاضرة. وإذا ما كان هنالك خوف موجود من أعداء داخليين في عالم معادٍ بشكل عام، فان حزب المباي كان هو العدو الداخلي الذي يضعف بصورة مستمرة التجربة الوطنية مع تدفقها الفكري.

لقد أسهب بيغن بذكر الجروحات النفسية والإحساس التاريخي لظلم واضطهاد الشعب. فشيطنة (وصفهم بالشياطين) الأعداء الداخليين والخارجيين، كانت في مضامينها السياسية، سياسة مثمرة بالنسبة لبيغن مما أحدثت معه انقسامات في الحياة السياسية، عاشته اسرائيل ما بين الأعوام ١٩٤٨ – ١٩٦٧.

الفصل الرابع

البحث عن شركاء
حركة التصحيح الصهيونية
في مرحلة الانتقال

لا تنـــازلات للألمـــان

أظهرت انتخابات الكنيست الثانية فقدان حزب حيروت لنصف مقاعده تقريباً في الكنيست. وأصبح واضحاً بأن عدد كبير من الناخبين قد هجروا حزب ليكود لينضموا لصفوف الصهاينة الرئيسيين، الذين ضاعفوا من مقاعدهم ثلاث مرات. وكانت هناك أيضاً خيبة ظن ببيغن، الذي أسهب بشكل مستمر بالتحدث عن انتصارات الماضي بدلاً من التخطيط لسياسات المستقبل. وبعد تلك الانتخابات، اختفى بيغن عن المسرح السياسي ولم يعد يحضر جلسات الكنيست خلال النصف الثاني من عام ١٩٥١. وكان رجوعه السياسي بسبب معارضته لاتفاق التعويضات الألمانية. ووصف بيغن تلك التعويضات بأنها «شيء بغيض ومقيت في اسرائيل». وتابع قوله: «إن هناك أموراً في الحياة أكثر نفاسة من الحياة نفسها؛ وهناك أموراً أكثر ترويعاً من الموت نفسه ... وهذه (التعويضات) واحدة من هذه الأمور - فلن تكون هناك مفاوضات مع الألمان». كما أنه شبه مستشار ألمانيا الاتحادية آنذاك، ادنياور، بأنه عملاق العصر الحديث - العدو التوراتي لليهود. واستشهد بذلك بفقرة من (سفر الخروج) تقول: «ان الرب سيكون في حرب مع العمالقة على مر العصور». وتساءل بيغن قائلاً: «فكيف يمكنكم أخذ المال من العملاق؟» ومع ذلك، فان بيغن نفسه، ومعه حاييم لاندو، كان في الأصل يفضل تأمين الأموال من ألمانيا من أجل الناجين من حرب الإبادة النازية عن طريق اربعة دول حليفة اشتركت في الحرب، كما أنه وبخ الحكومة بعدم قيامها بذلك.

وعندما بوشر بمثل هذه المفاوضات في عام ١٩٥١، فقد كان هناك تأييد من حزب حيروت لذلك. ومع ذلك، ففي وقت انحطاطه وانخفاضه - من الناحيتين النفسية والسياسية - وكان في الواقع ، يفكر بالاستقالة وترك الحياة السياسية - فان بيغن نصح من قبل يوشانان بادر لتغيير موقفه بشأن الموضوع وأن يتحدى الحكومة. فإما من خلال الاقتناع الضيق أو من خلال الانتهازية السياسية، فان بيغن كان قادراً على تحريك العواطف الكامنة ضد الألمان في اسرائيل - وخصوصاً بين الأشخاص الناجين من حرب الإبادة النازية - وليقوم بتعبئة المعارضين داخل وخارج حزب حيروت ليهاجم واقعية حزب مباي بهذه المسألة، المسألة الأكثر حساسية في اسرائيل وقتذاك. واعتبره معارضوه بأنه كان مثيراً للغوغاء، وهو الذي شجع القيام بمسيرة لتتوجه نحو الكنيست أثناء مناقشتها للمسألة. إلا أن بيغن اعتبر الحادثة بشكل مختلف، كما قال أمام الكنيست:

«في ساحة صهيون، وأمام ألف وخمسمائة يهودي غاضبين ومتجمهرين هناك، تحت البرد والمطر، قلت لهم: «اذهبوا، وقفوا حول الكنيست. ولا تعكروا صفو المناقشة هناك.

كل تلك الأكاذيب، التي اعتقدت بأننا كنا ننوي تعطيل الجلسة ـ كانت قذارة. فقد قلت لهم: «اذهبوا، وطوقوا الكنيست، كما حدث في أيام الرومان،عندما أراد الحاكم الروماني وضع تمثال في الهيكل. فقد نُبِّه اليهود في كل أنحاء البلاد وأحاطوا بالهيكل وقالوا: سيتم ذلك فوق جثثنا. لقد قلت لهم: «دعوا صراخ سكوتكم من أجل ألا تكون هناك مفاوضات مع ألمانيا. إلا أنهم [قوات الشرطة] هاجموهم بقنابل الغاز المصنوعة في ألمانيا، وعند ذلك حدث قذف الكنيست بالحجارة.

لقد حذرت ولكنني لم أهدد. فمن يجب أن أهدد؟ فانني أعلم بأنكم ستجرفوننا الى معسكر الاعتقال. فاليوم ألقيتم القبض على المئات. وربما ستلقون القبض على الآلاف. فهذا لا يهم. لأنهم سيمضون قدماً، وأنهم سيجلسون هناك ونحن سنجلس معهم. وإذا ما دعت الضرورة فاننا سنقتل معهم. إلا انه لن تكون هناك تعويضات من ألمانيا».

إن فكرة عدم تحبيذ ـ أو في الحقيقة كره ـ أخذ تعويضات من النظام الذي خلف الحكم النازي كانت دون شك مسألة ضيقة بالنسبة لبيغن. ومع ذلك فقد كانت أيضاً مسألة تحمل ثماراً سياسية وافرة، وكان بيغن مدركاً بعناية لذلك. فقد اعتقد بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية آنذاك لم تكن أياديها نظيفة. فالموظفون والبيروقراطيون الذين أداروا عمليات القتل الجماعي قد وجدوا وظائف جيدة في جمهورية ألمانيا الجديدة. فلم يقدم أية تنازلات بهذا الخصوص، مما يمكن معها عقد تسوية. وفي خطابه الذي سبق انتخابات المؤتمر القومي الخامس لحزب حيروت في شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، أبلغ بيغن أعضاء ومندوبي الحزب بأن حكومة ليبرالية وطنية، برئاسة حزب حيروت، سوف لن تسمح بوجود «سفير ألماني يقيم في دولة اسرائيل، ولا أن يكون هناك سفير اسرائيلي في ألمانيا».

وفي جلسة مناقشة إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الغربية التي عقدت في أوائل عام ١٩٦٥، أبلغ بيغن أعضاء الكنيست، بأن السفير الألماني الجديد سيمثل أيضاً الملايين من الألمان، الذين صوتوا لصالح الحزب الاشتراكي الوطني الألماني (النازي) في عام ١٩٣٣. وتساءل ماذ حدث بالنسبة للأحد عشر مليوناً من أعضاء الحزب النازي في عام ١٩٤٥. وذكر بأن وزير خارجية ألمانيا الغربية آنذاك، شرودر، واثنان آخران من الوزراء، كانوا أعضاءً في الجستابو. وان وزير العدل الالماني آنذاك قد امتدح هتلر في الماضي، في حين أن سبعة وعشرين من رؤساء المحاكم الاقليمية لألمانيا الغربية كانوا من النازيين السابقين. حتى أن الجانحين في ألمانيا الغربية احتفلوا جداً بالجندي الألماني، مارشال ميلستين، وقالوا: «ينبغي على الجندي الألماني أن يظهر تفهماً للحاجة من اتخاذ انتقام شديد ضد اليهود».

كما شجب بيغن أيضاً أولئك الذين قبلوا بهيمنة وحكم النازية. وشكل هذا المعارضة الألمانية وقتذاك ـ الذين في الواقع عذبوا أو سجنوا. وتساءل، ماذا حدث للإثني عشر مليوناً من الاشتراكيين والشيوعيين الذين صوتوا ضد هتلر في أيار ١٩٣٣. فإلى أين اختفوا؟ وقال: «إنهم لم يذهبوا الى معسكر الاعتقال أو شويتز، ولا الى غرف الإعدام بالغاز، ولم يدفنوا في الحفر. إنهم اختفوا في الدولة الألمانية التي هتفت لهتلر». والعديد من أرباب الصناعة الألمانية الذين أداروا آلة الحرب، ومن ثم عادوا الى مواقعهم بعد وقت قصير من انتهاء الحرب ليبنوا ألمانيا الجديدة، قد مقتوا وكرهوا بشكل خاص من قبل بيغن. حيث قال بهذا الصدد:

«إن شركة تويف واولاده القديمة زودت معسكر الاعتقال النازي بالأفران. وعندما تم الاستيلاء على معسكر اوشويتز، وجدت رسالة هناك مرسلة من السيد تويف واولاده تقول: لقد قمنا بتزويد معدات مهمة لملء الأفران بالفحم والشوك المعدنية اللازمة لوضع الجثث في الأفران. وان هوس (القائد الألماني) أعدم في اوشويتز من قبل البولنديين، إلا أن شركة تويف واولاده ما زالوا موجودين. وان السكرتير الذي قام بكتابة تلك الرسالة ما زال حياً. وان المهندس الذي قام بوضع الخطة ما زال حياً أيضاً. والعمال الذين اداروا تلك الأفران ما زالوا أحياء. فالسفير الألماني سيمثلهم أيضاً في الدولة اليهودية».

هذا، وان العلماء الالمان الذين كانوا يعملون في مصر لمساعدة الرئيس عبد الناصر في ادارة آلته العسكرية قد وفروا مادة دسمة لحزب حيروت، ليقوم بحملة محمومة بنهاية عام ١٩٦٢. فقد زود ذلك بيغن بعصا سياسية ليضرب بها بن غوريون وحكوماته لاتخاذهم قراراً «بتطبيع» العلاقات بين اسرائيل والمانيا الغربية. ففي جلسة للكنيست عقدت في آذار ١٩٦٣، شن الحانق بيغن هجوماً عنيفاً على سياسة الحكومة:

«منذ عشرة سنوات، عندما بدأت المانيا بدفع ما كانت سرقته، فقد حاولتم تحبيب انفسكم اليها وأذللتم أنفسكم أمامها. انه تناقض. لقد دعوتم العلماء الألمان من أجل العلم، والمانيا أرسلت خبراءها لناصر من أجل الموت. وإنكم تخيطون الملابس العسكرية للجيش الألماني، والمانيا ترسل الخبرة والمهارة فيما يتعلق بالغازات المدمرة لتستخدم ضد الشعب اليهودي. وانتم ترسلون رشاشات عوزي الى المانيا، والمانيا تزود اعداءنا بالبكتيريا. فارجوا على الأقل الآن، أن تزنوا الأمور. فإلى متى ستستمرون بالتذلل، تذلون انفسكم وتسعون لصداقتهم».

التنامي من خلال الائتلاف

كيف، بعدئذ، استطاع بيغن التحول من غوغائي فاسد الى رئيس للوزراء، ومن تحريض الجماهير الى المسير للكنيست في عام ١٩٥٢ فيما يتعلق بمسألة التعويضات الألمانية، الى

الفوز بجائزة نوبل للسلام مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات، بعد ربع قرن؟ وبوضوح، فان التغير الديموغرافي (السكاني) والانفجار السياسي الداخلي لحزب العمل كانا عاملان أساسيان، ومع ذلك أيضاً استفاد بيغن من استراتيجية، التي مع تبني الخط الجيد والاستفادة من أخطاء الآخرين، سمحت له لينشىء بديلاً لحزب العمل قابلاً للتطبيق. وكان أيضاً محظوظاً في كل من حرب عام ١٩٦٧، وحرب عام ١٩٧٣، حيث عمل على استغلال الضرر للحزب الحاكم آنذاك، مباي.

وفي الواقع، فان تمثيل حزب حيروت في الكنيست، الذي يحتوي على مائة وعشرين مقعداً، ظل صغيراً وثابت نسبياً بين الأعوام التي تلت ١٩٤٩ (١٤ مقعداً) وعام ١٩٧٧ (عشرون مقعداً)، عام الانتصار. ومع ذلك، فان بيغن لم يستطع توسيع مقاعد الليكود، إلا أنه كان قادراً على بناء أو إنشاء تكتل الليكود كبديل، ليتكون من سلسلة من الاتفاقات مع الفصائل والجماعات المناوئة لحزب العمل.

إن عدم منفعة بيغن من استعراضاته المحركة للعواصف، كانت مع ذلك أيضاً قد قوت من مركزه في المعسكر القومي، الذي كان مبتهجاً بتلك المشاهد، وقد أدت الى إبعاد الأحزاب الأخرى - الشركاء والحلفاء السياسيين المحتملين - عن حزب حيروت. وبدأ بيغن بفهم أن حزب حيروت لن يكون قادراً بنفسه أن يصبح بديلاً لحزب مباي. فالسبيل الوحيد لتحقيق السلطة أو الوصول اليها والإذلال التام للنخبة الحاكمة ستكون من خلال بناء تكتل مناهض للمباي يمكن لحزب حيروت السيطرة بفعالية عليه. ولم يكن على حيروت أن يغير من صورته كحزب ثوري مقاتل وغير عقلاني، مع بيغن كناطق رسمي لاذع له. وكان الشركاء الطبيعيون في مثل هذا الائتلاف هم حزب الصهاينة العام - كحزب يضم الطبقة الوسطى، التي هي أكثر صراخاً من الأرغون المعتنق للدم والنار. ففي عام ١٩٥١ أصبحوا أكبر حزب غير اشتراكي. وفي ذلك الوقت، رفض بيغن إجراء مفاوضات مع حزب الصهاينة العام الكبير، لأنه عندئذ كان عليه أن يتولى دوراً ثانوياً في أي ائتلاف لاحق. وفي عام ١٩٥٥، فقد تراجع الوضع: حيث تراجع حزب حيروت الى مستوى عدد مقاعده في عام ١٩٤٩ في الكنيست، بينما تهاوت الأصوات الانتخابية لحزب الصهاينة العام بشكل دراماتيكي. حينئذ أصبح بيغن مستعداً لبدء المفاوضات مع حزب الصهاينة العام الغير محبب لديه.

لقد كان هناك عداءً علنياً بين بن غوريون وبيغن. فالأول رفض حتى الاعتراف بحضور الأخير في جلسات الكنيست. ومع ذلك، فانه كانت هناك على الأقل ثلاث مناسبات - في

الأعوام ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٦١ - عندما اقترب حزب مباي من حزب حيروت للانضمام اليه في ائتلاف حكم. وعلى نحو من الأهمية، فقد رفض بيغن، في كل وقت، اقتراح حزب المباي بالتقارب. فقد اعتقد - وبسبب جيد - من أن تلك التقاربات كانت تهدف الى إبعاده عن أتباعه وإحداث انشقاق في صفوف الصهاينة التصحيحيين. وفي حين أظهر الحزبان اختلافات ايدولوجية واضحة وأشكال من السلوكيات، فأن من إحدى أهم الأسباب للتنافس هو كما وضح بيغن:

«إن قبول حيروت للتقارب من المباي لهو أمر متأخر، ويعتبر اعترافاً منه للسلوك السياسي للمباي إبان عهد الطائفة اليهودية في فلسطين سابقاً. وانه لم يكن مسألة جعل مباي لينسى، أو يصفح أو يتغاضى أو ينسى ماذا حدث قبل إنشاء الدولة، إذ ان جميع هذه الأمور ستحمل مضموناً من أن منظمة اتزل [ارغون زفاي لومي] كانت على خطأ. وما أراده حزب حيروت، وحتى لو كان رمزياً، ليس بأقل من اعتراف المباي من أنه قد ضل وتاه في سياساته تجاه الحركة السرية [الارغون] وفي شجبه لأعضائه على أنهم انفصاليون وإرهابيون. وباختصار، فان هذا لم يكن بأقل من تبرير رجعي وقبولاً واعترافاً بمنظمة اتزل وبتأهلها السياسي التام».

ومع ذلك، فقد ظل بن غوريون معارضاً عنيداً لحزب حيروت. وقد تجاهله على نحو متعمد، وحاول تقليص محاولاته لدخول كتب التاريخ. وحتى أنه لم يأل جهداً من إنكار الاعتراف القومي به. ورفض السماح بإعادة رفات جابوتنسكي ودفنه في اسرائيل. حتى أن المحاربين القدماء المعوقين الذين حاربوا وخدموا في صفوف الارغون فقد منحوا حقوقاً أقل من إولئك الذين حاربوا في صفوف الهاغناه والبالماخ.

لقد مثل بيغن في نظر الصهاينة العماليين المسيح الدجال الوطني. ومع ذلك، فانه كان يهودياً ملتزماً في عصر علماني - «يهودياً مؤمناً، وابن يهودي مؤمن»، كما قال بيغن ذلك أثناء جلسة للكنيست. وكان معارضاً متقداً ضد الشيوعية، في وقت كانت تحاول فيه اسرائيل الاشتراكية في الكفاح لتصل الى عقد تحالفات مع النظام الستاليني في الاتحاد السوفياتي. وخلال جلسة لمحاكمة سلانسكي في عام ١٩٥٢، فقد قدم بيغن نبذة عن خبرته أيام كان سجيناً في بولندا، بقوله:

«لقد رايتهم [اعضاء الحزب الشيوعي] في انتعاشهم وفي تحطمهم وانكسارهم، وفي قمة سعادتهم وفي أعماق يأسهم. وإنني لم أرَ أبداً، ولا أعتقد بأن أي واحد قد رأى ذلك من قبل، الانتعاش الأكبر، أو اليأس الأسود. وفي الحقيقة، فانه لا شيء يقارن بمأساتهم في تاريخ الندم والطموح الانساني».

فكل هذا لم يذب الجليد مع حزب المباي؛ بل أن اختلافهم العقائدي قد أشعل نيران الاستياء. وإن الاحساس بالنقمة المحرقة من طرد المحاربين القدماء للأرغون قد قوى من قبضة بيغن على حزب حيروت. كما أنه لاتم بيغن بالشكوى من الماضي الظالم وعدم مقدرته من ترك الأمور الماضية للماضي. وفي عام ١٩٣٥، وبخ بيغن جابوتنسكي لرغبته في عقد صلح وتسوية ما بين الحركة الصهيونية العمالية وحركة التصحيح الصهيوني. وقال له: «ربما قد نسيت، يا سيدي، من أن بن غوريون قد دعاك باسم فلاديمير هتلر، إلا أن ذاكرتنا هي أفضل». فهذه الشدة والمرارة استمرت لتقود بيغن وترشده في تعاملاته مع الآخرين، ومعارضة النخبة الحاكمة للمباي.

وفي عقد السنوات ما بين ١٩٥٥-١٩٦٥، حاول بيغن بشكل متحمس من تشكيل تحالف مع حزب الصهاينة العام. وفي بيانه الانتخابي لانتخابات الكنيست الرابعة، فقد وبخ حزب حيروت بعنف الصهاينة العامين لانضمامهم للحكومة في عام ١٩٥١:

> «في عام ١٩٥١، فان الصهاينة العامين رفعوا شعار «كفى لحكم المباي» على أمل كسب ثقة الشعب. ولكن في نفس السنة، وبعد وقت قصير من الانتخابات، فقد خانوا ثقة هؤلاء الذين صوتوا لهم، وانضموا لحكومة المباي. وبناء على ذلك مكنوا المباي من ترسيخ حكمه، وقد غطوا من سمة مؤسستهم، ومن اضطهاد العمال وإفقار الطبقة الوسطى».

إن لغة البيان الانتخابي لعام ١٩٥٩، قد بين بوضوح نوايا بيغن، وكانت تلك كلها موجهة تماماً الى حزب مباي والى حزب الصهاينة العامين. وكان عنوان البيان الانتخابي «برنامج من أجل حكومة ليبرالية وطنية يرأسها حيروت». وبدأ التمهيد لذلك كما يلي: «ان الانتخابات للكنيست الثالثة التي ستجري في تموز ١٩٥٥ قد تشهد بداية انحطاط حزب المباي واتخاذ خطوة حاسمة باتجاه إزالته من السلطة». وكان الجزء المهم من البيان يعالج السياسة الاقتصادية، والعمالية والضرائب - وهي أمور كانت تشكل اهتماماً قليلاً نسبياً بالنسبة لحيروت لغاية منتصف الخمسينات. وهاجم بشكل معين الدور المزدوج للهستدروت وقال بأنه «يفصل بواسطة القانون ما بين الاتحادات المهنية للعمال وبين ملكية المؤسسات في حين أنه يصون حقوق المستخدمين». وطالب البيان بتشجيع المؤسسات الخاصة، وإعادة الثقة للمستثمرين، وحرية إقامة المستوطنات والتعاونيات الزراعية تحت إشراف الحزب - والى تخفيض الضرائب بنسبة خمسة وعشرين بالمئة. وكان هذا يهدف الى كسب أصوات أولئك الذين صوتوا سابقاً الى جانب حزب الصهاينة العامين، بل أنه كان أيضاً كغزل سياسي للحزب نفسه. وفي حين أنه قبل بضعة سنوات، كان بيغن يلمح حول احتمالية

الاستيلاء على «ضفتي نهر الأردن بالقوة العسكرية»، فقد كان برنامج حزبه يدعو الى «حق الشعب الاسرائيلي في انشاء دولة أرض اسرائيل في حدودها التاريخية وهو حق أزلي غير قابل للتحويل». ومع ذلك فان مسألة الأراضي ظلت عائقاً مركزياً في أي تسوية محتملة مع حزب الصهاينة العامين. فهم كانوا يعارضون تطرف حزب حيروت، بالرغم من محاولات بيغن من تليين مواقفه ومطالبه. ومع أن موقف السياسة الخارجية لحيروت كان محتوياً وفي المستوى الأدنى، إلا أنه كان ما يزال غير متحرر تماماً ليكون مستساغاً وينال أي إطراء من قبل حزب الصهاينة العامين. فسياساته كانت تنحصر في مصالح اسرائيل القومية الضيقة على المدى القصير.

حملة سيناء وما بعدها

إن أوهام بن غوريون فيما يتعلق بالتقدم الطبيعي للزعامة الجديدة في مصر تبددت بعد قراءته لكتاب الرئيس ناصر، فلسفة الثورة. إلا أن بيغن لم يشاركه مثل هذا الشعور. فقد اعتبر النظام الجديد في مصر آنذاك على أنه جمهورية على غرار «جمهورية تيتو»، في يوغسلافيا، يجري من خلالها استقدام الشيوعية الى منطقة الشرق الأوسط. ففي حديثه للبرلمانيين الفرنسيين في شهر أيلول ١٩٥٦، اقترح بأنه من مصلحة فرنسا السياسية مساعدة اسرائيل في احتواء نفوذ ناصر في العالم العربي. وفي هذا الصدد، فقد تطرق لمسألة حساسة وهي «الجزائر الفرنسية»:

> «إن الجزائر هي مشكلة خاصة بفرنسا وحلها بيد فرنسا لوحدها. ولكن إذا ما نشأت هناك احتمالية بأن يصبح ناصر الحاكم الحقيقي للجزائر، عندئذ سيكون ذلك أمراً متعلقاً باسرائيل... فاسمحوا لي أن أعبر لكم عن أمل كافة الوطنيين الاسرائيليين بأنه لن يكون هناك فراغ ينشأ في الجزائر يمكن أن يسمح بدخول القوى الديكتاتورية الأجنبية لهناك».

إن التوجه الى جانب فرنسا في الجزائر عكس صداه أيضاً الى جنوب إفريقيا. فقد اعتبر حزب حيروت أيضاً النظام العنصري في جنوب افريقيا صديقاً لاسرائيل، وشجب مساندة بن غوريون لفرض عقوبات على ذلك النظام. فقد وصف آريه بن اليعازر، في جلسة للكنيست، ذلك بقوله: «إنه أقرب شيء لاعلان حرب على دولة». ومع ذلك، فان هذا لم يعن من أن حزب حيروت تغاضى عن التمييز العنصري. إذ أن بن اليعازر بين بأن «وجهة نظرنا العالمية تقودنا الى رفض أي نظام أو سياسة تقمع الشعوب أو تميز بين الأجناس، والأديان والاعتقادات». فقد اعتبر حزب حيروت موقفه كذريعة سياسية في دعم الدولة اليهودية الذي يبطل أي مبدأ أخلاقي عالمي.

لقد حقق حزب حيروت مع حزب الصهاينة العام قاعدة مشتركة، عندما دافعا مباشرة عن هجوم عسكري ضد عبد الناصر، وذلك عندما تم الاعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر. وإذا ما أكدت أزمة السويس اعتقاد حزب الصهاينة العام من أنه كان على اسرائيل أن تأخذ زمام المبادرة للحفاظ على وجودها، فقد أصبح واضحاً من أن بيغن، وهو كان في اتفاق كامل مع هذه المعارضة، كان عليه أن ينفي وجهات نظره الأساسية بخصوص الموقع التام لحدود الدولة. فقبل حدوث التقدم الاسرائيلي في سيناء، فقد علل بيغن ذلك بقوة، من أن ذلك «سيقود الى تحريرنا للخليل وبيت لحم». وبعد الاستيلاء على قطاع غزة من المصريين، أبلغ بيغن أتباعه في الكنيست بما يلي:

«لم يعد يقال في اسرائيل عندما طالبنا بالقيام بحملة لتحرير أرض آبائنا السابقين من أن ذلك هو «عدوان» أو «توسع»، أو ان الحدود الدائمة قد قُرِّرت في اتفاقيات رودس وستظل حيث هي. فدعوا الشعب برمته أن يستخلص النتيجة من تحرير المنطقة المحتلة في الجنوب. فجزء من أرض الوطن التي هي تحت حكم أجنبي فانه لا يمنع من أن تكون جزءاً من ارض الوطن. فالاحتلال الأجنبي لا يلغي حقنا الأزلي في أرض آبائنا وأبنائنا».

إن مطالبة بيغن بالحرب عزي الى ضعف بن غوريون وحكومته. ففي نيسان ١٩٥٦، فقد شجب بيغن «الحرب الزائفة» قبل حملة سيناء والجهود التي كانت تبذل لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية. ففي خطاب له أمام المؤتمر الصهيوني الرابع والعشرون، قال ما يلي:

«في عام ١٩٣٨، عاد نيفيل تشمبرلن من ميونخ، وعندما وصل لبلاده، لوح بقطعة من الورق بيده، معلناً: «ان السلام المشرف سيعم زمننا». وبعد أقل من سنة، فان تشمبرلن نفسه، سيد الخداع الذاتي، قد أُجبر على دفع شعبه الى حافة الهاوية، الى حرب دموية أكثر فظاعة من اية حرب أخرى حدثت من قبل».

لقد صور قبول حدود عام ١٩٤٩ في رودس كاتفاق «ميونخ» الذي عقد بين هتلر وتشمبرلن، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، وان بن غوريون شبه بـ «تشمبرلن» وكان حزب المباي في نظر بيغن، على أنه كان يلعب دوراً مستمراً كمسترضي للدول العربية، وقد فرط بالأرض وأحال مسألة حدود الانتداب البريطاني «لأرض اسرائيل» الى التاريخ. وعندما اضطر بن غوريون وتحت الضغط الأمريكي لإعلان الانسحاب الاسرائيلي من غزة، اعتبر بيغن هذا على أنه عمل جبان وخائن تماماً. وأبلغ الكنيست بأنه لو كان حزب حيروت في السلطة فانه كان سيعلن لدول العالم «بأننا لن ننسحب، ولن نتحرك، وأننا سنقف بثبات وسننجح في ذلك».

إن مسألة «الأراضي المفقودة»، في نظر بيغن، يمكن أن تصبح محجوبة تدريجياً مع

مـرور الزمن، إلا أنهـا لن تنس قط. وظل الزمل قـائمـاً من أن الأراضي سـترجع في يوم مـا لاسرائيل. ففي المؤتمر القومي الخامس لحزب حيروت الذي عقد في نهاية عام ١٩٥٨، ومع أن بيغن لم يشر مباشرة للضفة الغربية، ومع ذلك فقد تحدث حول «الاتمام التاريخي لأرض اسرائيل» ـ وأشـار الى أنه توجد هناك ثلاثة أحزاب سياسـية على الأقل لا تعـترف بالخط الأخضر القائم مع الضفة الغربية كحدود نهائية مع اسرائيل. وحتى في أواخر عام ١٩٦٠، فانه كان لا يزال هناك زعماء في حزب حيروت، مثل ياكوف ميريدور، كانوا يصرحون علناً المطالبة بضفتي نهر الأردن: «إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية (لحيروت) هي استعادة أرض اسرائيل التاريخية. وان اسرائيل لن ترتاح لغاية ما تحقق هذا الهدف».

ومع أن بيغن لم يكن قادراً على الاستغناء عن مثل هذه الأهداف الأساسية المتعلقة بالأراضي، إلا أنه كـان متعـاطفاً أكثر مع حزب الصـهاينة العـام ومطلبه بالتمـثيل في الهستدروت. ومع ذلك، فان هذا شكل مشكلة داخل مبدأ حركة التصحيح الصهيونية التي كانت تعارض بشدة فكرة هيمنة الهستدروت تحت إشراف حزب المباي. وفي الحقيقة، فان جابوتنسكي كان ينادي بكسر سيطرة الهستدروت على الحركة العمالية اليهودية، ومن أجل هذا الغرض فقد شكل «اتحاد العمال القومي» المنافس في أوائل عقد الثلاثينات. ومع ذلك، فان اتحاد العمال القومي، كان جيد التنظيم ومستقل الفكر والاتجاه ـ وكان معارضاً لبيغن بقوة. وبعد صراع طويل، دفع بيغن بمسألة الانضمام للهستدروت من خلال مؤتمر حيروت الذي عقد في عام ١٩٦٣، ونال القرار ٣٢٤ صوتاً ضد ٢٥٧ صوتاً، بعد سنوات من الصراع. وجاء هذا في وقت كان فيه حزب المباي في بداية خبوته السياسي، مع استقالة بن غوريون، وظهور الخلافات العميقة داخل النخبة الحاكمة. وفي غضون ذلك فـان حزب الصهاينة العام كان قد أعاد اللحمة مع جناحه الليبرالي السابق، حزب التقدميين، لدخول انتخابات عام ١٩٦١ كـحزب أحرار. وكان بن غوريون مستعداً ليضم حزب الأحرار في الائتلاف الحاكم، إلا أن ذلك عورض من قبل أشكول، الدي كان يفضل ارتباطاً مع الأحزاب الاشتراكية العديدة. أما حزب الأحرار، الذي نال سبعة عشرة مقعداً في انتخابات عام ١٩٦١، كان ترك في هذه المناسبة خارجاً في القفر السياسي، وكان بذلك مدعاة للشك من تملق ومداهنة بيغن.

إن تقارب بيغن مع حزب الصهاينة العام بُني على أساس افتراض بأنه قد يبني ائتلاف مناهض للاشتراكيين، يمكن معه أن يجذب الأصوات الانتخابية للطبقة الوسطى بشكل رئيس. فالطبقة العاملة ستكون منتمية بشكل دائم لحزب المباي ولغيره من الأحزاب الاشتراكية. ومع ذلك، فقد وصلت دفعات جديدة من العمال المهاجرين في الخمسينات من

المغرب. أما طبقة المفكرين العلمانيين فقد غادرت البلاد بشكل رئيس الى فرنسا، بالرغم من جهود بن غوريون المضنية لجذبهم الى اسرائيل. وكان واضحاً من تعليق غولدا مائير من «أننا جلبناهم الى هنا وجعلناهم بني آدميين» - أناس مشهورين ومواطنين جيدين - ذلك أن أجهزة المباي كان لديها فكرة ضئيلة لتقيم بعمق الأناس المتدينين الذين أتوا من التجربة اليهودية الأوروبية.

واستغل بيغن هذه المجموعات القادمة الجديدة، الذين سرعان ما شعروا بنفور أعضاء المباي العلمانيين منهم. وسرعان ما بدأوا بازدراء معلميهم الاشتراكيين الأوروبيين لذلك، فان شعبية ووطنية بيغن تعود اليهم. وفي الواقع، فخلال إحدى الحملات الانتخابية، وزع منشور أكد بأن بيغن كان ولد في المغرب في الحقيقة، وأرسل للدراسة في معهد ديني يهودي في بولندا. وكان اليهود السفارديم مفتونين بالصور الهرمية لزعامة الجناح اليميني وبالخطب الرنانة التي كان يلقيها بيغن أمامهم. فرفعوا شعاراً شعبياً يقول أن «بيغن ملك اسرائيل»، وعُبيء هذا من الناحية النفسية، حيث كان بعيداً جداً عن الصهيونية الاشتراكية العلمية. وأراد حزب المباي دمج المهاجرين الجدد ليجعل منهم اسرائيليين، في حين كان بيغن يسعى لإبقائهم يهوداً. فاتبعوه، ومن ثم، ففي بيانه الانتخابي لانتخابات عام ١٩٥٩، وعد حزب حيروت بتقليص الضرائب بالنسبة للعائلات الكبيرة العدد، وبالاستخدام التام والقضاء على البطالة، وبالتأمين الوطني ضد البطالة ورفع الأجور وتحديد الحد الأدنى منها. إن أول إشارة لدعم العمال لحزب حيروت جاءت في انتخابات الهستدروت التي جرت في عام ١٩٦٥، عندما صوت مائة ألف عامل من أجل انضمام تكتل حيروت الليبرالي. وفي الواقع، فانه لأول مرة، كان لدى العمال خياراً للتصويت من أجل وجود بديل جناح يميني في انتخابات الهستدروت. وازداد هذا التصويت بصورة دراماتيكية في انتخابات لاحقة. وبانجاز تمثيل مهم في الهستدروت، فان حزب حيروت - الذي كان تحول الى اسم جاحال - كان عليه الاستجابة بشكل ملائم للمتطلبات الاجتماعية لطبقته العاملة المساندة. ولغاية الآن، فان هذه المسألة كانت مموهة ومعلقة. فعلى سبيل المثال، فقد أصدرت اللجنة المركزية لحزب حيروت في عام ١٩٦١، مرشداً داخلياً لبرنامجه الاقتصادي خلال الحملة الانتخابية آنذاك. ومما يجدر بالاهتمام، فان واحدة من ثلاثة عشرة نقطة عالجت حقوق العمال. وكان البرنامج الاقتصادي يهدف بشكل واضح الحصول على أصوات الطبقة الوسطى الليبرالية. وكان التوجه النظري للطبقة العاملة على نهج جابوتنسكي من الناحية التقليدية:

«إن البعض عبروا عن آرائهم علناً بانه من الممكن الإسراع بالتطور الاقتصادي بواسطة تقليص حقوق العاملين من خلال تجميد الأجور وخفض مقاييس الحياة - فهذه الآراء برزت

أثناء فترة استغلال الطبقة العاملة، والانتاجية المنخفضة، وهكذا فقد استثنوا تعاون مسبق ما بين العامل وصاحب العمل».

خلال أوائل الستينات، حاول بيغن بصورة مبكرة أن يهدىء ويلطف الفهم الشعبي لحزب حيروت وإن يقدم صورة مسؤولة أكثر تكون أقل ارتكازاً على «العائلة المقاتلة» المكونة عن منظمة الأرغون. ومحاولته للتودد الى الليبرالية، وسوعد في ذلك بسبب إخفاقهم المتزايد، بعد أكثر من عقد في البقاء في القفر السياسي.وإن توحدهم مع حزب القوميين في عام ١٩٦١ قد زاد من اجمالي عدد مقاعدهم في الكنيست الى ثلاثة مقاعد فحسب. ونتيجة لذلك، فان العديد من أعضاء الحزب الليبرالي بدأوا يبحثون بشغف عن تحالف مثمر مع حزب حيروت. وفي بداية انتخابات عام ١٩٦٥، قدم بيغن بعض التنازلات السخية. واقترح، بأنه يمكن لليبراليين أن يحصلوا على تمثيل متجانس في أية قائمة انتخابية مشتركة.

وشعر الليبراليون بأنهم غير قادرين على رفض ما بدا ليكون من الناحية الانتخابية مفيداً وكخطوة شهمة من الناحية السياسية. وبناء على ذلك حصل الليبراليون على قاعدة سياسية مضمونة، في حين أن حزب حيروت حصل على التقدير للوصول الى الطبقة الوسطى. وشكلا سوياً حزب غوش حيروت الليبرالي - تكتل حيروت الليبرالي أو جاحل. ومع أن حيروت خفض من سياساته الاقليمية المتطرفة ومن رمزيته الصهيونية التصحيحية، فان كل من الحزبين ظلا منفصلين في برامجهما. وبعد عام ١٩٦٥، فان حزب حيروت أصبح من النادر ذكر «الحق اليهودي»، وحسب اعتقاده، في «الضفة الشرقية». فحقائق عقد ذلك الائتلاف، بين حيروت والليبراليين، قد غطت على ذلك الاعتقاد التاريخي للتصحيحيين الصهاينة، فيما يتعلق بشرق الأردن.

وفي اتفاقه مع الليبراليين، فان حزب حيروت احتفظ بحقه في استخدام مبدأ «اتمام أرض اسرائيل». وبالرغم من رغبة حزب حيروت تخفيض نبرة اتجاهه، فان تعطش الليبراليين للسلطة سبب لهم التغاضي عن مثل تلك الممارسات التجميلية، ولم تكن بنفس التغير السياسي الأساسي. وبالنسبة للجناح الليبرالي للحزب الليبرالي، الذي تشكل من العديد من الأعضاء السابقين الحزب التقدم، فان مثل هذا الاتفاق أثبت ليكون عبئاً أيدولوجياً ثقيلاً جداً حمله. فتركوا الحزب ليكافحوا في انتخابات عام ١٩٦٥ كحزب ليبرالي مستقل. وثبت في كل ما حدث ان درجة الانتهازية كانت عميقة لدى الحزب الليبرالي. ولتكوين تحالف مع أكثر حزب حمائمي (مسالم)، ومن ثم مع العناصر الأكثر تطرفاً في السياسة الاسرائيلية، كل ذلك أوحى بعدم الاقتناع بين صفوف حزب الصهاينة العام بالمسائل التي اعتبرت مركزية من قبل حزب حيروت.

الفصل الخامس

نهاية الحلم الصهيوني الاشتراكي

تشرذم حزب العمل

حققت قائمة جاحال ستة وعشرون مقعداً في انتخابات عام ١٩٦٥ ـ بمقعد أقل مما حققه حزب حيروت مجتمعاً مع الليبراليين في الكنيست السابقة. ومما يدعو للسخرية، فان هذا كان بالضبط نفس عدد المقاعد التي حققها كل من حزب حيروت، وحزبي الليبراليين والتقدم مجتمعين في انتخابات الكنيست الأولى في عام ١٩٤٩. وفي حين أنه كان من الممكن أن يقع اللوم على تحول الأصوات الانتخابية الى جانب حزبي الأحرار المستقلين ورافي، حزب بن غوريون الجديد آنذاك، إلا أن ذلك عزا الى ضعف أداء التكتل اليميني. وفي انتخابات عام ١٩٦٩، ومع أن حزب جاحال اعترف به قانونياً كقوة سياسية صادقة من خلال عضويته في الحكومة إبان أزمة حرب الأيام الستة، فان ضعفه ظهر مرة ثانية، عندما حصلت قائمته المشتركة على ستة وعشرين مقعداً مرة أخرى. فكيف، بعدئذ، قد حول هذا الوضع بصورة دراماتيكية، ووصل الى السلطة تحت اسم تكتل لليكود بعد ثمانية سنوات في عام ١٩٧٧؟ لقد كانت هناك عدة أسباب لهذا الاختراق المفاجيء، مع أن احتمالية وصول بديل للسلطة العمالية الحاكمة نشأت فقط خلال انتخابات عام ١٩٦٩، عندما أصبحت عناصر تكتل الجناح اليميني مرئية من الناحية السياسية. وإعادة ايقاظ الجدل الأيدولوجي حول الأراضي بعد حرب الأيام الستة أنتج التحام تام حول البؤرة القومية المناهضة للمباي. وأيضاً، فان هذا الاستقطاب السياسي أحدث انشقاق وتصدع داخل حزب المباي ذاته، والذي كان موجوداً منذ عدة سنوات.

إن آخر سنوات بن غوريون على الساحة السياسية لم تكن مجيدة بحد ذاتها. فإعادة فتح ملف قضية لافون، وتوقع تحول التجمع العمالي الى أحزاب اشتراكية، وعدم قدرته علي تطويق الفساد البيروقراطي الحزبي وتشجيع العناصر الشابة ـ كل هذه العوامل أصبحت مسائل حاسمة بالنسبة لبن غوريون الهرم. وبعد استقالته النهائية، فانه أثبت أيضاً بأنه كان غير قادر على السيطرة على خليفته، ليفي أشكول، الذي اعتمده ليقود الحزب من بعده في الاتجاه اليساري. وكانت مراقبة بن غوريون للوضع بأنه «لا توجد هناك مساواتية، وسوف لن تكون هناك مساواتية، ولا حاجة للمساواتية»، وهذا لم يسر التسلسل الهرمي في الحزب. ورغبته في إزالة الخدمة الصحية من تحت إشراف الحركة العمالية ووضعها تحت الإشراف القانوني للدولة هوجمت من قبل أولئك الذين اعتقدوا بحماس في

المهمة الاشتراكية للحزب. وهكذا، وفي سن الخامسة والثمانين تقريباً، وقف بن غوريون أمام نوع من التـغـيـر المرن، ذلك أن جـيل الخلف، المتـمـثل في ديان وبيـريز - اللذان اخـتـرقـا الاحساس بالألوهية للحزب. وأشكول، حاول بدوره، الابتعاد بنفسه عن بن غوريون بمحاولته تطبيع العلاقات ما بين حزبي مباي وحيروت.

ومع ذلك، فان بن غوريون لم ينس ذلك. فانه كان لا يزال يكن بغضاً شـخـصـياً لبيغن ومقتاً لفلسفة حركة التصحيح الصـهيوني. ففي رسـالة خاصـة بعث بها الى الكاتب حاييم غوري، أكد بن غوريون اقتناعه من أن بيغن كان على غرار هتلر، وعرقياً متعصباً كلما كان العـرب مـعنيين بالأمـر. ومـا بدا على أنه كـرمـز للتـحـدي، فـان ليـفي أشكول، رئيس وزراء اسـرائيل آنذاك، أظهـر استقلاليته بالسـماح لعودة رفات جابوتنسكي لدفنها في اسـرائيل، حسب الوصـية النهائية لزعيم حركة التصـحيح الصـهيونية. وبذلك، فقـد أصـبـحت هناك مواقف لينة تجاه حزب حيروت. وعلى العكس من بن غوريون، فان أشكول حاول الإبقاء على العـلاقات المدنية مع بيغن وعمل على تقليص التوتر معه. كما أنه لم يمارس نوعاً من العداء العلني ضـد حزب حيروت، حيث أن تلك الصفة كانت من عادة بن غوريون طيلة مدة حكمه. فكل هذا أدى الى أحـداث شـرعـيـة أكـثـر لبـيـغن وحـزب حـيروت في أعين الرأي العـام الاسرائيلي.

إن قوة شـخـصـية بن غـوريون وبصـيرته كـانتا تشكلان قوة مـرشـدة لعـدد كـبيـر من الاشتراكيين الصهاينة. فقد اعتقد الكثيرون بأنه كان لوحده مسـؤولاً عن إنشـاء الدولة. وإن الولاء الذي اكتسبه على مر العقود من الزمن - ومن خلال تلك الأوقـات الهامـة جداً - لم يكن من السـهل أن يسـقـط أو أن ينسى، وحتى بسـبب أكثر الانتقـادات صـخـباً وضـجـيجـاً. وكانت هناك أيضاً بعض المناسبات، مثلما الذي حدث لموشي شاريت الأكثر ليبرالية - الذي أخرج من رئاسـة الوزراء من خـلال مـحـاولات بن غـوريـون - والذي برغم ذلك اكـتـسـب الحـافـز أو الدافع لتحليل وإعلان أخطائه وعيوبه، حيث قال:

«إن فردية بن غوريون هي ثلاثية المظاهر. فهو كرجل، مشغولاً جداً بنفسه، أفكاره، أعماله، وعواطفه. والدليل هو وحدته وانعزاله، إذ أن بن غوريون هو صاحب شخصية فريدة، ولا يوجد لديه أصدقاء مقربين. وتشديده على فردية الشعب اليهودي هو مظهر آخر من فرديته - الفردية الثقافية. والمظهر لثالث هو افتراض مهمته الرسولية تجاه اسرائيل واليهود».

وفي حين أن حـزب مـباي قد انغمس في مـشـاغـبـات داخلية وبالتـالي عـانى من تشـرذم داخلي، فـان حـزب حيروت انخـرط في بنـاء ائتـلاف. ولم يكن بن غـوريون مـتـعـامـيـاً عن فتح

الأبواب المحتلمة لليمين، وربما اعتقد بأن انشاء حزب جديد، بديل عن حزب المباي المتداعي، كان آخر فرصة لإحباط هذه المحاولة. وفي الحقيقة، ففي بداية عام ١٩٦٣، كتب الى شاريت يقول بأنه «ليس لديه شك من أن نظام بيغن سيقود الى دمار الدولة، وعلى الأقل، فان نظامه سيحول اسرائيل الى وحش».

وعارض بن غوريون بقوة فكرة التقدم بقائمة مشتركة مع حزب اشدوت هعافودا في انتخابات عام ١٩٦٥. فقد كانت توجد هناك اختلافات عقائدية عميقة مع زعيمه اسحاق تابينكين تعود الى أربعين سنة مضت. فحزب اشدوت هعافودا كان يسارياً أكثر بكثير من حزب المباي العملي. إلا أنه أيضاً كان يحمل توجهاً متطرفاً فيما يتعلق بالأراي - ومثله مثل بيغن، فان اسحق تابينكين، قد ندب اعلان دولة اسرائيلية «مصغرة» في عام ١٩٤٨. وكان بن غوريون يصرح بأنه حيث أن حزب أشدود لديه ثمانية مقاعد في الكنيست مقارنة مع حزب مباي الذي كان لديه اثنان واربعون مقعداً، فانه لن يكن هنالك لزوم لقوة كبيرة أن تعتمد على حزب أصغر. وما هو أكثر من ذلك، هو عقد تحالف وتجمع مع حزب اشتراكي آخر يمكن معه أن يقيد مرونة المباي لبناء ائتلافات مع أحزاب أخرى. والأمر الأكثر أهمية، أن بن غوريون توقع قيام تكتل يساري، يمكن معه أن يحفز قيام أو بناء تكتل يميني وسط كرد فعل على ذلك.

وفي غضون ذلك، كان بن غوريون غير متساهل، وميال في الحقيقة، في طلبه تشكيل لجنة قانونية للبت في قضية لافون. وفي مذكراته، فان شمعون بيريز استذكر بأنه «غالباً ما كان بن غوريون يستشير أحد ويتخذ القرارات بحيث أننا جميعاً كنا نعتقد بأنها كانت طائشة وغير حكيمة ... ومع استمرار هذه المسألة (قضية لافون)، فانه كان ينعزل وينفرد بها أكثر فأكثر، ويعزلها عن رفقاء حزبه القدامى، وبدا، بطريقة غريبة، بأنه كان يتمتع بها». وفي مقابلة أجريت معه في عام ١٩٦٤، علق بن غوريون على ذلك بقوله: «إذا ما ووجهت بخيار إغلاق عيناي أمام العدل بل وأن أحصل على كرسي السلطة، أو الصراخ عالياً ضد الظلم وأن أُدفع الى القفر السياسي، فانني سأختار القفر».

إن حماسة بن غوريون كمحرك سياسي من الخلف ليدفع من خلاله وجهات نظره قد سببت في انشقاق الحزب في حزيران عام ١٩٦٥. وفضلت الغالبية (في الحزب) الوحدة واللحمة الحزبية على سحر وجاذبية شخصية بن غوريون وديناميكيته. وفضلوا بيروقراطية الحزب المتلبدة على بطل الأمس الهرم. وترك بن غوريون حزب مباي ليشكل حزب رافي من

اليمين الوسط ـ قائمة عمال اسرائيل. وكان رافي عبارة عن قائمة انتخابية، وبناء على ذلك فقد كانت الاحتمالية مفتوحة للعودة لحزب مباي، عندما تسمح الظروف السياسية بذلك. ومع أن كل من شمعون بيريز، موشي دايان، حاييم هيرتزوغ وتيدي كوليك جميعهم ذهبوا مع بن غوريون، إلا أن قائمة رافي حصلت على عشرة مقاعد في الكنيست في انتخابات عام ١٩٦٥، مقارنة مع حزب مباي الذي حصل على خمسة واربعين مقعداً. ومع ذلك فان حزب رافي كان أول حزب اسرائيلي يقوم حتى بمثل هذا الاختراق المفاجيء. فمعظم الأحزاب السياسية الاسرائيلية كانت لها جذور تعود الى ما قبل انشاء الدولة. وبكسب عشرة مقاعد قبل تأسيس الحزب مالياً كان ذلك يعتبر تفسخاً داخل حزب مباي.

إن نشوب حرب الأيام الستة (١٩٦٧) أجبرت زعيم المباي ليفي أشكول لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وكانت هذه النتيجة بدورها، نتيجة للحملة المنظمة التي قام بها كل من حزبي جاحل ورافي للتشكيك بأشكول الهادىء وبسلطته. فقد استُغِلَّ قلق الشعب الاسرائيلي، قبل اندلاع الحرب، من قبل المعارضين السياسيين لحزب المباي. وبعد اجراء الاتصالات ما بين بيريز وبيغن، فان كل من حزبي رافي وجاحل قد عملا سوياً في الأسابيع التي سبقت اندلاع الحرب، في سبيل تحقيق ائتلاف حزبي ـ ربما بقيادة بن غوريون ـ الذي كان من الممكن أن يحل محل ليفي أشكول، ويتحدى بصورة فعالة هيمنة حزب مباي كقوة سياسية رئيسة في البلاد. ووضع كل من حزبي الأحرار المستقبلين والحزب الديني القومي وزنهما السياسي في جانب التغيير. ومع ذلك، فان أشكول لم يُستبدل، واستعاد حزب مباي مركزه كقوة سياسية رئيسة في الحكومة. وبدلاً من ذلك، فان أشكول أُجبر على الاستجابة للضغط الخارجي وعلى دمج منتقديه في حكومة وحدة وطنية بالرغم من معارضة بعض العناصر داخل حزب المباي وأبعد بن غوريون نفسه، بيد أن موشي دايان، من حزب رافي أصبح وزيراً للدفاع، وكل من مناحيم بيغن ويوسف سابير، أصبحا وزيران بلا وزارة، عن حزب جاحل. وهكذا فقد رجع «شبان» رافي الى مواقعهم في حزب مباي، بل إنهم جلبوا معهم مناحيم بيغن وحزب جاحل الى الحكومة. وأظهر هذا مرحلة حاسمة في الحزب، والذي أدى في النهاية لانتخاب بيغن بعد حوالي عشرة سنوات، رئيساً للوزراء. كما أنه أيضاً وضح الأسس النفسية لقائمة رافي للعودة وتشكيل ائتلاف مع حزبي مباي واشدوت هعافودا: وكانت النتيجة انشاء حزب العمل، الذي أُسس في عام ١٩٦٨. وقيل بأن رافي كان حزباً مؤلفاً من «الأمراء» فقط ـ أولئك الأعضاء السابقون لحزب مباي الذين طمحوا بالمناصب العالية. ولم يمكنهم رؤية مستقبل حقيقي في اتباع بن غوريون، الذي عارض العودة في حين

ظل أشكول في السلطة. وهذا الانشقاق الكبير في حزب رافي ترك أقلية مهمة ظلت مستمرة في ولائها للعجوز بن غوريون. في عام ١٩٥٧، كان حزب مباي قد صاغ شعاراً انتخابياً يقول: «قولوا نعم للرجل العجوز». فأولئك الذين وقفوا الى جانب هذا الشعار، شكلوا بعد عشرة سنوات قائمة الدولة، وقلصوا مقاعدهم في الكنيست لتصل الى أربعة مقاعد في انتخابات عام ١٩٦٩. في غضون ذلك، شكل حزب العمل «المعراخ» - التجمع العمالي مع حزب المبام اليساري. وحصل التجمع العمالي المكون من أربعة أحزاب اشتراكية على ستة وخمسين مقعداً، مقارنة مع حزب جاحال الذي حصل على ستة وعشرين مقعداً، في انتخابات عام ١٩٦٩.

وكان حزب يسار الوسط - مباي - والأحزاب الاشتراكية الأخرى إضافة لحلفائه اليساريين يحصل دوماً على حوالي إحدى وستين مقعداً مشكلاً أغلبية مقاعد الكنيست البالغة مائة وعشرون مقعداً. وهكذا، فان أية اختلافات ينتج عنها ارتداد حتى ببضعة مقاعد، فانه من الممكن زعزعة الحكومة التي يقودها. لذلك، فبعد عام ١٩٦٧ أصبح موقع اليسار الوسط الى اليمين الوسط حول مستقبل الأراضي، قلب التوازن، وبالتالي حرم حزب العمل من حقه الأتوماتيكي بالحكم. وحث هذا الأحزاب الدينية والأحزاب الغير اشتراكية، التي كانت مستعدة وقتذاك للتحرك باتجاه اليمين بعد حرب الأيام الستة، لتتطلع الى التكتلات المنافسة لتنضم اليها وبالتالي لتحسين وضع صفقاتها في السلطة.

ومع أن ليفي أشكول قد نجح في توحيد الأحزاب الاشتراكية المتعددة من الناحية الانتخابية في بوتقة التجمع العمالي، إلا أنه لم ينجح في تقريبهم من الناحية الأيدولوجية. وان التجمع الذي نشأ في عام ١٩٦٩ كان عبارة عن جهاز للمشاكسة والنزاع مع فلسفات سياسية مختلفة. فبعض عناصره، مثل حزب مبام، تبنى سياسة حمائمية (مسالمة)، في حين أن حزب اشدوت هعافودا أراد الاحتفاظ بالأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب عام ١٩٦٧. وقبل موته المفاجىء، كان أشكول قد عوم فكرة اجراء مفاوضات مع زعيم منظمة فتح آنذاك، ياسر عرفات. في حين أن المرشحين لخلافته، وهما إيغال ألون وموشي دايان، كانا يتبنيان خطاً متشدداً بعدم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين. ومع ذلك فان كل منهما احتويا من قبل حزب العمل المُنشأ حديثاً آنذاك، الذي خشي من تسليم السلطة للجيل الجديد، ومن حدوث انشقاق إذا ما اختير زعيماً من غير حزب مباي - مثل ألون أو ديان. وبدلاً من المخاطرة بحدوث انشقاق، فان حزب مباي وجد مرشحاً وسطاً، هي غولدا مائير، التي اختيرت لرئاسة الحزب. حيث أدى عدم مرونتها الى وضع الأسس النفسية

لبيغن والليكود، في تشكيل تكتل يميني. وفي الحقيقة، وبعد إدراك متأخر، فان العديدين أشاروا على أنها كانت أول ليكودية. فتشدد مائير المفرط منع حزب رافي من الانسحاب مرة ثانية من التجمع العمالي، وقامت بعقد اتفاق مع حزب جاحال والحزب الديني القومي - الذي تحول بصورة دراماتيكية الى اليمين بعد عام ١٩٦٧، وأبعد نفسه عن شريك خطه القديم، حزب مباي. في حين أن ديان وألون اعترفا بحقوق الفلسطينيين، أما كلا من بيغن وغولدا مائير، اللذان قدما مع يهود المهجر، من الخارج، كانا يفضلان إزالة الفلسطينيين من الوجود. وصرح ديان مرة بأن الفرق بينه وبين غولدا مائير، كان أنها هي أحبت الشعب اليهودي، في حين أنه هو أحب «أرض اسرائيل - بما فيهم السكان الفلسطينيين».

تشكيل تكتل الليكود

بينما كانت عملية شرذمة حزب العمل - داخلياً وخارجياً - تسير بسرعة، كانت هناك عملية معاكسة تأخذ مكانها في معسكر اليمين. فقد استفاد بيغن من هذا التحول على الساحة السياسية، بما فيه التحول الأيدولوجي الذي حدث في الحركة العمالية بعد حرب الأيام الستة، لإنشاء تكتل يميني بديل من قاعدته في حزب جاحال. ومع ذلك، فان حيروت حصل فقط على خمسة عشرة مقعداً من أصل ستة وعشرين مقعداً لجاحال، في انتخابات عام ١٩٦٩، وهو نفس عدد المقاعد الاجمالي لانتخابات عام ١٩٦٥. ومع ذلك فانه قد تغيرت عدد من العوامل بوضوح خلال تلك الفترة. ومن خلال ارتباطه مع حزب رافي، فان بيغن استفاد من خبرة رجل الدولة الكبير (أشكول)، وذلك بسبب موقفه «المسؤول» خلال حرب الأيام الستة. فقد ساند الحكومة التي كانت يقودها حزب المباي وخدم فيها كوزير بلا وزارة. وكان الرأي العام الاسرائيلي محتشداً بحماس حول حكومة الوحدة الوطنية، التي ضمت كل من حزب بيغن «حيروت» وحزب ديان «رافي»، من جهة، وحزب أشكول مباي، من جهة أخرى، وقد عرف بيغن على أنه زعيم لائتلاف ضيق، يسير ببطء وتردد. وحتى أن بن غوريون بدا ليغير موقفه من بيغن.

وفي بداية عام ١٩٦٧، علق بن غوريون بأن مبدأ «أرض الوطن التام»، قد أصبح ثانوي الأهمية بالنسبة لحزب حيروت. وبعد بضعة أشهر، دعا بيغن لأن يتولى بن غوريون رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، عندما بدأت الأزمة بالتعمق قبل حرب الأيام الستة. إضافة الى أن جيل ما بعد «الاستقلال» قد أصبحوا في عمر يؤهلهم للإدلاء بأصواتهم لأول مرة في انتخابات عام ١٩٦٩. لذلك فان الخلافات والمناوشات ما بين بيغن وبن غوريون، والمرارة

الشديدة ما بين حزبي المباي والتصحيح الصهيوني، أصبحت كلها أموراً في حكم الماضي. وبدت النقاط والأهداف الأسمى للجدل السياسي، بعيدة عندئذٍ وأقل صلة بالموضوع. واستمر بيغن في شخصيته العامة كشخص مشهور في كفاحه من أجل «الاستقلال». وعلاوة على ذلك، فانه لم يعد الآن عصر رواد النضال والمداولات الأيدولوجية حول أهداف الحركة الاشتراكية الصهيونية. وعندما أظهر التجمع العمالي نفسه على أنه غير قادر على قيادة البلاد، فإن مطلب الطبقة الشابة كان ينادي بإيجاد بديل ـ وكان العديد منهم يفضل تشكيل ائتلاف مناهض لائتلاف المباي.

إن بناء ائتلاف حول حزب حيروت كانت عملية ناجحة تماماً، لأن بيغن نفسه قد حصل على أكثر من حصته العادلة في الخط السياسي. وفي أعقاب عدم إحراز أي اختراق مفاجىء في انتخابات عام ١٩٦٥، فان حزب جاحال أصبح لبعض الوقت على حافة التفسخ. واعتبر بيغن في كل من حزبي الليبرالي وحيروت، على أنه عائق أمام التقدم. وفي عام ١٩٦٦، كافح زعيم حيروت (بيغن) من أجل التغلب على محاولة استبداله من قبل شموئيل تاميرا وغيره من أعضاء الحزب المستائين. وفي أوائل عام ١٩٦٧، وصل التذمر داخل الحزب الليبرالي الى حد خطير من أجل ثبات التحالف مع حزب جاحال. وحث بعض الزعماء الليبراليين بأنه يمكن أن يكون هناك عقد تحالف مع رافي. وفي الواقع، فانه قد أجريت مباحثات ما بين شمعون بيريز والليبراليين وأصبح واضحاً بأنه كانت هناك أرضية مشتركة ما بين الجناح اليميني لحزب العمل وبين الجناح الليبرالي لجاحال. إلا أن الأزمة السياسية التي أدت الى نشوب حرب الأيام الستة بعد بضعة أسابيع أنقذت بيغن بشكل فعال. فضم زعيم حيروت في الحكومة ـ وإصراره على أن ينضم موشي دايان للحكومة أيضاً ـ قد أبعد أية سمعة سياسية من الإدراك الحسي العام لبيغن. فمثل تصرف رجل الدولة هذا قد مورس من أجل الاستهلاك العام أيضاً، بالطبع. وقد بيّن برنامج جاحال الانتخابي ما يلي:

«في أيام الحصار والقلق، فقد أخذ جاحال زمام المبادرة في تشكيل حكومة وحدة وطنية التي وضعت حداً لموقف سلبي منتظر والذي كان يمكن أن ينتهي بكارثة فقط. وقرر أن يمارس حق الدفاع عن النفس ... ونحن بدورنا لم ندع ذكريات الماضي أو غيرها من الاعتبارات الأخرى. فالأمة كانت في خطر والوقت ضيق. كما أننا لم نصر على تمثيلنا في الحكومة وفقاً لأسس أو أحكام مقبولة. بل إننا رفضنا عرضاً من أن ينضم جاحال للحكومة لوحده بدون حزب رافي في ذلك الوقت. فقد أصرينا على إقامة تحالف متكافىء. وفي الأول من حزيران، أصبحت حكومة الوحدة الوطنية قائمة. وووجه العدو بأمة موحدة. وانتهى التشوش والجزع والتردد. وقررت الحكومة، وانتصر الجيش، وأنقذت الأمة».

ومن المحتمل أن هذا التقديم قد كتب من قبل بيغن نفسه، وأظهر جاحال على أنه حزب وطني مؤثر ومنقذاً للأمة. وبعد الحرب، فان إعادة رواية التاريخ هذه أثرت كثيراً داخل الحزب وخارجه. فنظر الليبراليون بالتأكيد نظرة جديدة الى بيغن. فقد أصبحوا يعتبرونه آنذاك كزعيم لائتلافهم المشترك. واحتلال الأراضي العربية جعل بعض الليبراليين يعتقدون - وغيرهم الكثيرون أيضاً - بأنه ربما كان حزب حيروت على حق بهذا الصدد. فبعد عام ١٩٦٧، ساهموا بازدياد في نشر فكرة اسرائيل الكبرى. وكان البرنامج الانتخابي لجاحل في انتخابات عام ١٩٦٩، مع موافقة الليبراليين مع حيروت على ذلك، «بأنه لا يمكن أن تكون هناك خطة أو اقتراح يمكن أن ينتج معها تقسيم آخر للجزء الغربي من أرض اسرائيل ويقبل به ... وأيضاً بأن تقام المستوطنات الزراعية والمدنية على نطاق واسع في مناطق يهودا، السامرا، غزة، مرتفعات الجولان وسيناء، ويجب أن تنال الأولية في خطط تنمية الدولة».

ومنح جاحال ستة حقائب وزارية في أعقاب انتخابات عام ١٩٦٩. وكان هذا بعد مشوار طويل من معارضة سكرتارية حزب مباي لقيام حكومة وحدة وطنية من جاحال ورافي عشية حرب الأيام الستة. فاستمرار حضورهم ووجودهم في الحكومة ضمن ازدياد حقهم القانوني وأصبحوا قادرين على إحباط أية مبادرات طرحت بعد عام ١٩٦٧ والتي ألمحت الى احتمالية الانسحاب من الأراضي. وعندما خرج بيغن وزملائه من الحكومة أخيراً في عام ١٩٧٠ احتجاجاً على خطة روجرز، فانه كانت هناك احتمالية الانسحاب من الأراضي العربية على أساس قرار الأمم المتحدة (٢٤٢)، الأمر الذي أحدث انقساماً في الحكومة الاسرائيلية. ومع ذلك، فان وجود الأمر الواقع ما بين الأعوام ١٩٦٧-١٩٧٣، أبقى على الاحتفاظ بالأراضي العربية في ظل غياب السلام. وهكذا، أصبح بيغن، في المطالبة بإقامة اسرائيل الكبرى، عامل استقرار وأمن. وأصبح حمائم حزب العمل واليسار، على النقيض، هم دعاة التغيير والمدافعين عن اتخاذ خطوة نحو المجهول السياسي والعسكري.

وكان لعودة حزب رافي لحزب العمل من خلال تصويت ضيق مسألة تكتيكات بصورة رئيسة. وقائمة الدولة، وبقايا حزب رافي التي ظلت خارجاً، ظلوا على اتصال مع زملائهم داخل حزب العمل - مع أن بن غوريون قد ابتعد رسمياً عن المسرح السياسي في عام ١٩٧٠. كما أن بروز كل من دايان وبيريز في التجمع العمالي، وعلى رأسهما المتشددة غولدا مائر، قد تميز به الاتجاه العام للسياسة الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧. ومع أن الانشقاق مع حزب مباي في عام ١٩٦٥ لم يكن ليطغى على المسائل السياسية الخارجية،

فان حزب رافي بعد حرب الأيام الستة أصبح من الصقور (متشدداً)، وكان هناك شعوراً عاماً من أن الأراضي التي حصل عليها في عام ١٩٦٧ لا يجب أن تبدد أو يفرط بها. فديان، على سبيل المثال، ظل على اتصال مع جماعة عين فيريد،التي كانت تدافع عن الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة. ومع أن غولدا مائير لم تكن سعيدة أبداً بعودة حزب رافي، بالرغم من حقيقة علاقتها مع جيل بن غوريون كانت أقل صراحة وأمانة، إلا أنهم قووا من موقفها السياسي اليميني في حزب العمل الجديد. وهكذا، وجد كل من بيريز وديان المدافعان عن فكرة «حل عملي» بدلاً من تقسيم الأراضي، وجدا قضية مشتركة مع غولدا مائير، واسرائيل غاليلي وغيرهم من الصقور القدماء في الحزب.

وكان بعض أعضاء رافي المتطرفين نشطاء في حركة «أرض اسرائيل». حيث أن انتصار عام ١٩٦٧ والرغبة بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة أنتجا برنامجاً مشتركاً مع الأعداء السابقين في حركة التصحيح الصهيونية. وان انحطاط حزب مباي تحت قيادة غولدا مائير نتج عنه اندماج هذه المجموعات في ائتلاف واسع مع حزب جاحال. ورفع المنشقون الآخرون عن التجمع العمالي، مثل موشي شامير، زفي شيلوه وأبراهام يوفي، المنضمون في حركة أرض اسرائيل، شعار «إن أرض اسرائيل لشعب اسرائيل».

وبالرغم من الموانع والكوابح التي وضعها بيغن، فان عسكريي الجناح اليميني مثل أرئيل شارون، من الليبراليين، وعيزرا وايزمن، من حيروت، بدأوا بالدفع من أجل عقد تحالف أوسع مع الأحزاب المناوئة لحزب العمل. وطالب زالمان شوفال من حزب قائمة الدولة، والذي تولى مقعده في الكنيست بعد بن غوريون عام ١٩٧٠، باقامة ائتلاف واسع بين جاحال، قائمة الدولة، حزب الوسط الحر وحتى مع ديان وأتباعه في حزب العمل. وقد أرسل شوفال وثيقة مفصلة الى بن غوريون لخص فيها اقتراحاته . إلا أن بن غوريون أجابه بأنه قد ترك الحياة السياسية، وقال بأن شوفال وأصدقاءه يجب أن يفعلوا ما يحلو لهم. وكان تضمين ذلك أنه لم يدعم تشكيل تكتل الليكود أو يعارضه.

وحملت مثل تلك الجهود ثمرة تشكيل الليكود في شهر أيلول ١٩٧٣. وتألف هذا التكتل من تكتل حيروت ـ الليبرالي، بقايا حزب رافي، قائمة الدولة؛ حركة أرض اسرائيل، حزب شموئيل تامير الوسط الحر. ولتأكيد الصبغة أو العنصر العمالي لهذا التحالف الجديد، فقد أنشئت من أجل ذلك الغرض «الحركة العمالية من أجل أرض اسرائيل»، بعد بضعة أيام، وخاضت انتخابات عام ١٩٧٣ كجزء من الليكود. وعلاوة على ذلك، فان تكتل الليكود

الجديد كان مختلفاً بشكل كبير عن النمط القديم لتكتل جاحال، اذ أن عناصره العمالية السابقة جلبت له دعماً قوياً من عناصر حركة الوشاف. وكانت المصلحة المشتركة لهذا التكتل الجديد هو ضمان المكاسب التي حققت من حرب الأيام الستج، واجراء مفاوضات سلام في وقت معين مستقبلاً. ومع ذلك، فانه كان هناك اختلافت واضحة في توجه حزب حيروت وبين العناصر الأخرى لتكتل الليكود.

إن بيان مبادىء تكتل ليكود تحدث عن «النظام الاجتماعي المرتكز على الحرية والعدل، والقضاء على الفقر والعوز، وتطوير الاقتصاد الذي سيضمن مستوى معيشة مقبول للجميع؛ وتحسين البيئة ونوعية الحياة». كما أن البيان تحدث عن «العمل سوياً من أجل وحدة أراضي اسرائيل». واجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار في تشرين الثاني ١٩٧٣ لتناقش مساهمتها في البيان الانتخابي لتكتل الليكود. وأوصت بتقديم تنازلات في سيناء والجولان، ولكن ليس في غزة. وكانوا على نقيض مع حزب حيروت فيما يتعلق بمسألة الأراضي - «فالحدود الآمنة هي أكثر أهمية من الحقوق التاريخية» - ومما يدعو للأهمية، فانهم شجبوا تأكيد حزب العمل من أن خط جاحال كان «عدم التزحزح عن بوصة واحدة من الأرض». ومع ذلك فان الليبراليين كانوا في موقف لا يساعدهم على اتباع سياسات أكثر اعتدالاً: فحيروت هو الحزب الرئيس، ومناحيم بيغن زعيم له.

إن بيغن لم يكن مستعداً للتنازل عن قناعاته القديمة. ففي اجتماع عقد في أوائل شهر كانون الأول ١٩٧٣، أبلغ بيغن تجمعاً انتخابياً لليكود من أنه يعارض قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢)، إذ أنه يعيد تقسيم «أرض اسرائيل». ومع أن غولدا مائير قد تساءلت في عام ١٩٧٠ «من هم الفلسطينيون؟»، فان العديد من أعضاء حزب العمل اتخذوا موقفاً أكثر واقعية بالاعتراف بالفلسطينيين كشعب. واستغل بيغن هذا الاختلاف داخل حزب العمل واستخدمه ليصف الفلسطينيين على أنهم كيان قومي. كما يفسر ذلك فيما يلي:

> «هناك اشارة لتشويش آخر، يمكن المبالغة فيه بالخطر، وهو من هم الفلسطينيون؟ فاذا ما كان ذلك، من هم العرب الاسرائيليون في الخليل، أو هؤلاء الذين في اريحا، بيت لحم أو شكيم (نابلس). عندئذ من هم العرب في الناصرة أو عكا؟ ... فالمعراخ يتحدث بطريقة جائرة غير مسؤولة عن اسم الفلسطينيين - افلا يعلمون من هم هؤلاء الشعب؟»

فبالنسبة لبيغن - كما كان الأمر بالنسبة لأعضاء المباي القدامى - فانهم عنوا «بالفلسطينيين»، «اليهود الفلسطينيين»، كما فهم هذا التعبير في أيام ما قبل تأسيس الدولة. إضافة الى أن بيغن لم يمكنه الاعترف بفكرة أو مفهوم الشعب الفلسطيني، إذ أن ذلك

سيضمن حقهم بالسيادة الوصنية في مناطقهم التي يعيشون فيها. فاعتراف آخر «بالادعاء بأرض اسرائيلية» يمكن أن يؤدي الى اجراء مفاوضات جديدة وأن شرعية التقسيم يمكن أن تتراجع معها احتلالات عام ١٩٦٧ (احتلال الأراضي العربية).

إن اسم ليكود أصبح معروفاً تماماً لدى الناخبين الاسرائيليين، ومميزاً ومدركاً حالما شكل التكتل. كما أن انتخابات الهستدروت التي جرت في نفس اليوم الذي أنشيء فيه تكتل الليكود، أظهرت عدم تغير في الولاء بالرغم من النقد العميق للمعراخ (حزب العمل). والتصويت الموحد لجاحال، قائمة الدولة وحزب الوسط الحر في انتخابات الهستدروت في عام ١٩٦٩ كان بنسبة ٢٢.٧١ بالمئة. وعندما وقفت هذه الأحزاب تحت اسم الليكود في انتخابات الهستدروت التي جرت بعد أربعة سنوات، فانها حصلت فقط على نفس النسبة وهي ٢٢.٦٩ بالمئة. مع أنه بعد ثلاثة أشهر، وتحت قائمة الليكود، فان اليمين الوسط زاد من اجمالي مقاعده في الكنيست من ٢٨ قعداً الى ٣٩ مقعداً.

وبعد وقت قصير من تشكيل تكتل الليكود، شن المصريون هجوماً مفاجئاً، أخذ اسرائيل على حين غرة. فحرب يوم الغفران (حرب تشرين أول ١٩٧٣) أجبرت على تأجيل الانتخابات الاسرائيلية. وأُلقيت مسؤولية الانهيار العسكري من قبل الرأي العام الاسرائيلي، على عاتق الحكومة العمالية في اسرائيل. وحفز ذلك لنشوء انتقاد على سياستها وأسلوبها في الحكم. وانخفضت نسبة تصويت اليهود السفارديم الى نسبة عشرين بالمئة للتجمع العمالي في انتخابات عام ١٩٧٣.

وبدأت رعاية بيغن لبلدات التطوير تعطي ثمارها السياسية. ففي عام ١٩٦٩، أُنتخب موشي كتزاف أول رئيس بلدية من حزب جاحال لبلدة تطوير، كريات مالاخي، وهو في الرابعة والعشرين من العمر. وهجر الجيل الجديد من اليهود السفارديم، من الذين ولدوا في اسرائيل، حزب العمل على شكل جماعات. وفي دراسة أجراها المعهد الاستراتيجي للبحث التطبيقي، أظهرت بأن (٦٢) بالمئة من الاسرائيليين الذين ولدوا في آسيا وإفريقيا كانوا مستعدين لمساندة التجمع العمالي في أيلول ١٩٧٣. ووجد المعهد بأنه بعد حرب يوم الغفران، فان نسبة (٤٣) بالمئة فقط من نفس الفئة من الاسرائيليين كانوا راغبين بالموافقة على سياسات التجمع العمالي. وانعكس هذا الانخفاض أيضاً في دعم السكان الاسرائيليين المحليين (المولودين في اسرائيل) أيضاً. وأدار الناخبون الاسرائيليون، الذين تبلغ أعمارهم ما بين ٢٥-٣٩ سنة، ظهورهم لحزب العمل. وتحول جزء كبير من أصوات السفارديم من حزب العمل الى الليكود لتزداد نسبة التصويت له مقارنة مع الانتخابات

السابقة. وعشية تلك الانتخابات، أظهرت استطلاعات الرأي العام بأن قطاعات واسعة من الناخبين، تتراوح ما بين ٢٠-٤٠ بالمئة، كانت مترددة في رأيها وأي حزب ستساند. وكانت هذه ظاهرة لا سابقة لها، معطية تحفظية سياسية للناخب الاسرائيل. ودعم حزب حيروت بأقلية من السفارديم - وعناصر أقل بكثير - منذ الخمسينات، فالشعور بالتمييز والتفرقة التي جربت من قبل الطبقة العاملة للسفارديم برز أخيراً في انتخابات عام ١٩٧٣. وعليه، فقد ساعد ذلك في حدوث اختراق مفاجيء الذي بحث عنه بيغن منذ انشاء الدولة. وكما حدث في عام ١٩٦٧، فان بيغن كان محظوظاً، فاندلاع الحرب قد منع تفسخ ائتلافه الهش المكون من الأحزاب المناوئة لحزب العمل. وخروج حزب جاحال من حكومة الوحدة الوطنية في عام ١٩٧٠، والذي سبب ألماً كبيراً لليبراليين، عنى ذلك رسمياً من أن الليكود يمكن أن يبعد نفسه من تصرف التجمع العمالي في حرب يوم الغفران.

وربما أن الليكود كان عليه أن يسير قدماً بنسبة ضئيلة من النقاط وذلك بسبب اكتساب جاحال الى جانبه كل من حزب قائمة الدول، حزب الوسط الحر وحركة أرض اسرائيل. فهذا الائتلاف الجديد جعل هناك تقدماً متواضعاً مقارنة مع النتائج الثابتة لعام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٩، إلا أن حرب يوم الغفران أثبتت لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير. ونفذ صبر الرأي العام الاسرائيلي من نهج الحركة العمالية الفارغة والمتحجرة. وتبع ذلك بروز تكتل الليكود على حزب العمل. وأثبتت انتخابات عام ١٩٧٣ لتكون حداً فاصلاً: فجاء الليكود ليعتبر في أعين الاسرئيليين العاديين كبديل حقيقي للنخبة العمالية الحاكمة.

آخر أنفاس حزب العمل

ضغط بيغن بثقله أمام الرأي العام الاسرائيلي متسائلاً: لماذا لم يستدعى الاحتياطي قبل حرب يوم الغفران، ودعا غولدا مائير للاستقالة. كما أنه أبعد من ذلك، دعا حزب العمل لتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال فترة الحرب. وصور الليكود حزب العمل على أنه حزب متداعي، وأنه لا يمكن أن يوثق به فيما يتعلق بأمن الدولة. ودافع حزب العمل عن نفسه بأنه كان قويا، وحذراً، وأنه خدع في بحثه عن السلام. وكانت إحدى دعايات الليكود الانتخابية، قد تساءلت: «ما هو حزب السلام؟»، وبينت: «اذا ما تصفحنا سجلات المعراخ، فان علينا أن ندعوهم بحزب الحروب وسفك الدماء الدائم». ومع ذلك، فان حزب العمل، فعل الكثير في الانقسامات الداخلية في الليكود. وفي سعيه لعرض الاختلافات بين الخط المتشدد لبيغن وحزبه حيروت وبين السياسات الأكثر اعتدالاً للعناصر الأخرى. وتساءلت البيانات الدعائية

لحزب العمل فيما إذا كان الليكود مستعداً للقيام بتسوية اقليمية مع الدول العربية المجاورة، وفيما اذا كان يوافق على قراري الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) ورقم (٣٣٨)، وإذا كان مستعداً لحضور مؤتمر جنيف للسلام. وان الليكود قد تلون في توجهاته الدينية والطموحات الاقليمية وتأثربالحزب الديني القومي وغيره من الأحزاب التي كانت تطمح بالاحتفاظ بأراضي «يهودا والسامرة»، والتي اعتبروها كواجب ديني. وكانت رسالة الليكود الانتخابية واضحة، وكانت تتركز على الصدمة الشعبية وحساسية مفاجئة حرب يوم الغفران، ورفع شعار: «من أجل السلام، وليس الاستسلام، صوتوا لليكود». ولم يستطع حزب العمل مجاراة مثل هذا التوجه. فقد كان عليه أن يفسر ويوضح أخطاءه في الحرب وأن يخمن ويحسب عدم مقدرته سواء لإصلاح نفسه، أو أن يتصل بطبقة البروليتارية (العمالية) التي كانت تشكل مصدراً طبيعياً للدعم. كما أنه لم يكن له اتجاه أو خط واضح فيما يتعلق بمستقبل الأراضي (العربية المحتلة) بالرغم من خطة «ألون المعلنة. وفي عام ١٩٧٣، فان الناخب الاسرائيلي كان متردداً في التصويت لحزب العمل، بسياسته المقيدة للاستيطان والاندماج الاقتصادي للأراضي المحتلة، أو الانسحاب كما وضح ذلك في صيغة «الأرض مقابل السلام.»

وفي بداية شهر كانون الثاني ١٩٧٣، وقبل بضعة أسابيع من الانتخابات الاسرائيلية، جرت مناقشة حامية داخل اللجنة المركزية لحزب العمل، حيث هاجم بنحاس سابير، وزير المالية ورجل الحزب القوي، السياسات المتطرفة لموشي دايان واسرائيل غليلي. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٨، عارض سابير بقوة الدمج الاقتصادي للأراضي العربية المحتلة، وانتقد خطط ديان لإقامة المستوطنات. فحرب يوم الغفران قد جعلت المسائل تطفو على السطح. وضيق الانشقاق داخل الحزب، إلا أنه كان دون جدوى. وعدم وضوح اتجاه الحزب أشير اليه في بيان انتخابي دفاعي ظهر قبل يوم واحد من الانتخابات، حيث جاء فيه: «حتى أن الحكومة المسؤولة يمكن أن تخطىء، ولكن أن تنتخب حكومة غير مسؤلة فسيكون ذلك خطأ قاتلاً».

كان توجه غولدا مائير متشدداً من الناحية الغريزية، إلا أنها سعت لتكون رضائية. وهذا، في الواقع، عنى بعدم اتخاذ موقف واضح فيما يتعلق بمسألة الأراضي. ومع حلول عام ١٩٧٤، فان هذه السياسة أدت من خلال تجنب الخلافات الرئيسة، الى عدم وقوف الكوادر الحزبية الى جانب غولدا مائير بقوة، بل والى حدوث انشقاق خطير في الحزب. كما أن مناشدتها من أجل العودج الى القيم الصهيونية العمالية التقليدية وجدت آذان

صماء. وأدت نتائج لجنة اغرانات بشأن حرب يوم الغفران، والتي امتدت بالاتهام الى النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة، وبالتالي أدت الى خروج غولدا مائير وموشي ديان من الحكومة. كما أن بنحاس سابير، الذي كان بامكانه خلافة مائير، أخفق في ذلك وبناء عليه أنهى بذلك خط المباي ، وهيمنة الجيل القديم على الحكم. واستدعي اسحق رابين، بطل حرب عام ١٩٦٧، والسفير السابق لاسرائيل لدى الولايات المتحدة، ليقود الحزب والبلاد، ذلك أن حزب العمل كان لا يزال الحزب الطبيعي للحكومة. وكان فوز رابين على منافسه الآخر، شمعون بيريز، بفارق ضئيل في الأصوات داخل الحزب. وهذا، بحد ذاته، أعطى دليلاً أوضح للرأي العام الاسرائيلي من أن حزب العمل كان مقسماً - وانه كان ذلك دون الأخذ أو الخوض في الاعتبار التنافسي الشخصي الشديد والخلافات المهمة بين الرجلين.

ومع ذلك فان هذا التنافس كشف عن وجه جديد لحزب العمل: فقد كان الحزب يحاول أن يظهر بأن القرارات لا تتخذ من وراء الأبواب المغلقة، وأنه أراد أن يبعد نفسه عن السلوك الغير ديمقراطي الماضي، حيث كان هناك عدم التشاور واتخاذ القرارات من جانب واحد. وأصبح حزب العمل وقتذاك متركزاً في أيدي ثلاثة رجال: رابين، بيريز وألون. وجميعهم لم يكنوا بأي ولاء لحزب المباي. فألون كان من حزب أشدوت هعافودا، وبيريز من حزب رافي، ورابين - ومع أنه كان منتمياً اسمياً لحزب اشدوت هعافودا - إلا أنه لم يرتبط بأي حزب. ومع أن تنافس رابي - بيريز تطور خلال العشرين سنة التالية، فان مواقفهما الايدولوجية غالباً ما تطورت كنتيجة ملائمة. فقد اعتبر بيريز على أنه من الصقور في حقبة السبعينات، ولكنه اعتبر من الحمائم في الثمانينات. وبالنسبة لرابين فقد حدث العكس. وأصبح التجمع العمالي - المعراخ - أقل شأناً من الناحية الأيدولوجية، بسبب أجزائه العقائدية المختلفة. وفي حين أن بن غوريون قد منح حزب المباي خطاً قوياً متماسكاً، فان خط حزب العمل كان مشوشاً وغير مركز.

وكان سوء حظ رابين الكبير أنه تولى زمام السلطة في مرحلة شد تاريخي منخفض للحركة الصهيونية العمالية. كما أنه كان غير مجرب وليس لديه خبرة في التعامل مع السياسيين والمسائل السياسية. وعلاوة على ذلك، فان الشعور العام كان بأن حزب العمل قد نشأ ونما سميناً وترهل بعد ثلاثة عقود في السلطة تقريباً بدأت تظهر فيه سلسلة من الفضائح. فالسرقات التي ارتكبها مسؤولون كبار في البنك الاسرائيلي البريطاني وغيره أوصلتهم الى السجن. وهذه الجرائم وغيرها حدثت في مستهل رئاسة رابين للحكومة

الاسـرائيليـة، بل إن انتـخـابات عـام ١٩٧٧ بدأت بـانتـحـار أبراهام عـوفت، المدير السـابق لمؤسسة إسكان الهستدروت. فقد كان خاضعاً للتحقيق بسبب اختلاس اموال عامة.

وكان كل من رابين ووزير العدل، حاييم زادوك، مسـتائين رسمياً بالماضي، حيث ان ممارسة تغطية على موظفين عامين أصبح أمراً عادياً. وعلاوة على ذلك، وكنتيجة للأخبار عن التعتيم على المناورات المصرية التي جرت قبل حرب يوم الغفران، فقد نشأت هناك تحقيقات صحفية لم تلق استحساناً رسمياً للأحداث. هذا وادعى الصحفي ايغال لافيف في مجلة هعولام هازيه، بأن المسؤولين في مؤسسة اسكان الهستدروت قد حولوا الملايين لصالح تغطية انتخابات حزب العمل في عام ١٩٧٣. وبعد شهر، ادعى آشر يادلين، مرشح الحكومة لمنصب حاكم بنك اسرائيل، الذي كان يحاكم لتلقيه الرشاوي، بأنه قد حول مبالغ كبيرة من خلال تمويلات سرية لحسابات حزب العمل. ومع أن هذا الادعاء كان مشكوكاً فيه لدى القاضي، فان قضية يادلين بدت لتؤكد الفساد السرطاني داخل حزب العمل. وكان لدى الليكود، أيضاً، نفحة من الفضيحة عندما أصبح صندوق تمويل تل هاي مستنفداً من السيولة النقدية، وأنه قد طوق بدائنيه. ومع ذلك، فان الوحل ظلا لاصقاً بحزب العمل.

«إن رؤية الشخصيات الرئيسة في ذلك الحزب [حزب العمل]، تتنافس فيما بينها من أجل عدم سماع أي شيء، وعدم رؤية أي شيء ومعرفة أي شيء هو شيء فخري تماماً. فيجب على الحزب أن ينظف بيته قبل أن تدخل اليه الشرطة، ومحاسب الدولة، وربما لجنة تحقيق. وسيكون لذلك مثالاً للأحزاب الأخرى التي تكون حساباتها البنكية مشابهة. وان الفساد الاجتماعي الذي اخترق مجتمعنا يمكن ويجب أن يستأصل وحتى لو كان هذا من خلال عملية مؤلمة ومخزية، سواء في أعيننا أو في أعين الآخرين».

إن سياسة رابين الانفتاحية قد كشفت عن ارتكاب الأعمال المحظورة لسابقيه أو سلفه من المسؤولين، وأظهرت بوضوح الطريقة القديمة للعمل. ومع ذلك فان الفهم العام لحزب العمل كان بأنه ما زال هو نفس الحزب وان يكن تحت قيادة مختلفة. وبالرغم من حسن نواياه، فان رابين كان غير مرغوب فيه من قبل السيئين السابقين للحزب.

كما أن الادارة الجديدة للرئيس كارتر، آنذاك، في الولايات المتحدة أشارت الى أن الوقت أصبح متغيراً بالنسبة لاسرائيل. فقد أكد كارتر على مسائل حقوق الانسان الذي قاد وأدى الى التوسع في الاعتبارات الطبيعية للمشكلة الفلسطينيية. وعلى العكس من الادارات السابقة، فانها (ادارة كارتر) لم تتبن توجهاً غير مبالي لقضية الأراضي العربية المحتلة والنزاع في الشرق الأوسط بشكل عام. فعلى سبيل المثال، فقد رفضت بيع قنابل

عنقودية لاسرائيل. ومع ذلك، فانه لم تكن العلاقة الفاترة ما بين الولايات المتحدة واسرائيل هي التي أدت لاستقالة اسحق رابين من رئاسة الحكومة الاسرائيلية. فخلال الزيارة التي قام بها رابين الولايات المتحدة عشية الانتخابات، فان عدة مستخدمين في السفارة الاسرائيلية هناك سمعوا شائعة تقول بأن ليئا رابين، زوجة رئيس الوزراء، قد حولت مبلغاً من المال لفرع البنك الوطني الأميركي. وأكد صحفي اسرائيلي، هو دان مارغاليت، على وجود حساب باسمها، مودع فيه مبلغ خمسون دولاراً. وكان أمراً غير قانونياً للاسرائيلي بأن يفتح حساباً بالعملة الأجنبية في الخارج دون تفويض أو موافقة مسبقة من وزارة المالية الاسرائيلية؛ ويعاقب على ذلك بالحبس، حسب القانون، لمدة ثلاث سنوات، من يرتكب هذه المخالفة، أو بغرامة تعادل ثلاثة أضعاف المبلغ المودع في الخارج. وظهر هذا الخبر في صحيفة هآرتس في الخامس عشر من آذار. ومع أن مسؤولي وزارة المالية قرروا فرض غرامة مالية، إلا أن ذلك قد عورض من قبل النائب العام الاسرائيلي. فاعتراف رابين العلني في راديو اسرائيل من أن الحساب كان مشتركاً، أدى الى استقالته. ولم يقم بأي محاولة للاستعانة بحصانة برلمانية. وخلف رابين السيء الحظ منافسه الرئيس شمعون بيريز. ومع ذلك، أظهرت استطلاعات أجراها معهد البحوث الاجتماعية التطبيقية الاسرائيلي، بأن فرص حزب العمل كانت ضئيلة جداً، في كسب الانتخابات، بغض النظر عمن هو زعيمه.

وأظهر استطلاع أجرته هانوس سميث للجنة اليهودية الأمريكية أن الفساد احتل مرتبة اهتمام وقلق الاسرائيليين في عام ١٩٧٣، بالدرجة الخامسة عشر، وفي عام ١٩٧٧، انتقل ليحتل المرتبة الرابعة. وأظهر استطلاع آخر أجرته سميث لصحيفة معاريف في شهر أيار ١٩٧٧ أن نسبة (٣٥) بالمئة من الاسرائيليين اعتقدوا أن مسألة الفساد في الحياة العامة ستوثر على نتيجة الانتخابات. ومثل هذا زيادة بنسبة عشرة بالمئة عما كان عليه في شهر آذار عندما برزت فضيحة ليئا رابين.

وأضاف التقرير السنوي لمراقب الدولة وقوداً للنار. فقد انتقد الجيش لتبديده المصادر المالية وأشار الى استخدام الخطط للأغراض الخاصة. وشجب التقرير نسبة الإنفاق الكبير الذي لم يكن يخضع للرقابة البرلمانية.ووجه اللوم الى البنوك الكبيرة لاستفادتها من نظام المعونة غير المسؤول. واعتبرت نظام الهاتف بأنه في حالة تشوش تام - إذ أن نسف عدد الهواتف العامة فقط قد ركبت من إجمالي العدد المخطط له. كما شجب التقرير وزارة التجارة والصناعة لعدم إشرافها على الحصص المخصصة للمستثمرين الذين لا يشترون المنتجات المحلية وإنما يستوردونها من الخارج. فغموض وعدم وضوح المراجع والسجلات

وعدم القيود أدت الى مضاعفة الطلبات ثلاث مرات ما بين الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٥. وأظهرت وزارة الاستيعاب على نحو مشابه عجزاً في سوء استخدام المساعدات الممنوحة للكيبوتسات والمخصصة للمهاجرين الجدد. وعلى نحو مشابه أيضاً، فان وزارة الداخلية أظهرت إهمالاً في مراقبة النفقات البلدية.

وفي عام ١٩٧٦، خصصت وزارة الشؤون الدينية (١٠٩) ملايين شيكل للحلقات الدينية، وللمدارس والمعاهد التعليمية العليا. ولاحظ مراقب الدولة أن الوزارة احتفظت بسجلات غير كافية، كعدد الطلاب المسجلين للدراسة مثلاً. ولم يكن هناك تعريفاً واضحاً لما كان يعني بـ «معاهد بحوث التوراة». ولم تكن هناك سجلات كافية للمساهمات الخارجية للمعاهد والندوات الدينية - وكانت تلك مسألة هامة، إذ أن الحكومة تدفع مساعدات مالية مساوية لهذه المساعدات الخارجية.

وفي الجهاز القضائي، وجد مراقب الدولة، بأن إدارات المحاكم لم تقم بتحصيل مئات الآلاف من الشيكلات الاسرائيلية كرسومات غير مدفوعة من قبل عشرة آلاف شركة ما بين الأعوام ١٩٧٠-١٩٧٥. واكتشفت مئات القضايا المقامة ما بين الأعوام ١٩٧١-١٩٧٥، حيث أن قضاة محاكم في تل أبيب، حيفا، طبريا وروحوبوت لم يقوموا بإرجاع الكفالات في أعقاب انتهاء المحاكمات أو إسقاط القضايا.

كما أن سلطة الإذاعة خضعت للتدقيق أيضاً، عندما اكتشف بأن أربعة عشر مليون شيكل قد أنفقت في عمليات استبدال أجهزة تلفزيونية. ومثل هذه القرارات اتخذت من قبل مهنيين غير مسؤولين بدلاً من الادارة . وكشف تقرير مراقب الدولة عن شراء مشغل الكتروني في حزيران ١٩٧٥ بمبلغ ١.٢ مليون شيكل. واكتشف بأن المبلغ لم يذكر في الموازنة، وما هو أكثر من ذلك، فقد دفع لإلغاء أجهزة حيوية مثل أجهزة لإطفاء الحرائق في استديوهات الاذاعة. وقام خمسة موظفين بالسفر للخارج لشراء الجهاز، وعندما وصل جهاز المشغل الالكتروني في تشرين اول ١٩٧٥، فقد وجد بأنه كان غير ملائم. ووجده فريق مراقب الدولة مغطى بالغبار في مخزن سلطة الاذاعة.

إن كل هذه المخالفات سببت شعوراً كبيراً بالاستياء بين الشعب الاسرائيلي. وقد فهم أن حزب العمل قد انغمس في هذا الفساد الذي اخترق كامل بنائه. وأصبح أعضاؤه مكروهين ورموزاً للانحراف الذي أثر على كافة البلاد. وفي رسالة بعث بها أحد المهاجرين الجدد الى الصحافة قبل بضعة أسابيع من الانتخابات، جاء فيها ما يلي:

«إن هذا البلد البائس قد خُرِّب بانتشار خرق القانون فيه والفساد، وبردود الفعل الضيقة،

والخداع والغش والتلاعب غير الشريف بالقوانين. ففي مثل ظروف، أن حساب السيدة رابين الغير قانوني بالعملة الأجنبية هو ليس فقط مجرد إهمال ثانوي لسيدة صغيرة سائجة، وانما هو علامة على مرض هذه المرحلة».

إن الزعامة الجديدة آنذاك، المتمثلة في رابين وبيريز، والتي افترض على أنها مرحلة ازدهار، قد غرقت بدرجة من الفساد المتراكم على مر العقد. فعلى سبيل المثال، جرت اقتراعات سرية لانتخاب مرشحين لقائمة حزبية لخوض انتخابات عام ١٩٧٧، من قبل لجنة «مؤهلة» كانت مسؤوليتها لضمان تمثيل كافة الفصائل والاتجاهات في الحزب. هذا ومع أن اسحق نافون حصل على ٩٢.٤ بالمئة من الدعم، فقد وضع في المرتبة الثامنة على القائمة الانتخابية، في حين أن ايغال ألون، الذي حصل على ٧٢.٢ بالمئة، وضع في المرتبة الثانية.

إن عهد الأيدولوجية، كان يتلاشى باضطراد في الحزب وجهازه، واعتبر حزب الجماهير الاسرائيلية، من قبل العديدين من الاسرائيليين على أنه يحتوي على العديد من الديناصورات. فجيل ما بعد عام ١٩٤٨ كانت له تطلعات وطموحات مختلفة. فعلى العكس من آبائهم، فانهم لم يكونوا من الرواء أو البناة: حيث أرادوا حياة كريمة لأنفسهم ولعائلاتهم، وحكومة تحكم بطريقة عادلة وعقلانية. ووضعت هذه التطلعات لتواجه خلقية الانحطاط الاقتصادي والتضخم السريع في أعقاب حرب يوم الغفران (١٩٧٣). وعندما قدم بنحاس سابير، وزير المالية آنذاك، موازنته بعد بضعة أسابيع من انتخابات عام ١٩٧٣، أعلن بأن تكلفة الوقود قد ازدادت عشرة أضعاف عن السنة السابقة. فزيادة أسعار البترول والاستيراد نتج عنه معدل تضخم سنوي تراوح ما بين ٣٠-٤٠ بالمئة ما بين انتخابات عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧. فالهجوم المفاجيء الذي شنه العرب على اسرائيل في حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، والدعم القوي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي آنذاك للعرب، أدى الى تخصيص نصف الانتاج الوطني العام للأغراض الدفاعية في عام ١٩٧٦. وكان التغير في معدل نمو الانتاج الوطني كإشارة واضحة للصعوبات الاقتصادية الاسرائيلية. فما بين الأعوام ١٩٧٠-١٩٧٣، كانت الزيادة بنسبة تسعة بالمئة. وفي السنوات التي تلت وحتى وصول بيغن لرئاسة الحكومة، فان معدل النمو انخفض ليصل الى ٢.٦ بالمئة.

وما بين الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٤، فان فاتورة استيراد السلاح الاسرائيلي تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف. وكان معدل الإنفاق العسكري الاسرائيلي يعادل أربعة أضعاف ما كان ينفقه حلف الأطلسي. وبشكل مناقض، فان حصة التمويلات التي أنفقت على الرفاه الاجتماعي انخفضت من نسبة ٥٤ بالمئة قبل الحرب الى نسبة ٣٦ بالمئة بعد الحرب.

وتضاعفت تكاليف المعيشة ثلاثة أضعاف ما بين ١٩٦٩-١٩٧٥. ومع ذلك فان حزب العمل لم يبد روح التضحية التي توقعها المواطنون منه.

وفي ٨ آذار ١٩٧٧، توقع مدير البنك المركزي الاسرائيلي، بأن معدل التضخم سيزداد بنسبة ثلاثين بالمئة في السنة القادمة. إلا أنه في ٢٨ آذار، أعلن حزب العمل بأنه سينفق عشرة ملايين شيكل في الدعاية الانتخابية. وخصص حوالي (٦٨) مليون شيكل لكافة الأحزاب الاسرائيلية.

ومع أن الفضائح المالية أصابت كل من تكتل الليكود والحزب الديني القومي، إلا أنهما قللا من شأنها، مقارنة مع فساد حزب العمل. وهكذا، سواء كان الأمر يتعلق بالديمقراطية الحزبية أو ازدياد التضخم، أو مستقبل الأراضي العربية المحتلة أو إخلاص الزعماء الحزبيين، وغيرها من الأمور، فان حزب العمل لم يمكنه تقديم أي شيء أراده الشعب. ومع ذلك، فان تشكيل الحركة الديمقراطية للتغيير، كان يمكنها أن تناصر بسهولة وتقوم بلعبة الديمقراطية، بينما كان بإمكان سيمحا إرليك أن يدعي بأن حكومة الليكود ستقلص معدل التضخم الى خمسة عشرة بالمئة فحسب خلال سنتها الأولى في الحكم. وفي مداولة تلفزيونية عشية الانتخابات، فان زعيم حزب العمل المنتخب الجديد آنذاك، شمعون بيرين، بدا مستميتاً في محاولة شرح وتفسير سياسات حزب العمل المعلنة وإخفاقاته. وكان هذا على النقيض من معارضه، مناحيم بيغن، الذي، ومع أنه تعافى من أزمة قلبية، إلا أنه اعتبر دواءً عاماً لأمراض الدولة، ورجل الدولة كبير السن الذي حان وقته أخيراً للمجيء للحكم.

الفصل السادس

حكومة بيغن الأولى

ارتداد ديان

بعد أربعة أيام من فوز مناحيم بيغن في الانتخابات الاسرائيلية، فقد عرض على موشي ديان وزارة الخارجية. وكان ديان عضواً في حزب العمل المهزوم. وترك الحكومة مخزياً مع غولدا مائير في عام ١٩٧٤، كما أنه حمل اللوم الشعبي لعدم وجود استعداد قبل وأثناء حرب يوم الغفران. وأبعد خليفة غولدا مائير، اسحق رابين، نفسه عن سوء سمعة الحكومة السابقة، كما أنه لم يضم ديان الى حكومته. ومع أنه لم يدان شخصياً من قبل لجنة اغرانات ولم يحمل المسؤولية الشخصية أيضاً، إلا أنه لم يغفر له من قبل الشعب الاسرائيلي، الذي كان مقتل (٢٦١٦) جندياً اسرائيلياً بمثابة كارثة وطنية بالنسبة له. وعلى العكس من غولدا مائير، فان ديان لم يكن على ما يبدو قلقاً باحساس الذنب الشخصي، سواء كان أو لم يكن هناك تبرير لذلك. ولم يول اهتماماً للانتقادات المستمرة التي حامت حوله. ومن بين منتقديه، كان هناك موتي اشكنازي، قائد الموقع الاسرائيلي الوحيد على قناة السويس الذي لم يقع بأيدي المصريين، والذي أصبح أمراً أكثر صخباً وبروزاً في الانتقادات الشعبية لديان. وفي أعقاب المقابلة الخاصة التي جرت مع اشكنازي، كتب ديان يقول:

«لا شيء مما قاله موتي اشكنازي قد وجدت فيه ذرة من الثقة، والحقيقة والصدق، وأي شيء بناء. فكل شيء كان عدمياً. فلم يكن بواسطة موتي اشكنازي وأمثاله قد بنيت اسرائيل وأنشئت، وليس أيضاً بواسطتهم ستنمو اسرائيل وتزدهر. وبمواجهة ذلك، فقد كنا نجلس بنفس الغرفة ونناقش بأمور مختلفة ونعيش في عالمين مختلفين، منفصلين بشيء أوسع وبعيداً عن فجوة الأجيال».

إن هذا يقدم أكثر من دليل على ازدراء ديان المعروف للمفكرين، والفلاسفة وحركات الاحتجاج التافه. كما أن هذا يشير الى توسيع الفجوة ما بين ديان والقوى السياسية الجديدة التي نشأت في كل من الحياة الوطنية الاسرائيلية والفلسطينية. وبالرغم من فرديته، فان ديان كان نتاجاً لجيله، وشعر براحة أكثر مع حب «الوطن» والبيانات الصهيونية لحقبة بن غوريون.

وفي حكومة غولدا مائير، اتبع ديان سياسة خاصة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة. فقد رفض كل من خطة آلون والخيار الأردني. واعتقد بأنه لا يوجد هناك خط جغرافي يمكن أن يوضع ويفي بالمتطلبات الأمنية الاسرائيلية. كما عارض وجهة النظر الاسرائيلية العامة

آنذاك من أن الاحتفاظ بوادي الأردن كان ضرورياً إذ أنه من الممكن أن يعزل في حال تقدم عسكري عربي مفاجيء. وعلى العكس من غولدا مائير، فان ديان، اعتقد بأنه لا بد أن يُشرك الفلسطينيين في أية مفاوضات تجري، وبالتالي فقد ساند فكرة عقد تسوية عملية بدلاً من تقديم تنازلات اقليمية . وهذا يمكن أن يفسر بطرق متعددة، حيث اقترح، قيام حكم مشترك، وسيادة مشتركة، ونظام الكونتونات، وأشكال مختلفة للحكم الذاتي.

وفي عام ١٩٧٣، أصبح الانقسام داخل حزب العمل قد وصل الى شفير الانشقاق في أعقاب طلب ديان من أن تطور مستوطنة ياميت في سيناء لتصبح ميناء. واعتبرت تصريحاته العامة تلك على ازدياد الخلاف مع القياديين الحزبيين الآخرين. وبدعم من كل من شمعون بيريز وغولدا مائير، فقد مثل ديان الجناح اليميني داخل حزب العمل. وفي ذلك الوقت، فقد نشأ خوف كبير داخل مؤسسة حزب العمل من أن ديان، وبدعم من الملتزمين لقائمة رافي والصقور بداخله، من أن ينشقوا مرة ثانية، وينضموا في هذه المرة للتكتل اليميني المتنامي، الذي أصبح اسمه فيما بعد تكتل الليكود. وعلاوة على ذلك، فان حزبي جاحال ورافي قد ضما صفوفهما عشية حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، ليشكلا حكومة وحدة وطنية على حساب حزب المباي. وقامت قيادة حزب العمل بتدارك الأمر ولأم التصدعات وذلك باتخاذ اجراءات مشددة، عرفت باسم وثيقة غاليلي، في شهر آب ١٩٧٣، عشية حرب يوم الغفران.

ومما يدعو للسخرية، فان زعماء حزب العمل من الصقور قد أخرجوا من السلطة. ليس بسبب سياساتهم، والتي كانت متناغمة عملياً مع الرأي العام فيما يتعلق بمسألة الأراضي المحتلة، ولكن بسبب كارثة الحرب. وترافق إبعاد ديان الى هوامش الحياة السياسية بفهمه المتزايد للحركة الحزبية العمالية بعيداً عن روح وثيقة غاليلي. ولم يكن الذي يقلق ديان هو النزعة الدينية وازدياد التعديد الذي كان يشكله الليكود آنذاك، وإنما ما كان يقلقه، بدلاً من ذلك، هو ذلك التوجه الحمائمي لرابين وبيريز. وفي حين كان حزب العمل يغازل بطريقة مترددة بفكرة مقايضة الأرض بالسلام، فان ديان كان لا يزال يدافع عن حق آي يهودي بشراء أرض في الأراضي العربية المحتلة. ومما يدعو للاهتمام، فقد وقع ديان على مبدأ الليكود في تشرين الاول ١٩٧٤، الذي كان يدعم مبدأ الاحتفاظ بـ «يهودا» و «السامرا»، الضفة الغربية ومنطقة القدس. وعلق ديان في إحدى المرات، بأنه كان على تفاهم مشترك مع مناحي بيغن أكثر مما كان مع مئير يعاري، أحد العمداء الأيدولوجيين لليسار الاشتراكي الصهيوني في اسرائيل. وفي الحقيقة، ففي رسالة بعث بها الى بيغن في

ذلك الوقت، فقد أبلغ زعيم الليكود بأنه سيكون سعيداً ليخدم في حكومة برئاسته. لذلك، فمن الناحية النفسية، فانها لم تكن تلك تعتبر خطوة كبيرة منه للانضمام لحكومة بيغن. وبعد ذلك، فعندما انضم فريق من قائمة رافي مرة ثانية لحزب المباي في عام ١٩٦٨ ليشكلوا حزب العمل، فان فريقاً آخر قد وجد أخيراً ملجأ له في تكتل الليكود الجديد في عام ١٩٧٣.

لم ير ديان أي مستقبل سياسي له في حكومة رابين (حكومة العمل). ففي مؤتمر صحفي عقده في لندن بنهاية شهر كانون الثاني ١٩٧٧، أوضح ديان بأنه كان سيفضل بيريز كرئيس للحكومة. وكان متصلباً في رأيه من زنه لم يكن لديه خطط للعودة الى الحكومة، وأبلغ الصحافة بأنه كان يخطط لتأليف كتاب عن التوراة. وبعد ذلك بوقت قصير، فقد أُهين من قبل مؤتمر حزب العمل، عندما رفض بشكل قاطع موقفه المناهض لمبدأ الأرض مقابل السلام ووجهات نظره فيما يتعلق بالمستوطنات الأمنية في وادي الأردن. وكان في أوائل شهر كانون الثاني ١٩٧٧، أبلغ زميله السابق في حزب رافي، شمعون بيريز وغولدا مئير واسرائيل غاليلي، من الصقور، بأنه لم يعد بإمكانه الوقوف كمرشح لحزب يتبنى مبدأ ايجاد حل لمسألة المناطق.

وفي أواخر شهر آذار ١٩٧٧، دخل ديان في مباحثات مع بيغن لتأمين موقع على قائمة الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧. وكان شرط ديان للتخلي عن حزب العمل توقف على رغبة الليكود بعدم توسيع السيادة الاسرائيلية على المناطق «ما دامت المفاوضات في تقدم مع العرب. ومع أن بيغن قبل ذلك من حيث المبدأ، إلا أنه اقترح بأنه لا يمكنه الاعلان عن ذلك علناً خشية فقد أصوات الليكود والجناح اليميني الانتخابية. وكان هذا متضمناً أيضاً بتأكيد كلامي لبيان الليكود الانتخابي كما يلي:

> «إن حق الشعب الاسرائيلي في أرض اسرائيل هو أزلي، وإنه جزء متكامل لحقه في الأمن والسلام. لذلك فان يهودا والسامرا لا يجب أن يُتخلى عنهما للحكم الأجنبي. فما بين البحر والنهر، ستكون هناك السيادة اليهودية فقط. إن اية خطة تتضمن التخلي عن الأجزاء الغربية لأرض اسرائيل وتؤثر على حقنا بالأرض، ستؤدي بشكل محتوم الى إنشاء دولة فلسطينية ، ويهدد أمن السكان المدنيين، ويعرض للخطر وجود دولة اسرائيل، ويبعد كل توقعات السلام».

إن إعلانات بيغن العلنية بينت تناقضاً في التفاهم مع ديان. وفي الحقيقة، فبعد ثمانية وأربعين ساعة من الانتخابات، وفي كنيس مستوطنة كادوم، فقد صرح بقوله: «إنك تضم أرضاً أجنبية، وليس أرض بلدك».

وكانت شروط ديان للبقاء مع حزب العمل، هو أن تتعهد الحكومة القادمة بأن تستشير الشعب قبل القيام بالتخلي عن الأراضي العربية المحتلة. وقد عورض هذا الاقتراح من قبل رابين، إلا أن ديان وجد مساندة من الجناح اليميني لحزب العمل، وبشكل خاص من شمعون بيريز وغولدا مائير. وفي بداية شهر نيسان ١٩٧٧، أعلن ديان بأنه ما زال مستمراً في حزب العمل. وبعد أسبوعين قام بالتقارب ثانية مع الليكود. فاستبدال اسحق رابين بشمعون بيريز لم ينتج عنه رد اعتبار سياسي لديان أو العودة للسياسات القديمة. وفي الواقع، فقد سرت شائعات في الصحافة الاسرائيلية تفيد بأن بيريز كان سيعرض على ديان رئاسة الوكالة اليهودية لكي يهمشه. ففي حين أن بيريز احتل رأس قائمة العمل، فان إيغال ألون وأبا إيبان احتلا المركزان التاليين. وكلا هذين الرجلين كانا يفضلان إجراء تسوية إقليمية مع العرب، وحتى كانا أكثر صراحة من رابين بهذا الصدد.

وحتى مع أن الليكود كان لا يزال غير قادر على التلاؤم مع مطالب ديان، فان وزير الدفاع السابق كان يتحدث بوضوح عن دائرته الانتخابية داخل حزب العمل وخارجه. فقبل الانتخابات بشهر، فقد تحدث ديان في نادي الصناعة والتجارة بتل أبيب عن أن «المستوطنات اليهودية في كريات أربع، بيت إيل، وشكيم» تعتبر خارج نطاق الاعتبارات الأمنية». إلا أن التعقل الايجابي فيما يتعلق بالمستوطنات والاعتبارات الأمنية واستخدام الاسم العبري لنابلس - شكيم - جعل ديان وزعامة حزب العمل الجديدة تبدو بأنها قيادة غريبة. وعلى النقيض، فان ألون، وعلى نحو متزامن، أبلغ الصحافة الأجنبية بأنه سيرفض سلاماً لا يتضمن إنشاء وطن للفلسطينيين.

إن انشقاق ديان العلني والصريح عن زعامة حزب العمل ساعد على الفهم العام من أن حزب العمل كان يشهد عملية تفسخ. كما أن تعليقاته جعلته مقبولاً أكثر للمعسكر المتشدد. فأرئيل شارون، الذي كان منع من الحصول على موقع في قائمة الليكود الانتخابية، اقترح على ديان بتشكيل «جبهة الموالين من أجل أرض اسرائيل». وكان هذا عرضاً رفضه ديان، حيث أنه كان جزءاً من استراتيجية شارون لدعم وتشجيع حزبه الخاص، شلومزيون. فقد أراد شارون وبشكل يائس الانضمام لتكتل الليكود قبل التسجيل الرسمي لقوائم الحزب. ومع أن بيغن رحب بالفكرة، إلا أن كل من حزبي الأحرار ولعام كانا يعارضان بشدة انضمام شارون. فوقف حزب شلومزيون لوحده في الانتخابات، وحصل على معقدين، ومن ثم دمج بسرعة مع حزب حيروت، مباشرة في أعقاب فوز الليكود بالانتخابات.

وعند ظهور النتائج الأولى للانتخابات، علق ديان على ذلك، بأن انتصار الليكود كان «تعبيراً عن الشعور العام ضد تقديم تنازلات في يهودا والسامرة». ومع ذلك فان ديان لم يتوافق مع الاتجاه المتشدد. فقد اعتقد بترتيبات مع الفلسطينيين ترتكز على أساس تعايش لا يمارس أي طرف فيه أو يفرض السيادة على الآخر. ووافق بيغن ديان في رأيه من أن السيادة الاسرائيلية لن تمتد لتشمل المناطق المحتلة، «في حال إجراء مفاوضات مع الدول العربية». ووضع هذا الأمر ديان على أنه أقل دقة في وجهات نظره، والغير محددة والقابلة للتعديل. ووافق بيغن أيضاً على أنه يجب على اسرائيل الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام على أساس قرار الأمم المتحدة ٢٤٢. حتى أنه قبل وجهة نظر ديان من أنه يجب السماح بممارسة الطقوس الدينية اليهودية على «جبل الهيكل»، ولو اعتبر ذلك استفزازاً للفلسطينيين. وفي سبيل تقديم تنازلات ظاهرة لديان، فان بيغن كان قادراً على منح إدارته أو حكومته شخصية أوسع، وأكثر مما فعله مع حزب حيروت منذ سنة ١٩٤٨. فبعد تأمين الفوز بالانتخابات، فان أية اتفاقات ووعود مع الأصدقاء أو الرفاق القدامى، سواء من الأرغون أو الليبراليين، يمكن تجاوزه الآن. وعلى سبيل المثال، فان مرشح الليبراليين لمنصب وزير الخارجية آنذاك، آريه دولزين، قد تم تجاوزه بسهولة. فقد أصبحت السلطة وقتئذ متركزة بيد بيغن، تلميذ جابوتنسكي. وان اندماج ديان في المعسكر اليميني قد نقل مركز الاجماع السياسي من حزب العمل الى تكتل الليكود. فقد حاول بيغن من كل قلبه على شرذمة حزب العمل، وكان لا يزال يعرض على بيريز منصب وزارة الدفاع ونائباً لرئيس الوزراء في حكومة وحدة وطنية. وان استخدام ديان كشخصية وطنية اسرائيلية في العهد الحديث، اعتبر من قبل بيغن كعلامة على الاستمرارية مع الماضي البطولي، وكوسيلة لتأهيل الليكود قانونياً من خلال ربطه بخط عهد بن غوريون. إضافة لذلك، فان حضور ديان على المسرح السياسي العالمي كوزير لخارجية اسرائيل سيضفي انجذابا لحكومة غير معروفة، والتي اعتبرت في الأوساط العالمية على أنها مجموعة من اليمينيين الخطرين وإرهابيين سابقين. فعدم شعبية ديان داخل اسرائيل، نتيجة للفضل في حرب عام ١٩٧٣، لم تمس في العالم الخارجي. وعلى العكس، فإن صورة الجنرال الذي يضع الجلدة اللاصقة على عينه، كانت ما تزال رمزاً من رموز الانجازات الاسرائيلية.

اقتراح الحكم الذاتي للفلسطينيين

إن الزيارة المحتفى بها للرئيس المصري الراحل أنور السادات لاسرائيل في تشرين الثاني ١٩٧٧ كانت تعتبر حادثة تاريخية. فقد منحت بيغن ثقلاً ومركزاً وكشخصية صانعة

للسلام. وحتى جناح اليسار، الذين لام العديد منهم غولدا مائير لعدم استجابتها بشكل ايجابي لمبادرة السادات بعد وقت قصير من موت الرئيس عبد الناصر، قد اعترف بهذا الانجاز. ففي ذلك الوقت، فقد طلب السادات، من خلال الوسيط الدولي غونار يارنغ، القيام بانسحاب اسرائيلي مسبق، من أجل اجراء مفاوضات سلمية. إلا أن الجواب لم يكن مشجعاً. وكان من الممكن تلافي حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، فيما لو أن حزب العمل كان أكثر اتصالا مع الواقع السياسي آنذاك. وهكذا، فان زيارة السادات التاريخية للقدس قد فُهمت أيضاً كنتيجة للمأزق السياسي لحزب العمل. ففي عام ١٩٧٧، ومع مجيء الليكود المتشدد للسلطة في اسرائيل، وعلى نحو مناقض، فقد نُصح السادات من قبل الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الروماني آنذاك، تشاوسسيسكو، بأنه يمكنه التعامل مع بيغن، فيما يتعلق بالسلام. ومع ذلك، فان الشرط المسبق لانسحاب اسرائيل، قد سد الطريق ثانية. وعرف السادات بأن زيارة القدس ستعتبر عملاً ثورياً، وستكسر الحاجز النفسي الذي يفصل اليهود عن العرب. كما أنه سيتفادى الفشل الذي أصاب مؤتمر جينيف للسلام، كما أنه يستثني ويبعد السوفييت وحلفاؤهم والأوروبيين عن الساحة. وعكست الزيارة أيضاً ادراك السادات من أن الشركاء المحتملين في عملية السلام - السوريون، الأردنيون والفلسطينيون - سيترددون باللحاق به. وهكذا فان ثمار الاتفاق الثنائي ما بين مصر واسرائيل كان مزروعاً منذ بداية مبادرة السادات.

ومع ذلك فان كل هذا قد أوجد مشكلة رئيسة لبيغن. فبعد سنوات من المحادثات السلمية، ومواجهة حلول فارغة لمشكلة «السكان العرب» في المناطق، فانه أصبح يتعامل وقتذاك ويواجه المسألة الفلسطينية مباشرة. وفي حين أن السادات أشار في خطابه التاريخي أمام الكنيست، الى أن «الفلسطينيين يعتبرون قلب المشكلة»، فان بيغن، في رده الخطابي، قد تجاهل المسألة برمتها. ومع ذلك، وابتداء من عام ١٩٧٧، فانه لم يكن بالإمكان ببساطة تجنب قضية مصير ومستقبل «السكان العرب لغربي أرض اسرائيل»، على حد تعبير بيغن، وعلى نحو متعمد. فكل من الرأيين المحلي (الاسرائيلي) والعالمي كانا يتوقعان ايجاد حل للقضية الفلسطينية. وعلى العكس من ديان، فلم يكن بيغن يعرف الكثير عن العرب. فبالرغم من وجوده لنحو من أربعة عقود في اسرائيل، فقد كان من النادر أن يتقابل مع زعماء فلسطينيين من المناطق العربية لمناقشة المسائل المثيرة للنزاع. وتجنب بيغن على نحو متعمد المسألة أو القضية الفلسطينية التي نشأت منذ عام ١٩٤٨، وأكثر من ذلك، بصورة معينة، بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧. ولم يتحدث أبداً عن وطن

الفلسطينيين. وكان تعريفه للفلسطينيين مرتكزاً على مبادىء جابوتنسكي، ومركزاً على أنهم أقلية وطنية. وعلى أنهم جزء من الوطن العربي الكبير، وأنهم منتشرون في بلدانه الواسعة. واعتبر بيغن منظمة التحرير الفلسطينية على أنها منظمة «إرهابية». كما أنه لم يميز ما بين المعتدلين والمتشددين من الفصائل الفلسطينية. وبين البيان الانتخابي لليكود توجه بيغن بوضوح في هذا الصدد:

«إن خط منظمة التحرير الفلسطينية لا يعتبر كخط حركة تحرير وطنية، وإنما عبارة عن أداة سياسية وعسكرية للدول العربية، وكجهاز للامبريالية السوفياتية. وان حكومة الليكود ستتخذ عملاً لتقوم بالقضاء على هذه المنظمة».

ومع أن بيغن كان ينتمي لأقصى اليمين، فان الليبراليين والمتخلين عن حزب العمل، لم يكونوا يسيرون على مبادىء جابوتنسكي، أو هم كانوا من تلاميذه. ولكن مع ازدياد المشكلة الوطنية للفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧، فقد حثه ذلك، ليس لدراسة المشكلة في المناطق ومناقشة الخصوم، بل أيضاً ليسترشد بكتابات جابوتنسكي المبكرجة حول مسائل الحكم الذاتي في أوروبا الشرقية . وبشكل خاص، فقد كان جابوتنسكي أحد مهندس إعلان «هيلسنجفور» في كانون اول ١٩٠٦، والذي طالب بضمان الحقوق المدنية والاستقلال الثقافي لكافة الأقليات في روسيا حرة وديمقراطية. كما أنه تحدى الحكم الفردي القيصري، وألح على أنه في روسيا حرة فقط يمكن للجماهير اليهودية أن تنظم وتعلم حسب الروح الصهيونية. علاوة على ذلك، فانه هو (جابوتنسكي) وبيغن كانا على حسن اطلاع بحقل ألغام الحقوق العرقية في شرقي ووسط أوروبا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين.

وهكذا، فان البيان الانتخابي لليكود بين ذلك على النحو التالي:

«إن هؤلاء العرب الذين يعيشون على أرض اسرائيل ستطبق عليهم حقوق المواطنية وان اعلان ولائهم لها ستضمن لهم المواطنية. وان التساوي في الحقوق والواجبات ستوفر لكافة المواطنين والسكان دون تمييز عرقي، وطني، ديني ، أو اختلاف في الأصل أو الجنس. وستمنح استقلالية تامة في الثقافة، والدين والتراث، والاندماج الاقتصادي الكامل، لكافة فئات السكان».

ومع ذلك فان بيغن أعتقد بأن «الحق التاريخي» لليهود في أرض اسرائيل سيطغي على كافة الاعتبارات الأخرى. وبهذا الفحوى للحكم الذاتي الوطني، فان بيغن لم يكن ليميز أو يفرق ما بين الحق التاريخي والمطالبة السياسية بالسيادة الوطنية. وقد مزجهما تماماً وتجاهل شذوذاتهما الغير ملائمة، والتي بدأت تطفو على السطح مع نشوء الحركة الوطننية الفلسطينية.

وما إن أصبح الليكود مقترباً جداً من الوصول الى السلطة في السبعينات، فان الضغوط ازدادت على بيغن لإخراج برنامج متماسك يمكن أن يصحح الأهداف المتناقضة لليكود على الغالب. وعلى نحو معاكس، ادرك بيغن بأنه لن يكون من الحكمة سياسياً أن يعلن بصوت عالٍ وعلناً عن أية خطة يمكن أن تسبب انشقاقاً أو تصدعاً في ائتلاف الليكود الهش نسبياً. فالأحزاب المشتركة فيه كانت جميعها تعرف ما كانت ضده، فهي قد عارضت حزب العمل واليسار في ذلك، إلا أنها لم تكن دوماً واضحة بما كان عليها أن تفعله بطريقة معينة. وكان المركز الموحد لها هو شخصية وجاذبية بيغن واتجاهه اليميني العام. إلا أن انتخاب بيغن جزئياً حرره من مهمة بناء الائتلاف، وسمح له بتفحص الأفكار والمفاهيم التي اعتقد بأنها كانت على نهج جابوتنسكي، والأفكار الأخرى التي تعتبر خيانية. وتماماً كما كان جابوتنسكي متأرجحاً في علاقاته مع الراديكاليين ـ من أعضاد حركة بريت هابيريونيم، الأرغون، بيتار وبيغن نفسه ـ فان بيغن واجه نفس المشكلة بعد حوالي أربعين عاماً، عندما أصبح رئيساً لحكومة اسرائيل. وعني هذا الاختلاف داخل المعسكر الراديكالي، ما بين الأيدولوجي العملي والمؤمن الصادق.

وظهرت خطة بيغن للحكم الذاتي على السطح بنهاية عام ١٩٧٧. فقد دعا الى إزالة الحكم العسكري (الادارة العسكرية) الاسرائيلي في المناطق ـ والذي فرض بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ـ وإجراء انتخابات فلسطينية لانتخاب مجلس اداري. وسيكون المجلس مسؤولاً عن التعليم ، الشؤون الدينية، الشؤون المالية، النقل، الاسكان، الصحة، الصناعة، والشؤون القانونية والاشراف على قوات شرطة محلية. وسيمنح الفلسطينيون الخيار سواء لاختيار الجنسية الاسرائيلية أو الأردنية. وستكون اسرائيل مسؤولة عن النظام العام والأمن. وستشرف أيضاً على مصادر المياه وحق امتلاك الأراضي. وسيمارس اليهود حقهم في شراء الأراضي، والاستيطان في المناطق، وتكون لديهم حرية ممارسة وإدارة شؤونهم الاقتصادية. وأثارت تلك الوثيقة، المؤلفة من ستة وعشرين بنداً، اهتمام ديان تماماً:

> «إن اسرائيل تقف الى جانب حقها والى جانب مطالبتها بالسيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. وبمعرفة وجود ادعاءات أخرى، فانها تقترح وتعرض من أجل عقد اتفاقية سلام، بأن تترك مسألة السيادة في هذه المناطق مفتوحة».

صديق من نوع جديد

إن الرئيس الأميركي الجديد آنذاك، جيمي كارتر، وعلى العكس من الرؤساء الأميركيين السابقين، كان يتحدث بايجابية عن التطلعات الوطنية للفلسطينيين. حتى أن مستشاره

للأمن القومي، زيبغينيو بريزنسكي، قد اعترف بفكرة الدولة الفلسطينية. وكان الرئيس كارتر مختلفاً عن الرؤساء الأميركيين السابقين فيما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط. وكان رجل مثاليات عالية نابعة من كونه ملتزماً بالمبادىء المسيحية ومن اهتمامه بالحقوق المدنية. كما أن خلفيته البروتستنتية الجنوبية قد أوجدت صلة مكثفة مع نهج التاريخ اليهودي. حيث يقول:

«إن المبدأ الأخلاقي اليهودي - المسيحي ودراسة الإنجيل كانا مترابطين بين اليهود والمسيحيين، والذي كان دوماً جزءاً من حياتي. كا أنني اعتقدت أيضاً وبعمق بأن اليهود الذين نجوا من حرب الإبادة استحقوا وطنهم الذاتي، وانه كان لديهم الحق بأن يعيشوا بسلام بين جيرانهم. واعتبرت هذا الوطن لليهـــود منسجم مع تعاليم الانجيـــل، كما قدره الله».

إن مسيحية كارتر دفعته مباشرة باتجاه مطالبة حقيقية لحقوق الانسان عالمياً، سواء في أميركا اللاتينية أو في أوروبا الشرقية. وهكذا كان دوره كصانع سلام في الأراضي المقدسة يقع خارج الاهتمامات الأميركية. ولاحظ أحد الخبراء ممن الذين اشتركوا في عملية كامب ديفيد بأن كارتر كان له «خط متفائل مما قاده للاعتقاد بأن المشاكل يمكن أن تحل اذا ما استجاب الزعماء لنداء العقل، وأنصتوا لتطلعات شعوبهم».

وفي اجتماعاتهم مع الأميركيين، فان بيغن وديان، وفي حين كانا يرفضان حقوق «سلطة السيادة الأجنبية»، فقد ألغيت هذه الفقرة من مناقشة ادعاءات السيادة الاسرائيلية على المناطق. فتوجه ديان غير المحدود سمح بعدم ممارسة المطلب الاسرائيلي. وقال: «بأن ذلك لا يحرمنا أو يجردنا من شرعية السيادة الاسرائيلية، إلا أنه لم يكن بنيتنا تطبيقها». وتركت الطريق مفتوحاً لخطة حكم ذاتي بحيث بموجبها أن يعيش الفلسطينيون بطريقة منسجمة مع المستوطنين الاسرائيليين الجدد.

وكان كارتر في واشنطن شاكاً بهذه الخطة، في حين كان السادات سلبياً تجاهها. فقد كانت الخطة لا تمنح استجابة ملائمة للمتطلبات الوطنية الفلسطينية، وبدت على أنها ستعزز توسيع الوجود الاسرائيلي في المناطق دون ضم رسمي لها. فبشكل واضح، فان الفلسطينيين أرادوا الانفصال عن اسرائيل، وليس الاندماج بها. وعلاوة على ذلك، فقد كان الاختلاف الرئيس ما بين الاسرائيليين والأمريكيين، بأن الأخيرين نظروا للحكم الذاتي للفلسطينيين على أنه مرحلة انتقال، نحو ايجاد ترتيب أكثر تحديداً. وبالرغم من الفتور بتلك الخطة نسبياً، فان بيغن دفع بخطة الحكم الذاتي أمام الكنيست لتحصل على خمسة وستين صوتاً، مع امتناع غالبية أعضاء حزب العمل عن التصويت.

وفيما بعد أصبحت تلك الخطة في عداد مهملات المستنقع لسياسي. وكان على بيغن في الحقيقة أن يستجيب للتعامل مع القضية الفلسطينية، بل أنه كان عليه أيضاً محاولة الإبقاء، وكمانع بطريقة أيدولوجية، على موقف ما أمكن. فالادراك من أن بيغن لن يغير موقفه فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين يبقى الرأي العام الاسرائيلي مستعداً لتقبل اجراء مفاوضات مع السادات في كافة الأوقات، بدأ ذلك يقلق قطاعات من الشعب الاسرائيلي، التي بدأت تنظر الى رئيس الوزراء على أنه كان ديغول اسرائيلي. وبدأ هذا الفزع يزداد على شكل رسالة مفتوحة وجهها ثلاثمائة من الاحتياط الاسرائيلي، معظمهم من الضباط، جاء فيها ما يلي:

«إن الحكومة التي تفضل إقامة المستوطنات على الجانب الآخر من الخط الأخضر الى نهاية النزاع التاريخي، واقامة علاقات عادية في منطقتنا، مما سبب لنا الاستفسار عن عدالة هذا التوجه. فسياسة الحكومة التي تقود الى استمرارية حكمنا لمليون عربي ستخرب الطبيعة اليهودية والديمقراطية لدولتنا وتجعلها صعبة جداً بالنسبة لنا لتحديد هويتها».

إن هذا التحدي استقطب تشكيل «حركة السلام الآن» في اسرائيل، وقوى من حركة السلام الضئيلة بوجه عام

وفي الجانب الآخر من أقصى اليمين، فان التلميح لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين ومن احتمالية التخلي عن المناطق العربية اعتبر كعمل خائن. في حين اعتقد مبدئياً من أن بيغن لن يصل الى حل وسط حول «الحق التاريخي لأرض اسرائيل»، فان هذا لم يعن بأن كافة المناطق التي تقع تحت السيطرة الاسرائيلية كانت غير خاضعة للتفاوض. فبن غوريون كان وضع سابقة من قبل، عندما أعلن عن إقامة المملكة الثالثة لاسرائيل، في أعقاب غزو سيناء في عام ١٩٥٦. فقد كان بذلك يشير الى المملكة اليهودية في «يوفات» بسيناء والتي حددها عدد من الجغرافيين على أنها جزيرة تيران». ومع ذلك، فانه أمر فيما بعد بانسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء، بعد عدة شهور عندما ووجه بالحقائق السياسية للوضع. وقد عرف بعض المقربين من بيغن، بأنه قد اعترف سابقاً وبشكل خاص برغبته «باستعادة» سيناء. وبالرغم من حقيقة أن التوراة قد أُنزلت من الناحية التقليدية «على اليهود من جبل سيناء»، فان هذه المنطقة كانت تمثل أهمية تاريخية ضئيلة بالنسبة لبيغن بشكل واضح.

كان الخوف من أن بيغن يمكن أن يسوي ذلك لتؤدي الى انشاء حلقة من الموالين في حزب حيروت بنهاية عام ١٩٧٧. وفي بداية عام ١٩٧٨، استقال شموئيل كاتز كمستشار

إعلامي لبيغن. وكان كاتز، مؤسس «حركة أرض اسرائيل» وعضو كبير سابق في منظمة أرغون، عين وزيراً للاعلام في حكومة بيغن. كانت محاولاته لنشر كل من مبادىء حركة التصحيح الصهيونية وتفسيراتها ورؤيا الخط المتشدد للأحداث المعاصرة، قد سددت وأُعيقت باستمرار من قبل ديان. وعلاوة على ذلك، فانه قد نال في انتخابات داخلية للجنة المركزية لحزب حيروت على أكثر من أربعين في المائة من الأصوات ضد مرشح بيغن المفضل. وفي خطاب له، فقد هاجم بيغن لأنه ذهب بعيداً في اقتراحاتع بشأن الحكم الذاتي. كما أن أرئيل شارون أيضاً علق ذلك بقوله: «إنه ضعف الحكومة فيما يتعلق بالمستوطنات». وفي رسالة مفتوحة وجهها لبيغن، فان المنظر السابق لمنظمة ليحي، اسرائيل ايلداد، ذكر بيغن بندامة جابوتنسكي الأبدية في قبوله لتقسيم «أرض اسرائيل» في عام ١٩٢٢. ومما جاء في رسالته:

> «لا احد أجبرك على التوقيع. فانك تريد من حكومة اسرائيل على توقيع كتاب أبيض جديد ودون تخيل دلالات لباس «الحكم الذاتي» بالنسبة لعرب أرض اسرائيل. وما يعني هذا سوى تقسيم جديد لأرض اسرائيل الغربية».

وطوال عام ١٩٧٨، وجد بيغن نفسه على نقيض مع كل من الأميركيين والمصريين. كما ان السادات وكارتر وجدا بيغن ساخطاً. وسرعان ما اكتشفوا بأنه كان من الصعب إعادة تحليل بياناته السياسية. وحلل السادات الأسلوب العاطفي لسياسات بيغن على النحو التالي:

> «إنني متحير عندما أفكر بموقف السيد بيغن. فهو يعيش في الماضي. فهو من الرواد القدامى. ويوجد بداخله مرارة وهذا أمر غير طيب. فانني دوماً أحاول أن أعيش دون حدة أو مرارة. ولم يكن ذلك بالسهل. فلعدة سنوات لم تكن لديه حياة عائلية عادية. فقد كنت في السجن أو في معسكرات الاعتقال. وكنت مضطهداً من قبل الحكومة. ولم يكن لدي أي وقت لأكرسه لعائلتي، إلا انني لم أصبح أبداً قاسياً أو شديداً».

واعتقد كارتر بأن بيغن كان مرناً، عندما اجتمع به لأول مرة في شهر كانون أول ١٩٧٧. وفيما بعد، فقد وجد بأن بيغن «بكلماته الجيدة كان يعني ثلاثة تفسيرات، حيث أن مستشاري وأنا لم نفهمها في حينها».

إن شجب بيغن الخارجي قد قوى بالفعل جناح اليمين، وحث البعض في أقصى اليمين على إعطاء زعيم حيروت فائدة الشك في ذلك الوقت. وهذا الوضع الساكن أو المستقر سمح بشكل فعال للفصائل العديدة لجناح اليمين لأن تبقي على وضعها السياسي. وحتى أنه عقدت اجتماعات غير رسمية ما بين المنشقين داخل حيروت وأولئك الذين كانوا خارج

الحزب، كمثل أعضاء حركة «أرض اسرائيل»، وجماعة «عين فيريد» ذات التوجه العمالي وحركة المستوطنين الدينيين، غوش ايمونيم. كما أن العديدين من أعضاء حزب المباي السابقين، من الذين كانوا يتبعون بن غوريون في الحركة العمالية الاسرائيلية، والذين بالتالي أصبحوا يشكون وقتذاك فيما اذا كان الليكود يقود في الحقيقة عربة طموحاتهم أم لا، فقد بدأوا يسألون أنفسهم فيما إذا كان اليمين قد خانهم أيضاً آنذاك.

ومع حلول صيف عام ١٩٧٨، فقد أصبح واضحاً بأن زيارة السادات وخطة الحكم الذاتي قد خلخلا بشكل فعال واجهة الوحدة الأيدولوجية التي بناها بيغن بجهد وتعب تحت مظلة الليكود. إلا أن بيغن أبقى على هيمنته على حزب حيروت، وعلى الجناح اليميني بشكل مفرط، منذ تشكيل الليكود في عام ١٩٧٣. وبنهاية عام ١٩٧٧، مثل حيروت فقط ربع إجمالي أعضاء الكنيست، الذين تعهدوا بالولاء للحكومة. وأظهرت حقائق صنع القرار وصياغة السياسة ـ وبشكل خاص في فحوى مبادرة السلام ـ بأن تكتل الليكود عمل بشكل رئيس على أنه ائتلاف معارض لحزب العمل بشكل متفاوت.

وكان جابوتنسكي، في أيامه، قد رفض نشاطات اليمين المتطرف، الذين لم يعترفوا قط بضعف اليهود. وبعد عام ١٩٤٨، كان حزب حيروت امتص واستوعب هذه العناصر اليمينية المتطرفة. أما أولئك الذين فضلوا المكوث خارجاً، فقد قيدوا بمجال القفر السياسي ـ مثل أولئك الذين أبرزوا زعامة اسرائيل ايلداد في صحيفتهم اليمينية المتطرفة «سولام». وعاد أقصى اليمين المتطرف للبروز ثانية كقوة سياسية بعد انتصار حرب عام ١٩٦٧، وبشكل رئيس من خلال حركة «أرض اسرائيل». ومع أن بيغن قد أبعد نفسه جزئياً عنهم، إلا أن الملجأ السياسي الوحيد للعديد منهم، بلغة السياسة العملية، كان في تكتل الليكود. وكانوا يفضلون اعتبار بيغن على أنه راديكالي من حركة بيتار في الثلاثينات بدلاً من أنه سياسي عملي في حقبة السبعينات. وعندما صدرت خطة الحكم الذاتي، فقد اتهم بعضهم بيغن بخيانة وصية وتراث جابوتنسكي. ورد بيغن على ذلك، بأنه كان في الحقيقة ينفذ رسالة وتوجه معلمه.

والبعض بالتأكيد شك في إخلاص بيغن برغبته في الاحتفاظ بـ «يهودا والسامرة» ـ الضفة الغربية . وآخرين ـ بما فيهم الشخصيات القيادية مثل اسحق شامير، اعتقدوا بأنه لا يجب إرجاع بوصة واحدة من الأرض، وهكذا فقد كانوا قلقين من أن يلحق بيغن ذلك بسيناء. والبعض، مثل موشي أرينز، كانوا قلقين من ناحية الأمن، واعتقدوا بأن المناطق المحتلة توفر أفضل مناطق عازلة ضد أي هجوم عربي مستقبلي. وربط خبراء الدفاع مثل

يوفال نئيمان المظهر الأمني مع أقصى المطالب الإقليمية لحزب اشدوت هعافودا. واعتقد آخرون في الحدود التوراتية «لأرض اسرائيل»، وعرفوا بأن بيغن مال الى التركيز فقط على الحدود وفقاً للانتداب البريطاني السباق. كا اعتقد بعض أعضاء الليكود بأن أرض اسرائيل القديمة احتوت ايضاً على أجزاء من سوريا. هذا، وحتى ضمن التوجه التوراتي، فانه كان هناك مكاناً بارزاً للتفسير. وهذا أثار اختلافات أيدولوجية ما بين الأرغون وليحي، وما بين جابوتنسكي وشتيرن. وفي مبادئه الثمانية عشر للإحياء القومي، فقد اقتبس شتيرن من سفر التكوين (الفقرة: ١٥:١٨)، والتي تحدثت عن وطن يهودي يمتد من نهر مصر ولغاية النهر الكبير، نهر الفرات». وقد اعتبر البعض بأن «نهر مصر» على أنه نهر النيل؛ والبعض الآخر اعتقد بأنه «وادي العريش». ومع ذلك، وبأي تفسير كان، فان بيغن اتجه لايجاد حل وأوحى باعادة جزء من «أرض اسرائيل» في مقابل السلام مع مصر.

وبالنسبة للموالين لحزب حيروت، فان أسلوب وحديث مناحيم بيغن، وأسطورة قائد الأرغون، هعاميفكادا، بدا وكأنه تغير غريب وشاذ. وكان شيئاً كانوا غير قادرين على استيعابه أو الربط به. واعتقد بأن البديل المقلق والمشوش من أن بيغن كان يتبع طريقاً صحيحا من الناحية السياسية لم يكن ظاهراً أو بادياً وقتذاك، ولكنه سيصبح ظاهراً في حينه. وهكذا فان معم أعضاء حيروت تحملوا ذلك باختيار مروع. فهم اما استطاعوا تقبل التغير الكامل والمفاجيء في الاتجاه وبتعقل، أو أنهم اعتقدوا ووثقوا ببيغن تماماً، القائد الحميم وواسع الرؤيا، الذي عرف ما كان يفعله. وكما أوضح ذلك حاييم كوفمان، رئيس أعضاء حزب حيروت في الكنيست، بقوله: «إنه يعتمد على الثقة برئيس الوزراء ورئيس حزبنا. وهو، فوق كل ذلك، معلمي. وهي أيضاً مسألة ثقة في فريقه».

الفصل السابع

ثمن كامب ديفيد

القطيعة مع أقصى اليمين

إن التعليق أو تأجيل انتقاد اتجاه بيغن من قبل أقصى اليمين أو اليمين المتطرف كان مبعثراً عند محادثات كامت ديفيد في شهر أيلول ١٩٧٨. وعندما عاد بيغن إلى اسرائيل ومعه «إطار للسلام في الشرق الأوسط»، فان الانقسام أصبح تاماً. وبدت أن مرحلة الانتقال للحكم الذاتي بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً إعادة سيناء والاعتراف بالسيادة المصرية عليها، لتؤكد أعمق الشكوك. وحتى أن اللغة المستخدمة كانت غريبة تماماً بالنسبة للصهانة التصحيحيين. وبدا ذلك ليكون أكثر توافقاً مع خط واتجاه حزب العمل. وكانت الترجمة الانجليزية للبيان كما يلي:

«إن المفاوضات ستكون مرتكزة على كافة مبادىء وشروط قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. وستحل المفاوضات، من بين غيرها من الأمور، مشكلة الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية.

وإن الحل من جراء المفاوضات ينبغي أيضاً الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذه الطريقة، فإن الفلسطينيين سيشتركون في تقرير مستقبلهم الذاتي ... ».

ومع ذلك، فقد أصر بيغن على أن تشير النسخة العبرية للنص الى «عرب أرض اسرائيل» بدلاً من عبارة «الفلسطينيين». ومع ذلك، ومع أن بيغن استمر باستخدام تلك العبارة بشكل عام، وليستعين بنعت السادات بعبارة «ذلك الفلاح من النيل»، في مناقشاته الخاصة مع أقصى اليمين، إلا أنه كان لا يزال غير قادر على اقناع معارضيه الراديكاليين من أنه لن يمضي قدماً في إعادة «يهودا والسامرة».

وكان أسلوبه أسلوب المماطلة والتسويف الذي اتبعه بيغن في كامب ديفيد قد تفادى وتجنب أي التزام بمسألة الضفة الغربية. أما كارتر، وفي استعجاله لتحقيق نتيجة ناجحة، فانه لم يستطع أن يجبر بيغن فعلياً لوقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعتقد بأن بيغن قد وافق على وقف إقامة مستوطنات جديدة في المدى الطويل، ما دامت مفاوضات السلام جارية. ومع ذلك فان بيغن صرح للتلفزيون الاسرائيلي بدوره من أن هذا التوقف للاستيطان سيستغرق فقط ثلاثة أشهر، بينما تجري المفاوضات مع مصر وانه سيطبق فقط على «مناطق معينة وليس في كل المناطق». وعلاوة على ذلك، ففي مقابلة

مع التلفزيون الأميركي، فقد قال بأنه كان من الممكن تصور الجنود الاسرائيليين بأن يبقوا في مواقعهم في «يهودا والسامرة ، لمدة عشر سنوات، أو خمسة عشر سنة أو حتى عشرين سنة».

وفي الواقع، فان كارتر، وافق على إلغاء فقرة تتعلق بالمستوطنات من مسودة الاتفاق، بناء على رسالة تلقاها من بيغن. كما أن الرئيس الأميركي قد أسقط طلبه أيضاً من أنه لا ينبغي توسيع المستوطنات. وعلى العكس من توقعات كارتر، فان رسالة بيغن اليه وعدت فقط بتجميد المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر، والأمر الأكثر أهمية - ربط ذلك بسير عملية المفاوضات مع المصريين بدلاً من محادثات الحكم الذاتي. ورد كارتر الرسالة، وطلب تقديم توضيح «لسوء التفاهم» هذا وكان بيغن قادراً على إظهار بأن الملاحظات التي أخذت من قبل النائب العام الاسرائيلي في كامت ديفي فد بينت فقط رغبته لعبارة «لاعتبار تجميد ... » فقد أشار بيغن فقط لاحتمالية إخلاء المستوطنات في سيناء. أما الانسحاب التام من الضفة الغربية على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وعلى أساس إنهاء النشاط الاستيطاني، فانها لم تكن مواضيع داخلة في المفاوضات. وبموافقته على إصدار بيانات أوسع، والتي حسب فكره تشير الى الانسحاب من سيناء ومستوطناتها فحسب، فان بيغن كان على ما يبدو غامضاً في بحث تقديم تنازلات محتملة على أساس هذا المبدأ الأساسي. وفي الحقيقة، وبنهاية شهر تشرين الأول ١٩٧٨، أعلن بيغن بأنه قد قرر توسيع المستوطنات الموجودة. لذلك فان الزخم الأميركي لوقف إقامة المستوطنات في الضفة الغربية قد أُخفق، ومع ذلك، فانه لا أحد - وبالطبع كارتر، كان راغباً لإلغاء عقد معاهدة سلام مع مصر بسبب «سوء التفسير أو الفهم» هذا. وعلاوة على ذلك، فان الجدل والخلاف حول «تعبير ومعاني بيغن المتعددة» لم تؤخذ الى حد بعيد، إذ أنه وفي وقت قصير، فان كل من كارتر، السادات، ديان ووايزمن قد أزيلوا جميعهم عن المسرح السياسية، وأن المسألة (مسألة الحكم الذاتي) قد دفنت في أرضها.

إن اتجاه بيغن الدقيق ظل مرتكزاً على فكرة من أن الضفة الغربية ستظل دوماً جزءاً من اسرائيل. ففي نظره، فان حرب الأيام الستة كانت حرباً دفاعية، حيث أن الضفة الغربية قد أعيدت لاسرائيل. وعلاوة على ذلك، فان بيغن كان يؤكد دوماً على أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لا يمكن تطبيقه على وضع الضفة الغربية. كما أنه لم يعتبر بأن الضفة الغربية قد «احتلت نتيجة لنزاع راهن». وفي اعتقاده بأن هذه الفقرة انطبقت فقط على سيناء.

وكان بيغن قد رفض تماماً تفادي وتجنب الربط ما بين عقد معاهدة سلام مع مصر وإخلاء أو الانسحاب من سيناء مع مستقبل الفلسطينيين والضفة الغربية. أما السادات، بدوره، فقد أراد استعادة سيناء وإنهاء حالة العداء مع اسرائيل. وإذا ما تمت معاهدة سلام منفصلة مع مصر مع اتفاق جهيض للضفة الغربية وقطاع غزة، والذي لم يحبذه كل من بيغن والفلسطينيين على حد سواء، فانه عندئذ سيكون مقبولاً تماماً. كما أن كل من كارتر والسادات كانا يحثان من قبل بيغن على اعتبار اتفاقات كامب ديفيد كعملية (سلام) بدلاً من هدف في حد ذاته. ولمح بيغن بأن أولئك الذين سيأتون من بعده يمكن أن يشعروا بطريقة مختلفة، وبصورة أدق فقد أبلغ سايروس فانس، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، بأنه لن يكون رئيساً لوزراء اسرائيل مع نهاية السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية والتي ستؤدي للحكم الذاتي. وتوافق هذا مع المعرفة العامة من أن بيغن رغب بالتقاعد عند بلوغه السبعين من العمر في عام ١٩٨٣. وتم تأمين الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد في الحكومة الاسرائيلية، باستثناء صوتين - هما من الجناح المتشدد «لقائمة الدولة» من حزب لعام. كما امتنع عن التصويت وزير الدولة آنذاك ، حاييم لاندو، الذي كان الرجل الثاني في الأرغون سابقاً، في حين أن الوزير الليبرالي اسحق موداعي وثلاثة وزراء من لحزب الديني القومي رفضوا الإدلاء بأصواتهم. وصوتت الكنيست بأغلبية (٨٤) صوتاً، مقابل (١٩) صوتاً وامتناع (١٧) عن التصويت. ومع ذلك فان هذا التصويت قد طمس حقيقة أن ثلثي الأعضاء المنتمين للحكومة من الأحزاب وافقوا فعلياً على اتفاقات كامب ديفيد. ففي الحقيقة فان بيغن اعتمد على (٣٦) صوتاً من حزب العمل لتأمين الأغلبية.

إن معارضة اتفاقات كامت ديفيد قد تركزت داخل حيروت ذاته. ومما يدعو للأهمية، فإن أولئك الذين لم يصوتوا على الاتفاقات كانوا من حزبي حيروت ولعام. والحزب الأخير، الذي شكل من بقايا حزب رافي - وقائمة الدولة، من بقايا حزب حيروت - وحزب الوسط الحر، إضافة لعضو من حركة «أرض اسرائيل»، كان أكثر قوة في معارضته من حزب حيروت ذاته. كما أن سبعة أعضاء من ثمانية تابعين لحزب لعام لم يصوتوا الى جانب الاتفاقات. وأولئك الذين عارضوا كان يتملكهم القلق حول كل من المظاهر الأمنية والخسارة الاقتصادية الناتجة عن إعادة سيناء للمصريين. وأدى هذا أخيراً الى شرذمة الائتلاف الحكومي وبالتالي تكتل الليكود. وحتى أن الأعضاء الأربعة لحزب الوسط الحر قد انشقوا عن بعض - فجزء منهم تحول الى «الحركة الديمقراطية للتغيير»، والجزء الآخر أعاد تسميته بحزب الوسط المستقل. ومما يدعو للاهتمام، فان أولئك الذين عارضوا كامب ديفيد من بين

كوادر حزب حيروت ذاته، فانهم لم يمسهم ضرر في الحقيقة فيما يتعلق بمناصبهم، وإنما بدلاً من ذلك حققوا مناصب أعلى في ظل حكومتي بيغن وشامير مستقبلاً. وكان بيغن قادراً على تجنب الالتزام في كامب ديفيد على إعادة «يهودا والسامرة» - الضفة الغربية. وسمح لنفسه بالحرية، بطريقة التضارب والتناقض الاستراتيجي، وليعيد تفسير النقاط المهمة فيما بعد، وفقاً لأهوائه. فهذا النشر للصيغ الغامضة سياسياً قد تفوق على الأميركيين ووضع الشكوك أمام كل من ديان ووايزمن في تخطيطهما المستقبلي الطويل المدى لأن يصبحا رئيسا للحكومة.

وهكذا فان بيغن أبعد مصر ، وهي القوة العسكرية الأعظم المعادية لاسرئيل من معادلة الشرق الأوسط. وفي أعقاب استقالة ديان نتيجة للمماطلة في اجراء محادثات الحكم الذاتي، فان بيغن استبدله بيوسف بورغ، زعيم الحزب القومي الديني، الذي لم يكن لديه اهتمام سياسي أو ايدولوجي في المحادثات اللاحقة أو في معاداة مساندي الاستيطان في المناطق. وبذلك فان محادثات الحكم الذاتي قد سدت، في حين أن النشاط الاستيطاني استمر في طريقه. وكانت لاحقيقة أن بيغن قد أبقى الاحتفاظ «بيهودا والسامرة بالرغم من الضغط الذي مورس عليه من جهات مختلفة. ومع ذلك فان الجناح الراديكالي اليميني لم يستوعب ذلك. فهو قد أصر على رؤيته واعتباره الخاص من ان بيغن قد خان مبدأه . فالمتشددون اعتقدوا بأنه يث أن بيغن قد فاوض لاعادة سيناء، فان ذلك تضمن اوتوماتيكياً بأنه سيفعل نفس الشيء بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. ففي رأيهم، فان بيغن بذك كان يضع الأسس لدولة فلسطينية مستقبلاً.

وكانت وجهة نظر الآخرين الأكثر تشدداً في المعسكر اليميني المتطرف، أنه حتى إذا لم يكن بيغن سيعيد «يهودا والسامرة»، فان الحكم الذاتي كان يعتبر تنازلاً، وهو حل لا يقارن بالضم التام. علاوة على ذلك، فمن الممكن أن يصبح الحكم الذاتي أساساً ليتحول الى دول فلسطينية فيما بعد من قبل حكومة عمالية مستقبلاً. ومع ذلك، فان بيغن، وعد حتى بأن يستقر بنفسه في شمال سيناء، عندما يخرج من الحكومة في النهاية. ومما يدعو للدهشة، فان ديان اعتقد بأن السادات سيسمح بإبقاء المستوطنات اليهودية لمدة ٢٥-٣٠ سنة، اذا ما فرضت اسرائيل وجودها الزراعي هناك. ومع ذلك فان بيغن لم يأخذ ذلك على محمل الجد، لأن وجود مستوطنات اسرائيلية تحت الحكم المصري سينتج عنه مشاكل سياسية معقدة في المستقبل.

وكان إخفاق بيغن في كامت ديفيد هو انه لم يكن قادراً على تفادي انشقاق في المعسكر اليميني. فهو قد قضى عقدين من الزمن في بناء ائتلاف متعدد الاتجاهات من اليمين. ومع ذلك، بالرغم من كل التكلفات السياسية، فانه لم يكن قادراً على الحفاظ على هذا النطاق الواسع من الأحزاب والفصائل السياسية، نتيجة للضغوطات والشوائب التي خلفتها اتفاقات كامب ديفيد. وقد أعترف بذلك عند حفل التوقيع على الاتفاقات في واشنطن في آذار ١٩٧٩:

«إن الله قد منحني القوة لأبقى، وأنجو من أهوال النازية والستالينية ومعسكرات اعتقالها ... ومن بعض الأخطار الأخرى. ولأتحمل ... ولا أتردد أو أجفل من واجبي. ولأقبل الاساءة من الأجانب، وما هو المؤلم أكثر، فهو من شعبي وحتى من أصدقائي المقربين. فهذا الجهد، أيضاً، حمل بعض الثمار».

نهاية البداية

إن التهديد لحكومة بيغن كان عودة أو العودة الى الفلسفة الصهيونية العمالية، والتي سادت البلاد منذ عام ١٩٤٨. وعلى سبيل المثال، ومن خلال وسائل الاعلام، فان المعنيين من الليكود كان يشار اليهم ، في الاذاعة الاسرائيلية، من خلال وجهات نظرهم المتطرفة بدلاً من خبرتهم وكفاءتهم. كما أن اعادة صياغة التسميات أصبح مطلوباً فأصبح يشار الى «يهودا والسامرة» بالمناطق المدارة»، والى كلمة «الضم» بـ «الدمج»، و«للانسحاب» بـ «اعادة المناطق». علاوة على ذلك، فان تعبير «حق اسرائيل بالوجود» اعتبر على أنه مفهوم بالتنازل. وطرد مستخدمو الاذاعة والتلفزيون، او انهم تركوا في بعض الحالات بسبب الجو المضطهد. ووقعت مجموعة من المستخدمين وعددها (١٧٠) مستخدماً على عريضة تقول: «إن هناك تآكل في الشخصية الديمقراطية لوسائل الاعلام الاسرائيلية». وأزعج هذا الهجوم على الضمير الليبرالي الحر العديد من الاسرائيليين، وبشكل خاص في مجال الفنون والعلوم الأكاديمية. ووقعت النخبة الفكرية والمهنية اليسارية في البلاد تحت ضغط سياسي ونفسي. ومع أن بيغن تحدث بعدة لغات، فانه كان يعلم الشيء القليل خارج مجاله السياسي الضيق. واعْتُقِد بأن تقليص موازنة التعليم، من قبل بعض الأكاديميين، بأنه لم يتخذ بناء على سبب اقتصادي. فبيغن كان يعكس شخصية الرجل العادي. وكان يفضل التعابير الشعبية العلنية. فعلى سبيل المثال، فقد كان سعيداً لمقابلة شخصيات مسلسل دالاس التلفزيوني، في حين تجاهل العالم الفيزيائي العالمي الحائز على جائزة نوبل، بول ديراك، الذي كان في زيارة لاسرائيل بنفس الوقت أيضاً.

ومع أن حزب العمل لم يظهر أيضاً الكثير من المبادرة، فانه لم يكن ليتدخل في مثل هذه الأمور أو يعلق عليها وكما كتب أحد المعلقين يقول: «إن النضال اليوم ودون شك يتركز حول حرية الكلام والتعبير في الاذاعة والتلفزيون. إنه نضال مرير». وغالباً ما كان موظفو الليكود يفشلون في التمييز ما بين النقد الهادف ومفهوم «المؤامرة اليسارية». واعتبرت الصحافة كتهديد مستمر - الى الحد أن رئيس كتلة حيروت في الكنيست اقترح بأن لا يستمر توزيع الصحافة المحلية على الأعضاء.

وكان الرأي والضمير الحر مضايق الى أبعد فيما يتعلق بمعاملة العرب. وكان رئيس هيئة الأركان الجديد آنذاك، رفائيل إيتان، يعتبر من قبل بيغن على أنه «جندي الجنود». وعلاوة على ذلك، فقد صرح للتلفزيون الاسرائيلي بأنه يجب أن يحتفظ بالضفة الغربية «بأي ثمن كان». واختار إيتان التدخل، عندما وجد الضابط الاسرائيلي داني بينتو، من الذين اشتركوا بعملية الليطاني في لبنان، مذنباً أمام المحكمة العسكرية لقتله أربعة من القرويين. وقد قلص الحكم على بنيتو من ثمانية سنوات الى سنتين. أما أفيغور بن غال، قائد الجبهة الشمالية آنذاك، فقد شبه السكان العرب في منطقة الجليل بأنهم «سرطان في جسم اسرائيل». وفي الكنيست، فقد استخدم شارون كلمة «الأجانب أو الغرباء» - ليشير به الى عرب اسرائيل. واقترح أعضاء آخرين بالليكود على استخدام عبارة «المتعدين» لتطلق على عرب اسرائيل.

وكانت مثل تلك التغيرات، مع ذلك، على أنها ليس أكثر من التعبير عن السخط، واستخدمت بشكل ضئيل في المناسبات الانتخابية. وما كان مهماً في الموضوع هو وجود المقدرة عل استخدام الغايات في هذا المجال. فمثالية الماضي، حيث التضحية بالذات الذي كان مندمجاً ببناء الدولة، قد فقدت نهجها بشكل فعال. ومما يدعو للسخرية، فانه في السبعينات، بدأ الاسرائيليون يتطلعون الى مستوى معيشة اليهود خارج الدولة اليهودية. ففي الحقيقة، فان الفساد الاقتصادي تحت حكم رابين جعل الكفاح اليومي صعباً للغاية. وجاء بيغن للسلطة كنتيجة بشكل رئيسي لإخفاق حزب العمل على ادارة الاقتصاد في السنوات الصعبة لازدياد أسعار النفط بشكل ضخم. ومع ذلك، وبالرغم من التهليل لاتفاقات كامب ديفيد والاعتبار الذي جناه بيغن والليكود جراء ذلك، فانه لم يفعل شيئاً لتهدئة عدم الرضا الداخلي المتزايد من سياسات الحكومة الاقتصادية. وبينت استطلاعات الرأي العام ازدياد تفوق حزب العمل في السنتين والنصف التي سبقت انتخابات عام ١٩٨١. فقد أظهر استطلاعات أجراه معهد مودعين أزراحي في صيف عام ١٩٨٠ بأن

الليكود بقيادة بيغن كان سيحصل على (١٧) مقعداً فقط، في حال إجراء انتخابات.

إن الليبراليين في تكتل الليكود - وهم من حزب الصهاينة العام والذين يعتمدون على دعم الطبقة الوسطى وأصحاب الأعمال والحرف الصغيرة - باشروا باتباع استراتيجية اقتصادية كانت مختلفة تماماً عن تلك التي اتبعتها ادارة أو حكومة العمل. واتخذوا من فلسفة ميلتون فريدمان وتاتشر الاقتصادية كنموذج لهم. ففي شهر تشرين اول ١٩٧٧، فان الزعيم الليبرالي، سيمحا ايرلنج، أبلغ حشداً من رجال الأعمال في تل أبيب، بأن اسرائيل دولة صغيرة وفقيرة جداً لتكون دولة رفاه اجتماعي. فتوسيع خدمات الرفاه الاجتماعي ستوجل لمدة سنتين، ولن يكون هناك تقليص للعمل في الأسبوع الى خمسة أيام. وبعد أسبوع، أعلن المكتب المركزي للإحصاء بأن معدل التضخم قد ارتفع الى ٢٠,٦ في المائة عما كان عليه في الشهر السابق. وفي ٢٨ تشرين اول ١٩٧٧، أعلن ايرلنج عن سياسة اقتصادية جديدة تظهر انقطاعاً حازماً مع الماضي. وسيكبح التضخم، كما اقتُرِح، بالاقتطاعات في الموازنة والغاء المساعدات الحكومية الممنوحة. وكانت النتيجة بأن تكلفة دعم السلع وصلت الى نسبة (١٥) بالمائة، وازدادت تكلفة الكهرباء والماء بنسبة (٢٥) بالمائة، وارتفعت نسبة تكلفة الخدمات البريدية والهاتفية، واسعار السجائر ارتفعت بنسبة (٢١) بالمائة والقهوة بنسبة (٢٦) بالمائة. وللتعويض عن ذلك، فان مدفوعات الرفاه الاجتماعي وتعويضات الطفولة زيدت بنسبة (١٢) بالمائة. كما أن ايرلنج أنهى (٣٨) عاماً من الاشراف على العملة ومعدل صرف العملة الثابت. ورفعت القيود عن تحويلات العملات الأجنبية وعوم الشيكل الاسرائيلي. وأصبح بإمكان الاسرائيليين آنئذ الايداع بالعملة الأجنبية في حساباتهم بالبنوك. كما أصبح بامكان الشركات الاسرائيلية فتح حسابات في الخارج. وخفضت الرسوم الجمركية كما جرى تشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية على التصدير.وأدى كل ذلك الى تخفيض العملة بنسبة (٤٠) بالمائة.

وأعلن ايرلنج بأن هذه الاجراءات الاقتصادية ستسمح لاسرائيل لأن «تنضم الى نادي الدول الغربية الغنية». وفي الواقع، فقد حدث العكس. وكانت الضربة الأسوأ من قبل الطبقة العاملة والطبقة الوسطى المنخفضة الدخل. وبشكل خاص، فان السياسة الاقتصادية وقتذاك ضربت بشدة مساندي حزب حيروت من ذوي الدخول المنخفضة، واحتجوا على نحو متزايد ضد الحكومة. وفي عام ١٩٧٨، فان تكلفة العناية الصحية ازدادت بنسبة سبعين بالمائة. وكانت هناك زيادة ضخمة في أسعار البيوت والشقق، ذلك أن الشبان المقبلين على الزواج لم يعد بمقدورهم شراءها. كما ارتفعت أسعار الايجارات. وأدى التحول الى

المشاريع الخاصة على هجر المشاريع العامة القليلة التكلفة. وبدت الضرائب الغير مباشرة لتربط في معدل ازدياد الجريمة، كما أنها وسعت من موجة الإضرابات. وازدهرت السوق السوداء. وكان هناك استياء قوي من قبل الطبقة العاملة، جراء غناء طبقة رجال أعمال اليهود الاشكنازيم، وإخفاق الفلسفة الاقتصادية الهزيلة. اضافة لذلك، فان اعتماد اسرائيل الاقتصادي على الأميركيين والبنوك الأجنبية بعد معاهدة كامب ديفيد أصبح بشكل كبير، وخاصة عندما أصرت حكومة بيغن على اتباع سياسة القروض بدلاً من الحصول على المنح والمساعدات.

إن نسبة ستة بالمائة من سكان اسرائيل اعتبروا تحت خط الفقر، ونسبة (١٥) بالمائة منهم كانوا علي مستوى خط الفقر. وأصبحت الفجوة ما بين اليهود السفارديم والاشكنازيم أوسع. وكانت من إحدى العوامل، أن اليهود الاشكنازيم الناجين من حرب الإبادة النازية قد استفادوا كثيراً من التمويلات الألمانية في أعقاب رفع القيود.

وأثبتت الادارات الحكومية على أنها غير قادرة على احتواء موازناتها ضمن الحدود المقبولة. كما أن الاستثمارات في المستوطنات بالأراضي والمناطق المحتلة وتمويل المعاهد الدينية، اضافة لطباعة الأوراق النقدية الغير مقيدة، أثبتت كلها لتستنزف احتياطي العملة الصعبة.

إن حالة الاقتصاد المزعجة أجبرت ايرلنج أخيراً على الاستقالة بعد سنتين، إلا أن خلفه ايغال هورفيتز، من حزب قائمة الدولة، الذي كان استقال من الحكومة سابقاً بعد معارضته لاتفاقات كامب ديفيد. وأظهر استطلاع أجراه معهد مودعين ازراحي بأن ثلثي أصوات المقترعين كانو اغير راضين عن حكومة الليكود. أما هورفيتز، فبالرغم من أصوله العمالية، فقد كان يعتبر من الصقور، وكان سابقاً طالب باستقالة عيزرا وايزمن لأنه حبذ ايجاد حل مع الفلسطينيين. وكان اول عمل قام به هو ارسال برقية تأييد لحزب تخيا، من أقصى اليمين، عندما أعلن عن تأسيسه. فقد كان هورفيتز اشترك سابقاً في تشكيل حزب تخيا، وقد منح فيه الموقع الثاني على قائمة الحزب قبل أن ينسحب منه. وكان هورفيتز متشدداً في وجهات نظره الاقتصادية، الى درجة انه اعتقد بأن العلاج يكمن حتى في تطبيق سياسات مالية أكثر صرامة.

ومع ذلك، فان سياسة هورفيتز بوقف جميع الدعم الحكومي باستثناء دعم الخبز والنقل العام، مع فرض الضرائب على الأجور وتجميد رواتب القطاع العام، لم يظهر أي

اختلاف واستمرت هناك ثلاثة تضخمات طوال عام ١٩٨٠. وحماسة لتقييد الإنفاق العام سبب توتراً مع زملائه الوزراء. ومع ازدياد البطالة بنسبة الضعف تقريباً، فان الحكومة أظهرت عدم ثقة في سياستها الاقتصادية. ومما يدعو للأهمية، فان كل من ديان ووايزمن، اللذان خرجا من حكومة بيغن وقتذاك، قد صوتا ضد هذه السياسة. وخلال بضعة أسابيع، فقد استقال هورفيتز بسبب مسألة زيادة رواتب المعلمين، وبذلك فقد خرجت قائمة الدولة من الليكود فعلياً.

ومع ازدياد آخر في أسعار النفط في عامي ١٩٧٩-١٩٨٠، اضافة لثمن اتفاقات كامب ديفيد، كلها ساعدت على عدم تسوية الوضع الاقتصادي. كما أن الحكومة أيضاً قامت باستخدام المزيد من المواطنين. وفي عام ١٩٧٣، فان نسبة (٢٣) بالمائة من القوة العاملة قد استخدمت من قبل الحكومة، وفي عام ١٩٨٠، فان النسبة ازدادت الى (٣٠) بالمائة. وكان هذا الوضع ازداد سوءاً لولا كان هناك مساعدات أمريكية. فما بين ١٩٤٨-١٩٧٤، فان الولايات المتحدة منحت اسرائيل ١.٥ بليون دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية. وما بين الأعوام ١٩٧٤-١٩٨١، فان هذا الرقم ازداد ليصل الى (١٨) بليون دولار.

وبنهاية عام ١٩٨٠، اقترب معدل التضخم ليصل الى (١٨٠) بالمائة، مقارنة مع (٧٧) بالمائة مع السنتين المنصرمتين وكان هناك زيادة بنسبة الثلثين في مستوى البطالة. وانخفضت الاستثمارات الصناعية بنسبة (١٥) بالمائة، في حين انخفض الانتاج الوطني الاجمالي بنسة أقل من قبل. ووصلت الديون الخارجية لوحدها الى (١٧) بليون دولار. وازداد الاعتقاد الشعبي من أن الوعود التي طرحت في عام ١٩٧٧ لم تنجز، وان الهوة ما بين الأغنياء والفقراء قد توسعت. ومع بداية عام ١٩٨١، فان حكومة بيغن بدت لتكون في اضطراب تام. وكان الادراك العام ان هناك ادارة لا اتجاه لها يتولاها رئيس وزراء مريض ومهددة بالانقسام، ووزراء متشاحنين. وبدأ هناك انقسام أيدولوجي داخل الليكود ليفتت أُسس الائتلاف الواسع الذي بناه بيغن بجهد بالغ. وفقدت الحركة الديمقراطية للتغيير طريقها وتفسخت بعد آمال كبيرة في عام ١٩٧٧. وأسس ديان حزبه الخاص، تيلم، وانضم مع حزب رافي - قائمة الدولة التي شكلها هورفيتز وشوفال - ليكافحوا من أجل انجاز خطة الحكم الذاتي. وشكل اليهود السفارديم حزبهم العرقي الخاص، تامي، بزعامة أهارون أبو حصيرة. وأولئك الذين كانوا في موقع أقصى اليمين، الذين لم يبقوا مع شارون داخل الليكود، قد أنشأوا حزب تخيا - ويعني العهد «المخلص لأرض اسرائيل». والاسم الفعلي أو الحقيقي لتخيا - هو «النهضة» في العبرية - وعكس خط أبراهام شتيرن وليحي، الذي اعتنق

قضية العسكرية الفكرية التي لا تنتمي لليسار؛ فالسيف والكتاب مرسلين معاً من السماء. فهذا الاتجاه دمج في الفلسفة التأسيسية لحزب تخيا. وضم هذا الحزب الجديد قطاع واسع من المفكرين والمهنيين، واليمين الريديكالي وممثلي عين فيريد في الكيبوتسات والموشاف. كما ضم خليطاً من العلمانيين ورجال الدين. وبارك الحاخام رفي يهودا كوك حزب تخيا، كما حث أتباعه في غوش ايمونيم على دعم الحزب الجديد.

ورغب الحزب في الأصل بأن يؤدي دوره كمنظمة أو حزب وسط، وكانت هناك مداولات داخلية بشأن فيما اذا كان يجب السماح للأعضاء السابقين لمنظمة ليحي، مثل اسرائيل ايلداد وغيولا كوهين بالانضمام للحزب. وكانت شخصية البروفيسور يوفال نئيمان، زعيم الحزب، مناقضة لشخصية الحاخام مئير كاهانا، الذي كان يعكس المذهب الحسي لليمين المتطرف. فبإمكان نئيمان المدافعة والمطالبة بهدوء لضم «يهودا، السامرة»، قطاع غزة والجولان بمنطق مقنع وجدية بالغة. ولكونه خبير دفاعي وفيزيائي، فان اهتمامه المركزي انصب على الأمن. ومن الناحية الأيدولوجية، فقد كان وثيق الصلة بالفلسفة السياسية للحزب الاشتراكي اليساري، اشدوت هعافودا ـ الذي ساند (٤٠) بالمائة منه فقط اتفاقات كامب ديفيد ـ وعمل مع أبناء اسحق تابنكين على إنشاء حزب تخيا. واعتقد نئيمان بأن بيغن قد قبل اتفاقات كامب ديفيد لإعادة تأهيل نفسه في عين التاريخ، وذلك حتى لا يمكنهم تذكر صورته كإرهابي سابق. واعتبر الأحزاب الرئيسة مذعنة، وبناء على ذلك فقد قوضت القضية الحقيقية للصهيونية. وقد صدم من الطريقة التي كانوا مستعدين فيها لإخلاء مستوطنة ياميت في سيناء لكي يؤمن السلام مع مصر. وصرح نئيمان قائلاً: «وبالنسبة لي، فان هذا مساوياً للبرلمان الفرنسي في تأييده لبيتان إبان الاحتلال النازي لفرنسا». وان التكاثر المفاجيء للأحزاب والجماعات السياسية والتي كانت منضوية تحت مظلة الليكود، بدت لتنذر بنهاية حقبة بيغن. وبدا حلم الصهاينة التصحيحيين الكبير منهاراً على صخرة كامب ديفيد، وبدا أن عودة حزب العمل بزعامة شمعون بيريز أكيداً.

ومع ذلك، بالتعبير الانتخابي، فان كل هذا كان عملياً ذو أهمية ثانوية. فقد فهم بيغن بأن الوضع الاقتصادي للناس العاديين كان له أولوية أكبر بالنسبة لهم من المسائل الأيدولوجية. فالكفاح من أجل تحقيق الأهداف يتلاقى مع حياتهم اليومية. وعين بيغن يورام اريدور، وزيراً للمالية. وعلى العكس من سابقه، ايغال هورفيتز، فان اريدور استهل عمله بتقليص الضرائب، وقام بتعويض منخفضي الدخل من جراء ارتفاع التضخم، كما أعاد الدعم الحكومي على المواد الأساسية. وهكذا انطلق الاسرائيليون من قيد هورفيتز

الاقتصادي المتزمت، فابتاعوا السلع كما لو أنه لا يوجد هناك غد. وبدأت عمليات استطلاع الرأي العام تسجل ازدياداً في ثبات موقف الليكود، ولأول مرة تقريباً منذ ثلاث سنوات. وأولئك الذين تركوا الليكود لينضموا لحزب العمل، عادوا اليه مرة ثانية. وبدا بيغن ينزع عنه مظهر الكآبة، والمرض والسبات ليشفي روحه القتالية، ويستعد للحملة العدائية الانتخابية. وضمن الليكود بأن الاسرائيليين لم ينسوا الفساد والبيروقراطية تحت حكم حزب العمل. وبدأت حملة الليكود الانتخابية لتلطيخ صورة شمعون بيريز، زعيم حزب العمل، تحت شعار «لا تثقوا أبداً بشمعون بيريز».

وأظهر بيغن، وعلى نحو متناقض، على أنه رجل مستقيم ومخلص، وإنه معافى في عقله وفكره وقوياً جسدياً وفكرياً وليس لديه نية بالتقاعد. وغوزل اليهود السفارديم ثانية. وذكروا كيف أن «مشروع التجديد» قد ربط بمئة حي مجاور وبلدات التطوير، وكيف أن بيغن أزال البيروقراطيين الذين كانوا يسيطرون على حياتهم. «فهم وثقوا ببيغن، ورأوا أن اليساريين لم يكونوا وطنيين. فاعلاناتهم وتصريحاتهم بالمساواة لم تكن حقيقية. فهم تحدثوا بصوتين». وعين بيغن عدة وزراء من السفارديم، اضافة الى، عدة روساء بلديات بلدات تطوير، مثل مئير شتيرت واوفعاديه ايلي، اللذان اعتبرا كمرشحين لليكود في الانتخابات القادمة.

أيضا ومع إعادة رابين لزعامة حزب العمل وغيره من الصقور في حكومة الظل، فان الليكود أظهر حزب العمل على أنه غير موثوق فيه ما دام الأمر يتعلق بزمن الدولة. واعتبر الخيار الأردني لحزب العمل على أنه مخاطرة أمنية، ويمهد الطريق لإقامة دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير. ورتب بيغن للقاء السادات بعد فترة توقف، وذلك ليذكر الشعب الاسرائيلي بمعاهدة كامب ديفيد مع مصر. اضاف لذلك، وليزيل الخوف العام والحاجة للأمن، فقد أمر بقصف المفاعل الذري العراقي «اوسيراك». وحتى بالرغم من الشجب الدولي لهذا العمل، فانه بدا بأنه قد قوى من مركز بيغن.وهكذا، فانه مع حلول يوم الانتخابات، فان الدعم لليكود بدا ليكون أكبر من انتخابات عام ١٩٧٧. فقد حقق الليكود (٣٧.١) بالمائة من الأصوات وفاز بثمانية واربعين مقعداً في الكنيست، بينما تمكن حزب العمل من تحقيق نسبة (٣٦.٦) بالمائة من الأصوات وفاز بسبعة واربعين مقعداً. ومع ذلك، فان حزب العمل كان يراهن على مقعد «راتز» لشولاميت الوني. كما أن التكتل العمالي بناء على ذلك كان بامكانه أن يحشد نسبة أكبر من الأصوات ونفس العدد من المقاعد. ومع ذلك، فان الليكود، كان بامكانه الاعتماد على التكتل العمالي بناء على ذلك كان بإمكانه أن يحشد نسبة أكبر ونفس العدد من المقاعد. ومع ذلك، فان الليكود، كان بامكانه الاعتماد على كافة

الأحزاب الصغيرة الأخرى، سواء كانت وطنية أو دينية، ليشكل ائتلاف يميني. وكان بامكان التجمع العمالي أن يتجه فقط الى حزب شينوي، وهو من بقايا الحركة الديمقراطية للتغيير، والى الشيوعيين.

إن النزعة الوطنية الصاخبة لبيغن أثناء الحملة الانتخابية قد أديرت بشكل جزئي على حزب تخيا من أقصى اليمين، والذي شعر بيغن بأنه يمكن أن يستنزف أصوات الليكود. وبشكل خاص، فان بيغن هاجم غيئولا كوهين ومسانديها السابقين من حزب حيروت. ومع أن حزب تخيا حاز على (١١) بالمائة من الأصوات، فان استراتيجية بيغن أثبتت نجاحها: فالحزب الجديد فاز بثلاثة مقاعد فقط، وكان تلك الأصوات وبشكل رئيس من اليهود الذين يعيشون في مستوطنات الأراضي المحتلة، وهي نسبة (٢٣) بالمائة من الأصوات. عندئذ، فان بيغن حافظ على قوة التصويت للجناح اليميني لليكود في اسرائيل، إلا أنه عانى انخفاضاً كبيراً في شعبيته في مستوطنات المناطق في أعقاب كامب ديفيد. ومع أنه حتى هذا قد عوض بثبات الاتجاه نحو اليمين، إلا أنه شهد انكسار الحركة الديمقراطية للتغيير، وهبوط أصوات الحزب الديني القومي. وهكذا، فمن موقع كان حزبه على حافة الانطفاء قبل بضعة أشهر ومن المحتمل أن يستبدل بمبدأ حزب العمل «الأرض مقابل السلام»، فان بيغن برز ثانية كزعيم لأئتلاف يميني في فترة حكم ثانية. وبشكل رئيس، فقد شكل حكومته من ائتلاف الأحزاب الدينية والسفاردية . وترك حزب أقصى اليمين تخيا ببرود. وأظهر تكتل بيغن اليميني العملي بأنه كان مقبولاً جداً من خلال الأصوات التي حققها.

الفصل الثامن

لبنان : فرار الجوليم

(جلعاد)

خـــبرة مروعـــة

«رجل ولد بطموح عنيد، وطائش . فغزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ ثبت في تضليل، ودفع بخداع، وتحول لينتهي بكارثة. إنها كانت حرباً ذات مكاسب هزيلة كلفت اسرائيل ثمناً باهظاً ما زال يحسب لغاية الآن».

هكذا كتب زئيف شيف وايهود يعاري في تحليلهما الصحفي للغزو الاسرائيلي للبنان. فالهزيمة أو الانهيار، والاسم الخاطىء لعملية سلامة الجليل، كانت أكثر من كونها حرب سيئة لليكود: فقد استقطبت أيضاً الانقسام السياسي داخل اسرائيل، مما عمل على إيجاد حلول معقولة أخرى للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. فلغاية ذلك الوقت، فقد كانت هيمنة بيغن على البرنامج السياسي تامة. فالفلسفة الصهيونية التصحيحية قد سارت قدماً في موجة منتصرة، والمطالب الغير ملائمة لكافة المعارضين ـ الفلسطينيون، حزب العمل، ادارة الرئيس الأميركي ريغان ـ قد ازيحت جانباً ببساطة.

وكان حزب العمل ما يزال متقوقعاً من هزيمته في عام ١٩٧٧، وغلف نفسه بغطاء غير طبيعي من الوطنية الرفيعة ليتلاءم ويجاري انتقادات بيغن الدورية. وبالرغم من الاعتقاد العام من ان ادارة بيغن قد أساءت ادارة الاقتصاد، وكانت تظهر عجزاً تاماً في الاتجاه داخل الحكومة، فان مثل هذه السلبية لم تمتد في توجه الليكود نحو الفلسطينيين وقضية الشرق الأوسط بوجه عام. وكان بيغن يعتبر على أنه متصلب وفعال بنفس الوقت. فالحاجة الى الأمن التام والخوف من «الإرهاب» الفلسطيني قد أسكت بشكل رئيس أصوات ووجهات نظر الأقلية. ومع أن الهجمات «الإرهابية» في عامي١٩٨٠ و ١٩٨١ قد شنت من قبل الفصائل الراديكالية ـ سواء داخل أو خارج منظمة التحرير الفلسطينية ـ فان الحساسية التاريخية «للآخر» في التاريخ اليهودي قد جذبت وأصبحت مدوية من قبل الليكود. وان الايحاء من أن منظمة التحرير يمكن أن تعتبر كشريك مفاوض محتمل، فقد اعتبر ذلك على أنه خيانة، وكان مقبولاً فقط من أقصى اليسار ـ مع أن حركة «السلام الآن» أيدت الفكرة بصيغة غامضة. وقبل عام ١٩٨٢، فان المعارضة لفكرة أن الفلسطينيين كانوا أعداءً أبديين كانت بشكل رئيس من قبل رجال الفكر، وحركة السلام والأحزاب اليسارية الصغيرة مثل حزبي شيلي وراتز.

إن التصميم على مواجهة الفلسطينيين وإبادة منظمة التحرير الفلسطينية كقوة عسكرية

وسياسية، خشية من أن تقوم المنظمة بحشد قوات نظامية تقليدية على الحدود اللبنانية. وتصادف هذا أيضاً مع الحاجة الانتخابية لليكود لإضفاء مسحة جمالية على الوضع الاقتصادي الفاسد. وحملت أحداث ربيع عام ١٩٨١ نشاطاً لبيغن ولتصميمه الجديد لتصفية الأعمال الغير منتهية. وتدخل في الحصار السوري لزحلة في لبنان وذلك لحماية قوات الكتائب بشكل علني، وما منعه سوى الطقس الرديء من تأجيل قصف المواقع الجديدة لصواريخ سام ـ٦ في وادي البقاع. وتعرضت مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني الى الهجوم مجدداً، وقصفت مقر قيادتها في بيروت الغربية والواقعة في الأحياء المدنية، مما أسفر عن العديد من القتلى. وأتاحت الحملة الانتخابية لبيغن لأن يلوم ويسخر من حزب العمل. وكان أيضاً قادراً على الابقاء على مطالبه من البيت الأبيض في واشنطن، ومن تحقيق الشعبية الداخلية لعدم أخذ أي اعتبار للولايات المتحدة والرغبات الدولية.

إن الشعور بالروح الانتصارية الكاملة من قبل بيغن في كل من المجالين الداخلي والخارجي أحدث أثراً لدى العديد من الاسرائيليين ـ فقطاعات واسعة من الشعب الاسرائيلي شعرت بالثقة به وبالتوجه القوي لديه لكل مشكلة. وهذا أوجد مزاجاً، والذي في مضمونه أوجد حالة الحرب، وفر الأساس لدعم غير كفؤ لسياسات حكومة بيغن أثناء فترة غزو لبنان. ومما يدعو للاهتمام، فان الدعم ظل قويا خلال فترة الحرب، بالرغم من كوارثها المتنوعة، وبدأت استطلاعات الرأي تعكس خيبة الأمل ابتداءً من عام ١٩٨٣. وفي ادراك متأخر، فان التقييم العام للحزب أصبح في عملية تدريجية، واتخذ تحولاً سياسياً سلبياً حاسماً عندما ظهرت النتائج الاقتصادية السيئة للوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان.

بروز ارئيل شارون

> **«إنه اكثر رجل متخوفاً منه في البلاد لتبنيه مبادىء وطموحات دكتاتورية، كما ان زملاءه في حكومة الليكود اتهموه بانه مجرد من المبادىء الأخلاقية وبالمقدرة على إنشاء معسكرات اعتقال للمعارضين السياسيين إذا ما تيسر له الوصول الى السلطة».**

إن الاسرائيليين ابعدوا عن مقت أرئيل شارون، إلا أن الجناح اليميني شعر بعدم الارتياح نحوه أيضاً. ولم يكن الشيء الكثير من أنه نشأ من خلفية حزب العمل، بل أنه أظهر قسوة غير مضاهية وانتهازية في كل من المجالين السياسي والعسكري وكان شخصية غير متوقعة وسمعته ذو حدين.

واعتبر شارون قائداً عسكرياً شجاعاً ولامعاً، وأوجدت حوله هالة كبيرة. وبالعودة الى حملة سيناء في عام ١٩٥٦، فان قادة كتيبته، رفائيل إيتان، موتا غور واسحق هوفي، دعوا جميعهم الى استقالته. فقد اتهموا شارون بإرسال الجنود الشبان دون داعي الى حتفهم، في هجومه على ممر المتلا، عندما كانت المهمة المسمح بها هي استطلاعية فقط. كما أن شارون تجاهل الأوامر عندما استخدم المزيد من المتفجرات في الهجوم على قرية قبية في عام ١٩٥٣، مما تسبب في موت العشرات من القرويين. وفي عام ١٩٦٧، جرى استجوابه ومنع من استخدام قوات مكثفة في غزة. ووجد عدد ضئيل من الجنود الحرفيين أنفسهم قادرين على العمل. وفي الحقيقة، فان سمعته كمدفع طليق قد سد الطريق أمامه لتولي المناصب العسكرية العليا. وقد أُهمل مرتين من قبل موشي دايان. وان عدم مقدرته قبول رأي الآخرين وباتباع الأوامر أدت الى الدعوة لطرده من الجيش في عام ١٩٧٣. وعلاوة على ذلك، فان فلسفته السياسية بدت لتجتاز التغيير من فترة لأخرى.

وعند تركه للجيش الاسرائيلي في عام ١٩٧٣، فقد انضم لليبراليين وانتخب عضواً في الكنيست على قائمة الليكود. وبعد سنة، استقال من عضوية الكنيست، ذلك حتى يمكن ان يعاد للاحتياطي في الجيش. وخلال بضعة أشهر، عينه رئيس الوزراء آنذاك، اسحق رابين كمستشار أمني خاص له. واستمر ذلك لأقل من سنة، ومنذئم عاد الى الليكود مرة ثانية. ولم يستمرهناك لمدة طويلة أيضاً. ففي نيسان ١٩٧٦، شكل حزب شلومزيون وبدأ يدافع عن إجراء مفاوضات مع جميع الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وفي بيانه الحزبي لانتخابات عام ١٩٧٧، فقد صيغ من قبل كاتب يساري معروف، عموس كنان، وكان شارون حاذقاً أيضاً ليجعل يوسي ساريد، وهو من قادة حمائم العمل، الرقم الثاني على قائمته الانتخابية. وكان يؤيد علناً فكرة إنشاء دولة فلسطينية، وكان متهماً في مقابلة ياسر عرفات بصورة سرية في أوروبا. وعندما لم يثبت هذا التحول وفعاليته من الناحية الانتخابية بسبب نشوء الحركة الديمقراطية للتغيير، فان شارون تحول مرة ثانية الى جناح اليمين. وعندما أدرك بأن حزب شلومزيون سيجلب له القليل جداً من المقاعد في الكنيست، عندئذ قام بجهد خاص ليضم الى قائمة الليكود. وسدت عودته بزملائه السابقين في الحزب الليبرالي وفي حزب لعام أيضاً.

وأدت الانتخابات التي جرت في عام ١٩٧٧، والتي أوصلت مناحيم بيغن لرئاسة الحكومة الاسرائيلية، الى حصول حزب شلومزيون على مقعدين فقط. وقام شارون على الفور بحل الحزب ودمجه مع حزب حيروت. واحتاج بيغن الى مقعدي شارون في الكنيست

لتقوية أغلبيته الضئيلة. وبالتالي فقد طالب شارون بمنصب وزير الدفاع في ذلك الوقت، إلا أن بيغن شعر بدينه نحو عيزرا وايزمن لتأمينه الانتصار الانتخابي وادارة حملة الليكود الانتخابية. واقترح بيغن انشاء مكتب لرئيس الوزراء للأمن الداخلي وان يسند مهامه لشارون. مما أرعب الأعضاء الليبراليين والحركة الديمقراطية للتغيير. وحتى في حزب حيروت، فانه كانت هناك معارضة كبيرة لذلك، اذ أن شارون كان لا يزال يعتبر غريباً، وحتى حول فكرة إنشاء مكتب للأمن الداخلي، فان ذلك كان يحمل في طياته بعض الشعور «السوفياتي»، وخصوصاً أولئك الأعضاء الذين جربوا النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. عندئذ عرض عليه بيغن منصب وزير الزراعة في حزيران ١٩٧٧، الذي قبله. فقضى معظم وقته في تقييد التوسع بالقرى العربية، وبتطبيق برنامجه في تهويد منطقة الجليل في شمال اسرائيل. وكان أهم منصب استده بيغن لشارون هو رئاسة اللجنة الوزارية المؤقتة للاستيطان، حيث وضعه ذلك في مركز قوي لانشاء العديد من المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية المحتلة.

ومع ذلك، فان عين شارون كانت مركزة على وزارة الدفاع. واقترب أكثر من هذا الهدف عندما استقال عيزرا وايزمن كوزير للدفاع في عام ١٩٨٠. وكان اختيار بيغن الأول يتجه نحو اسحق شامير، ليحل محل وايزمن، وكان رد فعل شارون عنيفاً، معلقاً على ذلك بقوله «كان هذا ثمناً تدفعه لعاهرة». ولكي لا يزعج نفسه بالاختيار ما بين شامير وشارون، ويخلق بذلك مشاكل داخلية داخل حزب حيرون، فان بيغن اتبع نهج بن غوريون وتولى مسؤولية وزارة الدفاع بنفسه. وتولى بيغن حقيبة الدفاع لمدة أربعة عشر شهراً. ومما يلفت النظر فان اول عمل قام به هو إحياء ذكرى أولئك الذين سقطوا، عندما أمر بن غوريون قوات الهاغناه باطلاق النار على السفينة التالينا، التي كانت محملة بالأسلحة لمنظمة الأرغون، في حزيران ١٩٤٨. وقال بيغن بهذا الصدد: «إنني بصفتي وزيراً للدفاع، حضرت باسم جيش الدفاع الاسرائيلي لألتمس الصفح».

كان تعطش شارون للسلطة ومطلبه لاعتلاء أعلى المناصب واضحاً جلياً. وكانت مقدرته على خلق الشجار مع زملائه مستمرة، كما أنه كان ينتقد بيغن بشدة خلال توليه لمنصب وزير الدفاع. ولماذا، بعدئذ، عينه بيغن كوزير للدفاع في حكومته الثانية في أعقاب انتخابات عام ١٩٨١، مع أنه كما اعترف بيغن أنه كان مدركاً للمخاوف المتعلقة بطموحات شارون؟ (ففي مذكراته، علق شارون على ذلك، بأن بيغن أراد فعلياً إسناد وزارة الدفاع له في عام ١٩٧٧، إلا أنه قوبل بمقاومة شديدة من قبل حزب حيروت). وقد أعجب بيغن بشارون كرجل

عسكري، ولكن ربما أنه كانت صورة شارون كضحية أبدية ذلك أنه يمكن أن يكون أكثر تعريفاً على المستوى الشخصي. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب مغادرة وايزمن لوزارة الدفاع، فان شارون أصبح آنذاك يعتبر «كخبير رئيسي للأمن والدفاع في الليكود». وقدر بيغن دعم شارون لاتفاقات كامب ديفيد، واعتقد بأن شارون فحسب يمكن أن يكون قادراً على إجلاء المستوطنين من مستوطنات سيناء بدون إراقة دماء. وشعر بيغن أيضاً، بأن شارون كان الرجل الوحيد الذي يمكنه الوقوف ضد تيار أقصى اليسار أو اليسارالمتطرف. وأيضاً فقد كان بإمكانه الاعتماد على شارون لإبطاء الأجزاء الأخرى من اتفاقات كامب ديفيد، وخصوصاً تلك الأجزاء التي تتعلق بخطة الحكم الذاتي للفلسطينيين. ومن المحتمل أن بيغن اعتقد بأنه كان يمكنه انتزاع الأفضل من شارون، وبالتالي أن يمارس سيطرته على أعماله. وبتنسيقه مع رفائيل ايتان، رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، فان بيغن اعتقد بأن شارون يمكن ان يقيد من ممارسة أعمال مفرطة أو متطرفة وان طاقاته يمكن أن تحجم بصورة فعالة. كما أن بيغن احتاج لشارون للإبقاء على الأغلبية في الكنيست. فبدونه، فان بيغن يمكنه فقط ان يعتمد على (٦٠) صوتاً من أصل (١٢٠) صوتاً فقط في الكنيست لدعم سياساته. الا أن بيغن احجم عن تعيين شارون كمرشحه لمنصب وزير الدفاع كردة فعل لتعيين رابين لشمعون بيريز كوزير للدفاع في حكومة الظل، كتعبير عن التقدير الانتخابي الراهن للصقور. ومع ذلك، فقد سرب بعض كبار الضباط للصحافة من حقيقة أنهم كانوا يعتقدون بأن تعيين شارون وزيراً للدفاع ستكون كارثة. وعلاوة على ذلك، فان كل من ديان ويادين حذرا بيغن من تعيين شارون وزيراً للدفاع.

كان بيغن في عام ١٩٨١ في حالة من النشاط والخفة. فقد تغلب على معارضيه واحداً إثر الآخر، كما أن كافة القيود السياسيةالتي وضعها طوعياً على مر العقود أصبحت غير موجودة آنذاك. ولم يعد بحاجة لتقييد نفسه بالدعم النفسي لكل من ديان، وايزمن ويادين لضما شعبية أوسع. وعلق دبلوماسي اسرائيلي رفيع المستوى على وضع بيغن آنذاك كمايلي:

> «ان السيد بيغن جلب معه اسلوباً للحكم كان غير معروفاً بالنسبة لاسرائيل. فقد تأرجحت حكومته من الزهو الى الانخفاض، ومن الركود الى النشاط، ومن التشوش والاضطراب الى التماسك والانتظام عاكسة دوماً الأمزجة المتغيرة لرئيس الوزراء، المتغيرة ما بين النشوة والفتور. ومارست الحكومة اسلوب الخداع السياسي، وقدرة غير عادية على الاحتمال، وصبر الصياد للفخ. كما أن مقدرة بيغن على التعامل مع خصومه السياسيين - ومنافسيه داخل معسكره - كان لا يجارى. وكان على كل من وايزمن، ديان، تامير، وهورفيتز أن

يخرجوا من حكومته عندما وصلوا الى نهاية لعب دورهم الذي زودوا به بسخاء من قبل بيغن. ولم يسقطهم، وإنما عصرهم واحد إثر الآخر».

إضافة الى أن عهود الانضباط الذاتي كانت بدأت تأخذ طريقها، مع اقتراب بيغن من سن السبعين. فسنوات الكفاح - والعبء العاطفي الذي جاء مع الكفاح - بدأت تثقل عليه، سواء من الناحية الجسدية أو النفسية. وفي عام ١٩٨١، فان واقعية جابوتنسكي، التي كانت مهيمنة في حكومته الاولى، تضاربت مع راديكالية شبابيته في حركة بيتار. وكان بيغن متكيفاً سياسياً في ممارسة دور رجل الدولة المجرب الكبير السن - والمؤسس الثاني للدولة وتلميذ جابوتنسكي - عندما أسس ائتلافاً من الأحزاب المناهضة لحزب العمل. وهذا قاد العديد من الاسرائيليين للاعتقاد بأن أيامه الراديكالية كانت انتهت وقتذاك، ودلالة على انتهاء مرحلة شبابه وسياسة الأرغون. ومع ذلك فان حكومته الثانية كانت متطرفة جداً في اتجاها اليميني عما كانت عليه حكومته «السلمية» السابقة وأصبح اسحق شامير، زعيم منظمة ليحي سابقاً، والذي لم يكن له خبرة طويلة أو تجربة في الشؤون الخارجية، وزيراً للخارجية. وعين موشي ارنز سفيراً في واشنطن. كما عين رفائيل ايتان كرئيس لهيئة أركان الجيش الاسرائيلي في عام ١٩٧٩، ولم يكن كتوماً في نقل وجهات نظره القومية المتطرفة والمتعددة للناس ولضباطه. وأخيراً عين ارئيل شارون، قائد الوحدة ١٠١ سابقاً، وزيراً للدفاع بعد بضعة أسابيع لانتخابات عام ١٩٨١، بالرغم من النصائح المتعددة وريبة وشك بيغن بهذا الصدد. فبيغن، يهودي المهجر والقادم من مقاطعة بولندية، قد أعجب بعمق باليهودي الجديد القوي، الذي رشاشه بيده، مستعداً للدفاع عن «بلاده». أيضاً فان كل شيء عرفه بيغن عن شارون، فانه كان بنظره وزيراً جديداً للدفاع ليقود الاسرائيليين للقتال، وكنقيض تماماً لليهودي المرتعد والمضطهد في الماضي، قبل ألفي عام، الذي ذهب بخنوع للذبح إبان المحرقة والإبادة. فقد اعتبر بيغن شارون على أنه «أعظم مقاتل يهودي مخيف منذ عهد المكابيين». لقد وضع بيغن مبادئ جابوتنسكي جانباً، وتملكه شعور الخشية على الجندي الاسرائيلي، ذلك أنه كان من النادر أن ينتقد شارون أثناء حرب لبنان أو بعدها وما نتج عنها، بالرغم من كل الأدلة على أنه قد خدع. وربما قد رأي نفسه (بيغن) بشارون يلعب نفس الدور في شبابه كما لعبه مع جابوتنسكي. فخلال حكومته الثانية فان بيغن جعل شارون كمثل «جلعاد» يقوم بالتزامه ويدافع عن الشعب اليهودي ضد أعدائه، كما وصف ذلك في التراث أو الأساطير اليهودية. ومع ذلك كما بينت الأساطير الأخرى، فان «جلعاد» يمكنه أن يكسر الطوق ويتمرد على سيده ويتصرف بأسلوب لا يمكن السيطرة عليه.

الاستعدادات للحرب

«إن الحكومة ستتخذ كافة الاجراءات الضرورية لمنع نشوب حرب جديدة. وكل واحد يتذكر بأن التجمع العمالي ادعى منذ أربعة سنوات مضت أنه إذا ما شكل الليكود حكومة فان الحرب ستندلع فوراً. وحقيقة وأعمال الحكومة أثبتت بأن ذلك دعاية مخادعة. فالحكومة منعت نشوب حرب وحققت أول معاهدة للسلام بين اسرائيل وبين أكبر جاراتها».

ومع انه في بيانه الانتخابي حاول الليكود إظهار نفسه كحزب من أجل السلام، إلا أنه بعد بضعة أيام من عودته للسلطة، فقد استأنفت اسرائيل غاراتها الجوية على جنوب لبنان بعد ستة أسابيع من التوقف المؤقت، مع أنه لم تكن هناك صواريخ كاتيوشا قد سقطت على أي مستوطنة لمدة شهرين. وازداد الضغط على بيغن، سواء من أولئك الذين في داخل حزب حيروت أو من خارج الحزب، من أجل تأجيل إخلاء مستوطنات سيناء. ومن جهة أخرى، فقد مارس الأميركيون أيضاً ضغطاً على بيغن للعودة لمفاوضات لحكم الذاتي. لذلك فان الهجوم على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان قد منحت إلهاءً مناسباً. علاوة على ذلك، فان بيغن لم يتسامح مع وجود بطاريات الصواريخ السورية التي نصبت في نيسان وأيار ١٩٨١. وفي الحقيقة، فان بعض الآراء العسكرية اعتبرت مظلة الصواريخ السورية لتكون عاملاً يمكن أن يعزز حرب استنزاف لمنظمة التحرير. وصرح بيغن للصحافة فيما بعد: «بأن على المرء أن ينتظر أحياناً». وانتقم الفلسطينيون، على الغارات الاسرائيلية، بقصف منتجع نهاريا على الساحل الاسرائيلي، مما سبب بعض الإصابات. ورد بيغن والحكومة الاسرائيلية علي ذلك بالموافقة على خطة رفائيل ايتان بالاغارة على مقار حركة فتح والجبهة الديمقراطية في بيروت الغربية. ونتج عن هذا التصعيد مقتل أكثر من مئة شخص من المدنيين الأبرياء وخمسمائة جريح.

وردت منظمة التحير، في المقابل، بشن سلسلة من الهجمات المستمرة بصواريخ الكاتيوشا على المستعمرات الحدودية الاسرائيلية بل أنه، وعلى العكس من لهجوم على نهاريا، فان الفلسطينيين هذه المرة لم يسحبوا معداتهم العسكرية. ومع أن التأثير لم يكن مقارناً مع الدمار الشديد الذي أحدثته الغارات الاسرائيلية في بيروت، فانه مع ذلك نشر شعوراً واسعاً بالقلق بين الاسرائيليين، مما أدى الى هجرة جماعية لا سابق لها من الحدود الشمالية. وتكنت الوساطة الأميركية في النهاية من إجبار الطرفين على الكف عن القيام بالقصف المتبادل. ونفت حكومة الليكود نفياً قاطعاً بأنه لم يكن هناك اتفاق مباشر منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن مع «الحكومة اللبنانية الشرعية فقط». ومع ذلك، فقد كان هناك

بالتأكيد تفاهم غير مباشر على وقف الهجمات العسكرية، من خلال طرف ثالث. واستمر وقف إطلاق النار سائداً اعتباراً من ٢٤ تموز ولغاية غزو لبنان في السادس من حزيران في السنة التي تلت.

واعتبر بيغن أن بناء وحشد القوات العسكرية الفلسطينية التقليدية في الجنوب اللبناني كان يشكل خطراً كبيراً على اسرائيل. ومن خلال الدرس المستقى من النزاع القصير، فانه كان من الممكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تحدث انذاك خرابا كبيرا في الحياة المدنية في شمال اسرائيل. وكان هذا قابلا للمقارنة مع ما كان يحدث قبل حرب عام ١٩٦٧ على مرتفعات الجولان، عندما كان باستطاعة السوريين قصف المستوطنات الاسرائيلية متى شاءوا. فالهجرة المؤقتة لعدد كبير من السكان من شمال اسرائيل، وعدم المقدرة على منع الأعمال العسكرية الفلسطينية، والذي أصبح أمراً واضحاً في أعقاب القصف الاسرائيلي لبيروت، اصبحت مشكلة مقلقة من الناحية العسكرية والنفسية لبيغن. وقد فوجىء من أن القوة العسكرية لم تردع الفلسطينيين علي التوقف. وعلاوة على ذلك، فاذا ما استمرت الهجومات العسكرية الفلسطينية، فانها ستخلق وضعاً اقتصادياً مضطرباً في منطقة تحتوي على قطاعات سكانية قليلة. فالتحول السكاني التدريجي من تلك المنطقة نحو مناطق آمنة أصبح حقيقة محتملة. وبمعنى آخر فان هذا سيمثل ترجعاً للاستيطان الصهيوني، وبذلك يعتبر انتصارا للرغبات الفلسطينية في الحلول مكان اليهود. لذلك، فان وجود منظمة التحرير الفلسطينية وبطاريات الصواريخ السوريةفي لبنان أصبح الشغل الرئيس لبيغن. وكما حدث بالنسبة للمفاعل الذري العراقي، فانه ما لم تعالج المشكلة بشكل سريع، فان السرطان سيتفشى ويهدد الكيان الصهيوني برمته.

ومارس ياسر عرفات ضغطاً علي الفصائل الراديكالية من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار لأنه لم يرغب باستفزاز الاسرائيليين لشن هجوم شامل. فقبول منظمة التحرير لوقف اطلاق النار قد أدى الى حدوث انقسام حتى في داخل حركة فتح نفسها. وحتى أن عرفات حاول أن يبعد نفسه عن الاضطرابات الفلسطينية في الضفة الغربية لمنع هجوم اسرائيلي. ولكن على العكس، فان كل من بيغن، شارون وايتان كانوا يبحثون عن اي سبب لتحييد معارضيهم العسكريين من اجل خرق وقف اطلاق النار. فقد اعتقدوا بأن عرفات كان يريد مزيدا من الوقت لبناء قواته التقليدية. فالتفسير الاسرائيلي لشروط وقف اطلاق النار ووضع المسؤولية لأي عمل من أعمال العنف الفلسطينية على عاتق عرفات وافترض الاسرائيليون بأن لعرفات سيطرة تامة، ليس على كافة فصائله فحسب داخل منظمة

التحرير الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية، وانما أيضا على أولئك الذين خارجها مثل منظمتي ابو نضال واحمد جبريل.

وعلاوة على ذلك، فان وقف اطلاق النار، بنظر بيغن، لم يكن مقتصراً من الناحية الجغرافية على الحدود اللبنانية. فقد ادعى بأنه اذا ما حدث «ارهاب فلسطيني» على الساحة الدولية، فانه يعتبر عندئذ خرقاً لوقف اطلاق النار. وهكذا فان بيغن اتخذ موقفا متأهبا ليطبق حرباً شاملة في أي مكان في الشرق الأوسط، أو بذريعة أية حادثة دولية. وعلق ايتان بأنه لا يوجد أي اختلاف «اذا ما قام فلسطيني بالقاء قنبلة في غزة أو تم القاء قذيفة على مستوطنة شمالية - فان مثل كل هذه الأعمال ستخرق وقف اطلاق النار». وعلى نحو مشابه، فان شارون أيضاً لم يرغب بالتمييز ما بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، اذ أن كل اللائحة وضعت على منظمة التحرير الفلسطينية. واستبعد كافة المحاولات لوضع تقييم عقلاني للمشكلة الحقيقية. ففي خطاب ألقاه أمام مؤتمر شبيبة حيروت في نيسان ١٩٨٢، فقد اتهم أولئك الذين حاولوا اتخاذ وجهة نظر أكثر موضوعية لإقامة «جدار دفاعي حول منظمة التحرير الفلسطينية داخل وخارج اسرائيل».

وفي التاسع من أيار، قام سلاح الجو الاسرائيلي بقصف أهداف فلسطينية على الساحل البناني ردا على وضع الغام مضادة للعربات بالقرب من مرتفعات الجولان. وردت منظمة التحرير بقصف رأس الجليل. وأمر رفائيل ايتان بالتعبئة العسكرية على الحدود الشمالية. وصرح ناطق باسم الجيش الاسرائيلي بأنه قد شن (١٣٠) هجوماً في اسرائيل، سواء في الأراضي المحتلة أو خارجها، مما تسبب في قتل (٢٣٦) وجرح (١٧) . وادعى مصدر اسرائيلي آخر بأنه خلال فترة وقف اطلاق النار، فان منظمة التحرير الفلسطينية مارست اعمال ارهابية نتج عنها مقتل (٢٦) وجرح (٢٦٤) اسرائيلي. ولم يعط تفسيراً تحليلاً لهذه الاحصاءات، واكثر من ذلك، فانه لم تعط ارقاماً تفصيلية لعدد الاصابات على الحدود الشمالية، ولا حتى عن الفصائل الفلسطينية التي كانت مسؤولة عن أعمال العنف هذه، فبينما بدا مثل هذا الغموض معيقاً لاجراء أي تحليل للوضع، الا أنه أدى ايضاً الى حدوث قلق عام. وادعى شارون بأن عدد اجمالي الضحايا من جراء «الارهاب الفلسطيني» بلغ (١٣٩٢) ضحية منذ عام ١٩٦٧ . وحلل ضابط شرطة اسرائيلي متقاعد هذا الرقم، فبين بأن نصفه كان من الجنود الاسرائيليين الذين اشتركوا بمواجهات او قتال مع منظمة التحرير، والنصف الآخر كان من العرب الذين قتلوا في المناطق المحتلة.

ولم يرد بيغن ،دون شك، مزيداً من التدخل من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وأراد

إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا. وفي الواقع، فان ايتان علق في مقابلة أجريت معه بأن «الارهابيين يمكن ان يضعفوا فقط بالعمل العسكري وليس بالعمل السياسي». وقبل ثلاثة أسابيع من الغزو الاسرائيلي الفعلي، أبلغ بيغن لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست بأنه لا يمكنه السماح بإراقة الدم اليهودي دون عقاب. وأبلغ اسحق رابين بأنه قد فهم اتفاق وقف اطلاق النار على أنه يعني انتهاء هجمات العنف ضد اليهود في أي مكان. وكان يعني بذلك الأعمال الارهابية التي كانت تقوم بها مجموعة ابو نضال على أهداف يهودية في الساحة الدولية. وبتوسيع مدى وقف اطلاق النار الى ما وراء منظمة التحرير ولبنان، فان بيغن ضمن بأنه سيكون من السهل انتهاكه وبالتالي شن هجوم اسرائيلي. وفي بداية شهر نيسان ١٩٨٢، حدث هجومان في باريس خلال اسبوع واحد: فقد أطلقت النار على العميل السري ياكوف بارسيمانتوف، وكان هناك هجوم عل مبتى بعثة شراء الاسلحة الاسرائيلية. وأعلنت منظمة لبنانية مجهولة تدعى «الكتائب الثورية المسلحة اللبنانية» مسؤوليتها عن الحادثين. ومع ذلك اتهم وزير خارجية اسرائيل بأن ذلك من «الأعمال الارهابية لمنظمة التحرير»، واعتبر العديد من الوزراء الاسرائيليين ذلك بأنه خرق لوقف اطلاق النار. وبرر ذلك لصدور أمر لسلاح الجو الاسرائيلي لقصف الساحل، اخيرا حث ذلك منظمة التحرير على الرد بقصف المستوطنات الاسرائيلية. وحفز هذا بيغن وشارون للاندفاع قدماً في الاستعدادات لغزو لبنان وتصفية منظمة التحرير كقوة عسكرية. وفي اجتماع عقد في العاشر من أيار ١٩٨٢، وبعد وقت قصير من قصف قوات منظمة التحرير للحدود الشمالية، فان الحكومة الاسرائيلية صوتت بأغلبية سبعة أصوات مقابل ستة للقيام بعمل عسكري. وأبلغ بيغن زملاءه بأنه لغاية ذلك الوقت فانهم «أظهروا ضبط النفس». وكان يشير بذلك الى إخفاقهم على الموافقة لمطالب سابقة للهجوم على لبنان.

وأجلت الحرب الوشيكة بسبب المناشدات الأميركية بعدم الغزو وأيضا بسبب تحفظ بعض الوزراء الاسرائيليين على ذلك. كما أن المناشدة المباشرة من عرفات لبيغن لم تجد نفعا في الاندفاع للحرب. وجاءت الحادثة الحاسمة في عملية مثيرة في الثالث من حزيران ١٩٨٢، عندما أطلقت النار على السفير الاسرائيلي لدى بريطانيا، شلومو أجروف، في وسط لندن. وكان المهاجمون من جماعة أبو نضال. وبالرغم من أن المنطق أشار الى انه لم يكن من مصلحة عرفات في القيام بمثل تلك عملية الاغتيال، فان العديدين أيضا، وافقوا على تأكيد بيغن من أن منظمة التحرير كانت مسؤولة عن ذلك.

وفي اجتماع للحكومة الاسرائيلية عقد في اليوم التالي، فان كل من بيغن وايتان قللا

من شأن التقارير الاستخبارية من انه كان من فعل جماعة ابو نضال. واعتمد بيغن على تقرير مستشاره الأمني لشؤون الارهاب، من أن كافة «الارهابيين كانوا أعضاء في منظمة التحرير»، في حين استخف ايتان من تقارير الاستخبارات وطالب بضرب منظمة التحرير الفلسطينية. ومما يجدر ذكره، فان ابو نضال كان على خلاف وشقاق مع عرفات منذ عام ١٩٧٤، حول مبدأ أساسي فيما يتعلق بقيامدولة فلسطينية واتباع طريقا أو خطاً سياسياً. وهذا أنتج بدوره، اول اتصال وحوار ما بين الفلسطينيين والجناح اليساري الاسرائيلي مثل أوري أفنيري وليوفا ايلياف. وقام ابو نضال بعقد تحالفات مع جماعات فلسطينية رافضة، ومن ثم حول عناصره نحو أولئك الذين تبنوا خطا معتدلاً داخل المنظمة، وشنت عمليات اغتيال ضد دبلوماسي منظمة التحرير الذين التقوا مع الاسرائيليين علناً أو اشتركوا في اجتماعات يهودية، مثل سعيد حمامي وعصام سرطاوي.

إن نقص التفاهم ما بين الفصائل الفلسطينية، والجهل التام للسياسات الفلسطينية من قبل غالبية الاسرائيليين، ووضعها في أيدي أولئك الذين لم يرغبوا بالتمييز بين منظمة التحرير الفلسطينية وجماعة ابو نضال. وهكذا، فان رئيس مجلس نواب اليهود البريطانيين طالب باغلاق فوري لمكتب منظمة التحرير في لندن في أعقاب اطلاق النار على السفير الاسرائيلي. ومما يدعو للسخرية، أن الشرطة البريطانية، أكدت بأن فريق الاغتيال الذي نفذ العملية، كان هدفه التالي اطلاق النار على رئيس مكتب المنظمة، نبيل الرملاوي. فهذا التأكيد تبع القاء القبض على عنصرين من مجموعة الاغتيال. وكان بحوزتهما مجموعة من أسماء الاهداف التي كانوا ينوون مهاجمتها ومن ضمنها أهداف عربية في لندن، ومنها مكتب منظمة التحرير ومكتب جريدة الشرق الأوسط. وعزا المندوب الاسرائيلي في الأمم المتحدة، خلال انعقاد مجلس الأمن، عدة عمليات قامت بها جماعة ابو نضال، الى منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن رئيس مجلس النواب اليهود البريطانيين عزا الهجوم الذي قامت به جماعة ابو نضال على الكنيس اليهودي في فيينا الى منظمة التحرير. وبالرغم من النشرات والوثائق التي كانت تصدرها المنظمة للتمييز ما بينها وبين جماعة ابو نضال، فان ذلك لم يجد نفعا. كما أن الحكومة الاسرائيلية قد أعطت صورة للاسرائيليين من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي «منظمة ارهابية تريد القاء اليهود في البحر»، ووضع اللوم كله على عرفات، بالرغم من محاولاته إبعاد نفسه عن مثل تلك الممارسات. وكان من السهل وضع اللوم على المنظمة.

علاوة على ذلك، فانه حتى أولئك الذين أدركوا الفرق بين الفصائل الفلسطينية فقد

عللوا بأنه من خلال التعنت الظاهر والموقف المتضارب تجاه اسرائيل، قد شجع فعلياً الجماعات الأكثر راديكالية لتنفيذ اعمال العنف. وعلقت صحيفة الجيروسالم بوست، التي تدعم تقليديا حزب العمل، على ذلك في مقال افتتاحي كما يلي:

«سواء كان حداث الاعتداء في لندن قد أُقر في الحقيقة من قبل قيادة منظمة التحير أو ارتكب من قبل مجموعة غير خاضعة تماما للمنظمة، فقد دعت الضرورة الرد بالمثل. فلا بد أن يفعل ذلك، ليثبت فقط للارهابيين بأن العنف المتواصل ضد الدبلوماسيين الاسرائيليين في الخارج لن يكون سهلا».

ولم يتحفظ أي وزير ضد اتخذا اجراء انتقامي. ولم يجرؤ أي واحد على تحدي غضب بيغن بضرورة أخذ اعتبار الخلافات الأيدولوجية بين المنظمات الفلسطينية المختلفة.

وبالنسبة لبيغن، فان الجميع كانوا مذنبين. وهكذا، فبدلاً من اتخاذ مبادرة لضرب مواقع جماعة ابو نضال في دمشق أو بغداد، فقد اتخذت خطة لغزو لبنان. بالتالي، فانه في أقل من اربعة وعشرين ساعة من محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي، فقد قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية بضرب بيروت الغربية؛ ورداً على ذلك قامت قوات المنظمة باطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات اليهودية في الجليل. وقامت القوات الاسرائيلية بتنفيذ خطة سابقة أعدت لغزو لبنان. وكان شارون بدأ العمل على اعداد خطة لغزو لبنان حالما عين وزيراً للدفاع في بداية شهر آب. وكان هدفها الأساسي تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كقوة عسكرية، وبشكل خاص في الجنوب اللبناني، والعمل على عقد تحالف مع الكتائب، التي ستنهي المنظمة الضعيفة وتحكم لبنان كحليف قوي للدولة اليهودية. وكان التضمين السياسي لذلك أن الفلسطينيين سيتذمرون ويكونون راغبين لقبول التفسير الليكودي لخطة الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد. وكان هناك نصاً غير مكتوب لاجلاء المخيمات الفلسطينية عن جنوب لبنان ونقلهم بعيداً عن الحدود الاسرائيلية. وأصدر بيغن ؟أمراً أثناء الحرب منع فيه اصلاح مخيمات اللاجئين، وبذلك فان الهدف الغير معلن هو إجبار إخلاء مائة الف فلسطيني طوعياً.

وباشر كل من بيغن، رفائيل ايتان وشارون على التأكيد بشكل مختلف على المظاهر المختلفة للخطة الأصلية عنما انكشف الوضع. وبدت رغبة بيغن بوضع الخطة قيد التنفيذ لتتزامن مع مرحلة نشاط مفرط. ودعى بيغن مجلس الوزراء للانعقاد في منزله مساء العشرين من كانون الأول ١٩٨١. وعرض شارون خطته، «عملية غزو لبنان»، أمام الوزراء

الشاكين بذلك. فهم بوضوح لم يشاركوا بيغن حماسه بالتقدم على طريق بيروت - دمشق العام. وعارض كل من الحزب الليبرالي والحزب الديني القومي الخامس من حزيران. ودرس اتخاذ رد على خرق وقف إطلاق النار، وكيفية وقف قصف منظمة التحرير لشمال اسرائيل. وطلب كل من شارون وإيتان موافقة مجلس الوزراء على تمشيط منطقة تمتد اربعين كيلو متراً وذلك لضمان أمن المستوطنات في شمال اسرائيل، ولإبعاد مدى نطاق المدفعية. ومما لفت النظر أنه لم يدع كل من رئيسي الاستخبارات العسكرية والموساد للتحدث في اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي. وأثار تسيبوري، نائب وزير الدفاع السابق، احتمالية الصدام مع السوريين وتصعيد الحرب. وباستثناء شارون، فان تسيبوري، كان الوزير الوحيد في الحكومة الاسرائيلية الذي كانت لديه خبرة عسكرية. ومع أنه كانت هناك حاجة لإسكات المدافع الفلسطينية بعد قصفها لشمال اسرائيل، فانه مع ذلك تحدى وبين غموض الخطط. ونفى بيغن الهجوم على القوات السورية، في حين نفى شارون أي زحف نحو بيروت. وحددت مدة الخطة بأربع وعشرين ساعة لإتمام العملة. وصوت مجلس الوزراء بشكل جماعي الى جانب الخطة، بينما امتنع وزيران عن التصويت، وهما من الحزب الليبرالي.

ومع ذلك، فقد كانت موافقة الحكومة الاسرائيلية، على خطة عسكرية محدودة. وسبق اجتماع الحكومة، إعلام بشير الجميل، زعيم الكتائب آنذاك، باحتمالية الغزو الاسرائيلي الكامل، وطلب منه السماح للوحدات الاسرائيلية بإنزال بحري في معقله في جونية، الواقعة الى الشمال من بيروت والتي تبعد (٤٠) كليلو مترا عن الحدود وبعد اجتماع الحكومة بيوم واحد، أُبلغ القائد الاسرائيلي الذي تولى مسوولية الساحل اللبناني بأن يقوم بانزال قواته الى الشمال من صيدا بدلاً من الجنوب، كما أبلغت الحكومة الاسرائيلية بذلك. وهذا شيء اختلف كثيراً عن مجال الأربعين كيلو متراً. وفيما بعد في ذلك اليوم، وفي اجتماع آخر للحكومة الاسرائيلية، فان بيغن طلب الموافقة على تقدم اسرائيلي مركزي من خلال جبال الشوف وباتجاه طريق بيروت - دمشق. وسواء كانت الحكومة الاسرائيلية مدركة الحقيقة أم لا، فان مثل ذلك التحرك وضع القوات الاسرائيلية الى ما وراء حدود الأربعين كيلو متراً. وعلاوة على ذلك، وفي رده على رسالتين من الرئيس الأميركي ريغان، الذي طلب ضبط النفس، فان بيغن كرر مرة ثانية ضمنياً حدود الأربعين كيلو مترا للعملية. وبناء على ذلك أبلغت واشنطن دمشق - بحسن نيه - بأن اسرائيل لم تنوِ الهجوم على القوات السورية إلا في حالة الدفاع عن النفس، بل ستبقى ضمن حدود منطقة أربعين كيلومترا. وطار فيليب

حبيب، المبعوث الأميركي الخاص، الى دمشق ليؤكد الموقف الاسرائيلي للرئيس الأسد.

وفي الثامن من حزيران، اليوم الثالث للحرب، خاطب بيغن الكنيست مستخدماً نفس حجة الأربعين كيلو مترا، وواعداً بأنه لن يكون هناك تحرك اسرائيلي للاشتباك مع القوات السورية. وفي الواقع، فقد دعا السوريين لضبط النفس. «إن كافة القتال سينتهي»، قال بيغن. ومع ذلك فان المصادمات الأولى مع القوات السورية قد حدثت قبل ذلك بيوم. وفي اليوم الذي تفوه فيه بيغن بوعوده أمام الكنيست، فان القوات الاسرائيلية واجهت مقاومة شديدة من قبل القوات السورية في عين زحلتا الواقعة أمام طريق بيروت - دمشق، وكانت مشتبكة في الوقت نفسه مع القوات السورية في جزين. وأبلغ بيغن الكنيست فيما بعد بأن الحدود كانت عبارة عن «نية» وليس قرار ثابت من الحكومة. وسمح هذا التوجه المجادل لكل من شارون وايتان لاعتبار العملية في أوسع حدودها. فعلى سبيل المثال، أمر أيتان في يوم السادس من حزيران بملاحقة الارهابيين الى ما بعد الحدود الشمالي. وبرر شارون فيما بعد وجود القوات الاسرائيلية الى ما وراء حدود الأربعين كيلو متراً على أساس تدمير «البنية التحتية للمخربين ومخزونهم الاحتياطي».

وفي مساء الثامن من حزيران، قرر شارون توسيع مدى الحرب - ودون الحصول على موافقة الحكومة. وقام بتقسيم القوة المركزية وأرسل جزءاً منها باتجاه الشرق الى وادي بعلبك. وعنى هذا مواجهة علنية مع القوات السورية هناك، والتي كان بوضوح بأنها لن تنسحب دون قتال شديد. وأمر قائد الوحدات الاسرائيلية على الساحل بأن يتوجه بقواته مباشرة الى بيروت. وبذلك تحولت عملية «الدبابيس الصغيرة» الى عملية «الدبابيس الكبيرة» دون علم الحكومة الاسرائيلية.

وفي اجتماع للحكومة الاسرائيلية في التاسع من حزيران، طرح شارون كافة التذمرات جانباً بخصوص العملية المحدودة. بل إنه استخدم ضغطاً من أن القوة المركزية قد وجدت نفسها في عين زحلتا بحاجة لدعم سلاح الجو الاسرائيلي. واقترح شارون بأنه لحماية هذه القوات، فانه لا بد وأن تدمر بطاريات الصواريخ السورية في وادي البقاع. وبدأت الحكومة تدريجياً تدعم وجهة نظر شارون. فهل يمكن أن يبرروا وضع قواتهم في خطر؟ ومع ذلك فان شارون وبعناية لم يذكر وجود عمليات عسكرية ضد القوات السورية في وادي البقاع. وأجبرت الهجمات الجوية الاسرائيلية السوريين على الرد ليس بالصواريخ فحسب بل بالتصدي بواسطة الطائرات الحربية، وفقد العديد من الطائرات والطيارين.

وفي العاشر من حزيران، أبلغ شارون الحكومة الاسرائيلية بأن طريق بيروت ـ دمشق سيصبح في أيدي القوات الاسرائيلية عما قريب، وبذلك فان هذا سينهي أي تأثير سوري على السلطة السياسية في بيروت. وفي الثالث عشر من حزيران أصبحت القوات الاسرائيلية على أبواب بيروت، بعد أن تغلبت على القوات لاسورية والفلسطينية . واتصلت القوات الاسرائيلية مع الكتائب في بعبدا، على بعد ثمانية كيلومترات من بيروت. وكانت مجمل خسائر الاسرائيليين (١٣٠) قتيلاً لقاء ذلك النصر. واكتشف بيغن بنفسه بأن القوات الاسرائيلية أصبحت في بيروت الشرقية من خلال المذياع. وبدا بالتأكيد أن شارون اتبع بذلك طريق الخداع وفرض الأمر الواقع. وعلقت صحيفة الجيروسالم بوست في مقال افتتاحي من أنه «لا يوجد تساؤل من أن ما بدأ به كعملية سلامة الجليل» سيستمر قدماً ويعرف في الحروب الحديثة على أنها واحدة من الحملات العسكرية الأعظم إثارة». وساند الاسرائيليون بشكل غامر الحرب. واختفت أصوات الحمائم السلمية، مثل يوسي ساريد، الذي دعا الى وقف فوري لإطلاق النار، كما أن الاحتجاجات عبر لجنة معارضة الحرب في لبنان قد ضاعت بين الفرح المحموم للانتصار الاسرائيلي الظاهري.

الفصل التاسع

الهــــزيمة
من خلال فك الانتصار

المرحلة الثانية من الحرب:

من ١٤ حزيران - ٢٢ آب

إن الانتصار على الفلسطينيين كان قصير العمر. فلم يكن هناك حسمية في الوصول الى مشارف بيروت. وما إن أصبحت العملية الاسرائيلية تغوص بالرحل، حتى بدأ الشعور بالفرح الغامر يخبو وحل محله شعور عميق بالشك. وتناقضت المرحلة الثانية للحرب وبشكل دراماتيكي مثير مع المرحلة الأولى، ولكن الأهم من ذلك، فان الثقة بالحكومة وبمقدرة بيغن على إدارة الحرب أصبحت محل تساؤل. وجرت الأحداث كالتالي:

- ☐ ١٤ - ٢٥ حزيران - كانت هناك اشتباكات متقطعة مع كل من القوات السورية والفلسطينية ورسخ الجيش الاسرائيلي سيطرته على الجبال المحيطة ببيروت. وأصبحت القوات الاسرائيلية آنذاك تسيطر على معظم طريق بيروت - دمشق. وكان هناك وقف جديد لإطلاق النار.
- ☐ الأول من تموز - بدأ حاصر بيروت عندما قصفت المدفعية الاسرائيلية مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الغربية.
- ☐ ٣ تموز - استولت القوات الاسرائيلية على الخط الأخضر الذي يفصل بيروت الشرقية عن الغربية . وقطعت الماء والكهرباء عن بيروت الغربية.
- ☐ ٧ تموز - أعيدت الكهرباء وضخ المياه في أعقاب احتجاج الرئيس الأميركي ريغان.
- ☐ ١١ تموز - كان هناك وقف جديد لرطلاق النار، وتوقف القصف المدفعي المتبادل بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية.
- ☐ ١٤ تموز - طلبت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف الدبلوماسي الأميركي بها لقاء إجلاء قواتها عن بيروت.
- ☐ ٢١ تموز - أطلقت قوات منظمة التحرير صواريخ الكاتيوشا مرة ثانية على شمال اسرائيل. وركب السوريون ثلاثة بطاريات صواريخ إضافية في وادي البقاع.
- ☐ ٢٢ تموز - حدثت أول غارة جوية اسرائيلية على بيروت الغربية منذ ٢٧ حزيران. وأول هجوم على المواقع السورية منذ ٢٨ حزيران. وترافقت الغارات الجوية مع المفاوضات الدبلوماسية.

- ٢٣ تموز – دمرت القوات الاسرائيلية بطاريات صواريخ سام ـ ٨ في وادي البقاع. واستؤنف ضخ المياه لبيروت الغربية.
- ٣٠ ـ ٣١ تموز – وقف اطلاق نار جديد.
- الأول من آب – غارات جوية وقصف بحري اسرائيلي لمدة ١٤ ساعة متوالية لمواقع منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت. واستولى الاسرائيليون على مطار بيروت.
- الثاني من آب – زحفت القوات الاسرائيلية الى الخط الأخضر الذي يفصل بيروت الغربية عن الشرقية.
- آب – تقدمت ثلاثة أرتال مدرعة اسرائيلية مسافة ٥٠٠ ياردة عبر الخط الأخضر الى بيروت الغربية. اتهم الرئيس الأميركي اسرائيل بتعريض المفاوضات للخطر. ورفضت اسرائيل عودة قواتها الى الخط الأخضر.
- ٥ – ٦ آب – أكملت المفاوضات من أجل انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، دون اعتراف أميركي بالمنظمة.
- ٧ – ٨ آب – هدوء مشوب بالحذر عندما أعلن عن اختراق متوقع في المفاوضات الجارية.
- ٩ آب – كان هناك هجمات اسرائيلية مجددة على مواقع منظمة التحرير في بيروت، وعلى المواقع السورية خارج العاصمة بيروت.
- ١٠ آب – وافقت الحكومة الاسرائيلية على خطة فيليب حبيب لإجلاء قوات منظمة التحرير عن بيروت.
- ١١ اب – استئنف القصف الاسرائيلي لبيروت الغربية.
- ١٢ آب – قتل المئات من جراء القصف الاسرائيلي الشديد لبيروت الغربية. واتصل ريغان مع بيغن هاتفياً محتجاً على ذلك. وسحبت سلطة حرية التحرك العسكري لشارون من قبل الحكومة الاسرائيلية.
- ١٣ آب – بدأت القوات العسكرية المختلفة بفك الاشتباك.
- ١٤ آب – أعلن السوريون عن انسحاب قواتهم.
- ١٩ آب – وافقت اسرائيل على بحث تفاصيل انسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت الغربية.
- ٢٠ آب – بدأت أول وحدات منظمة التحرير بمغادرة بيروت الغربية.

أظهر استطلاع أجراه معهد مودعين أزراحي في اسرائيلي بنهاية شهر حزيران، أن نسبة ٩٣.٣ بالمائة من عدد من المستطلعين اعتقدت بأن الحرب كانت مبررة. وأظهرت استطلاعات أخرى بأنه يجب دعم شارون في حربه مع منظمة التحرير وتصفيتها . ومع ذلك فان الرأي العام الاسرائيلي كان مستعداً فقط من الناحية النفسية لحرب قصيرة الأمد مع أدنى كلفة من الخسائر البشرية. ولكن حدث العكس، وتكبدت القوات الاسرائيلية المزيد من الخسائر. وأجبر شارون على تقييد عمله، مما جعل العديد من اليهود أن يشعروا تماماً وبشكل متزايد من أنها عملية غير مبررة. وهكذا ازدادت الأقلية والتي كانت غير راغبة بالتسامح مع الوضع بصورة دراماتيكية مع ازدياد الادراك بما كان يحدث. وكان الشعور بأنهم لم يبلغوا الحقيقة كاملة. وأراد شارون انتصاراً كاملاً على منظمة التحرير الفلسطينية. فأرسل عدة رسائل الى عرفات عبر وسطاء عبر فيها عن رأيه بأنه كان يريد أن يرى استسلاماً واضحاً من قبل الفلسطينيين. ولكن عرفات لم يستسلم. فقد عرف بأنه كلما أمكنه أن يصمد لمدة أطول، فانه سيحصل على تعاطف أكبر للقضية الفلسطينية في الغرب. وخلقت تكتيكات اليد الشديدة لشارون أفضل شعبية للفلسطينيين في الذاكرة الحية. فحوالي ١٥ ألف مقاتل من منظمة التحرير صمدت سوية مع نصف مليون مدني في بيروت الغربية.

وازدادت معضلة شارون حدة عندما أدرك بأن حلفاءه الكتائب لن يتحركوا أبداً ضد منظمة التحرير. كما أنه قيد من قبل الحكومة الاسرائيلية ولم يعط تفويضاً لدخول بيروت. علاوة على ذلك، فان الخسائر البشرية في الجانب الاسرائيلي أصبح أمراً لا يمكن التسامح معه من قبل الرأي العام الاسرائيلي. وكاجراء مؤقت، فقد أمر مدفعيته بأن تقصف مواقع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا بالتأكيد تمهيداً لدخول المدنية تحت أية ذريعة. وأدى تجدد هذا القصف لبيروت الغربية الى عودة بيغن من نيويورك ليأمر وزير دفاعه بوقفه. وأصبحت الحكومة الاسرائيلية، بدورها، أكثر إخفاقاً في عدم مقدرتها على السيطرة على الأحداث. وعلاوة على ذلك، فان مشهد المدينة (بيروت) التي كانت تتعرض لقصف متواصل، من قبل القوات الاسرائيلية، بدأت تأخذ مفعولها على الساحة الدولية، ولتظهر اسرائيل بصورة الدولة التي ستنشر الارهاب كاملاً في الشرق الأوسط.

في الأول من تموز كان مضى على حصار بيروت الغربية سبعة أسابيع. وبمنتصف تموز ١٩٨٢، أعلن شارون بأن الحل يكمن في احتلال بيروت الغربية خلال مدة ٤٨ ساعة. فترك قوات منظمة سليمة أو تحت إشراف الحكومة اللبنانية الضعيفة ستثير عدة تساؤلات

خطيرة حول مبرر العملية الاسرائيلية برمتها. علاوة على ذلك، فان مطلب شارون بالنصر التام لن يكون مقنعاً. فقد كان راغباً بالمقامرة كما كان في الماضي، وكما في الماضي، فانه كانت هناك معارضة فورية من معظم القادة الاسرائيليين. كان من بينهم، الكولونيل ايلي جيفا، استنتج بأن الجيش الاسرائيلي لم يكن مستعداً لمثل تلك العملية سواء من الناحية العسكرية أم من الناحية المعنوية. فقد اعتقد بأن احتلال بيروت الغربية لكي يتم هزم منظمة التحرير رسمياً والتي أُضعفت آنذاك، فان ذلك سيتسبب في قتل عدد كبير من الجنود الاسرائيليين ـ الجنود والمدنيين على حد سواء ـ يسألون أنفسهم بها. وخلص الى أن أشرف طريقة لحل المعضلة الداخلية في وحدته العسكرية هي أن يترك قيادة لواءه. وطلب أن يبقى كقائد لوحدة الدبابات، إلا أن شارون رفض ذلك. وبدلاً من ذلك، جرت محاولات لإبقائه من قبل كل من ايتان، شارون وحتى من بيغن نفسه. وأصر جيفا على موقفه وأخيراً طرد من الجيش الاسرائيلي، وحتى مع أنه طلب البقاء كجزء من الفريق الطبي في وحدته. ومبادرته الجريئة في معارضة قرار احتلال بيروت الغربية، أثارت في الحقيقة تساؤلاً عن هدف الوجود العسكري الاسرائيلي هناك والطرق والأساليب التي استخدمت لتوسيع مدى الحرب دون أي حساب سياسي. وأثارت قضية جيفا مسألة ضميرية أثبتت على أنها نقطة تحول في المواقف الاسرائيلية العامة للحرب. وكان كل من بيغن ، شارون، وايتان قلقين لإقناع جيفا بالخطأ في الوسائل التي اتبعها لأنهم كانوا يفهمون جيداً بأن هذا العمل سيفهم على أنه اختراق للإجماع الذي بنوه.

التغير في الرأي العام

في السادس من تموز، أبلغ شارون وفداً مشتركاً من الاسرائيليين والبريطانيين بأن اسرائيل لن تضع سلاحها لغاية ما يخرج آخر «ارهابي» من لبنان. وعلق قائلا: «نحن لم نقل بأننا كنا ننوي ترك الارهابيين يعملون وراء خط الأربعين كيلو مترا» ... واننا لم نذهب للحرب لتغيير البناء السياسي في لبنان». وفي خطاب له أمام كلية القيادة والأركان، أبلغ مستمعيه بأن عملية سلامة الجليل كانت ضربة وقائية: حيث أنها أحبطت نشوب حرب مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت ستحدث ما بين عام وثلاثة أعوام. وفي خطاب له أمام أعضاء الليكود في الكنيست، اعترف شارون بأنه كانت هناك خسائر كبيرة، بيد أنه ادعى بأن الحكومة كانت مدركة لهذا الاحتمال عندما قررت شن الغزو. وان كل من بيغن في الكنيست، وشارون أمام نشطاء الوفد الاسرائيلي ـ البريطاني المشترك، بررا ذلك التحرك الى ما وراء خط الأربعين كيلو متراً، وهذا راجع الى الاستفزازات السورية. وقبل

ذلك بأسبوع، فان شارون أبلغ مندوب صحيفة بديعوت آحرونوت، يهوشواع بن بورات، بأنه كان يخطط لعملية كاملة حتى قبل أن يتولى وزارة الدفاع.

وعكست هذه التصريحات تناقضات وتفسيرات خيبة الظن العامة في اسرائيل. وحتى أن الاسرائيليين كانوا ما زالوا يأملون بأن شارون سيكون قادراً على اتمام مهمة اخراج منظمة التحرير من لبنان. ومع ذلك فان هذه لم تكن وجهة نظر الجيش الاسرائيلي نفسه. فالعديد من الجنود بدأوا يشعرون بأنه لم تكن هناك غاية من العملية، وكانوا غير راغبين لأن يُستخدموا كعلف (ذخيرة) للمدفع. وازداد عدد الوزراء الذين كانوا يراقبون تحركات ومناورات شارون السياسية عن كثب، أصبحوا ملمين ليس فحسب فيما كان حذف من الخطة، وإنما أيضاً في توجيه الأسئلة الصحيحة. وفي نهاية اجتماعات الحكومة الاسرائيلي، كانت المراقبات الوزارية تتبادل وجهات النظر.

وكان على الوزراء أن يميزوا ما كان ممكناً سياسياً، متغاضين عن موجة الشعبية التي اجتاحت البلاد آنذاك. فعلى سبيل المثال، فبينما كان الوزراء الاسرائيليون مدركين تماماً من أن دخول بيروت الغربية يمكن أن يتسبب في فرض عقوبات أميركية وأوروبية على اسرائيل، فان بيان شارون من أن «السيف الاسرائيلي هو الآن مسلط على رقاب الارهابيين»، كان مع ذلك يلقى استحساناً من قبل الرأي العام الاسرائيلي. وفي منتصف تموز، وعند بداية الأسبوع الثالث من الحصار الاسرائيلي لبيروت الغربية، أجرت مجلة مونيتين استطلاعاً أظهر أن ما نسبته (٨٠) بالمائة من الاسرائيليين كانوا يؤيدون العملية الاسرائيلية في لبنان، في حين اعتقدت نسبة (٢٠) بالمائة من أن الأمر خرج عن السيطرة. وازداد الدعم الانتخابي لليكود. فوفقاً لاستطلاع أُجري، فقد أظهر أنه لو جرت انتخابات فورية آنذاك لحصل الليكود على (٦١) مقعداً، وهي تشكل نسبة أغلبية تامة لليكود لوحده، وان حزب العمل كان يحصل على (٣٩) مقعداً.

ومع ذلك، فان تصرف وسلوك بيغن، انحرف تجاه أمور شاذة وغريبة مع استمرار الحرب. وما إن مورس الضغط عليه من داخل وخارج اسرائيل، فان تفسيراته للغزو كانت تفهم وترى بازدياد من قبل عدد مزداد من الناس. ففي ٤ آب، أوضح بيغن تطور الحرب للمتبرعين الأميركيين من لجنة الاغاثة اليهودية الأميركية. فقد أبلغهم بأنه لم يقتل مدنيين في ٤ حزيران، عندما أغارت الطائرات الاسرائيلية على وسط بيروت، بعد محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن، شلومو اجروف. وأكد مجددا من أن «الحقيقة المطلقة هي أننا لم ننو الوصول الى بيروت». وبرر ذلك بأنه بعد أن خرقت منظمة التحرير وقف اطلاق النار

في ١١ حزيران، «فلم يكن لدينا خيار سوى أن نمضي بالعملية». وبالتالي فقد قدم تفسيراً مشابهاً لتقدم الجيش الاسرائيلي الى بيروت الغربية في بداية آب. وأبلغ بيغن وفداً من يهود المهجر من انه كانت هناك هجمات ارهابية لمنظمة التحرير علي أهداف اسرائيلية في السنوات السبع الأخيرة، مشيراً الى قتل الأطفال في مستوطنتي مسيحاف عام ومعالوت. وقال: «إن الجيش الاسرائيلي سيضرب بقوة أي واحد يرفع يده ضد الأطفال اليهود». ومع أنه كان يمكن لمستمعيه اليهود الأميركيين الجاهلين بالأمور أن يقدروا ذلك، فان عدم ترابط وعدم دقة تخمين بيغن منح الصحفيين الاسرائيليين مجالاً واسعاً بهذا الصدد. فقد أظهروا كيف أن رؤيا رئيس الوزراء لم تلائم تماماً الحقائق المعروفة. حتى أن فهم بيغن للخطر العسكري كان مخطئاً. فعلى سبيل المثال، فقد بين بأن الفلسطينيين كان لديهم أسلحة حرب كافية ومعدات لتجهيز خمسة عشر لواء، في حين أن الجيش الاسرائيلي أعلن رسمياً بأن لديم أسلحة لخمسة ألوية فقط ـ وحوالي عشرين الف رجل.

وأظهر استطلاع آخر أجرته ملة مونيتين في شهر آب استمرار التأييد الشعبي الاسرائيلي للحرب ـ حيث أيّد ذلك ما نسبته ٧٥ بالمائة، عما كان عليه في الشهر السابق. وأكد هذا أيضاً من استطلاع أجراه معهد مودعين ازراحي على حوالي الفين شخص في منتصف آب. ومع ذلك فان هذا الاستطلاع أيضاً تضمن المزيد من الأسئلة المعينة التي كانت تتعلق بطبيعة الدعم. وسئل المقترعون أسئلة معينة، مثل: اذا ما كنت تعلم قبل ٦ حزيران كل ما تعرفه الآن، فهل كنت ستدعم قرار الحكومة بشن العملية؟ وأظهر الاستطلاع، أنه بالرغم من الدعم العام المستمر للحرب، فانه كان هناك تمييز راهن لمعارضة التوسع بذلك. وبوضوح، فان نصف الرأي العام الاسرائيلي تقريباً ـ ٤٦,٦ بالمائة ـ دعم بشكل واسع كافة مراحل الحرب، ولكن مما يدعو للأهمية، فان ٣٦,٣ بالمائة أبدوا تحفظات حول انحراف الأهداف المعلنة للعملية. فحوالي ١٧,٨ بالمائة لم يرغبوا بدخول الجيش الاسرائيلي لبيروت الغربية. وكان هناك أيضاً عدد متزايد من أولئك الذين أصبحوا يعارضون الحرب تماماً آنذاك ـ أكثر من ١٢,٢ بالمائة. وعنى هذا بأن نسبة ٤٨,٥ بالمائة تساءلوا عن مجريات الحرب في وقت بدا فيه أن شارون كان يعمل باتجاه غزو العاصمة اللبنانية. وقد أُجري هذا الاستطلاع خلال ستة أسابيع من حصار بيروت الغربية، وفي وقت تكثف فيه القصف المدفعي والغارات الجوية. لهذا فانه لم يكن هناك إجماعاً بوضوح في دعم أية محاولة لدخول بيروت الغربية، وكان هناك تساؤلاً أكبر عن هدف وغاية الحرب. وسأل استطلاع مودعين ازراحي فيما اذا كان على اسرائيل أن تجري مفاوضات مع منظمة

التحرير الفلسطينية. فأظهر الاستطلاع أيضاً بأن نسبة ٦٠.٧ بالمائة أجابت بالنفي، ونسبة ١٧.٩ أجابوا «بنعم»، ونسبة ١٩.٨ قالوا «نعم تحت ظروف معينة». وكان رأي مستطلعي حزب العمل مساوياً لذلك. وإن قصف بيروت الشديد وعدم السيطرة على الوضع من قبل حكومة الليكود، كان أوجد بوضوح نشوء وضع لا يمكن تصوره أو التفكير به: وهو فقدان الدعم الشعبي للعملية الاسرائيلية.

مسؤولية وسائل الاعلام

مع أن استطلاعات الرأي أظهرت أن الاسرائيليين قد أيدوا العمل ضد أعدائهم الفلسطينيين، فانه كان واضحاً بأن العديد منهم لم يكونوا يتلقون معلومات موضوعية يمكن أن تسمح له بتشكيل رأي مضاد لتلك الأهداف الحكومية المعلنة. وحتى أنه لم يكن هناك إدراك من أنه كان يوجد هناك فراغ معلوماتي جزئي. وأظهر استطلاع أجراه معهد مودعين ازراحي بنهاية شهر حزيران بأن ما نسبته ٦٤.٤ بالمائةج، اعتبروا بأن المعلومات المقدمة عن طريق وسائل الاعلام الاسرائيلية كانت «وثيقة بشكل كبير».

ولم تكن حكومة الليكود متحمسة لوسائل الاعلام. فمنذ عام ١٩٤٩، فان رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية اعتادوا على عقد اجتماعات دورية مع رؤساء الحكومات، ولكن مع مجيء الليكود للسلطة، فان هذا الاتصال المستمر مع الصحافة تغير بصورة دراماتيكية. فبيغن لم يلتق مع لجنة محرري الصحف الاسرائيلية لمدة ثلاث سنوات، وأكد شارون بأنه لم يعقد لقاء مع مندوبي الصحف أثناء الحرب. كما أن شارون لم يعط أية تصريحات مباشرة أثناء مدة الحرب. كما أظهر الليكود سلبية مفرطة وعدم مبالاة تجاه وسائل الاعلام الاسرائيلية. ففي إحدى المناسبات. فان الرقيب العسكري قام بتغيير تقرير لصحيفة هآرتس ليوحي بأن السوريين قد هاجموا القوات الاسرائيلية على طريق بيروت - دمشق. أما الحقيقة فقد كانت على العكس تماما - فقد هاجمت القوات الاسرائيلية القوات السورية في نفس المكان. وفسر البعض هذا التدخل على أنه خطوة لقلب الحقائق، ولتلائم رؤية شارون للأحداث ومن أجل الاستهلاك الحكومي. وكان ينظر للصحفيين على أنهم من متطرفي الجناح اليساري، لا يمكن الوثوق بنواياهم. وفي الحقيقة، وفي مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي في شهر تموز، فان شارون أشار الى انتقاد وسائل الاعلام له على أنها «مسممة للآبار». فقد كان شارون، حينذاك، بارعاً لضمان عدم وجود معارضة صريحة لتقديمه للحرب يمكن أن تنقل من خلال وسائل الاعلام. وما هو أكثر من ذلك، فانه شعر

أيضاً بأن التقارير الموضوعية يجب أن لا تتناقض مع رؤيا الحكومة لمجريات الأحداث. فمثل هذا التوجـه يمكن أن يموه بسـهولة تحت غطاء الأمن القومـي - وهو مـفـهوم مقـدس وبشكل ضـخم من قبل الشـعب الاسـرائيلي. ومـع ذلك فـان الصـحفيين هـم نتـاج المحترفين الذين هـم غير مستعدين لقبول مثل هذه التقييدات. وشرح المراسل العسكري لصحيفة الجيروسالم بوست لقراءه في نهاية شهر حزيران ما يلي:

«هل كنا نحن المراسلين العسكريين قادرين على إرسال تقارير عن الصورة الحقيقية من الجبهة؟ لا، ولسبب وجيه. فان الرقابة العسكرية كانت مقيدة جداً، وان الناطق باسم الجيش كان أقل ثقة مما كان عليه من قبل. ولم يحدث هذا من قبل أبداً بالنسبة لصحفيين من أن يكونوا مقيدين بصورة أكبر، وأكثر حذراً في وصف الحرب، حشية من أن يتهموا بالانحراف السياسي والشخصي».

وأصبح الصحفيون، بدورهم، هدفاً لتوبيخ قاسٍ من قبل الجنود الاسرائيليين، الذين اتهموهم بأنهم يرددون فقط التفسيرات الرسمية الغير معقولة لسير الحرب. وعلى نحو مناقض، فان العديدين من الجنود الاسرائيليين تحولوا الى الاذاعة اللبنانية للحصول على معلومات دقيقة للأحداث الجارية.

وفي اليوم الثالث فقط للحرب، فان مدير التلفزيون الاسرائيلي أعلن عن أنه من غير الممكن أن تكون هناك تعليقات سياسية على الأخبار في برنامج «الأحداث الراهنة»، الذي يبث على التلفزيون، تتعلق بمجريات الحرب في لبنان. وفي مؤتمر صحفي عقده في ٢٧ حزيران، أشار شارون الى الصحافة على أنها «مسممة»، تضعف معنويات القوات. وكان مهتماً أكثر بتقديم صور ايجابية للحرب كمثل إبراز التعليقات على جين فوندا أو سامي ديفز، اللذان كانا يقومان بحملة دعائية لاسرائيل في أميركا. وأصبحت المعارضة والتساؤل عن الحرب أكثر صراحة وعلنية. كذلك جرت محاولة لكبت أية تقارير غير مستساغة. وحدث انشقاق داخل التلفزيون الاسرائيلي بين محترفي وسائل الاعلام ومعيني الليكود فيه. واقترح عضو الليكود في الكنيست، مئير كوهين - أفيدوف، بأنه يجب على الحكومة أن تطبق قانون الاذاعة الصادر عام ١٩٦٥ على التلفزيون، وذلك لكي توقف «الاكاذيب والافتراءات». وهاجمت نائب وزير التعليم والثقافة، ميريام تعاسا - جليزر، عدم وجود توازن في تغطية أخبار الحرب على أُسس يمكن أن تخلق «شكوك حقيقية في الفكر العام بشأن عدالة الحرب تماماً». وحتى أن نائب وزير الدفاع أثار احتمالية أنه يمكن للحكومة أن تحظر كافة المظاهرات والتجمعات خلال مدة الحرب. وألغى شارون موافقة رفائيل ايتان على الظهور في مناقشة أو ندوة تبث في التلفزيون وتجري ما بين الجنود الجرحى المؤيدين والرافضين

للحرب في مبنى استراحة الجيش. ومنعت الرقابة الاسرائيلية مقابلة صحفية نقدية أجراها مندوب صحيفة معاريف اهارون ابراموفيتش، لأن تعليقاته تركزت حول تجاوز خط الأربعين كيلو مترا.

واعتبر بعض أعضاء حزب حيروت في الكنيست أن الصحافة الاسرائيلية أصبحت كالطابور الخامس. وفي نهاية شهر آب، أبلغ دوف شيلانسكي الكنيست من أن وسائل الاعلام «أظهرت عدم وجود شعور خطير وعدم مسؤولية وطنية. كما شجعت وقدمت حافزا للعدو». وكان هناك ضغطاً ملموساً على اذاعة الجيش الاسرائيلي، لاتباع والالتزام بالخط الرسمي. وهذه الاذاعة التي تقع مباشرة تحت إشراف وزارة الدفاع، قامت بمنع كافة البيانات التي كانت تناقض الخط الرسمي. وأثار دان شيلون تساؤلاً حول «كيف يمكننا أن نخرج من هذه الورطة؟» - مشيراً الى حصار بيروت الغربية. وفي مناسبة أخرى، تحدى الأسس التاريخية لبيان بغين الذي ألقاه أمام حشد من مويدي الليكود بأنه «لم تكن هناك حرباً مثل هذه الحرب الدائرة». وأُبلغ معد برنامج الموسيقى الكلاسيكية في اذاعة الجيش الاسرائيلي، ارييل كوهين، بانتهاء خدماته في المحطة. وكان قد تعاقد مع هذه المحطة كمدني - وكان من الذين عارضوا هذه الحرب. وكانت وزارة الدفاع الاسرائيلية تتلقى مكالمات هاتفية يومياً تعبر عن الشكوى والتذمر، كما مورس ضغطاً لطرد مدير محطة اذاعة الجيش الاسرائيلي. وأوقف الروائي المخضرم اسحق بن - نير بعد لقائين أجراهما مع ايتان. كما زخرج مستخدم يساري آخر من الاذاعة المذكورة، عندما نقل آراءه المعارضة لإيتان. وأدى هذا الى حدوث جدال بين لجنة الثقافة والتعليم التي كان يقودها حزب العمل في الكنيست وبين لجنة الدفاع والشؤون الخارجية التي دعمت شارون. وأخيراً، تبين ؟أنه بموجب قانون أو مرسوم الاذاعة الصادر عام ١٩٦٨، فان اذاعة الجيش الاسرائيلي تعتبر مستقلة وتوجه بسلطة مباشرة من وزارة الدفاع. وحتى مع ذلك، فان الضغط عليها، الفعلي والنفسي، ظل مستمراً. وبدأت وسائل الاعلام باختيار الأنباء التي يمكن نقلها للجمهور الاسرائيلي.

وعلق الخبير اللغوي، وزير خارجية اسرائيل السابق، آبا ايبان على ذلك بقوله:

«يوجد هنا مفردات جديدة بأفعال خاصة مثل «سحق»، «تحطيم»، «تصفية»، «الابادة الى آخر رجل»، «تنظيف»، «تبخير»، «الحل بالوسائل الأخرى»، «ابادة». ومن الصعب القول ما هو مدى تأثير هذا المعجم من الكلمات القذرة اللا متناهية من يوم لآخر. ولم يصدر عن الحكومة الاسرائيلية منذ عدة أسابيع أية كلمات تواضع، أو تعاطف أو كبح».

إن الليكود كان له دوما شعوراً متناقضا تجاه وسائل الاعلام الاجنبية وكان هذا

تجسيدا للتناقض بين جهل العالم الخارجي والتعبير عن السخط. فالليكود يمكنه أن يشير الى احصاءات غير دقيقة غالباً ما كانت تنبع من مصادر فلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالقتلى والجرحى.

وإن نشر المعلومات الاسرائيلية كان غير منسقا، وصورة الوضع الحقيقية لم تكن واضحة بالنسبة للحكومة وخاصة عدم إدراك آخر تكتيكات شارون. وعين عضو الكنيست، ايهود اولمرت، منسقا للمعلومات برتبة نائب وزير. وقد ألغي هذا فيما بعد من قبل شامير، الذي شعر بأن وزارة الخارجية كانت محرومة من دورها السياسي الأصلي. هذا، ومما يدعو للسخرية، أن أولمرت حاول الإظهار من أن الزحف على بيروت كان نتيجة للأحداث بدلاً من أنه كان هدفاً معيناً لشارون. وتساءل أنه إذا ما نوت القوات الاسرائيلية الوصول لبيروت، فلما سمحت بتراجع وانسحاب ما بين خمسة الى سبعة الاف مقاتل فلسطيني من الجنوب؟ ولما لم يغلق الطريق الرئيسي شمال الدامور لمنع نشوب قتال؟ ولما لم يكن هناك هجوم متزامن على مواقع منظمة التحرير في الجنوب وبيروت؟ وبالرغم من بلاغة أولمرت الكلامية، فان التشويش لم يتلاشى بالنسبة للرأي العام، فهذه المحاولة أثبتت مدى درجة الخداع التي مورستعلى أعلى المسويات والرغبة بصياغة المفاهيم الاسرائيلية للحرب من خلال الوسائل المحدودة للاعلام.

أصوات صغيرة للاحتجاج

إن معارضة العملية بدأت في اليوم الأول للغزو الاسرائيلي للبنان. فزعيم حمائم حزب العمل، يوسي ساريد، دعى الى وقف فوري لاطلاق النار. وحذر كل من حزبي مبام وشيلي ضد ما وصفوه بـ «المغامرة الخطيرة». وفي مستهل عملية «سلامة الجليل»، فانه تشكلت لجنة معارضة الحرب في لبنان، وقررت القيام بالمظاهرات. وقامت بحشدها الاول في ٢٦ حزيران، حيث تظاهر ٢٠٠ الف شخص. وفي مؤتمر صحفي عقده في اليوم التالي، علق شارون بأن مثل هذه الاحتجاجات تؤثر على معنويات الجنود في الجبهة. واتخذ موقف عدائي ضد المسؤولين عن ذلك.

وعارض العديد من المفكرين والأكاديميين الاسرائيليين تلك الحرب بقوة. واستبعدت آراء كل من عموس عوز وغيره من المفكرين، وذلك بسبب ولائهم السياسي لليسار. ومن اليمين، فان الكاتب الهزلي افرايم كيشون شجب بما دعاه «بالبغض الذاتي اليهودي للتقدميين». وتذمر من المفكرين الذين ينتقدون «بالنثر والشعر». ومن جهة اليسار، وصف

يهوشواع ليبوتز، وهو مفكر ديني اسرائيلي وفيلسوف، سياسة الحكومة الاسرائيلية في لبنان، ووصفها «بالنازية الجديدة» في مؤتمر صحفي عقده المفكرون في ٢٠ حزيران، وعارضوا فيه الحرب في لبنان. وحرك مثل هذا الوصف الشديد أعضاء الكنيست ليطلبوا من النائب العام الاسرائيلي تحويل ليبوتز للمحاكمة.

وبنهاية شهر حزيران،، وعندما أصبح واضحاً بأن اسرائيل قد انجرفت أكثر في الحرب وفي دور أكثر تعقيداً، نشطت حركة «السلام الآن» بصورة أكثر وطالبت بوقف إطلاق النار. وهذا، بدوره، حفز الحكومة والمتعاطفون معها. ودعت منظمات مثل منظمة «مواطنوا زحال» المواطنين الاسرائيليين لدعم الجنود المقاتلين على خط الجبهة، كما شجبت «أصوات الأقلية» التي تسبب إضعاف معنويات الجنود. وظهرت دعايات أخرى في الصحافة الاسرائيلية تنطق باسم«صوت الأغلبية الصامتة». وما بدا على أنها حملة منسقة فقد شجب المعارضون ووصفوا «بالمفترين والمنهزمون».

عندما عبر أوري أفنيري، رئيس تحرير مجلة هعولام هزيه، الخط الأخضر في بيروت وقابل عرفات، فان ذلك قوبل بالسكوت المطبق من قبل الليكود واليمين الاسرائيلي. واستاءوا بشكل خاص من حقيقة أن أفنيري قد عبر عن انطباعاته في التلفزيون الاسرائيلي، أبلغ المشاهدين بأن عرفات قد قبل بخطة الملك فهد ذات الثمانية نقاط للخروج من يروت. ووصف ايهود اولمرت عمل افنيري بأنه «تعاون خائن» بينما دعاأعضاء آخرون من الليكود في الكنيست الى اتخاذ اجراء قانوني ضده. وكتب معلقو جناح اليمين في الصحف مقالات بهذا الشأن تحت عناوين تصف افنيري بالخيانة.

وقوبلت نشاطات حركة «السلام الآن» المتزايدة معارضة في غياب موقف موحد متماسك من حزب العمل. إلا أن تكتيكاتها المتقدمة وشخصيتها الجارفة جعلت منها هدفاً صعباً لأن تهمش وتفصل عن الأحداث. وأصبحت حركة السلام الآن خصماً عنيداً لليمين الاسرائيلي بموقفها الصلب الشاجب بعنف لعملية الغزو الاسرائيلي للبنان. واتهمها أهارون بابو، رئيس مجلس ادارة هيئة الاذاعة، بعدم يهوديتها واتهمها «بالنفاق الديني». وطالب نائب وزير الزراعة، ميخائيل ديكيل، وزير الدفاع بالتحقيق مع عدد من الضباطالمتقاعدين الذين أنشأوا حركة السلام الآن، والتي تدعو لطرد شارون. ووصف ذلك بأنه «أول تمرد في الجيش الاسرائيلي». وفي الثالث من تموز، اشترك نحو مائة الف متظاهر في مسيرة احتجاج نظمتها حركة السلام الآن. وفي اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي في اليوم التالي، شجب بيغن تلك المظاهرة. ونفى الاحتجاج الضخم من عدم وجود ديمقراطية في

اسرائيل. علاوة على ذلك، فانه لم يعتبر حركة السلام الآن على أنها منظمة مستقلة، بل على أنها امتداد لأعدائه السياسيين، وفي هذا الصدد حزب المبام. وربما كان بيغن غير قادر على الاعتراف بامكانية وجود حركة مستقلة في جناح اليسار، ومن حقيقة أن التظاهرات والتحشدات لم تعد مقتصرة على معسكر اليمين فقط. كما أنه وصف التجمع العمالي بأنه أداة للانشقاق وعدم وجود الوطنية لديه. وقال شارون بأن حزب العمل قد اخترق تقليد بن غوريون، غولدا مئير وايغال ألون باتباعه لليساريين. ان بيغن قد أظهر دوماً ضعفاً نحو «اليهودي المقاتل». ومع ذلك، فان حركة السلام الآن، قد أسست من قبل ضباط الاحتياط. وحاول بيغن إعادة تعريفهم، ووصفهم «بالمسالمين» أو استخدام تعبيرا توراتي أكثر شجباً هو «الفاكهة العفنة». ومع ذلك، فان الجنود الاسرائيليون بدأوا يكتبون لبيغن عن شكواهم وتذمراتهم. ولتجنب معضلة الإدراك من أن هناك بعض العسكرين كانوا يعارضون الحرب بمرارة، فقد أعلن بأنه لن يجيب على رسائل جماعية وانما مناشدات أو رسائل فردية فحسب. وفي شهر تموز، أصبح هناك حشداً متزايداً من الاحتياطين الذين كانوا يعارضون الحرب في لبنان. فقد كتب أكثر من تسعين من الاحتياط لشارون يطالبونه بالاستقالة. وحركت هذه الخطوة عقد اجتماع شعبي نظم من قبل حركة «جنود ضد الصمت». وذهب احتياطيون آخرون الى أبعد من ذلك وشكلوا جماعة «هنالك حدود».

وتعهد أعضاء هذه الجماعة بأن لا يخدموا في لبنان، مما عنى بشكل أكيد بأنهم كانوا يفضلون الذهاب الى السجن بدلاً من الاشتراك في حرب شارون فمثل هذا التحول وعلى مثل هذا المستوى المنظم كانت سابقة لا مثيل لها في اسرائيل، اذ إن الجيش الاسرائيلي أصبح مؤسسة جوفاء، مزروعة في قلب الأمة. ودعا اليمين أولئك الذين اشتركوا في هذا التنظيم بأنهم «مستسلمون» و «خائنون»، وحتى أن حركة السلام الآن أبعدت نفسها عنهم. اضافة لذلك، فانه كان هناك أعضاء من الليكود في الكنيست اقترحوا من أن يخرج مؤيدو حركة السلام الآن من خدمة الاحتياط في الوحدات العسكرية العاملة. وحتى أن عضو حيروت في الكنيست ميخائيل كليتز، اتهم حركة السلام الآن بأنها تحصل على معونات مالية من السعودية. كما أن الدعم للحكومة جاء من ذوي القتلى، الذين اعتقدوا بأن أبناءهم ماتوا في سبيل قضية شرعية وفي إعلان دعائي نشروه في صحيفة جيروسالم بوست، جاء فيه ما يلي:

« إن أحباءنا لم يسقطوا عبثاً . فنحن العائلات الثكلى الذين سقط أبناؤهم الأعزاء في حملة «سلامة الجليل» يرغبون في رفع أصواتهم بالاحتجاج ضد الاستغلال الفظيع لموت أبنائنا الأعزاء بسبب أمور سياسية معينة. فأوقفوا التحريض - ودعونا وشأننا في ساعة كربنا».

واستغل ايتان هذا الاتجاه عندما عزل ايلي جيفا عن قيادة وحدته، مدعياً بأنه «لم يكن لديه الشجاعة بالنظر في أعين ذوي الجنود الذين قتلوا في بيروت الغربية». وفي كلمة ألقاها أمام الضباط في ١٢ تموز، دافع شارون عن حق الجنود في التعبير عن وجهات نظرهم. ومع ذلك، فقد فرق بين آراء أولئك الذين اعتبرهم مستقلين وموضوعيين وبين وجهات نظر مثيرو الشغب السياسي، الذين أرادوا تحطيم الروح المعنوية للأمة. كما هاجم الجماعات المنظمة للضباط الخارجين من الخدمة كتهديد للديمقراطية. وأعاد شارون للأذهان صورة الزمر اليسارية الثورية التي تعمل في الوحدات العسكرية. وأعلن بيغن بنفسه بأن المناقشات والأنشطة داخل الجيش الاسرائيلي التي كانت تعارض الحرب، تذكره بجهود البلاشفة لإضعاف جهد الحرب الروسية في صيف عام ١٩١٧. ومع ذلك، فان بيغن قد لاحظ بوضوح مثل عدم الرضا ذلك داخل الجيش الاسرائيلي. ومما يلفت النظر فانه عندما استقبل نشيط السلام افروم بورغ وجنديان آخران من الجنود العاملين، فان هذا اللقاء لم يحظ سوى بالذكر في الصحافة.

رد الليكود

كان رد الليكود على حملة الاحتجاج المتزايدة هو تنظيم حشد ضخم من مؤيديه. وكان هذا يقصد به كرد على الانتقاد القوي ضده، وعلى إظهار قاعدته الشعبية أمام المنظمات الأخرى مثل حركة السلام الآن. واعتقد بيغن أنه كان بإمكانه استخدام مقدرته البلاغة لإعادة الحيوية الى ساحة الليكود ووقف التعفن السياسي فيه. كما أنه أنجز حاجة داخلية لدى بيغن من أجل دعم تام من الجماهير.

وقدر عدد المشتركين الذين حضروا تلك التظاهرة بحوالي (٢٠٠) الف شخص، لدعم سياسة الحكومة، في ١٧ تموز بتل أبيب. وأبلغ بيغن مستمعيه بأن (٩٠) بالمائة من «الارهابيين» سيصفون عند نهاية الحرب»، وستكون هناك معاهدة سلام مع لبنان. ووصف المعارضة والمحتجون مرة ثانية بأنهم متحفزون سياسياً. وقدم مقارنة ما بين موقف اللكيود الداعم في حروب اسرائيل السابقة وموقف التجمع العمالي المتناقض حاليا للحرب في لبنان. وأوحى بيغن بأن أولئك الذين «قاوموا هذه الحرب المقدسة» قد تجاوزوا حد التصرف والسلوك الديمقراطي بتحويل «حرية التعبير الى حرية قذف وتشويه سمعة». وحاول أن يحشد التأييد ضد حزب العمل، مستغلاً مقدرته الكلامية، ومستعيداً اللغة التي كان يتحدث بها في منظمة الأرغون السرية:

«إذا ما قمتم أنتم المسؤولون عن حرب يوم الغفران، بقذفنا والتشهير بنا، وتزويد أعدائنا بالأداء، فهل لا يسمح لنا على الرد بالمثل؟ فسنرجع الى الوراء، وسنعود الى الشعب عندما يأتي يوم الانتخاب، وسنكشف كافة الحقائق المزورة أثناء أيام تلك الحرب».

لقد شعر الليكود بأن كل من حزب العمل واليسار المتطرف قد استغلوا وسائل الاعلام العالمية من أجل أغراضهم الخاصة. وازداد إخفاق الليكود وتكثف كلما ازدادت الصعوبات.وهاجم زعيم الحزب الديني القومي، يوسف بورغ، حركة السلام الآن بسبب «تشجيعها للارهابيين» ـ وحتي مع أن ابنه، افروم، كان عضواً رئيساً في الحركة. ومثل هذه الجدالات استخدمت من قبل بيغن بوقت قصير فيما بعد في جلسة الكنيست. فقد اتهم (١٢) زعيماً عمالياً بحضور حشد لحركة السلام الآن. وكان هذا غير صحيح تماماً. فما يدعو للسخرية أن قيادة حزب العمل كانت تعمل جهدها لتبقى نفسها بعيدة عن حركة السلام الآن.

فمنذ بداية الحرب في لبنان، فقد انقسم حزب العمل على نفسه داخلياً. فيما بين الصقور والحمائم. وفي شهر كانون الثاني عام ١٩٨٢، كانت هناك مداولة داخل اللجنة السياسية للحزب حول الأوضاع التي ستشعل فتيل الحرب مع منظمة لتحرير الفلسطينية. وأعلن موتاغور وبقوة بأن حرب كاملة ستؤدي الى حدوث خسائر كبيرة في النهاية. ومع اندلاع الحرب، فان يوسي بيلين دعا الى الانسحاب من لبنان في صحيفة هآرتس. ومع ذلك فان زعامة الحزب حاولت وبشكل يائس على الإبقاء على واجهة الوحدة الشعبية، وتطلعت الى أية علامة لعدم الموافقة العامة لعمل حكومة الليكود. ولم يكن هذا رغبة في استرضاء الليكود لإعلانه بعدم الولاء الوطني له. وكان موقف حزب العمل من العملية العسكرية، كما بين من قبل رجليها العسكريين البارزين السابقين، رابين وغور، هو أنه كان من الأفضل جداً الحفاظ على وقف إصلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من ايجاد أي مبرر لانهيارها. إلا أن هذا لم يكن بالاقتراح الذي كان يثير اهتمام بيغن او شارون. وقد علل رفائيل ايتان، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، الحاجة للقيام بحل عسكري الى وجود مشكلة منظمة التحرير في لبنان منذ مدة طويلة قبل التدخل الاسرائيلي الفعلي. وفي اليوم الثاني من الحرب، كان بيرس ورابين اجتمعا لثلاث مرات مع بيغن بهذا الصدد. وكما في اللقاءات السابقة، فان زعيمي العمل شعرا بعدم ارتياح بشأن الأهداف الغامضة وعدم وجود غرض محدد للغزو الاسرائيلي. وكان هناك أيضاً شعوراً واضحاً في معسكر العمل من ان المبادىء السياسية والدعم التام لأهداف الحرب علقت بشكل مؤقت. وكما اعترف ايتان بذلك:

«لقد كنا نحن البادئون في هذه الحرب. فنحن الذين بدأناها. ووضعنا الخطة. وقررنا التوقيت .. وهذه هي أول حرب قررت فيها مبادىء الحرب من البداية وحتى النهاية في رئاسة الأركان العامة، وبموافقة الحكومة، بالطبع».

وكانت قيادة حزب العمل قلقة بشكل خاص بشأن احتمالية التورط المتزايد مع السوريين. وبإعطاء درجة من الدعم العام للحرب وبأهدافها العامة المعلنة فيما يتعلق بمجالها، فان حزب العمل دعم الحكومة (حكومة الليكود) في الكنيست عندما طلب حزب الجبهة الديمقراطية من أجل السلام طرح الثقة بالحكومة. وكان هزم ذلك الاقتراح بأغلبية الأصوات، ٩٣ صوتاً مقابل أربعة أصوات فقط، قد بين الاجماع السياسي، مع أنه كان موقف الحكومة مضطرب في بداية الحرب. وحتى أن كل من شلوميت ألوني، ساريد وحزب المبام - الذين شكل أتباعهم نواة حركة السلام الآن - قد امتنعوا عن التصويت وبما أن الأهداف المعلنة للحرب كان تتغير بشكل مستمر، ودون إشارة أو علامة على انتهاذها، فان حمائم حزب العمل بدأوا يصرحوا علناً بمعارضتهم، ويقومون بتنسيق مواقفهم مع أولئك المعارضين في الأحزاب الأخرى، الذين كانوا يعارضون الغزو. ومبدئيا فان بيغن وعلى نحو غامض أيد الحكومة عند ابتداء حصار بيروت في أوائل شهر تموز. وأبلغ بيغن زعماء حزب العمل في اجتماع عقده معهم في السادس من تموز، بأنه كان يعتقد من أن إجراد مفاوضات تسوية سترغم منظمة التحرير على مغادرة بيروت. ومع ذلك، وفي اليوم التالي، وفي تجاهل تام لتوجه زعامة العمل، فان زعماء الحمائم في الحزب، يوسي ساريد، موتا غور وعوزي بارام، اجتمعوا لمناقشة تكتيكاتهم. وتوصلوا الى أنهم يجب أن يتخذوا موقفاً واضحاً ضد الليكود بدلاً من اتخاذ موقف باهت. فمثل هذا الموقف سيغيظ الصقور بل أنه أيضا سيزعج قيادة حزب العمل. واعتبر رابين، بشكل خاص، بأن الوقت لم يكن ملائما لاتخاذ مثل هذا الموقف، على اعتبار الدعم العام القوي للحرب. وشجب الموالون للحزب مثل حاييم هيرتزوغ علناً موقف حمائم العمل، ووصفه على أنه «صوت الأقلية»، وانتقد أية محاولة للتفريق بين أهداف الحكومة وأهداف لجيش. وأكد بأن الحرب كانت نتيجة محتومة ومدعومة جداً بتوجه الحكومة، بما فيه مواجهتها مع السوريين. وفي الأيام الأولى لحصار العاصمة اللبنانية، فقد سر بامكانية دخول القوات الاسرائيلية لبيروت الغربية - وهو خيار عورض من قبل بيرس. واتفق المتشدد هيرتزوغ مع بيغن في إعلانه بأن عرفات ومنظمة التحرير كانا «أخطر عدوين عرفهما الشعب اليهودي منذ عهد هتلر». وفي الحقيقة فان هيرتزوغ كمتحدث أصلي للانجليزية ولديه خبرة عسكرية جيدة كان مصدراً قيماً في تفسير موقف الحكومة الاسرائيلية، عندما زار الولايات المتحدة أثناء الحرب. وحاولت زعامة حزب

العمل وبصعوبة بالغة كبح جماح الحمائم الشبان. وأعلن حاييم بارليف، الأمين العام لحزب العمل، بأنه يمكن أن تجرى مناقشة كاملة للوضع عندما يتوقف القتال ويعود الجنود.

وشكل حمائم العمل، في غضون ذلك، جماعة غير منظمة أطلقت على نفسها اسم «الشجاعة»، تضم أعضاء أيضاً من حزبي مبام وراتز. ومع ذلك، فقد واجهت قيادة حزب العمل في كلا الاتجاهين، ودعا بيان صدر عن مكتب الحزب في ٢٩ تموز بيغن بأن يأمر بوقف قصف بيروت الغربية، لأن ذلك سيخرب بشكل شديد «صورة اسرائيل كدولة ديمقراطية ترتكز على قيم انسانية». ومع ذلك، فان البيان أيضا طلب من أعضاء حزب العمل بأن لا يشتركوا في مظاهرات معادية للحرب. ومع ذلك، فان حمائم حزب العمل كان وعلى نحو متناقض أكثر تحفظا من المعارضين الآخرين للحرب، وبشكل بارز أولئك الذين في أقصى اليسار. ومما يلف النظر، فان يوسي ساريد غض النظر عن لقاء عرفات، في حين أن أوري أفنيري كان سعيداً لأن يقوم بذلك. وفي أوائل شهر آب، وعندما تكثف القصف الاسرائيلي لبيروت الغربية، وبدا أن دخول القوات الاسرائيلية للمدينة أصبح وشيكاً، فان المكتب السياسي لحزب العمل بدا بأنه قد تبنى نبرة أكثر حمائمية. وكان هنالك نداء لوقف مشترك لاطلاق النار على جميع الجبهات، وعدم اجتياز الخط الأخضر الى بيروت الغربية، وإخلاء منظمة التحرير من خلال الطرق الدبلوماسية. واتخذ بارليف موقفاً أكثر وسطاً في ذلك الوقت وشجب كل من الحمائم والصقور. وانْتُقِد رابين لدفاعه عن تشديد الحصار من خلال شن غارات جوية مكثفة وقطع الماء والكهرباء عن العاصمة اللبنانية. وحتى مع ذلك فان رابين قد شوش بسير مجريات الحرب: فقد أبلغ مجموعة زائرة من حاخامات الولايات المتحدة بأن لبنان يمكن أن يصبح فيتنام اسرائيل. وأعطيت اعتبارات جادة عن احتمالية قيام مظاهرة لحزب العمل. ان انقسام حزب العمل وتضارب آراء زعمائه قد وصفا مرة ثانية من قبل بيغن بعدم الوطنية. ففي إحدى المناسبات، فكر بيغن تعيين لجنة تقصي حقائق لدراسة سلوك وتصرف المعارضة أثناء الحرب. ووصفهم بصورة متكررة «بفريق العمل المشوه» وحاول أن يظهر كيف أن حركة السلام الآن كانت في الحقيقة مجرد واجهة للحزب. ووصف ديفيد ماغين، عضو حزب الليكود في الكنيست، الزعيم العمالي، شمعون بيرس، على أنه «مرتعاً للتحريض على الفتنة، ومليئا بالحقد والازدراء». واتهمت غيئولا كوهين من حزب تخيا، التجمع العمالي باتخاذ دور «المخبر الوطني» وبإضافة «نقطة من سمه الى شعلة النار التي اشتعلت حولنا بواسطة أعدائنا». وجرت محاولة الليكود للابقاء على القيام بنقد مضاد، وبذلك حافظت على سكوت حزب العمل من خلال الاهمال الناجح طيلة فترة

الحرب. فعندما طلب نائب حزب الليكود في الكنيست، بأنه يجب عليهم عدم الانتقاد علناً لأي مظهر من مظاهر الحرب، «وذلك لزيادة الوحدة الوطنية خلال تلك الأيام من المجد». فان غالبية نواب حزب العمل في الكنيست أذعنوا للأمر. واستغل بيعن هذا التكتيك ليجرف العديد من الأسئلة أو الاستفسارات القانونية في الكنيست. فعندما سئل بيرس بيغن في الكنيست في نهاية شهر تموز لماذا لم يتنبأ بالصعوبات في العملية. فان رئيس الوزراء أجاب بأن حزب جاحل قد أحجم عن توجيه مثل هذا السؤال خلال حرب يوم الغفران. وقارن بيغن وبصورة متكررة ولاء تكتل الليكود، وبانتمائه الوطني، خلال الحروت السابقة، عندما كان حزب العمل في السلطجة، مع عدم تضامن حزب العمل الحالي مع حكومة الليكود. وأشار الى وصمة عار حرب يوم الغفران عدة مرات خلال صيف عام ١٩٨٢. وكان هذا، أيضا، انتقاداً لحزب العمل، الذي كان سبباً في عدم الاستعداد والنتيجة الغير مرضية. ودافع أعضاء الليكود علناً عن اريل شارون ضد الاتهامات التي كانت متجاوزة سلطته. وبينوا بزنه خلال كل من حرب الأيام الستة ١٩٦٧ وحرب يوم الغفران ١٩٧٣، فان القرارات العسكرية اتخذت دون إشعار كل من الحكومة أو لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست. فادعوا، بأن موشي ديان قد اتخذ قرار الهجوم على مرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧ دون استشارة زملائه في الحكومة، او استشارة رئيس أركان الجيش آنذاك، اسحق رابين. ومن خلال حرب الكلام هذه، فان الاخفاق ازداد والانتقاد استمر.

الفصل العاشر

صدمة بيغن المهلكة

صدمة بيغن المهلكة

إن استخدام بيغن لعبارة الوطنية كسلاح دعائي ضد حزب العمل كان سلاحاً غير فعال ضد الحمائم الصريحين، الذين كانوا واضحين تماماً في أهدافهم. وبعد خروج منظمة التحرير من بيروت، وعندما بدا أن عملية «الدبابيس الكبيرة» كانت ناجحة من الناحية العسكرية بالرغم من كل الخداعات التي جرت، فان بيغن استجوب يوسي ساريد فيما إذا كان في الحقيقة لم يكن آسفاً من أن «الارهابيين» قد هزموا. فأجاب ساريد قائلاً: «نحن ننتمي الى عالمين مختلفين في الحركة الصهيونية». فبالنسبة للحمائم وأولئك الذين تحالفوا مع حركة السلام الآن، فان لهم قيمهم ونظامهم المختلف وطريقة مختلفة لقراءة التاريخ.

وقارن بيغن بحسم الحاضر بالماضي. وأشار في أكثر من مناسبة، بأن الحرب في لبنان كانت من أضرار حرب يوم الغفران، وكان يشير اليها على أنها على غرار حرب فيتنام. ومثله مثل العديدين من جيله، فان بيغن فهم الأحداث المعاصرة، وبصورة رئيسة من خلال تجربته الذاتية الفظيعة أثناء حرب الإبادة النازية. فقد اعتبر العديد من الأعداء والمعارضين بأنهم على غرار النازيين. كما كان يعتبر الاحتلال البريطاني (الانتداب البريطاني) لفلسطين على أنه في قالب نازي. فمنظمة أرغون زفاي لومي، كما قال، قد كافحت من أجل إخراج العدو البريطاني ـ النازي. وعندما برز وخرج من العمل السري للعلن، فقد أصبح يشير الى البريطانيين على أنهم «معلمو وتلاميذ هتلر على حد سواء»، في خطاباته الاذاعية، التي كان يبثها من اذاعة الارغون. كما أن مسألة التعويضات الألمانية المثيرة للجدل أظهرت كيف أن بيغن مارس وعلى نحو متزامن أهدافاً سياسية مستغلا ذلك الوضع. وأتاحت محاكمة كاستنر لحزب حيروت اتهام حزب المباي بطريقة غير مباشرة بالتعاون مع النازيين. فاذا ما وجه بيغن في الخمنسينات والستينات نقده مباشرة ضد جمهورية المانيا الاتحادية، فانه أصبح أمراً ثانياً بالنسبة له ليعتبر الوطنيين الفلسطينيين على أنهم النازيين الجدد، في أعقاب بروز منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧٠، قام بيغن بسحب وزراء حزب جاحل من الحكومة رداً على قبول جولدا مائير لمبادرة روجرز، وأبلغ الكنيست بأن مثل «اعادة التقسيم هذا للأرض الغربية لاسرائيل» سيؤدي الى عودة منظمة التحرير الى «يهودا والسامرة». وادعى، بان هذا سيتسبب في إثارة حرب «أكثر قسوة ودموية في تاريخ الجنس البشري». ودعى حينذاك الى «خروج

الأمريكيين للشوارع» ـ على النقيض من تصرفهم السلبي في الأربعينات ـ ليفشلوا الخطة الأمبركية.

لقد ساعدت حملة العنف التي شنتها منظمةالتحرير بعد عام ١٩٦٧ بيغن دون شك في تصميمه على الاحتفاظ بالأراضي، كما أنه أضعف وبشكل شديد أية بادرة معتدلة. وأدت حملة منظمة التحرير بالتأكيد الى تحول الانتباه العالمي للقضية الفلسطينية، بيد أنها أيضا قوت من مفهوم تحصين اسرائيل ومنحت بيغن تأييداً أكبر في شجبه. وعلى العكس من جابوتنسكي، فان بيغن اعتبر العرب «كالأوروبيين». فجابوتنسكي، الذي مات قبل المحرقة أو حرب الإبادة النازية، اعتقد بأن العداء العربي كان ردة فعل طبيعية للتجربة الصهيونية. وكان ذلك وضوح ذاتي من أنه سيكون هناك صراعاً. فهو لم يعتبر العرب على أنهم لا ساميين بالتأكيد. أما وجهة نظر بيغن فهي مختلفة تماماً، إذ أنه كان أولاً وفي المقام الأول نتاج لأوقات فظيعة عاش من خلالها.

وفي أعقاب الهجوم على مستوطنة كريات شيمونة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد أبلغ بيغن الكنيست ما يلي:

> «لعدة سنوات ، فان أعيننا ندبت ورأت مجازر الأطفال على الأرض الأجنبية. واليوم على أرض اسرائيل، فان عيوننا ترى أطفالنا يقذفون من نوافذ الطوابق العليا ذلك أن عظامهم قد تهشمت، وسحقت رؤوسهم، كما فعل الألمان النازيون في أوروبا».

وردد هذا الكلام بعد بضعة أشهر، عندما استولى ثلاثة عناصر من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على مدرسة معالوت وقتلت ٢١ طفلاً. فلا شك أن هذه العمليات قد أثرت بعمق على بيغن، ومثل هذه التعليقات لم تكن كردة فعل بوضوح لتكديس رأسمال سياسي. ولكنها رسالة صريحة من أن حكومة العمل لم تكن تقوم بحماية مواطنيها بما فيه الكفاية. ولم يكن فحسب عجز حزب العمل في مسألة الأمن، بنظر بيغن، وانما كان إظهاراً لضعف بارز فيما يتعلق باقتراح مبادلة الأرض بالسلام. وعندما قبل له من قبل بعض الأعضاء في الكنيست من أن المقارنة أو المشابهة مع النازيين هي غير مبررة ومشوهة، فوبخ سائليه بتذكيرهم بأنه خلال فترة الأرغون في العمل السري لم يؤذ أي طفل أو امرأة بريطانية.

إن تحدث بيغن عن جيل حرب الإبادة ليهود المهجر في أوروبا الشرقية، قد وجد نفسه بالنتيجة في وضع شاذ مع الجيل اللاحق، الذي لم يختبر أو يجرب ما جربه هو ولم يفهم الحاضر بلغة الماضي. علاوة على ذلك، فان بيغن لم يعترف بوجود الفلسطينيين،

وخصوصاً جيل ما بعد الحرب. وكانت ردة فعله لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٧٦، تعود للماضي مرة ثانية حين قال: «إن دعاية أبناء جيلي كانت أكثر نجاحاً من تلك التي لفاروق القدومي».

إن مطلب منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة دولة يهودية في «يهودا والسامرة»، ومعرفة أنه يوجد فيها بعض ممارسي العنف ضد المدنيين العزل، حث بيغن على بناء الجدار الحديدي لليكود وحتى بشكل أعلى. فقد أبقى بيغن على اعتقاده من أن منظمةالتحرير كانت تقاتل من أجل تدمير «دولة»، وليس لتحرير وطن. واعتقد بيغن بأن الوطن الفلسطيني سيصبح قاعدة سوفييتية تماماً «على خطوط أنغولا «المستقلة». فلم يكن زعيم الجبهة الشعبية، جورج حبش، عميلاً سوفييتياً لوحده، كما ادعى بيغن، ولكن كان كذلك أيضا ياسر عرفات الوطني واحمد جبريل، زعيم الجبهة الديمقراطية، الذي انفصل عن حبش في الستينات. فبعد أن أصبح رئيساً للوزراء بوقت قصير فقد وصف بيغن منظمة التحرير الفلسطينية «بمنظمة القتلة والعدو الأكثر حنقاً على الشعب اليهودي منذ عهد النازية» . أضاف بأن موقف الحكومة الاسرائيلية لن يكون ليناً. وأبلغ بيغن مؤتمر صحفي عقده في عام ١٩٨١، بعد ضرب المفاعل الذري العراقي «بأنه لن تكون هناك حرب إبادة أخرى في التاريخ».

إن النعوت «بالنازية» و «الفاشية» كانت تطرح جانباً من قبل كافة الجهات في الحياة السياسية في اسرائيل. وكان هذا أسلوب الحرب الأيدولوجية في عهد ما قبل إنشاء الدولة. وبعد عام ١٩٤٥، فان الرعب من المحرقة أو حرب الإبادة لم يعد مصطلحاً يثير الخوف، سواء كان ضد جيران اسرائيل الأعداء او من قبل الأعداء السياسيين الداخليين. وأصبح بدلاً من ذلك كأداة في الساحة السياسية ـ ليقد ويبسط الحقيقة حول العدو، وليكشف للناس الحقيقة المجردة. وفي الحقيقة، فان استخدام مثل هذه اللغة فاقمت التوتر بإطلاقها للعواطف. فالمعارضون الحاليون قد تحولوا الى أشباح الماضي. ان توجه بيغن المنتقص أدى الى التركيز وحشد كافة كافة مخاوف اليهود التاريخية، واعتقاداته العميقة غالباً ما كانت متشاركة بشكل واسع من قطاعات واسعة من الجماهير الاسرائيلية. والى حد الاتهام بأن كل هذا أدى الى حدوث جنون الاضطهاد، وكان رد بيغن أن جنون الاضطهاد مبرر أحياناً. ولقبه آخرون بـ «قديس الخوف الكبير»، بسبب تجربته في الكشف عن القلق الداخلي للسكان. وبعد عام ١٩٦٧، فان بيغن سيس مصطلح حرب الابادة بشكل لم يفعله أي سياسي اسرائيلي من قبل. فالشعور الذي سبق حرب الأيام الستة من ان العرب

سيبيدون اسرائيل قد توسع وانتشر بشعور عميق. وترافق هذا مع بروز متزايد بالمحرقة في الحياة النفسية الاسرائيلية. وكان هناك أيضا عنصر الخيال في عرض بيغن لماضي ومستقبل المحارق أو حروب الإبادة اليهودية. وان اعدام والده من قبل النازيين كان في المقدمة، في حين كان ينشد بطريقة بطولية الهاتكفا، النشيد الوطني الاسرائيلي، وقد نفي ادعاد بيغن هذا من قبل شقيقته.

وظن البعض أن مقدرة بيغن على وضع الضعف النفسي للجماعة - وذلك بترديد عبارة المحرقة سواء بالنسبة للعرب، أو بسبب البغض لأعضاء سابقين في حزب العمل، أو بالذل السفاردي من قبل الاشكنازيم - كان شيئا ً رئيساً لقوته السياسية. فان صدمة المحرقة واحتمالية عودتها كان توجها دائما لبيغن، الا أنه بدا ليصبح أكثر تعبيراً وأقل تركيزاً في خلال كبره. فأثناء غزو لبنان، كرر بيغن وبشغف الرجوع الى الماضي، حيث اعتبر ذلك من قبل العديدين - وخصوصاً معارضي الحرب - على أنه مظهر رئيس لاستراتيجيته السياسية.

إن صورة المحرقة في الحقيقة ترسخت بشكل كبير في ذهن بيغن. ففي عام ١٩٣٩، لم يكن قادراً على أن يقوم بتنفيذ التعليم التلمودي الذي يقول: «إذا ما جاء أحد ما ليقتلك، فانهض لكي تقتله». فللحقيقة المأساوية فانه كان اليهود، بما فيهم كافة الصهاينة التصحيحيين، لا قوة لهم. وبدلاً من ذلك، فان بيغن هرب قبل تقدم الجيش الألماني، للمعرفة الأكيدة من أنه لا جدوى من المقاومة، ولو كانت بطولية، وانه لن يفعل شيء ما بالنسبة للقضية الصهيونية في بولندا. وبطريقة ذات مغزى، فانه قد تم نسف مبنى صحيفة البيتار، ودمرت. ولا بد أن الشعور بالإخفاق، وبالشك المثار، لتركه الآخرين خلفه، الأمر الذي أثر على العديدين من الذين فروا من الاحتلال النازي لبولندا، قد أثر وحز بنفس بيغن أيضاً. وفي عام ١٩٨٢، مع ذلك، فان الأحداث السياسية قدمت له فرصة للعمل كما لو أنه رغب أن يفعل ذلك في عام ١٩٣٩.

ففي بداية الحرب في لبنان، في ١٤ حزيران، رد بيغن على الانتقاد الذي وجهته لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست حول الخسائر المدنية التي سببتها الهجمات الاسرائيلية على بيروت الغربية، بقوله:

> «لو أن هتلر في الحرب العالمية الثانية قد التجأ واختبأ في إحدى الشقق وبين عشرات المدنيين الأبرياء، فلا أحد كان سيكون نادماً على قصف الشقة، وحتى لو عرض ذلك أرواح الأبرياء للخطر ايضا».

لقد كانت ردة فعل بيغن طبيعية وبشكل قوي على الاتهامات من ان اسرائيل كانت تقلد النازيين في أعمالها ضد العرب. فبالنسبة مثل تلك التعليقات التي أثيرت من قبل كبار الكتاب الغربيين وذهبت سوياً مع الاحصاءات المضللة ـ فقد صنعت نسخة جيدة لتحويل اليهود الى نازيين وبيغن الى هتلر لكي يشجبوا الحرب. وهذا غالباً كان له تأثير لتحويل التقارير الغير مستساغة الى تقارير غير دقيقة، وكنتيجة فان مثل هذه التحريفات حثت العديد من يهود المهجر على مهاجمة الصحافة كطريقة للهروب من انذهالهم ولمؤازرة الحكومة الاسرائيلية. وحتى أن الرئيس الفرنسي آنذاك، فرانسوا ميتران، الذي كان في يوم ما مسؤولاً في حكومة فيشي الموالية للنازية إبان الحرب العالمية الثانية، رأى من الملائم أن يدعو حصار بيروت على غرار ما حدث لقرية «اورادور» الفرنسية، حيث أعاد للأذهان المجزرة التي ارتكبها النازيون ضد المدنيين في القرية الفرنسية عام ١٩٤٤. وكان هناك استياء بوجه خاص عندما شجب الشبان الألمان سياسات الحكومة الاسرائيلية. فكل هذا أكد لبيغن عدم ثقته التامة بالغرباء، الذين أفسحوا المجال للقتل والتدمير المختلف في التاريخ اليهودي.

وربما كان أكثر بيان غرابة لاستخدام بيغن الخاص للتشبيهات بالعهد النازي، كان في البرقية التي أرسلها للرئيس ريغان آنذاك، وجاء فيها ما يلي:

> «والآن هل يمكنني أن ابلغك، عزيزي الرئيس،كيف انني اشعر هذه الأيام عندما اتحول الى خالقي بالعرفان العميق. انني أشعر كرئيس للوزراء بالقوة لإصدار امر للجيش الشجاع المواجه «لبرلين»، حيث أنه بين المدنيين الأبرياء، كان هتلر وزمرته يختبئون في قبو تحت الأرض. وان ابناء جيلي، يا عزيزي رونالد، اقسموا بالله، بأنه مهما يكن الذي يعلن عن نواياه بتدمير الدولة اليهودية أو الشعب اليهودي، أو كلاهما، لذلك فان ما حدث من برلين ـ مع أو بدون فترات فاصلة معكوسة ـ فانه لن يحدث هذا ثانية مطلقاً».

إن هذه التعليقات، أطلقت عند اشتداد القصف لبيروت، مما سبب حنقاً للعديد من الاسرائيليين فقد شعروا بأن المحرقة قد اختيرت لتوفر مبرراً للحرب. واعتقد العديدون بأن مثل هذه العواطف قد ميزت تراجع بيغن عن المبادىء التقليدية اليهودية في حرب فقد السيطرة عليها.

وبالرغم من الحساسية اليهودية للأذى من المحرقة، فان العديد اعتقدوا بأنه قد فقد الاتصال بالحقيقة وانه يلاحق هواجس واشباح الماضي فحسب.

واتهم الكاتب عموس اوز، الذي وصف علمية سلامة الجليل بأنها «أنموذجاً من نمط

جابوتنسكي»، بيغن على أنه يتبع نهج هتلر في كل يــوم، وانه تخيل برجـــوع هتلر ليقتله مرة ثانية:

> «ان هذا يوحي بعودة هتلر للحياة، فقط ليقتل مرة ثانية وأخرى، وهي نتيجة للألم يمكن أن يسمح بها الشعراء لأنفسهم باستغلالها، ولكن ليس رجال الدولة .. وحتى في العاطفة الكبير التي تكلف شخصيا، فانك يجب أن تذكر نفسك والناس الذين انتخبوك زعيماً من أن هتلر ميت وحرق وأصبح رمادا».

كما أن شايكا جروسمان، عضو حزب المبام في الكنيست، الذي حارب في غيتو وارسو، نقل رسالة مشابهة لبيغن، تحت عنوان: «العودة للحقيقة ! فنحن لسنا في غيتو وارسو، نحن في دولة اسرئيل». كتب يقول:

> «هل نحن نعتبر في الحقيقة معسكرات اللاجئين البائسة كالتي كانت في ميونيخ ونورمبيرغ؟ وهل لنا ان نفهم ان تدمير الخيام والاكواخ خارج مدينة صيدا تمثل «معقلا» للفلسطينيين»؟ وهل لنا ان نرى آلاف الشيوخ، النساء والاطفال المحرومين من كل شيء، الذين يمثلون نماذج وعناصر الجنس البشري».

ان جيشانات بيغن استفزت أولئك الناجين من غيتو وارسو وبوشينوالد لأن يقوموا بالاضراب عن الطعام خارج النصب التذكاري لضحايا حرب الابادة، احتجاجا على الحرب في لبنان، وعبر احدهم عن ذلك بقوله:

> «أن الألمان جوعونا بالقوة في غيتو بوشينوالد، ولكن في القدس اليوم، فانني قد جوعت نفسي طوعية. وان جوعي ليس أقل فظاعة. وعندما أسمع الناس يتحدثون عن «العرب القذرين»، فانني اتذكر الحديث عن «اليهود القذرين»، فأرى بيروت وأتذكر وارسو».

وحظر رفائيل ايتان أفراد الجيش الاسرائيلي من زيارة النصب التذكاري بعد معارضة بعض المرشدين الحرب في لبنان علنا. وطلب دوف شيلانسكي من حزب حيروت، واحد الناجين من يهود ليتوانيا، من مدير النصب التذكاري لضحايا الكارثة بأن يقوم بطرد اسرائيل جوتمان، وهو احد العلماء البارزين ومن الذين نجوا من معسكر اعتقال اشويتز، لأنه شجب قصف بيروت واستخدام بيغن البلاغي للكارثة وحرب الابادة.

ومع ذلك فوراء البلاغة كان يكمن هناك تصميم بيغن من ان تردد الغرب في الثلاثينات يجب ان لا يتكرر من قبل اسرائيل في الثمانينات في الشرق الاوسط. واعتقد بقوة، بأنه لا بد من توجيه ضربة وقائية ضد الاعداء المحتملين. وفي الواقع، فقد اعتقد بأن موقف فرنسا المؤيد للفلسطينيين نابع من «غيرتهم من اسرائيل»، لانهم لم يستطيعوا سابقا او لم تكن لديهم الشجاعة لضرب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية في مستهلها وقبل ان تصبح قوية.

واعتبر بيغن الضغط الاميركي على اسرائيل مشابها لذلك الذي مارسته الدول الامبريالية على الدول الأوروبية الصغيرة في حقبة الثلاثينات لتركع أمام هتلر. وعند بداية الحرب في لبنان، فقد أبلغ بيغن رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية من ان اسرائيل لن تتصرف كما تصرفت تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٣٨، عندما أذعنت للضغط الغربي عليها. وفي مقابلة أجراها بعد ثلاثة أشهر، ملمحاً فيها للولايات المتحدة، من «ان اسرائيل ليست تشيلي وانني لست اللندي». وان السبب المركزي لاطالة أمد الحرب وتحويلها من عملية صغيرة الى عملية كبيرة، كانت من حقيقة ان اسرائيل اعتمدت على الكتائب، الذين ظلوا من خلال الاحداث محايدين ورفضوا الالتزام والوفاء بوعدهم بالقتال مع الاسرائيليين. فشارون قد ضخم من قدرتهم العسكرية بوضوح واخطأ ولاءهم السياسي. ومع ذلك، فان بيغن، نظر اليهم من خلال أعين الناجين من المحرقة. فالكتائب مثلهم مثل اليهود - جماعة صغيرة مضطهدة.

لقد وصف بيغن العملية الاسرائيلية في لبنان على انها حربا لا بديل عنها: فاسرائيل، كما قال، دفعت لاتخاذ المبادرة لوقف الكارثة الاكبر مستقبلا. وبشكل خاص، فقد ذكر بحرب الايام الستة عام ١٩٦٧، حيث ان النزاع حتم على اسرائيل اللجوء للقتال، وقال بهذا الصدد:

> «ان تحشدات الجيش المصري في سيناء لم تثبت بأن ناصركان على وشك الهجوم علينا في الحقيقة. فيجب ان نكون صادقين مع انفسنا. فنحن الذين قررنا الهجوم عليه ... لأخذ زمام المبادرة ومهاجمة العدو، ودفعه للخلف، وبذلك نضمن امن اسرائيل ومستقبل الأمة».

فهذا التصريح عكس بفعالية كافة التفسيرات الاسرائيلية الرسمية بشأن مسألة حرب الأيام الستة - فمعظم الاسرائيلين قد اعتقدوا بهذا الصدد من ان الدولة كانت بخطر مميت، وانه لم يكن هناك خيارا سوى الهجوم على الجيش المصري. علاوة على ذلك، فان بيغن وصف بتفصيل حي كيف ان الدبابات السورية في حرب يوم الغفران قد زحفت الى داخل اسرائيل تقريبا في بداية الحرب، وذلك لكي يبين كم هي كانت هشاشة وجود دولة اسرائيل في الحقيقة. وبهذه الطريقة، فان بيعن كان قادرا عل تبرير الخسائر البشرية لحرب في لبنان، وكحرب فرضت على اسرائيل فرضا.

وأصر على القول: «انه لا يوجد هناك مفرا من انه ينبغي على الأمة ان تحارب فقط عندما يكون ظهرها الى البحر او ان تقع في الهاوية. فمثل هذه الحرب يمكن ان تقود الى مأساة، اذا لم يكن الى كارثة، بالنسبة لأية أمة؛ بل يمكن ان تسبب خسارة فظيعة في الوجود». ومع ذلك العديد من الاسرائيليين في تلك المرحلة كانوا يعتبرون الحرب على انها

خيار اتخذه بيغن ولم يكن هناك خيار سواه ـ حرب لا بديل عنها.

المرحلة الثالثة من حرب لبنان: ٢٣ آب – ٢٨ أيلول

جرت الأحداث الأخيرة لعملية سلامة الجليل كالآتي:

٢٣ آب ـ انتخب بشير الجميل رئيسا للبنان.

الاول من ايلول ـ اعلن الرئيس الاميركي ريغان خطته لتسوية المشكلة الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

٥ ايلول ـ رفضت اسرائيل خطة ريغان.

١٤ ايلول ـ اغتيل بشير الجميل عندما فُجر المبنى الذي كان يتواجد فيه.

١٥ ايلول ـ سمح لقوات الكتائب بدخول مخيمي صبرا وشاتيلا للبحث عن مقاتلين فلسطينيين، الا انها ارتكبت بدلا من ذلك مجازر ضد المدنيين الفلسطينيين.

٢٤ ايلول ـ تظاهر حوالي (٤٠٠) الف اسرائيلي في تل ابيب في حشد نظمته حركة السلام الآن.

٢٨ ايلول ـ قرر بيغن تشكيل لجنة كاهانا للتحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا.

مع خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وانتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان، فان بيغن شعر بأن الجزء الرئيس من عملية سلامة الجليل قد تم بنجاح. كما انه شعر بأن الخط السياسي الذي اتبعه كان مبررا. ولاتمام العملية بطريقة ما، فانه كان عليه دفع الفلسطينيين الى طاولة المفاوضات لتحقيق خطة الحكم الذاتي بالطريقة التي يفهمها الليكود حسب اتفاقات كامب ديفيد. وفي ٢١ آب، وعندما كانت منظمة التحرير لا تزال موجودة في بيروت الغربية، فقد دعا شارون «عرب أرض اسرائيل» الى البدء بمفاوضات مع اسرائيل. واعلن بانها فرصة تاريخية وبدء حقبة جديدة.

وبرر وزير خارجية اسرائيل آنذاك، اسحق شامير، الغزو الاسرائيلي للبنان بهذه النتيجة المثالية لأول يوم من الحرب. فابلغ مؤتمرا للبنوك الدولية بأن «إزالة منظمة التحرير الفلسطينية سيكون مساهمة هامة لتحسين أوضاع السكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولمنح الفرصة لهم بالانضمام لعملية السلام». ومع ذلك فقد أبلغ زملائه الشبان بصورة خاصة بأنه لم يكن سعيداً بشأن قرار غزو لبنان.

ان اعادة ترتيب خريطة الشرق الاوسط لتلائم مصالح اسرائيل فهمت واعتبرت من قبل بيغن لتكون ايضا من مصالح الولايات المتحدة. الا ان البيت الابيض لم يشاطر بيغن في تفاؤله. ودفع ازدياد الهوة بين بيغن والادارة الاميركية الى الشعور السلبي تجاه اسرائيل، وخصوصا في أعقاب استقالة الكسندر هيغ، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك. وكان كل من جورج شولتز وكاسبر واينبرغر مدركان خطورة السياسات الاسرائيلية، وانهما لم يسقطا من حساباتهما المسألة الحاسمة للوطنية الفلسطينية. وفي خطاب له موجه للشعب الأميركي في الاول من ايلول، فان الرئيس الاميركي كشف النقاب عن خطة ريغان. وذكر باسهاب «بأن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير لم تلغ حق الشعب الفلسطيني بحل عادل لمطالبه». ومع انه تصور بانه لن تكون هناك دولة فلسطينية، وان منظمة التحرير لن تكون شريكا مفاوضا، فان ريغان أكد علي ارتباط صريح بين الضفة الغربية والاردن. واقترح تجميد فوري للاستيطان ورفض فكرة السيادة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة من انها كانت منسجمة مع الحكم الذاتي الفلسطيني. وكانت هذه ضربة كبيرة لبيغن. فعندما بدا الانتصار لائحا في الافق، فان الاميركيين، في رأي بيغن، كانوا راغبين بطرح كافة المكاسب جانبا. وعارضت الحكومة الاسرائيلية خطة ريغان من خلال تفسيرها الخاص لاتفاقات كامب ديفيد مع ان الاميركيين استقوا ذلك من نفس المصدر. واشار بيغن بان معاهدة كامب ديفيد لم تذكر اي شيء اكثر من تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة اشهر، ولم تذكر اية ارتباطات مع الاردن. وأعاد التذكير بالمقترحات التي طرحها خلال خلافاته مع الرئيس كارتر حول تفسير بنود المعاهدة. هذا، ومع انه قد ربح الحرب، فان تقدم المسار السياسي كانت مسألة بعيدة الحل. واعتقد بيغن بأن الادارة الاميركية الجديدة، المعادية للشيوعية والمحافظة، وموقفها من الارهاب، ستتصرف بطريقة مختلفة عن سابقتها لادارة الديمقراطية. الا انه فيما يتعلق بالمسألة الاسرائيلية الفلسطينية فانه لم يحدث على ما يبدو سوى تغيير ضئيل.

وحتى ان الكتائب لم يقدروا وجهة نظر بيغن المستقبلية. فبشير الجميل لن يوقع معاهدة سلام مع اسرائيل، وفضل «سلاما على مراحل»، بدلا من ذلك. ولم يتخذ خطوة فعالة باتجاه اضعاف ارتباطاته مع العالم العربي، او في الحقيقة معاداة المسلمين والدروز في لبنان. وبمعنى آخر، فان تفهم الاسرائيليين للوضع في لبنان لم يكن حسب تفكيرهم. واعتقد شارون، بدوره،بانه كانت توجد هناك حلول واضحة لكل شيء اذا ما توفرت النية لتحقيقها: «ففي لبنان، فان كل شيء له حل وسط ... وهنالك حلول وسط في كل الاوقات. فالسؤال هو: هل يمكننا ، نحن اليهود ان نعيش هنا بحل وسط، واعتقد بأن الجواب هو «لا».

التبريرات الدينية للحرب

كان زعيم الحزب الديني القومي الحاخام دروكمان قد صوت مع أقصى اليمن ضد الحكومة خلال التصويت على طرح الثقة بها قبل اندلاع الحرب شهرين. ومع ذلك، وأثناء العملية الإسرائيلية، فان الحزب اصبح من اشد مؤيد شارون. واندمج ما تبقى من حزب لعام مع حزب حيروت، في حين انضم كل من حزبي تيليم وتخيا للحكومة. واما الحكومة التي كانت تدير الحرب في لبنان اصبحت في أقصى اليسار بموقفها. ودعا حزب تخيا الى ضم جنوب لبنان لاسرئيل، في حين اصدرت العناصر الدينية اليهودية خرائط تظهر الجنوب اللبناني على أنه «ارض قبيلة أشر اليهودية». وفي الواقع، فان رئيس الحزب، يوفال نئيمان، اعتبر هذه الحرب على أنها مجرد استمرار لحرب «الاستقلال الاسرائيلية». ووصف الغزو الاسرائيلي للبنان بأنه «آخر عمل للحرب في هذه البلاد، لكامل ارض اسرائيل»، وطالب بالاستخدام المشترك مع لبنان لمياه نهر الليطاني. ونقض هذا الاقتراح بالطبع سياسة الحكومة الاسرائيلية، في بيانها الاول التي اصدرته في السادس من حزيران، والذي جاء فيه: «بأن اسرائيل تتطلع الى توقيع معاهدة سلام مع لبنان المستقل، المحتفظ بسلامة أراضيه». وطالب حزب تخيا احياء الادعاءات اليهودية بالجنوب اللبناني، حيث أن نهر الليطاني يعتبر حدودا (طبيعية لفلسطين) وفق ما حددته القوى الاستعمارية بنهاية الحرب العالمية الاولى. وكانت هناك سابقات مثل ذلك الخط جرت في الماضي. فبن غوريون كان ايضا متحمسا بالمطالبة بانشاء دولة مسيحية في لبنان في حقبة الخمسينات، مع ان ذلك عورض بقوة من قبل موشي شاريت، الأكثر واقعية.

ان مثل هذه الحجج دعمت من قبل العديد من اليهود المتدينين، الذين اعتبروا واعتقدوا ان مساحات كبيرة من الاراضي اللبنانية كانت تعود ملكيتها لعشيرة آشر اليهودية. حتى ان بيروت اعتبرت بأنها كانت تحتوي على «آبار يهودية في الماضي». فقد أصدر عدد من حاخامات الجيش الاسرائيلي منشوراً اقتبسوا فيه مقتطفات من كتاب شوع، يشير الى اراضي وآبار عشيرة آشر اليهودية والى مدنهم وحدود أراضيهم. ومع ان بعض المناطق ليست معروفة اليوم، فان الاشارات تضمنت مدينة صور، وجزء من وادي جزريل، والاراضي الواقعة حول صيدا.

واعلن اربعون حاخاما يهوديا اميركيا، الذين أحضروا الى التلال المحيطة ببيروت ليشاهدوا حصار العاصمة، بأن عملية سلامة الجليل، كانت من الناحية اليهودية التوراتية،

حرباً عادلة - وحربا إلزامية. وأوحى عالم توراتي اميركي كبير، الحاخام ديفيد بليخ، بأنه يوجد بيت شعر من كتاب: «اغنية الاغاني » (الترانيم) يدعم امتلاك الجنوب اللبناني، حيث جاء فيه: «تعالي معي من لبنان - يا عروستي، ومن لبنان ستأتي». وفسر بليخ هذا بأنه خطوة اخرى باتجاه الخلاص التام لاسرائيل. فيما يتعلق بعملية سلامة الجليل، فقد كتب يقول: «هناك احداث في حياة الرجال، بصرف النظر عن كونها اخلاقية او غير اخلاقية، سخرت من قبل الله واستخدمت من قبله كأدوات للعناية الإلهية».

وذهب رئيس حاخامات اليهود الاشكنازيم، شلومو غورين، الى أبعد من ذلك، حيث ذكر ثلاث فئات من الحرب الإلزامية. الاولى، هي حرب يشوع لتحرير «ارض اسرائيل»، عندما عبر الاسرائيليون (القدماء) الى ارض كنعان. والثانية كانت لحرب ضد العمالقة، الذين اصبحوا رمزا لأعداء اليهود على مر العصور. والفئة الأخيرة من الحرب الالزامية، هي المحاربة او القتال لكي يتم انقاذ اي فئة يهودية تقع تحت التهديد. وفسر غورين بناء المستوطنات في شمال اسرائيل او في اصبع الجليل على انها من هذه الفئة. وعمم فكرة «انقاذ حياة او نفس يهودية - بتلك التي تماثل انقاذ الشعب اليهودي برمته».

إن الغارات الجوية وقصف بيروت بالمدفعية - وحتى قبل اندلاع الحرب - قد انتقدت من قبل كل من حزب العمل وممثلي رجال الفكر الاسرائيلي. واتهم بيغن المعارضة بالكيل بمكيالين، وذكرهم بالقصف الاسرائيلي للمدن المصرية خلال حرب الاستنزاف بعد حرب الايام الستة، عندما كان حزب العمل في السلطة. وسأل افروم بورغ، ابن رئيس الحزب الديني القومي، وهو من المتدينين المعتدلين، سأل بيغن اذا ما كان سيقصف بيروت ويستهدف المدنيين الأبرياء ومعهم «الارهابيين»، اذ اما صدف وكان هؤلاء المدنيون من اليهود. وعلل بورغ ذلك بأن كافة البشر، وبغض النظر عن جنسهم او دينهم، قد خلقوا من قبل الله. لذلك فانه لو تجنب الجيش الاسرائيلي قصف بيروت حفاظا على ارواح اليهود، فانه عندئذ يجب ان يطبق نفس المعيار على غير اليهود.

ومما يلفت النظر، ان غورين أشار الى الفصل العشرين من الكتاب الثاني لصموئيل ليدعم موقفه. وهذا يتعلق بثورة شيفا بن بيشري من قبيلة بنيامين ضد الملك داود. فبن بيشري قاد القبائل الشمالية، لاسرائيل، ضد يهودا، الذي ظل مواليا لداود. وكان قائد الملك (داود)، يواف بن زرياح، جنديا جبارا وقاسيا، والذي فرض في نهاية الامر حصارا على شيفا بين بيشري في «أبل بيت معاش» مع اتباعه، الباريم. وما ان هم يواف باقتحام المدنية،

حتى ناشدته امرأة حكيمة بأنه كان يوجد هناك بعض الأناس في الداخل من «المسالمين والمخلصين». وسألته: «لماذ ترغب بتدمير مدينة وامرأة في اسرائيل؟ ولماذا تريد ابادة ورثة الله» ؟ فأجاب يواف، وبكل عقلانية، بأنه أراد فقط القاء القبض على المتمرد شيفا بن بيشري، وقال لها: «سلموني اياه فقط وسأغادر من حول المدينة» وتعهدت الامرأة بذلك وكمنت لبن بيشري، فقطعت رأسه وسلمته ليواف - الذي رضي بذلك واعتبر بأنه قد أتم مهمته - ونفخ في الشوفار (البوق اليهودي، من قرن الكبش) وغادر الى القدس مع جيشه.

وبوضوح فان غورين رأى هذا المثال هنا مطابقا لما كان يجري في بيروت وشعبها المسالم - وربما شبههم بالباريم قديما - الذين يجب عليهم ان يسلموا عرفات وأتباعه لشارون. واذا لم يحدث ذلك، فحينئذ يجب على الجيش الاسرائيلي ان يحتل المدينة بالقوة، وينقذ ارواح الأبرياء، من النساء والأطفال اذا أمكن. ان انقاذ الحياة البشريةقد ذكرت في كتاب التلمود، حيث جاء فيه «ان الذي ينقذ حياة شخص، فانه كمن انقذ العالم برمته». ومع ذلك فان غورين لم يفسر تماما مدى هذا التشابه، الذي، اذا ما أوخذ بنتيجته المنطقية، سيكون نسخة مطابقة سياسيا. فالشخصيات الموجودة في قصة شيفا بن بيشري تتعلق بوضوح بأحداث الحرب التي جرت في لبنان. فوفقا لغورين، فان وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي وصف من قبل مؤيديه على أنه (ملك اسرائيل)، كان مرتكزاً على ذلك التشابه بالملك داود، الذي منع بناء الهيكل لأنه كان رجل حرب. وأصر ارئيل شارون على أنه يواف بن زرواح الحديث. فيواف، كان الأداة الغير قابلة للسيطرة لسيده، الملك داود، ففي حين كان يظهر الولاء الكبير لسيده، فقد كان ايضا متعطشا للسلطة وماهرا في تحقيق الاغراض الشخصية لذاته. فعلى سبيل المثال، فقد قتل يواف افنير، الذي عقد ميثاقا مع الملك داود، متهما إياه على أنه جاسوس. كما انه قتل ابن الملك، افشالون، الذي تمرد على والده بالرغم من رغبة الملك داود بانه يجب ان يحافظ على ابنه. وفي قصة شيفا بن بيشري، فان يواف / شارون يستميل حليف فاتر على ما يبدو، هو عماسا. ويقوم يواف بشد لحية عماسا كاشارة عن الصداقة ويقتله بسيفه باليد الأخرى، تاركاً الرجل الميت «غارقا بدمه في وسط الطريق». فعماسا كان موعوداً بمنصب القائد العام للجيش من قبل الملك داود، وبذلك أصبح منافسا ليواف. وكان رد داود على هذه السلسلة الوحشية من الأعمال الغير مفوض بها، والتي قام بها يواف، هو توبيخه ببساطة، ولكن ليس بطرده. وكان داود يخاف من قوة يواف وأتباعه، حيث قال: «ان هؤلاء الرجال أبناء زوراح هم خطرون جدا بالنسبة لي».

فانه مثل شارون في النزاعات الاسرائيلية، فان يواف كان نشطا في كل حروب داود. ففي ادوم، فقد خلق الرعب ببقائه ستة أشهر لكي يبيد كافة الرجال. علاوة على ذلك، فانه في الأدب التوراتي لا يعتبر يواف بأنه كان موصوفا بقوة الفهم والتحليل. ففي التلمود، يوضح يواف للملك داود بأنه قد أباد كافة رجال أيدوم لأنه قد كتب (في التوراة) «بأنه يجب محو كافة العمالقة». وبناء على ذلك، فقد تبين داود مدى خطأ يواف الغبي، عندما كان يجب عليه ان يقرأ كلمة «ذكرى»، أي محو ذكرى العمالقة.

ومن إحدى التفسيرات اليهودية للتوراة، ان يواف حاصر كينسالي، عاصمة العمالقة. وعندما طال الحصار، دخل الى المدنية تحت اسم مستعار، معلناً «انني عملاقا». ثم قام بقتل كافة سكانها، بما فيهم الامرأة التي قدمت له الطعام والمأوى. وعندما رأى الاسرائيليون الدماء تتدفق من أبواب المدينة، فقد عرفوا بأن يواف نجح في إبادة العدو الأسطورة لليهود.

ومما يلفت النظر، فان يواف وصل الى نهاية غير متوقعة، عندما دعم مطلب ادونياهو بالعرش بعد ان اختار داود وريثه، سليمان. وعندما كان داود يستعد للموت، فقد أمر ابنه سليمان بأن يلاحق يواف بالانتقام لقتله افنير وعماسا، ومن اجل كافة الخراب والدمار الذي سببه باسم الملك داود. وفر يواف الى خيمة «الرب»، حيث لا بد وان يجد هناك ملجأ وحقا في اللجوء. وتجاهل سليمان ذلك، وأمر بن يهودا بأن يقتله. فشارون، الذي هو على شاكلة يواف، قد وصف على أنه، الاداة الموالية والمنفذة في يدي سيده، بيغن، والقائد القوي، عديم الضمير، كمثل الطغاة وزعماء قطاع الطرق.

الفصل الحادي عشر

مذبحة صبرا وشاتيلا ونتائجها

مذبحة صبرا وشاتيلا ونتائجها

في الثاني عشر في ايلول ١٩٨٢، اتفق بشير الجميل مع شارون – في خرق لاتفاق اخلاء بيروت من المقاتلين الفلسطينيين - بان تقوم قوات الكتائب بالقضاء على ما تبقى من المقاتلين الفلسطينيين، والذين عددهم كان، حسبما اعتقد شارون، نحو الفي مقاتل، كانوا يتواجدون في بيروت الغربية. وكان الاعتقاد بانه من الممكن عند تنفيذ هذه الخطة الغامضة ان تؤدي الى تدمير المخيمات الفلسطينية، وترحيل جزء كبير من سكانها الى خارج لبنان. وبعد يومين، مع ذلك، اغتيل بشير الجميل بقنبله موقوتة، زرعها احد اعضاء الحزب القومي السوري. وبعد ساعات قليلة من مقتل الجميل، امر شارون القوات الاسرائيلية بأن تتحرك الى بيروت الغربية لتتخذ لها مواقع اسراتيجية هناك، وبحث مع ايتان امكانية دخول قوات الكتائب الى المخيمات الفلسطينية لملاحقة المقاتلين الفلسطينيين، واتخذت هذه الخطوة بالدخول الى الجزء الغربي من المدينة من قبل بيغن نفسه ودون استشارة الحكومة أو أخذ موافقتها على ذلك. علاوة على ذلك، فإن العديد من الاسرائيليين قد حذروا شارون بخصوص الحالة النفسية للكتائب بعد مقتل زعيمهم، ووازن بين هذه التحذيرات ورغبته في اتمام غزوه العسكري بإخراج ما تبقى من المسلمين الفلسطينيين ومصادرة اسلحتهم. وكان المبرر الرسمي للتحرك الاسرائيلي الى بيروت الغربية هو الحفاظ على النظام ومنع اراقة الدماء وكان شارون يرغب بوضوح في استخدام هذه الفرصة لمصلحته التامة. ووافق الكتائب، بدورهم، على ان لا يؤذوا المدنيين في المخيمات، ومع ذلك فإنهم فهموا بأن هذه المسؤولية، التي القاها شارون على عاتقهم، قد قدمت لهم فرصة لا تعوض للانتقام من اغتيال زعيمهم، وان يثيروا فرار جماعي للفلسطينيين من بيروت بتحويلهم المخيمات الى ساحات للقتل.

وبينما كانت قوات الكتائب في المخيمات فعلياً، فإن شارون كان يقدم تقريراً للحكومة الاسرائيلية الغاضبة، التي طلبت تفسيراً لعدم اعلامها بدخول القوات الاسرائيية الى بيروت الغربية. وفي تهدئتهم للأمر، فإن شارون لم يذكر شيئاً بشأن دخول الكتائب الى صبرا وشاتيلا. وعندما ابلغ اتيان الحكومة الاسرائيلية اخيراً من ان الكتائب كانت تتواجد في المخيمات فعلياً، فإن خوف اعضاء الحكومة كان من ان يقع الكتائب بالفخ ويبادوا من قبل ما قدر بنحو الفي مقاتل فلسطيني متواجين هناك. وكانت هذه ايضا وجهة نظر المعتدلين في

الحكومة الاسرائيلية. وكان قلق ديڤيد ليفي من خلال بيانه بأن القوات الاسرائيلية دخلت بيروت لمنع حدوث سفك دماء، في حين انه في الحقيقة كان ذلك غير صحيح، لأن الاشتباك كان قائماً حينذاك بين الكتائب والفلسطينيين وخشيت الحكومة الاسرائيلية من ان تقوم القوات الاسرائيلية بدخول المخيمات الفلسطينية لمساعدة او نجدة الكتائب.

ان الادراك الذي عم الحكومة الاسرائيلية، وحتى من قبل الوزراء المعتدلين ايضاً، اصبح امراً واضحاً خلال ساعات من الاجتماع الذي عقدته. وعلى مدى يومي ١٦ و ١٧ ايلول، كانت هناك تلميحات واشارات من ان شيئاً ما مفزعاً قد حدث. وكانت كافة الرسائل من الافراد والاشخاص القلقين الى اولئك الذين كانوا في السلطة تنصب كلها في جهة واحدة عشية السنة العبرية الجديدة. وفي وقت مبكر من ١٨ ايلول، بدأت تفاصيل الاحداث المرعبة بالتسرب. وقدرت الاستخبارات الاسرائيلية بأن عدد الذين قتلوا تراوح ما بين ٧٠٠ ـ شخص. ووضعت تقديرات اخرى ارقاماً عالية لعدد القتلى. وكان الشعور بالسخط في اسرائيل ـ خصوصاً من قبل اولئك الذين عارضوا الحرب ـ لا يقاس. واصبح كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي مستائين جداً من قيادة شارون، ومن القتلى الكتائب الذين تعاونوا معهم. وشعر العديد من كبار الضباط بأن شارون قد جلب عاراً كبيراً لسمعة وأخلاقيات القوات المقاتلة الاسرائيلية.

وحمل العالم الاسرائيليين المسؤولية الاخلاقية للمجزرة، التي عمت تفاصيلها شاشات تلفزيونات العالم وشاهدها الملايين. وحملت احداث المجزرة شاهداً حول المدى الذي وصل اليه الاسرائيليون في هذه الحرب. وكان الفشل في التنبؤ بالنتائج عرضياً بسبب عدم الاحساس والادرا الذي اظهرته حكومة بيغن طوال أمد الحرب. وكتب زئيف شيف، عميد المراسلين العسكريين الاسرائيليين، في صحيفة هآرتس يقول:

> « لقد ارتكبت مجزرة حرب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقامت الكتائب باعدام مئات الشيوخ، النساء والأطفال وحتى أكثر من ذلك. انها تشبه المجازر التي استخدمت وحدثت ضد اليهود وبنفس الطريقة في الماضي. وانه ليس صحيح، كما ادعى الناطق الرسمي، من اننا علمنا بهذه الجريمة فقط ظهر يوم السبت، ومن خلال تقارير المراسلين في بيروت. ففي صباح الجمعة، سمعت باحداث قتل في المخيمات وقمت بابلاغ ضابط كبير بذلك ـ وقام، كما علمت، باتخاذ اجراء فوري، وبمعنى آخر، فان المذبحة بدأت مساء الخميس، وليس هناك شك من ان ما سمعته مساء الخميس، قد سمع ايضاً وعُرف للآخرين قبلي ».

وكان بيغن يتواجد في الكنيست اثناء الاحتفال بالسنة العبرية الجديدة، وسمع باخبار المجزر فيما بعد من هيئة الإذاعة البريطانية، وفي اجتماع للحكومة الاسرائيلية، اوضح كل

من شارون واتيان للوزراء بأنه كان يوجد هناك بالفعل تنسيقاً ما بين الجيش الاسرائيلي والكتائب، الامر الذي صدم الوزراء. وكانت ردة فعل بيغن الاولى لكل ما حدث بانها ببساطة أعمال وحشية اخرى ارتكبت ن قبل الاطراف المتحاربة في لبنان. وكان رد بيغن ادارة ظهره للانتقادات العالمية. وناشد الحكومة الاسرائيلية بأن توحد صفوفها اظهاراً للتضامن ضد عالم معادٍ. وعلق على ذلك بقوله: « غرباء (غير يهود) يقتلون غرباء. وان العالم كله يحاول الصاق الجريمة باليهود ». واضافة لاثارة مثل ذلك الشك اليهودي التاريخي، فان بيغن حاول التعتيم على الاختلاف بين المسؤولية الاخلاقية الاسرائيلية للجريمة والجريمة الفعلية ذاتها التي ارتكبت من قبل الكتائب. وفي هذا المجال، فقد سوعد بطريقة غير مباشرة، من قبل وسائل الاعلام الفلسطينية والتقارير الغربية، والتي عزت بصورة غامضة، المجزرة الفعلية الى الاسرائيليين. وابعد بيان حكومي اسرائيلي اسرائيل عن أية علاقة لها بالمجزرة، ووصف « الوحدة الكتائبية » التي نفذت المجزرة بالمجرمة.

وفي الايام التي تلت ذلك، وكلما حاول بيغن الطمس على الحادثة، كلما ازدادت المطالبة الصاخبة باجراء تحقيق قانوني للمسألة. وفي ٢٢ ايلول، وفي الكنيست، اقترح بيغن النجاح الذي احرز في الحرب مع ادعائه بأنه لن تكون هناك صواريخ كاتيوشا تتساقط على منطقة الجليل. كما ازدادت في هجومه على منتقديه ورفض الاعتراف بأن شيئاً فظيعاً قد حدث، مما جعل موجة النقد تشتد اكثر ضده. وكتب المسرحي الاسرائيلي يهوشواع سوبول بهذا الصد ما يلي:

> « ان رد بيغن المميز هو الاسترسال في التخيل، مقروناً بالنفاق والاعتقاد الذاتي بانه اقوم من غيره. وبعد ان حول حرب الابادة الى رمز اكبر من حجمه، وبعد ان استغلها مثل قماشة الصحون التي ينظف بها المرء يديه القذرتين، فقد احيا فكرة القذف والتشهير في المستنقع الذي يتخبط فيه هو وحكومته، والذي جرف اليه الشعب برمته ».

وعندما انفجرت عاصفة السخط اخيراً، ذهب شارون وعزل نفسه لعدة أيام. وسبب بالتالي وصمة عار للجيش الاسرائيلي وموجة من النقد لم يشهدها من قبل. وفي بيروت، كان ضباط شارون يقومون بتمرد فعلي ضد قياته الى حد العداء العميق. ولأول مرة، بدأوا بتحليل الحافز الذي كان وراء شن الحرب.

وبينما كان موظفو الليكود يحاولون تحويل الاتجاه عن تشكيل لجنة تحقيق قانونية فان الدافع او الحافز للكشف عن ملابسات المجزرة قد تجاوز الى حث النخبة في البلاد للانضمام الى الدعوة من اجل تشكيل مثل هذه اللجنة. وقدم وزيرالطاقة، اسحق بيرمان،

استقالته من الحكومة، كذلك فعل، عمرام متيزنا، مدير الكلية العسكرية. ومما يلفت النظر، فان متيزنا الذي كان عضواً في كيبوتس، مورس عليه ضغط من قبل مؤسسة الكيبوتسات، وذلك لكي يحول دون سيطرة ضباط الجناح اليميني على الجيش. وكانت لدعوة الرئيس الاسرائيلي اسحق نافون من اجل تشكيل لجنة تحقيق، اكبر ضغطاً على بيغن، حيث قال:

« نحن مدنيون لانفسنا ولصورتنا في العالم... ولعالمنا المتحضر الذي نحن جزءاً منه، لنجد ونكشف بسرعة ما حدث بالضبط ».

واتاح هذا لزعماء الجاليات اليهودية في المهجر، الذين حتى ذلك اليوم قبلوا بالموقف الرسمي للحرب، ليناشدوا بيغن دعم طلب نافون. ومع ذلك، فان هذه الخطوة، اكدت لليكود مدى ضعف تأييد يهود المهجر له. هذا، واتهم رئيس الكنيست زعامة الجالية اليهودية الاميركية بعدم التصدي لموجات النقد الموجهة للحكومة الاسرائيلية.

ودعا اعضاء حزب العمل في الكنيست بيغن وشارون بان «يقدما استنتاجاتهما الشخصية الفورية بسبب مسؤوليتهما عن ذلك ». واقترحت حركة السلام الآن على يوسي بيلين، الناطق باسم حزب العمل، فكرة القيام بمظاهرة مشتركة. ومرر بيلين هذه الفكرة بحماس لشمعون بيريز، الا انها عورضت بشدة من قبل العديد من جناح اليمين في الحزب، مثل اسرائيل غاليلي. وقام عوزي بارام وغيره من الحمائم بالحث على عقد اجتماع لمكتب الحزب، وذلك لمنح بيريز تفويضاً بمقابلة اعضاء حركة السلام الآن. وقامت اكبر مظاهرة في تاريخ اسرائيل، نظمتها حركة السلام الآن، اذ بلغ عدد المشتركين فيها حوالي (٤٠٠) الف متظاهر، عبرت من خلالها عن مدى الغضب والاستياء التي عمت اسرائيل. وكان لاشتراك حزب العمل في هذه المظاهرة، بعد اشهر من التردد، ان جعل هناك استقطاباً سياسياً حاداً في البلاد. ومع ذلك، اتخذت استعدادات مماثلة داخل الليكود لعمل تحشد مضاد بنفس الحجم، الا انه وبعكس ما حدث داخل الحكومة والذين يمثلون الاحزاب الاخرى في الأئتلاف الحاكم، كانوا يرغبون بالاعراب عن تأييد بيغن، فاسقطت هذه الفكرة.

وفي المهجر، فان المعارضين للحرب منذ بدئها، اصبح صوتهم اكثر بروزاً وفعالية، وانطبع هذا عى تذمر الزعامات اليهودية في الخارج ورؤساء المنظمات الخيرية اليهودية. واصبح زعماء اميركيون يهود مثل جوليوس بيرمان، رئيس المؤتمرات اليهودية الاميركية، وكنيث بيكلين رئيس عصبة مناهضة الافتراء والتشويه، وهما من الذين حافظوا على التضامن مع اسرائيل، كان عليهم العمل بجد للتغلب على موجة الغضب والنقد. فقد دعموا اتجاه شارون من ان الحرب كانت حتمية وان « اجماع اليهود الاميركيين هو الدعم بقوة ».

وهو بيان مشكوك فيه في ذلك الوقت. وتوقعت حكومة الليكود من يهود المهجر بان يقدموا دعمهم الغير مشروط للمجهود الحربي. كما توقعوا بان يكرروا اخر بيانات الحكومة سواء كان لها معنى ام لا. لهذا، فان مهمة زعامة يهود المهجر كانت تكمن في شن حملة على اعتقاد بأن اية حادثة يمكن ان تفسر بصورة ايجابية بواسطة وسائل العلاقات العامة الجيدة. وفسر موظفوا الليكود ازدياد التذمر الدولي ضد الحرب كمسألة علاقات عامة بائسة بدلاً من مسألة سياسات مضللة.

ووجه الليكو نفوذه السياسي نحو المحسنين والمتبرعين، الذين اعتبروهم وعلى نحو خاطيء بأنهم ينطقون بوجهة نظرهم الرسمية، فقد قبل معظمهم لمناطق مختارة في لبنان ومنحوا توضيحاً رسمياً. وشجب ابا ايبان هذه الممارسة ووضعها على انها « ممارسة سوقية لمولين ». كما ان الصحافة اليهودية سعت وراء ذلك ايضاً، واتبعت باذعان الخط الرسمي خلال المراحل المبكرة للحرب. وابلغ بيغن حاخامية الاصلاح الاميركية بانه « لتكون يهودياً صالحاً يعني بأن تمنح حكافة الدعم لحكومة اسرائيل وتساند رئيس الوزراء بدون تردد في كافة المسائل سواء توافقه عليها ام لا ». ولكن العديد لم يوافقوا على هذه الصيغة، ومع ذلك فقد جرت عدة محاولات لتهميش او تحريف حافز الموجة المتزايدة من النقد. فعلى سبيل المثال، عندما قام عضوان يهوديان من مجلس النواب البريطاني بانتقاد الحرب، اصدر مجلس النواب اليهود البريطانيين بياناً اعربوا فيه عن « يهوديتهم «، ومعارضتهم للنقد:

> «لا أحد من الاعضاء اليهود في البرلمان يعتبر مفوضاً لاصدار بيانات تنتقد اسرائيل، ولا يعتبر ممثلاً للرأي اليهودي في هذه البلاد، التي ستظل مقتنعة بأن الاخلاء التام فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان سيؤدي الى السلام في ذلك البلد الحزين».

وما ان اصبحت الحرب تغوص اكثر في المستنقع سواء من الناحية العسكرية او من ناحية المبادىء، فقد انتقلت الزعامة اليهودية من موقع الدفاع الى موقع الحياد المتمعن، وهكذا، فانه لم تصدر أية تعليقات عندما دعاه فيما بعد، كل من ارياح ببرلين ويعقوب روتشيلد الى تشكيل لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. وفي اجتماع خاص عقده مجلس النواب اليهود البريطانيين في لندن لبحث مسألة المجزرة، فان زعامة المجلس ظلت صامتة وتعرفت بحياد تام بين المتحدثين، الذين ايدوا او عارضوا الحرب. ومع ان المجلس ايضاً اضاف صوته الى اصوات الذين يدعون لتشكيل لجنة تحقيق في المجزرة، فان رئاسة المجلس، ومعها زعماء آخرون من يهود المهجر، قد هاجموا البيان الذي اصدره كل من ناحوم غولدمان، فيليب كلوتزنيك وبيير منديس ـ فرانس، في مرحلة مبكرة من الحرب ودعوا

فيه الى رفع الحصار عن بيروت الغربية وباجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ودعا العديد من يهود المهجر آنذاك وبصورة علنية الى استقالة كل من بيغن وشارون. وكان آرثر هيرتزبيرغ مثلاً نادراً لزعماء اليهود الاميركيين، في معارضته النشطة للحرب، واتخذ موقفاً صلباً حين صرح:

« ربما لا يستقيل مناحيم بيغن في الاسبوع القادم، الا انه سيفقد سلطته بالحكم بصورة فعالة. وبامكان رئيس وزراء اسرائيل ان يبقى متخبطاً في وطنه، وبتوترات عميقة مع الولايات المتحدة وبخلافات مع يهود العالم، بيد انه ليس بوسعه ان يظل في الحكم اذا ما بدد مصادر اسرائيل الاساسية - واحترامها لذاتها واحترام العالم لها ».

وبالرغم من كل هذه الاحتجاجات، فان بيغن لم يتحرك عن موقفه في التبرير الذاتي للحرب في لبنان، كما انه لم تكن الحجة الاخلاقية هي التي دفعته اخيراً لتعيين القاضي كاهان ليرأس لجنة التحقيق الرسمي، وانما كان العامل السياسي. ومع ان وزراء الحزب القومي الديني اتخذوا موقفاً مهتماً بالحجج الاخلاقية، الا انهم لم يدعموا مبدئياً المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في المجزرة. ولكن كان ذلك فقط عندما مورس ضغط خاص من قبل العلماء والمعلمين، مثل الحاخام جوزيف سولوفيتشل في الولايات المتحدة، واكدوا أهمية تشكيل مثل هذه اللجنة لوزراء الحزب الديني القومي، عندئذ سمعت اول اشارة في تضعضع الأئتلاف الحكومي الاسرائيلي آنذاك - ولوحظ من قبل بيغن. ومع ذلك، وفي اليوم الذي اعلن فيه عن تشكيل لجنة التحقيق، فقد ذكر في رسالة له الى السيناتور الايركي كرانتون، صورة العالم الاسلامي، الذي انقلب على اليهود مرة ثانية. وبدأ الامر اكثر أهمية بالنسبة لبيغن ليصحح التقارير الخاطئة وليحرف الحقيقة:

« ان نشر الاتهامات الزائفة هي مظهر متكرر في تجربتنا الذاتية. وانها تقريباً قابلة للتفسير بل صحيحة، فالحقيقة المذهلة - شجب اليهود ووصفهم كمسممي الآبار، وقاتلوا الاطفال المسيحيين من اجل طقوس عيد الفصح اليهودي، وناشروا الطاعون ... وهذا ما يحدث الآن ».

انتقلت قضية مسؤولية المجزرة بسرعة الى ما وراء المظهر السياسي الى المجال الاخلاقي. وجرت مظاهر ليهود متدينين خارج الكنيس الرئيس في القدس، هيشال شلومو، كانت تنذر ببداية حركة سلام دينية. وأتت ردة الفعل على ذلك من دعاة الاستيطان في المناطق المحتلة، ومن الحاخام حاييم دروكمان بالذات، وهو زعيم منظمة غوش ايمونيم وعضو الحزب القومي الديني في الكنيست، حيث اتهم اولئك الذين يدعون لتشكيل لجنة تحقيق على انهم « مصلحين مثاليين حمقى ».

ومما يلفت النظر، فان مجرى ونهج الحرب في لبنان والمجزرة في صبرا وشاتيلا اصبحت تقريباً كفاحاً من اجل تفسير صحيح لليهودية. وبحث ممثلو الفكر اليهودي في المهجر والعلمانيون الملتزمون في المصادر الدينية لدعم فهمهم للقيم اليهودية. وذكر عالم يهودي كبير، هو الدكتور جوناثان ساكس، الذي اصبح فيما بعد رئيس حاخامات بريطانيا، ولتأييد وجهة نظرة، بمطالبة الرئيس الاسرائيلي نافون من اجل تشكيل لجنة تحقيق، وقال الحاخام ساكس:

« كان من بين رعيتي (جماعة المصلين) في جولدير غرين حاخام كبير السن ومتميز [فلتبارك روحه] ، وناطق رئيس باسم الجالية اليهودية العالمية، الذي كان يتولى وقتئذ منصب كبير في المحكمة الحاخامية بلندن. وكان من عادتي ان اقوم بنشر وتوسيع اوقات الوعظ المختلفة له خلال العام. وكان من احب الاشياء إليه شجب دولة اسرائيل لعلمانيتها، وكان يختار شوارع تل ابيب كجزء مثل للكل. وفي هذه المناسبة، مع ذلك، وما ان افرغ من وعظي، حتى كان يعتلي المنصة ويتولى الخطابة، معلنا للرعية من ان دعوتي من اجل تشكيل لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا هي مساوية لانتهاك قدسية اسم الله، وكان هناك شك ضئيل لدى من ان تعاطف الرعية الموجودة كان معه.

وهنا، عندئذ، كان يمكن ان تكمن السخرية. فهؤلاء الذين كانوا في الحشد من اليهود العلمانيين، والذين تعتمد دولة اسرائيل على غالبيتهم، كانوا يجدون المصطلحات والقيم الدينية ملائمة لانتقاد الدولة والابتعاد عن اعمالها، بينما اولئك الذين ينتمون للعالم الديني وكانوا حتى ذلك اليوم نشطين في انتقاد اسرائيل فانه آنئذ وثبوا للدفاع عنها ».

آثـــار الكارثـــة

ان تقرير كاهان فيا يتعلق بمجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا قدم فصلاً كاملاً للعدل. فانتقد رفائيل ايتان بشدة بسبب اعماله واللامبالاة التي مارسها، وأُنتقد بيغن لعدم معرفة ومتابعة، وشامير لجهله بتقارير المجزرة المقدمة من تسيبوري. وادانت اللجنة وبوضوح ارئيل شارون. فوجدت ان وزير الدفاع تحمل المسؤولية الشخصية للأمر وانه يجب عليه « ان يقدم النتائج الشخصية الملائمة فيما يتعلق بالاخفاقات المكشوفة في الاسلوب الذي عالج فيه الامر وفقاً لواجباته ومسؤولياته الرسمية ». كما ان اللجنة اقترحت بأنه يمكن لبيغن ان يمارس سلطته لاقالة وزير (الدفاع) من منصبه. وكانت المشكلة، مع ذلك، بأن شارون لم يرد الاستقالة، كما ان بيغن لم يكن يرغب بطرده. وبالرغم من حقيقة ان الحكومة برمتها اصبحت آنذاك ضد شارون، فان بيغن كان يرتجف غضباً ولم يكن بامكانه ان يتخذ قراراً بطرده. فأحساس بيغن بالمسؤولية الشخصية لتعيين شارون كوزير للدفاع في المقام الاول، ومن ثم الاخفاق في السيطرة والاشراف عليه كان أمراً واضحاً. وبدأ بيغن يدرك ما كان

يحدث حقيقة في اوائل شهر آب، عندما طالت مدة القصف لبيروت. لذلك فقد كان عليه ان يقرر حينذاك ان يقلص سلطة شارون، عندما اتصل معه الرئيس ريغان هاتفياً في ١٢ آب، محتجاً على القصف العشوائي المستمر لبيروت، وتغاضيه عن الأمر. وبعد ايام من المداولات داخل الحكومة الاسرائيلية، توصل الى حل وسط، حيث نقل شارون لمنصب وزير بلا وزارة. ومع ذلك، ومما يلفت النظر، ومع قيام مظاهرة تضم (٤٠٠) الف شخص ضد المجزرة، فان تأييد بيغن الشعبي لم يتأثر. فقد اظهر استطلاع اجراه معهد مودعين ازراحي في بداية شهر تشرين الاول ١٩٨٢، بأن الليكود كان لا يزال يحتفظ بستين مقعد في الكنيست، فيما لو جرت انتخابات حينذاك. كماأظهر استطلاع آخر، بعد حدوث المجزرة مباشرة، للاجابة على سؤال « من هو الأنسب ليكون رئيساً للوزراء ؟ »، فان بيغن حصل على سبعة نقاط من عشرة. فبوضوح، فان معظم الاسرائيليين لم يكونوا مستعدين لمباشرة تصفية حساب سياسي عما حدث. واظهر استطلاع « دهاف » اجري في شهر تموز ١٩٨٢ بأن ٨٣ بالمائة من المستطلعين اعتقدوا بأنه كان من الصح شن الحرب، واستمر هذا الرأي لبعض الوقت، وازداد بشكل تدريجي فقط معارضة القرار بالتوجه الى لبنان.

وكان القلق المركزي لمعظم الاسرائيليين وبدون شك هو القلق الامني - وهي فكرة رددها بيغن باستمرار واكدها لكي يبني ويبقى على التأييد للحرب. وكان الهدف الادنى للحرب هو تحييد التهديد العسكري الفلسطيني على الحدود الشمالية. وعلى المدى القصير، فان هذا كان ناجحاً، كما كان خروج منظمة التحرير من بيروت، بيد انه لم يمنح حلاً طويل الأمد ولا امناً مطلقاً لاسرائيل. كما ان صورة اسرائيل قد تشوهت بشكل شديد على الساحة الدولية. وكان هذا عائد جزئياً الى الحملة الدعائية الناجحة التي شنها الفلسطينيون ومؤيديهم في اوروبا والولايات المتحدة. وادى التشوش والاضطراب لحكومة الليكود وعدم قدرتها على الرد الى تعقيد المشكلة.

واعتبر عدة محللون عسكريون ومؤرخون، من الذين دققوا وتفحصوا حرب لبنان عن كثب، بأن مسألة فيما اذا كان الجيش الاسرائيلي متناسباً مع التهديد، وفيما اذا يميز وبفاعلية التقليل من الخسائر في الارواح والاملاك. وفي البحث عن المراحل المعنية للحرب، نان أحد المعلقين بين ما يلي:

> « إن اسرائيل واجهت فعليا معركتها الاخلاقية . فقد بذلت جهود جادة للتقليل من الاصابات المدنية والخراب في الاندفاع نحو بيروت. وووجهت تلك الجهود بصعوبة شديدة من منظمة التحرير وتكتيكاتها بالقتال من المناطق المدنية. وفي حصار منظمة التحرير في بيروت الغربية، فان وسائل القتال المتناسبة والمتميزة اصبحت اكثر صعوبة ».

ومما يلفت النظر، انه توصل بأن القوات الاسرائيلية قد تصرفت بشكل مناسب ومتميز اثناء حصار بيروت، كما انه تابع بأن ذلك لم يكن عليه الوضع في السادس من آب، عندما نجح فيليب حبيب في اجراء مفاوضات لانسحاب منظمة التحرير من بيروت. ولا حظ ما يلي:

« في معظم التقييمات التي اجريت للحرب في لبنان، فانه كان هناك سجل مختلط للاذعان من انحراف لقانون الحرب ... فالاحكام والتقييمات بشأن مجرى الحرب افضى ليؤثر على الاحكام المتعلقة بالاباحة القانونية للحرب ».

وأوحي بعض المعلقين العسكريين ـ وعلى عكس المعارضين السياسين ووسائل الاعلام المعارضة ـ بأن الجيش الاسرائيلي بدأ بأنه حافظ على مبدأ » طهارة السلاح ». ولقد أنجز هذا بوضع عسكري مأساوي وبالرغم من رئاسة شارون واتيان للجيش، اللذان وصفا ادنى قيمة لمثل هذه الفكرة أو المبدأ. ومع ذلك، فقد كانت هناك امثلة وافرة شهدت عكس ذلك. وكل هذا عرض وأبرز من قبل اجهزة اعلام مختارة عُنيت بالحرب، وبالمعارضة الاسرائيلية لاهداف شارون العسكرية.

وفي الليكود وفي بعض اجزاء اليمين الاسرائيلي، فان اللوم للحرب في لبنان قد وضع على عاتق شارون، الذي اعتبر على انه ضلل بيغن والبلاد. فقبول الاخفاق، وان يكون ضمنياً، فانه لم يحفز أي تحليل حقيقي لمعارضة ليكودية اساسية. فانه اعتبر ضلالاً وليس اثماً حقيقياً.

ان حرب لبنان اثرت بصورة مباشرة على اولئك الذين فضلوا حلاً عقلانياً للقضية الفلسطينية. فالاكاديميون ورجال الفكر الاسرائيليون عموماً قد صعقوا بموجة التطرف التي اجتات البلاد. وكان هناك ادراك متصادم بالاتجاه السياسي الذي مارسه بيغن والحكومة في الدولة اليهودية، واحداث القتل التي لا حاجة لها والتدمير الوحشي الذي حدث. وبالنسبة للعالم الخارجي والذي كان معتاداً على صورة اسرائيل المحكومة من قبل حزب العمل، فان الدولة بدت تتخلى عن تقبياتها المفروضة ذاتياً على استخدام القوة والابتعاد عن قيم الماضي. مستهل الحرب في لبنان، وخلال شهري حزيران وتموز ١٩٨٢، فان الحرب بدت لتحول يهود اسرائيل من كونهم شعب غير ممتثل او ملتزم ومتضارب ومتنوع الى شعب ظل مطيعاً وملتزماً بالحكمة السياسية السائدة اليوم. ومع تقدم مجريات الحرب، فان التخلي عن مثل هذه الميزات التاريخية اثبتت لتكون ظاهرة زائلة، وكلما ازدادت الاحتجاجات في حجمها وعددها. ومع ذلك فان هذا الشهور بالمسؤوليةمن اجل قيم اخلاقية

وفكرية للتراث اليهوي نفذ واخترق عقول وانفس الاف اليهود الاسرائيليون، واصبح شاغلاً رئيسياً عندما أُدركت اهداف الحرب.

كان المؤلف جالوبو تيميرمان في المقي باسرائيل في ذلك الوقت، في اعقاب فراره منالارجنتين، من الطفحة العسكرية الحاكمة هناك. وفي كتاب الفه خلال الحرب في لبنان، فقد ربط ما كان يجري في الحاضر مع خبرته السابقة، حيث قال:

« خلال الفترة الثانية والثالثة لرئاسة خوان بيرون، فقد رأيت الارجنتين تحكم بالجنون، وبالعنف في بعض الاحيان، وبالسلام احياناً اخرى، وتعيش بحالة غامضة، مترجمة الهلوسة الى روتين يومي. وكانت توجد هناك بلدان اخرى في السنوات القليلة الماية، حيث كنت قادراً على تأكيد مثل تلك النقلات، التي تسمح لحكومة ما بأن تتلاعب وتفرض خوفاً جماعياً وهروباً من الحقيقة من خلال الهلوسة أو التخليص. فهذا حدث في تشيلي والاروغواي بع عام ١٩٧٢، وفي الارجنتين بعد ان استولت الدكتاتورية العسكرية على الحكم في عام ١٩٧٦.

ولقد عشت هذه التجربة لمرة ثانية في اسرائيل».

إن ما حدث في صيف عام ٩٨٢ـ كان بالنسبة للعديد من الاسرائيليين، إلى حد ما، كتحدي لهويتهم ووجودهم الفعلي كيهود. فهل كانت اسرائيل لا تختلف عن دول امريكا اللاتينية كالارجنتين مثلاً ؟ وهل كانت اسرائيل مجرد دولة لليهود قبلها مثل أي دولة اخرى بدلاً من ان تكون دولة يهودية برؤيا خاصة، وكم من الانسانية يجب ان تمارس شؤونها ؟

وكان من المؤكد تماماً من ان حكومة بيغن قد دفعت اخيراً لسماع من الاحتجاج المتزايد، بيد ان الاسئلة الاساسية كانت ملحة وهي: كم كنا منجرفين الى هذه الحرب؟ ولما سمحنا بحدوثها ؟ فالشعور بالعزلة، وبالضلال والخداع في الحقيقة، كان عميقاً. ولهذا فان الحرب في لبنان كانت مستنقعاً لعدد ضخم من الاسرائيليين. فشيء ما اساسي قد تغير. وكان الدرس الذي تعلمه العديد من اليهود هو انه كان من المهم والضروري بعدم التراجع فكرياً الى الفقر، ولكن بدلاً من ذلك الاشتراك والمساهمة في الكفاح من اجل صون روح اسرائيل. والنشاطات السياسية التي نشأت من هذا الادراك والتحقيق شكل الاسس المعارضة لسياسات الليكود في العقد الذي تلا، واثبت ليكون تأثيره مهم على حزب العمل في تحركه لمفاوضة منظمة التحرير في عام ١٩٩٣. ومع ان شارون نجح في ازالة تهديد عسكري واحد، الا انه مع ذلك ايقظ تنينات نائمة اخرى في العالم العربي. ولقد خسر وفشل وفشل ايضاً في خلافة بيغن كزعيم لحزب حيروت، واصبح شخصية لا يمكن الوثوق

بها في احتلال موقع كبير وحساس. وبالنسبة لمنظمة التحرير، فقد اصبحت في وضع بارز، وعززت من القضية الفلسطينية بشكل لم يحدث من قبل ابداً. ودفعت ببعض فلسطينيي الضفة الغربية لاعادة النظر بتوجههم في الحصول على وطن. فبعضهم حثّوا على مباشرة اتباع طريق التسوية السياسية، في حين ان آخرين اعتقدوا بأن الكفاح المسلح يجب ان يكثف. وبالنسبة لبيغن، فانه كان نهاية حلمه. فقد قوض وقاره ومثاليته الشبابية. ولم يعد بوسعه العودة للحقيقة، وكان لموت زوجته، شريكة حياته الطويلة، في نهاية عام ١٩٨٢ عبارة عن ضربة قاضية له. وكان الخراب الكبير الذي سببه تقرير كاهان، والادراك التدريجي لما حدث فعلياً خلال الحرب، ادى به الى فرض عزلة ذاتية عن العالم. وافاد احد اعضاء فريق طبي شهد تصرفات بيغن في ذلك الوقت، بانه كان يحمل كافة سمات الكآبة والاضطراب العقلي.

في شهر آب ١٩٨٣، قرر مستشار المانيا الجديد آنذاك هيلموت كول، بأن يلبي الدعوة لزيارة اسرائيل، والتي كانت موجة من قبل اسحق رابين في عام ١٩٧٦ .ومع ان بيغن لم يلغ هذه الدعوة، فان سلف كول، المستشار هيلموت شميدت، قد أجل تلبية هذه الدعوة، ومن المحتمل حتى تتوفر قناعة قوية لدى بيغن لاتمامها. الا ان تعليقات شميدت من ان المانيا كانت تحمل بعض المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية ـ وما تحمله ضمنياً من ان حرب الابادة كانت مسؤولة في انشاء دولة اشرائيل ـ قد سبب ذلك ضعفاً كبيراً لبيغن. واتهم بيغن، بدوره، شميدت بأنه اشترك في الاحتفالات النازية التي جرت عام ١٩٤٤، حول ما عرف بفشل مؤامرة تموزلقتل هتلر واعدام المتآمرين المشتركين فيها. وهكذا فان شميدت لم يتقابل مع بيغن ابداً. ومع ذلك، فان رئيس الوزراء اسرائيلي لم يمكنه بوضوح ان يرجىء زيارة هيلموت كول. وكان على بيغن بالتأكيد ان يقرر الاستقالة في ذلك الوقت، وقد ووجه باحتمالية بأن يكون آخر عمل يقوم به كرئيس لوزراء اسرائيل بأن يقوم بتحية العلم الالماني، وان يستمع باحترام للنشيد الوطني الالماني، « المانيا فوق الجميع ». فقد كان هذا شيئاً لا يمكنه ان يواجهه تماماً.

خلال حرب لبنان، تلقى بيغن رسالة من ياكوف غوترمان من كيبوتس هاغون، والذي قتل ابنه اثناء معركة الاستيلاء على قلعة « بيوفورت » في بداية الحرب. وكان غوترمان منحدراً من عائلة حاخامية، والابن الوحيد لمقاتل يهوي في غيتور وارسو. وقد اختتم رسالته المعذبة هكذا:

« ان صوت دماء ابنائنا تصرخ من باطن الارض. قائلا، تذكروا: ان تاريخ شعبنا القديم سيحاكمكم بالسياط والعقارب، وان حقائقكم ستكون انذاراً وحكماً للاجيال القادمة.

واذا ما كان لديك ذرة ضمير وانسانية، فربما ان ألمي العظيم - ومعاناة أب في اسرائيل، الذي ذهب عالمه برمته - يلاحقك الى الابد، اثناء ساعات نومك وعندما تكون مستيقظاً - وربمًا تكون علامة وسمعة قابيل عليك طيلة الوقت ».

ان ألم مقتل ثلاثة ملايين يهوي بولندي قد تحول لدائرة كاملة. وفي ايلول ١٩٨٣، استقال مناحيم بيغن وانسحب وانعزل في منزله، متنكساً ورجلاً محطماً ظاهرياً - وربما مطالباً مرة اخرى باسترداد الأمن النفسي لمنظمة الارغون السرية. فالتريس العاطفي والمتطرف غالباً الذي لون طريقة حياته، بل وهنها وضعفها العميق وابتهاجاتها وغروراتها العالية، قد تغلب عليه أخيراً.

الفصل الثاني عشر

شامير: رجل من ليحي

الزعــيم الجــديد

« ان الأمن - هو كل حياته. وهو دوماً في محور المسؤولية والسلطة. وهو دائماً بعيد عن اضواء الشهرة. ومع ذلك فمهما كانت الحاجة لمعرفة هذا الرجل، فهو رجل مصنوع من المعدن الذي يصنع الزعماء الوطنيين. ويعتقدون - وهم على صواب - بانه يحفظ كلمته ويبر بوعده. فاصدقاء اسرائيل يحترمونه، واعدائها يخشونه. وشعب اسرائيل هو ما يشغله ويفكر به. فحياة كل مواطن ومستقبل كل طفل هما امران مهمان بالنسبة له. وابتسامته اللطيفة تخفي ارادة حديدية. ولا تثنيه الضغوطات. وله قلب يشعر به، وعقل يحكم به ويد يفعل بها. (كانت هذه الفقرة الدعائية لشامير التي اصدرها الليكود في انتخابات عام ١٩٨٤).

في الأول من ايلول ١٩٨٣، وعلى مدرج « أوهيل شيم »، انتخبت اللجنة المركزية لحزب حيروت اسحق شامير ليقود الحزب في اعقاب الاستقالة المفاجئة والانسحاب المفاجى لمناحيم بيغن. كان اخفاق بيغن بالمغارة دون أن يحدد خليفة واضح له مثار تعليق على موقفه الاستبدادي. وفهم شامير، من جهة اخرى، على انه الشخصية الاسلم للحفاظ على المصالح الحزبية وليهدىء الكرب السياسي لحزب « يتيم ». وقام شامير ببناء دعمه بصورة اساسية بمعارضة حملة عيزرا وايزمن ليصبح خليفة بيغن، وفيما بعد، على سياساته الليبرالية المتزايدة تجاه الفلسطينيين. واعتبر في سن الثامنة والستين على انه مرشحاً وسطاً، ومتحملاً للمسؤولية بشكل مؤقت. ومع ذلك فان شامير ظل في السلطة لغاية عام ١٩٩٢، مع وجود فترة لمدة سنتين، شغل فيها منصب نائب رئيس الوزراء، في عملية تبادل لمنصب رئيس الوزراء مع شيمون بيريز ابان حكومة الوحدة الوطنية من الاعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٤. وباستثناء بن غوريون، فانه لا يوجد رئيس وزراء اسرائيلي آخر خدم اطول من هذه المدة.

وحقيقة ان مدة ولاية شامير الطويلة كانت عائدة بالتأكيد الى حدوث الانقسامات السياسية والضعف الذي تميز فيه معارضيه المحليين واعدائه العرب على حد سواء. ولكن كانت هناك ايضاً دلالة لرغبة حزب حيروت في قطع الطريق على كل من ارئيل شارون وديفيد ليفي لتولي زعامة الحزب. فشارون، وهو منتسب متأخر في الحزب، كان يُخشى منه بشكل خاص في اعقاب مأزق حرب لبنان، واعتبره العديد من كبار سياسيي حزب حيروت على انه عائق انتخابي بشكل واضح. . واعتبره شامير نفسه على انه يمتلك « درجة تطرف فطري وتهور ». اما ديفيد ليفي، فمع انه يعتبر مقياساً لطبقة السفارديم المنخفضة، الا انه اعتبر ايضاً منخفض الوزن سياسياً، واعتبر من قبل الرأي العام على انه غير متطور

ومنعدم الجاذبية. وبالنسبة لرواد الحزب القدامي، فانه لم يكن له ارتباط بتأسيس الدولة، كما انه لم يرتبط بالعائلة المقاتلة الارستقراطية، من رواد اسطورة الارغون. وبدلاً من ذلك، فقد مثل طموحات اسرائيل الاخرى، اولئك الاعضاء من اليهود السفارديم الذين انضموا لحيروت في عقدي الستينات والسبعينات لمعارضة ابوة التجمع العالمي في الحياة السياسية لاسرائيل، وعدم المبالاة الظاهر لمحنتهم. وبدا ليفي بانه كان بعيداً عن فلسفة حركة بيتار الشبيبية لجابوتنسكي. كما انه بدأ ليكون ليس له ايدولوجية معينة على مميز، مظهراً اهتماماً ضئيلاً بشأن مستقبل يهودا والسامرة. كما ان موشي أرنز، خليفة شارون في وزارة الدفاع، والذي شكل تحدياً جاداً لشامير، لم يكن ليأخذ بالاعتبار لان لم يكن عضواً في الكنيست.

وصوت الاعضاء الليبيراليون الى جانب شامير، كما انه حصل على دعم كافة اعضاء حزب حيروت في الحكومة. ومع ان شارون جذب اليه العناصر الشابة وجناح اليمين في الحزب، الا انه لم يتمكن من ابراز نفسه كمرشح. وبدلاً من ذلك، فقد قابل شامير في مرحلة مبكرة من الحملة وذلك لعقد تحالف معه من اجل وقف ليفي، ومن المحتمل اعتقاداً منه على ان شامير بلغ عمراً متقدماً وانه سيخرج سريعاً من الوزارة. كما ان شامير اختير ايضاً لكآبة شخصيته وعدم جاذبية ـ فاتر وبليد بيد انه ترياق لمأساة وافراح سنوات بيغن. واعتبره بعض اعضاء الليكود على انه نوعاً من « أتلي » اسرائيلي، رئيس وزراء بريطانيا الاسبق، من اجل غاية التلطيف السياسي والحاجة لذلك، وهكذا كان الامر ملائم جداً ليتولى شامير رئاسة الحكومة الاسرائيلية. وعندما اعلنت استقالة بيغن، تجمع مؤيدوه حول منزله ليتوسلوا اليه العدول عنها. وكتب على احدى اليافطات المرفوعة من قبل مؤيديه ما يلي: « بدونك، ليس لنا ملك، ولا منقذ، ولا مخلص ». فشامير لا يمتلك مثل هذه الشخصية وهو هادىء، ومقتصداً في الكلام، وغير ظاهر دائماً على المسرح السياسي. ولم يكن لديه شعور واحساس بالابهة والمظهر، كما انه لم يهتم بالطقس الدينية، ولا تظاهرات فكرية، وكان مبتدعاً نسبياً عن الاسطورة التصحيحية الصهيونية. فاذا ما بلغ بيغن الى كل من الدرجات العالية من التيه العجب والى اعماق الكآبة على حد سواء، فان شامير سار على نهج غير مثير وحتى انه متقلب بكل الطرق خلاله. وعلى العكس من بيغن، فانه لم يول عناية بشأن صورته العامة، او ما كان يعتقده الناس حوله. فجائزة نوبل للسلام لم تثر اهتمامه ابداً. وحتي وحتى في ايام منظمة ليحي السرية، فانه كان هناك ازدراء معين لعبادة لشخصية التي اصبغها التصحيحيون الصهاينة حول زعمائهم. ومع ان شامير كان يتزلف

علناً لبيغن، الا انه وبشكل خاص لم يكن متحملاً تمثيلات بيغن المسرحية، حيث يقول بهذا الصدد:

« لم اكن معجباً بشكل خاص بخطب بيغن المشهورة. فقد شعرت غالباً بانها مليئة بالشفقة والمبالغة ـ هذا ومن يمكنه ان يظل غير متاثر بقوتها، تهكمها وصياغتها بعناية. ولقد كنت برماً باستخدامه للالقاب، ولكونه مهاباً من الجنرالات والبروفيسورات، كما انني لم احبذ قبوله للتملق والتزلف ورغبته بالزهو دوماً، ذلك انه لم يكن متلهفاً لنيل الشعبية ».

وبمعنى آخر، فان شامير كان شبيهاً جداً ببن غوريون، ذلك انه قد تفهم الحقيقة السياسية الى حد ابعد وافضل مما تفهمها العاطفي بيغن. كاما انه اتقن اللعبة السياسية، واصبح على ما يبدو مخيب الظن بالحرب في لبنان، حيث ادعى في مذكراته فيما بعد بأنه كان هناك « عدم اجماع وطني » في هذا الصدد، وانه لم يكن « لديه يد او قول في شن الحرب ». ومع ذلك، ففي ذلك الوقت، فانه لم يبادر أو يبد أي تحرك او معارضة لذلك كما فعل وزراء آخرين في الحكومة. وما هو اكثر من ذلك، فقد حصل على ادانه من لجنة كاهان، التي افادت بانه كان من الصعب عليها ان تجد تبريراً « لعدم مبالاته بنقل المعلومات، عن المجزرة » في اعقاب تلقيه للتقارير الاولية عن المجزرة في مخيمي صبا وشاتيلا. وفي الحقيقة، فقد اقترح في اجتماع لمجلس الوزراء بأنه « لا يجب عليهم ان يكونوا متسرعين بالعمل » حسب توصيات لجنة كهانا. وخلال تلك الفترة، فان شامير حافظ على هدوء نسبي، واصبح خبيراً في تقديم تفسيرات مقبولة في التعامل مع المسائل المثيرة للجدل والجيشان السياسي. لقد اختير شامير لأنه اعتبر ايضاً على انه نشأ من نفس المحيط الايدولوجي لبيغن. وقد اعتبر وعلى نحو مشابه على انه عنيد وصلب. ومع ذلك، وعلى العكس من بيغن فانه لم يتماشى مع ليبيرالية جابوتنسكي - والتي شجبها منذ وقت طويل، وقد عرف بدلاً من ذلك بحذره وسريته، وكملاكم ظل سياسي طورت براعته في منظمة ليحي وفي الموساد. ومما يدعو للسخرية، فقد اعلن عنه زعيماً للحزب وهو يقف تحت صورة جابوتنسكي، الذي تبرأ منه منذ ما يقارب نصف قرن. ولاحظ يوشنان بادر، وهو نصير قديم لحزب حيروت، بشكل تهكمي ان « شامير هو رجل مبدأ حقيقي واكثر ملائمة ليقود منظمة سرية ».

من هو شامير ؟

لقد عرف شامير باسم اسحق يزرينسكي، وقابل بيغن في بولندا خلال ايام دراسته، وناصر حركة التصحيح الصهيونية. كما انه كان مهتماً بحماس بالثورة الروسية وبتكريس

الهدف الممارس من قبل الحركات الوطنية المعاصرة، كمثل الكفاح الايرلندي من اجل الاستقلال. وكانت امثلة شامير النموذجية هم لينين وتروتسكي، ميشيل كولينز، والزعماء والابطال على مر العصور في النضال البولندي من اجل استقلال الدولة. وفوق كل ذلك، فقد تطلع نحو جابوتنسكي، الذي انفصل عن الحركة الصهيونية وبدأ حينذاك بتحدي هيمنتها. وادت احداث الشغب التي حدثت في الخليل في عام ١٩٢٩ الى حثه على الانضمام الى حركة بيتار. ودفعته محاكمة آبا اشيمير وجماعته اليمينية المتطرفة لاتهامهم بقتل ارلوسوروف، بعد بضعة سنوات، الى ازدرائه مدى الحياة لحزب مبادىء والحركة العمالية او التجمع العمالي. ففي نظر شامير، فان اللوم الذي وضع على عاتق التصحيحيين الصهاينة لحادثة القتل مكن ووفر للحركة العمالية الصهيونية الهيمنة السياسية على البلاد لعدة عصور قادمة.

بعد وصوله الى فلسطين في عام ١٩٣٥، فقد درس شامير التاريخ في الجامعة العبرية، وعمل كعامل بناء في شركة كريم ابراهام. ثم انتقل الى تل ابيب ليعمل في شركة حسابات. والتزم شامير بصورة منطقية بالموقف الراديكالي لشبيبة بيتار، التي طالبت بالعمل العسكري ضد البريطانيين آنذاك. وتأثر بشكل خاص بمنشور يوناتان راتوش « الهدف من اجل انشاء حكومة: جبهة حركة التحرير في المستقبل، والذي نادى بأن الاقلية الثورية يمكنها - ويجب عليها - استقطاب الجماهير من اجل العمل. وعلى العكس من جابوتنسكي، فان راتوش اراد اعلان دولة يهودية على الفور، قبل ان تحشد اغلبية يهودية لذلك. وكانت المناداة بتشكيل حركة تحرير وطني لطرد البريطانيين والقيام بكفاح مسلح. وكان الصهاينة التصحيحيين الرسميين غير مهتمين تماماً بهذه النظريات، لانهم آمنوا بالدبلوماسية بشكل مطلق، حيث صوتوا ضد ذلك في المؤتمر الصهيوني التصحيحي العام الذي عقد في براغ في بداية عام ١٩٣٨. ومع ذلك، فان وجهات نظر راتوش قد طغت على شبيبة البيتار والجناح الراديكالي لحركة التصحيح الصهيوني. وأثبت المنشور ليكون جسراً، الذي ربط شامير بابراهام شتيرن، والذي اعتبر راتوش استاذاً ومعلماً.

ومثله مثل العديد من اعضاء بيتار، فان التأثير الفكري لليمين المتطرف في مجتمع يهود فلسطين - بشخصيات مثل راتوش، آبا أشيمير وأوري زفي جرينبيرغ - اثبت وبصورة تدريجية بأنه اكثر جذباً من أي معادلة معتدلة لجابوتنسكي. وانضم شامير لمنظمة الارغون في عام ١٩٣٧ لمعارضة بن غوريون وسياسة « ضبط الذات »، وانجرف بشكل محتوم باتجاه ابراهام شتيرن. وأدى انعدام التقدم مع البريطانيين، وحدوث الثورة العربية، وظلال النازية الاسود على يهود اوروبا، الى دفع بعض اعضاء حركة بيتار ومنظمة الارغون الى

الانشقاق الرسمي عن حركة التصحيح الصهيوني. واستمرت خيبة أمل شامير من جابوتنسكي، الذي لم يبدُ غير متشابه مع بن غوريون »، في رأي شامير، خلال ايامه في منظمة ليحي لغاية ما انضم رسمياً لحزب حيروت بعد ثلاثين سنة، واصبح حينئذ ملتزماً بتراث حركة التصحيح الصهيوني مرة أخرى.

وعندما كان في منظمة ليحي، فان شامير اعتبر الحرب على أنها صراعاً ما بين قوى الشر - ما بين هاجوج ومأجوج - ورأى تمييزاً او فرقاً ضئيلاً ما بين المضطهد البريطاني والمضطهد الألماني. فقد اعتقد عدد ضئيل من يهود فلسطين في ذلك الوقت بأن مثل هذا الاضطهاد كان نذيراً بالفناء والابادة. ولذلك فلم يكن هناك سوى خطوة قصيرة بالنسبة لشامير لأن يفهم المبرر والسبب وراء توجهات شتيرن نحو النازيين على امل تشكيل جيش لاخراج البريطانيين من فلسطين، وبعد ذلك، اعلان دولة يهودية. انها كانت سياسة صيغت في اعماق العداء و في جهل لا يمكن تصوره لقتل الملايين، بما فيهم عائلة شامير. ومع ذلك، ومما يلفت النظر، ففي مذكراته، فان شامير لم يدرك حتى ولو بصورة متأخرة هذا التوجه وانتقاده. فقد قدم تعليقاً بارزاً من انه في ذلك الوقت « فقد كان من المعقول الشعور بأنه كان هناك عد قليل من اليهود بأن يختاروا ما بين الالمان والبريطانيين » . وكانت وجهة النظر تلك غير مستساغة ومقبولة من قبل الغالبية العظمى من يهود فلسطين، الذين ادركوا بوضوح ان هناك فرقاً وتمييزاً كبيراً، ولكن ذلك اشار وبين اين كانت اولويات ليحي تكمن، وتظهر الاتجاه المحتمل لسياسة شامير - بانشاء دولة يهودية بأية وسائل كانت ولتؤدي الى اخراج البريطانيين من فلسطين. وفي الحقيقة، فانه من الاهمية ان نلاحظ بأن منظمة ليحي باشرت بطريق الكفاح المسلح كنتيجة مباشرة لاصدار الكتاب الابيض في عام ١٩٣٩. وبالنسبة لمنظمة الارغون، فان لحظتها (فرصتها) كانت في هزيمة المانيا النازية الوشيكة، وكانت بداية تأسيس الهاغانا مع وجود حكومة العمال بدورها في بريطانيا عام ١٩٤٥.

ان تناقض جابوتنسكي بشأن مسألة الثورة العسكرية ورجوعه الى فكرة ديفيد رزائيل، حث شامير ليقف بجانب شتيرن في انشقاقه عن الارغون في عام ١٩٤٠. فان شامير لم ينضم لشتيرن مباشرة، وانما انتظر عدة اشهر قبل تركه للارغون. فيمكن ان يكون تردده عائد لرغبته ليرى كيف تطورت سياسة الارغون بالتعاون مع البريطانيين. ومن المحتمل انه تعمد ترك الارغون، واعتقد بأن ذلك كان افضل من الناحية التكتيكية من الداخل. وعلق فيما بعد على ذلك بقوله، «انه اذا ما أرجيء الانشقاق لمدة ثلاث سنوات اخرى، فانه كان من الممكن تجنبه، ومن اجل ذلك آنئذ، فقد وصل بيغن وتولى قياة الارغون واتفق مع قرار

يائير ». وظل شامير تقريباً بالتأكيد على اتصال مع شتيرن بينما كان لا يزال عضوا في الارغون، ومن المحتمل انه حاول حث شيترن علي العمل مع الارغون. وعندما ترك الارغون، انضم مباشرة لشتيرن واحتل موقعاً قيادياً كبيراً، في الوقت الذي كان تجرى فيه اتصالات مع البعثة الالمانية في بيروت، وتلقى ثناءً. ومع ذلك وفي عام ١٩٤٤، فان شامير عارض أي فكرة عودة للارغون، ورفض قبول او الاعتراف بجابوتنسكي كمعلم اسمي.

ومن اجل ان يصبح عضواً في جماعة شتيرن، فانه كان علي شامير الالتزام بالمبادىء الوطنية لشتيرن التي كانت تحتوي على مبادئة « الثمانية عشر الوطنية المتجددة ». وتحت عنوان « مبادىء الانبعاث من جديد ». فان حدود « ارض اسرائيل عُرفت باقتباس من سفر التكوين: « لذريتكم، فقد منحتكم هذه الارض من نهر مصر الى النهر العظيم، نهر الفرات ». اما الفقرة الثالثة في الوثيقة فقد بينت ان « ارض اسرائيل قد احتلت من قبل اليهود بالسيف. فقد كان هنا ان اصبحوا أمة وهنا فقط يمكن ان يولدوا من جديد. فليس لاسرائيل الحق فقط في ملكية الارض بل ان هذه الملكية هي مطلقة، وانها لا يمكن ابداً ان تلغى او تبطل ». وفي ضوء التوجهات نحو المانيا وايطاليا، فان شتيرن اعلن بأنه « ستوقع معاهدات مع اية قوة مهتمة في دعم نضال المنظمة (عصابة شتيرن) وترغب في تقديم المساعدة المباشرة لها ». وأملت الوثيقة بمستقبل يجمع يهود المهاجر، وباستصلاح ارض الصحراء، واحياء اللغة العبرية. كما انهـــا اقترحت بنا الهيكل الثالث، وترحيل السكان العـــرب من « ارض اسرائيل »، من خلال « تبادل للسكان ».

وفي اعقاب موت شتيرن، فان منظمته قد تلاشت. وفي شهر ايلول ١٩٤٢، فر شامير من سجن المزرعة، وقام هو وناتان يالين - مور واسرائيل ايلداد باعادة تنظيم منظمة ليحي. ومكثوا سنة كاملة في تحليل الاخفاق الذي وصلت اليه منظمة شتيرن، واضعين توجهاً مختلفاً واكثر تقدماً. وتخلت منظمة ليحي عن الاغتيالات السياسية وسرقة البنوك كهدف رئيس لعملياتها. وجُعلت الاولويات لشن الهجمات على المنشآت العسكرية البريطانية. ووضع تركيز اكبر على وسائل الدعاية والعلاقات العامة. وعندما بدأت تلوح بوادر الحل النهائي، فقد بدأت ليحي تصبغ على نفسها صبغة المقاومة الفرنسية، ابان الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك السيناريو، فان البريطانيين كانوا يلعبون بنظرها دور الجستابو الالماني، في حين ان زعامة الوكالة اليهودية اعتبرت من المتعاونين (مع العدو)، كمثل حكومة فيشي الفرنسية الموالية للالمان ابان الحرب العالمية الثانية.

وجُعل شتيرن كاسطورة اغريقية، مع ان توجهه الغامض قد استبدل بتوجه اكثر واقعية

وعملية. واصبح اسم « ميشيل » الغامض، يعود الى شامير، المنفذ الرئيس للعمليات في منظمة ليحي، وانخرط عمله ايضاً في التخطيط وتنفيذ اغتيالات عديدة. واتخذ شامير هذا الاسم الرمزي نسبة الى ميشيل كولينز، زعيم الثورة الايرلندية. ففي رأي احد كاتبي السير الذاتية، فان كولينز اعتبرا « مؤسساً لحرب العصابات الحديثة، واول مقاتل في سبيل الحرية، او ارهابي متحضر... وهو دور اتخذ احياناً أولوية لتجاوز الحساسية. فبشكل واضح، فانه لا بد وان شامير كان مطلعاً على نظريات كولينز ونشاطاته. فكولينز قد اشترك في انتفاضة عيد الفصح واحتلال مكتب البريد العام في دبلن.، ومن خلال الفوضى التي حدثت آنذاك، فانه أُخطيء قتل كولينز من قبل المفرزة البريطانية، وسجن بدلاً من ذلك. وبعد ان اطلق سراحه، فقد عمل بجد لانشاء شبكة استخبارية، ومعامل لانتاج القنابل، ومجموعات ضاربة متدربة، وصحافة سرية. وحاول كولينز ان يضع خطة محكمة لتسهيل تهريب الاسلحة، وايجاد آليات معينة لهروب جماعي من السجون. واصبحت كل هذه الوسائل مخزوناً احتياطياً لمنظمة ليحي تحت اشراف شامير في الاربعينات . واشار عضو في هيئة تحرير صحيفة « هازيت »، الى شامير على انه « الرجل الذي جذب كافة خيوط منظمة ليحي ».

وان استخدام العنف الفردي في سياق الكفاح العسكري قد غُلف منظمة ليحي بشكل محموم. فقد عرفت تلك المنظمة بمثل هذه الانشطة في وجودها وهويتها . واستخدمت اداة الاغتيال ايضاً ومن فترة لاخرى من قبل ليحي - وفي الحقيقة، من قبل الارغون والهاغانا، ضد اليهود الذين كانوا يتعاونون مع البريطانيين كمخبرين. وفي الفترة ما بين شهر ايلول ١٩٤٢ وشهر تموز ١٩٤٦، عندما القي القبض على شامير ونفي الى اريتيريا، فقد جرت (١٤) محاولة اغتيال قامت بها منظمة ليحي. ونفذ معظمها ضد يهود من الذين كانوا يعملون مع البريطانيين. وجرت محاولات اخرى ضد اعضاء من ليحي او الارغون، من الذين شك بهم بانهم كانوا يمررون معلومات للبريطانيين. وكانت هناك ايضاً محاولة لاغتيال خليفة شتيرن، اسحق زيلنك، والذي قام بالتالي بتسليم نفسه للبريطانيين، لانه من المحتمل بأنه شعر بأنه سيكون اكثر امناً عندهم من وجوده مع زملائه السابقين.

كما حاولت منظمة ليحي، وتحت قيادة شامير، الوصول للقيادة البريطانية وضربها في ذلك الوقت. فكانت هناك سبعة محاولات اغتيال، للاعتداء على حياة المندوب السامي البريطاني، السير هارولد مكميشيل، وخطط لسبعة محاولات اخرى - منها على سبيل المثال، ضد ارنست بيفن، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، وايضاً ضد اعضاء الاستخبارات

البريطانية. واستخدم شامير اسم رمزي هو « باراتز »، ووتعني بالعبرية « الاختراق »، حيث ارسل عضوين شابين من ليحي هما حليم وبتسوري، الى القاهرة لاغتيال الوزير البريطاني المفوض المقيم في الشرق الاوسط، اللورد موين. وبرر حادث الاغتيال من قبل شامير فيما بعد وغيره، على أسس معاداة موين المزعومة للسامية والصهيونية. فتعليق موين الشهير عند مقابلته لمبعوث ادولف ايخمان، جويل براند، « ماذا افعل بمليون يهودي؟ » قد حرف تفسيره من قبل الصهاينة، وتحولت الى خيال ووهم. وفي سيرته الذاتية، فان جويل براند عزا هذه الملاحظة الى محادثة اجراها مع رجل انجليزي بعد ان احتسى شراباً مسكراً في النادي المصري – الانجليزي. ومع ذلك، فان هذا لم يوقف شامير من ترديد هذه الملاحظة على مدى خمسين عاماً في مذكراته التي كتبها فيما بعد.

وكانت سمعة اللورد موين بين اليهود على انه كان عموماً معادياً للقضية الصهيونية. والقى موين خطاباً، كان في الحقيقة معادياً جداً للصهدونية. فقد بين بانه لا الانتداب البريطاني ولا اعلان وعد لفور قد قصد او عنى « ان تحول فلسطين الى دولة يهودية ضد رغبة او ارادة السكان العرب ».

كما انه عارض، الهيمنة العرقية للقادمين الجدد (من اليهود) على السكان الاصليين للبلاد، وحول نعت او لقب « النازية » الى « الصهاينة » - وقال في هذا الصدد، « اذا ما اجريت مقارنة مع النازين، فان اولئك بالتأكيد من الذين يرغبون بفرض نظام مستورد على السكان العرب والذين هم مذنبون بفرض العدوان والهيمنة ». وقاد اهتمام مبين بعلم الاصول والاجناس البشرية الى اصدار ملاحظات عرقية، عندما لاحظ مثلاً بأن العرب هم من الساميين الاصليين والحقيقيين، واشار الى المظاهر المختلفة لليهود السفارديم والى « الدماء السلافية » لليهود الاشكانازيم. ومع ذلك وبصورة سرية، فقد دعا موين الى انشاء دولة يهودية مجزئة تلحق بدولة اتحادية سورية كبيرة. وتوقع عدة مؤرخين، بأنه مما يدعو للسخرية ، فلو ان موين قد طال به العمر، لكان من الممكن ان توجد اسرائيل وتأتي للوجود في عام ١٩٤٥.

وكانت قيادة الحركة العلمانية مشدوهة ومذعورة من عملية اغتيال اللورد موين، ليس بسبب انها كانت معارضة او مختلفة عن مبادئها، وانما بسبب تضميناتها السياسية، اذ ان موين كان وزيراً للدولة وصديقاً مقرباً من تشرشل آنذاك. لذلك فقد كان شجب الحركة العلمانية الصهيونية عنيفاً وشديداً، الا انه لم تجر اية محاولة لملاحقة أو القاء القبض على الذين نفذوا عملية الاغتيال وانزال عقوبة الاعدام بهم. فقد ترك كل من حكيم وبتسوري لمصيرهما.

لقد غرس شتيرن في منظمة ليحي التذكير من ان ارض كنعان قد أُحتلت بالسيف الاسرائيلي. وكان بن غوريون ساخطاً ليس على ذلك العمل بحد ذاته (عملية الاغتيال)، وانما على انصراف منظمة ليحي لضرورة العمل الدبلوماسي او السياسي، وعدم الانضباط الذاتي العسكري. ومما يدعو للسخرية، فان شامير أبن بن غوريون في الذكرى الخامسة لوفاته، وعندما كان رئيساً للكنيست، على انه « المقاتل الصلب الذي لم يضع ثقته وايمانه بالامراء الاجانب، وفتح كل الينابيع الجيدة لشعبه لخوض القتال ».

ووضعت وزارة الخارجية البريطانية شامير في ذلك الوقت على انه من بين الزعماء الارهابيين الاكثر تطرفاً. وفي حين ان البريطانيين اعتبروا عملية اعتيال اللورد موين على انها عملية قتل جرت بدم بارد، فان منظمة ليحي اعتبرت مثل تلك الاعمال على انها مبررة تماماً في استخدام الارهاب الفردي من اجل « الابادة ». واعتبروا مثل هذه الاغتيالات لتكون اعمالاً اخلاقية تتطلب شجاعة فائقة. ومع ان ليحي كانت تعتبر من اصغر من المنظمات العسكرية اليهودية الثلاث، فانها مع ذلك قامت بتنفيذ (٧١) بالمائة من كافة الاغتيالات السياسية التي جرت ما بين الاعوام ١٩٤٠ ـ ١٩٤٨. علاوة على ان ما نسبته (٤٨) بالمائة من اعمال القتل والاغتيال التي قامت بها ليحي كانت لافراد يهود، معظمهم من الذين تعاونوا مع الاستخبارات البريطانية ، واعتبرت الوكالة اليهودية والهاغانا منظمة ليحي سيئة التدريب العسكري وينعدم لديها الاحتراف العسكري، ومع ذلك، فان شجاعة والاقتناع بهذه المنظمة نال الاحترام من قبل المنظمات الصهدونية الاخرى حيث جاء بهذا الصدد ما يلي:

> « كان هناك رعب كثيف وشديد في الاوساط اليهودية من جراء اعمالهم، مقرون بالتقدير لجهودهما ولحوافز اعضائها غالباً كبشر. وان جهودنا الخاصة للكشف عنه والسيطرة عليها، كمثل التي جرت من قبل البريطانيين، بسبب ملاحقتها لأولئك الذين يدعون بالمخبرين ».

ومما يلفت النظر، فانه بينما اقرت منظمة ليحي بشغف فكرة الارهاب الفردي، فان منظمة الارغون رفضت بصلابة الادعاءات من انها كانت منظمة ارهابية. وفي الحقيقة، فان عملية اغتيال اللورد موين وضعت شخصية ليحي في موضع يظهر بأن هوية الارغون كانت مختلفة عما كانت عليه ليحي. ومن حيث الجذور، فان الفرق كمن في حقيقة ان بيغن اعاد تفسير مبادئ جابوتنسكي بدلاً من رفضها برمتها، ومع مطالبته بانشاء دولة يهودية والمباشرة بالقيام بالثورة، فان بيغن ابعد الارغون وبفعالية عن الخط الرسمي لحركة التصحيح الصهيونية، المنطمة الصهيونية الجديدة انذاك، فانه حث ايضاً على ان العملية

السياسية كانت لا تزال تتولى الكفاح المسلح ـ وكانت في الحقيقة تقدم بواسطتها. وكان بيغن لا يزال يعتبر نفسه تلميذاً لجابوتنسكي، وحتى مع ازدياد عدد الصهاينة التصحيحيين الذين لم يقروا بذلك. فاصرار بيغن على الاعتراف بالتراث السياسي لجابوتنسكي اثبت في حينه ليكون فرقاً واختلافاً رئيسياً ما بين ليحي والارغون، وكان سبباً في مع كافة التعاون وبالتلاحم بينهما بالتالي. ومن تعليقات شامير في مذكراته على بيغن ما يلي:

« لم تكن طريقة ليحي بالعمل مفهومة أو موافق عليها، من قبل بيغن: فقد عارض كافة عمليات الاغتيال. فالذهاب الى الحرب عندما لا يكون هناك بديل آخر لذلك فهو أمر صحيح، بيد ان تصفية شخص، وحتى لو كان مخبراً، كان خطئاً اخلاقياً بنظره. فقد اراد ان تكون هناك محاكم ومحاكمات، وحكم شرعي، الا انه كان من المستحيل ان تكون هناك اجراءات قانونية تحت الأرض، او في العمل السري. وحتى هناك فقد ولى عنايته، وبشكل كبير لم أعهده من قبل، عما كان يقوله الناس او يفكرون به ».

وبالنسبة لاعضاء ليحي، فقد كانت هناك امثلة توراتية لا تحصى لمصطلح الاغتيالات أو عمليات الاغتيال « النبيلة » او « الشريفة »، والتي نفذت من اجل قضية « عادلة ». فقاضي اسرائيل، في العصور القديمة،ايهود بن غيرا، اغتال ايجلون، ملك مؤاب، الذي أخضع اليهود لحكمه مدة (١٨) عاماً. وفي الواقع، فان ناتان يالين ـ مور اتخذ اسمه الرمزي « غيرا »، من هذا المثال. اضافة لذلك، فقد كان هناك ايضاً يائيل، الذي قتل سيسيرا، قائد جيش الملك هازور. وكانت هناك ايضاً نماذج معاصرة مثل هيرش ليكرت، صانع الابواط (الاحذية)، الذي حاول قتل حاكم فيلنا ـ في ليتوانيا ـ عام ١٩٠٢، او شالمون شوارتزبارد، الذي اغتال سيميون تبليورا، الذي كان مسؤولاً عن ارتكاب المجازر اليهودية في اوكرانيا خلال الحرب الاهلية الروسية. ومع ذلك فقد كان السيكاريين، الذي يعود تاريخهم الى الفي عام، هو المثال الاسمى والاعظم لشامير ولمنظمة ليحي. فقد تخصصوا في قتل اليهود الذين تعاونوا مع الرومان، وذلك باستخدام الحناجر في عمليات القتل، ومن ثم الانخراط او الاندماج بين جموع الناس. فخلال الثورة اليهودية الاولى، ما بين ٦٦ ـ ٧٠ ميلادية، فان السيكاريين او رجال الحناجر، هم الذين قتلوا العي من الرجال البارزين والوجها اليهود الذين نادوا بالتعايش مع الامبراطورية الرومانية. ومع ذلك فقد وصف السكاريون بالشجاعة أيضاً. فقد كانوا مسؤولين عن الاستيلاء على القدس قديماً، وكانوا من المدافعين الاسطوريين للمسادا، والذين قتلوا انفسهم وعائلاتهم بدلاً من الاستسلام للرومان.

لقد استخدم ابراهام شتيرن اسم « يائير » كاسم مستعار تحت الارض، او في السر،

وهو اقتباس لاسم زعيم المتشددين في الماسادا، اليعازر بين يائير. وكتب أوري زفي غرينبيرغ شعراً يمجد مثال السيكاريين. وهكذا فقد كان بامكان منظمة ليحي ان تبرر عمليات القتل والاغتيال لكل من الحكام الاجانب واليهود الذين انتهجوا خطاً معتدلاً، على اسس القراءة المختارة للتراث والتاريخ اليهوديين. هذا وبالنسبة لأولئك الذين عارضوا استراتيجية ليحي بشدة يمكنهم ان يقتدوا بجوزيفوس، المؤرخ اليهودي للثورة اليهودية الاولى، والذي انتقد السكاريين بشدة لنعفهم وتدميرهم للقدس وللهيكل الثاني. لذلك فان نهج التاريخ اليهودي القديم لعب دوراً هاماً في تفكير « ليحي »، وايضاً في بحث ودرس كل من منظمتي الهاغانا والارغون. وجميعهم قرروا التعلم من الماضي وعدم تكرار الاخطاء التي ارتكبها اسلافهم. مع ان كل منظمة او جماعة منهم فهمت وفسرت ذلك التاريخ بصورة مختلفة.

وفي سياق التركيز على اعمال العنف من اجل قضية مقدسة، فانه كان بامكان ليحي تبرير قتل احد اعضائها اذا ما دعت الحاجة لذلك. وهكذا فان يهودا آريه ليفي قد اعدم من قبل ليحي في اوائل عام ١٩٤٨، لانه رغب بترك منظمته والانضمام للهاغانا. وكان اسحق شامير نفسه مشتركاً مباشرة في قتل زميله الفار من سجن المزرعة، الياهو جيلعادي. فبعد موت شتيرن، فان كلا الرجلين لعبا دوراً حاسماً في اعادة تنظيم ليحي بنهاية عام ١٩٤٢. ومع ذلك فانهما لم يكونا قادرين بوضوح على العمل سوياً. وكما لاحظ أحد المعلقين: « فان يزيرينتسكي - شامير، المكتئب، والجاد، هو شخص حريص جداً ومتأكد جداً قبل ان يقوم بأي عمل، فهو كان يقوم باستشارة العديد من اعضاء منظمته، وبالتفكير عميقاً، وشخصيته لم تكن ساحرة معلى الاخرين ومختلفاً تماماً عن شخصية جيلعادي، الذي كان عاصفاً، واثقاً بنفسه، وذا شخصية ساحرة ومنفصلة. ومع ان مقتل جليعادي ما زال يلفه الغموض، فانه يبدو بانه كان ميالاً باتجاه المزيد من القيام بالاعمال الفوضوية والشاذة والغريبة واكثر من شامير، ويالين مور وايلداد تطرفاً. وبمعنى آخر، فان جيلعادي كان اكثر قرباً من فلسفة شتيرن، وعلى نشر المبادىء الثمانية عشر للتجدد الوطني ». وخطط جيلعادي لتوسيع الارهاب الى ابعد مدى، كما انه اراد اغتيال العديد من اعضاء الحركة الصهيونية، بما فيهم زعماء الهاغاناه والوكالة اليهودية. وقيل بان جيلعادي اتبع افكار الزعيم العدمي (الذي لا يؤمن بالقيم والمعتقدات ويدعوا للديكتاتورية وسياسة الاغتيال) الروسي، ديميتري بيساريف. ومع ذلك فان شامير وآخرين ادعوا بان جيلعادي قد قتل بسبب عدم عقلانيته، وفي هذا السياق فقد خشوا على حياتهم منه واقترح جيلعاي، على سبيل المثال، بتشغيل

الفتيات العاملات في منظمته كعاهرات للبريطانيين. مما اعطى طبيعة تآمرية لليحي، فبرز اعتراض مباشر لاتجاهه وهدفه، كان من نتيجته قرار شامير بقتل جيلعادي، بعد استشارته الاعضاء الآخرين في المنظمة. وفي سيرته الذاتية، فان شامير يعلق على هذا الموضوع بقوله، « من ان القرار قد أتخذ ونفذ »، دون توضيح السؤال المركزي من هو الذي ضغط على الزناد بالفعل. وحتى هذا اليوم، فان عائلة جيلعادي لا تعرف اين دفنت جثته.

ان اعتقاد شامير بأهمية الاغتيال السياسي قد برز عندما قتل ابراهام فيلنشيك، وكان من الاعضاء المؤسسين لليحي، في شهر شباط ١٩٤٣، وبعد بضعة ايام من اطلاق سراحه من السجن. فقد أعتقد بأنه قد اشترى اطلاق سراحه بتقديمه معلومات حول منظمة ليحي للمخابرات البريطانية. وبعد وقت قصير من قتل جيلعادي، فقد قامت ليحي بتنفيذ عدة اغتيالات، كان منها اغتيال الرئيس السابق لفرع حيفا لشبكة استخبارات الارغون، اسرائيل بريتسكر، والذي دعم سياسة الارغون المؤيدة للسياسة البريطانية تحت قياة رزائيل، وعمل بحماس ضد اعضاء منظمة ليحي. كما قتل اثنان من عملائه، هما ميشيل واكسمان وجوزيف دافيديسكو، كل منهما على انفراد.

وعلى نحو مماثل، فان شامير لم يظهر أية معارضة في عام ١٩٤٨ على الخطط التي اعدتها مجموعة ليحي المنشقة، والتي سميت باسم جبهة الآباء، لاغتيال الكونت فولك برنادوت وحتى مع ان الدولة اليهودية برزت للوجود وقتذاك. وفي اتصال مع الأمين العام للامم المتحدة آنذاك، تريجفلي، فان موشي شيرتوك (شاريت) وصف منفذي عملية اغتيال برنادوت بانهم كانوا مجرمين ومتهورين وخارجين عن القانون، ويشجبهم كافة ابناء شعب اسرائيل ». وشجبت عملية الاغتيال هذه ايضاً من قبل مناحيم بيغن، مما ادى الى اخماد ليحي واعاقة تقدمها نحو الحياة السياسية. وقدم ناتان يالين - يور للمحاكمة وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية سنوات. حيث قدم شمعون بيريز الشاب وقتذاك دليلاً او بينة ضد يالين - مور - أرتكزت على مراسلة ما بين الهاغانا وليحي. وأنتخب يالين مور، فيما بعد، كمرشح لحزب المقاتلين، في الانتخابات الاولى لكنيست. وحصل الحزب على مقعد واحد، وبناء على ذلك اطلق سراح يالين - مور مبكراً، من عقوبة السجن الطويلة.

ان اشتراك وانخراط شامير مع حزب المقاتلين عرضه للتناقضات السياسية داخل ليحي، والذي كان كفاحه المشترك ضد البريطانيين غامضاً واقل اهمية في الظاهر. فاتجاه ليحي الرئيس باحتضان معارضي بريطانيا مع الاتصال الذي اجرته المنظمة مع الزمرة العسكرية البولندية آنذاك، وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية تماماً. وبعد سقوط بولندا،

تقرب شتيرن من ايطاليا الفاشية والمانيا النازية، ولكن دون جدوى. ومع بداية الحرب الباردة، فان روسيا السوفياتية اصبحت « حليفاً منطقياً ». وهذا، مع ذلك، خلق بذور الانقسام في منظمة ليحي. فاسرائيل ايلداد اتبع نهجاً مناوئاً للشيوعة كمثل جابوتنسكي، ورأى شتيرن بان هذه مجرد تكتيك آخر يمكن ان يدفع البريطانيين من الانسحاب من فلسطين. ومع ذلك، امتدح يالين - مور الالتزام الايديولوجي وانتقل الى جناح اليسار، الجناح الاشتراكي، حيث يكون في وضع معاد للمبريالية. وجاء يالين - مور ليرى النضال في فحواه العالمي، وليناى بعقد التحالفات مع الحركات المناهضة للامبريالية الاخرى، والتي كانت تنال للاطاحة بالنظام الاستعماري. وعنى هذا، بالطبع، عقد التحالفات مع العرب الفلسطينيين والحركات التقدمية في العالم العربي ذاته. وفي عام ١٩٤٧، مع ذلك، لقيت مناشداته للفلسطينيين آذان صماء، ودُفعت ليحي للاشتراك في حرب عسكرية عامة ضد العرب. ومع ذلك، فان اشتراك ليحي في الهجوم على قرية دير ياسين، والذي خلف مائتي قتيل من العرب، ادت الى مواجهة خاصة ما بين يالين مور واسرائيل ايلداد.

وبعد عودة شامير من افريقيا في بداية صيف عام ١٩٤٩، قادته للتحالف مع يالين - مور بدلاً من ايلداد، وفي اعتناقة ليسار الوسط والاشتراكية بدلاً من اليمين، فان من المحتمل ان شامير ارتأى ان امكانيات بناء منظمة قوية آنذاك كانت فكرة اعظم مع يالين - مور منه مع ايلداد المتقلب بشكل كبير. وبينما لم يكن متحمساً لتوجه ليحي نحو السوفييت، فانه كان عليه ان يقتبس من الاشتراكية اليونانية المحكمة التنظيم. وفكرته في خلق نموذج اقتصادي من اجل الدولة الجديدة، مؤسسة سيكون لها امتدادات في كل منحى للحياة، وستمنع أي محاولة للتخريب او الارتداد من قبل الآلاف الذين سيحمونها ... فمثل هذا المثال هو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية.

وبعكس اساتذته الراديكالين امثال آبا أشيمير وأوري زفي جرينبيرغ، فان شامير لم ينضم لحزب حيروت في عام ١٩٤٨. فانخراطه في منظمة ليحي قد ابعده وبصورة كبيرة عن حركة التصحيح الصهيونية في كل تنوعاتها. وفي المؤتمر الأول - والاخير - لحزب المقاتلين، الذي عقد في شهر آذار ١٩٤٩، فان واقعية شامير وازدرائه للمفكرين قادته للنقد الضمني لكل من يالين - مور واسرائيل ايلداد. حيث قال:

> « ان الذكاء الفردي يلعب دوراً مهماً وضرورياً في اية حركة سياسية، الا ان المفكرين يوجد لديهم نزعة الاظهار الانعزال وعدم اعتبار العوامل الحقيقية عند تطبيق افكارهم. فبدون افكارهم فنحن لا شيء، ولكن بدون فهم الحقيقة، فان افكارهم ستظل الى الابد في عالم او مجال النظرية ».

فبوضوح، فان مثل هذا النقد يمكن ايضاً ان يطبق على ابراهام شتيرن. وبالتالي فان حزب المقاتلين انهار في ظل غياب رسالة ايدولوجية واضحة. ومع ان شامير اعتنق مبدأ اليسار على غرار يالين ـ مور ومؤيديه، فانه لم يتبعه الى اليسار (من حيث ان وضع يالين ـ مور وصل الى المناداة باجراء تسوية مع الفلسطينيين والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية). فشاميرلم ينس الموقف الاقليمي لحزب المقاتلين (من اجل حرية اسرائيل)، الذي بالرغم من طبيعته المتقدمة، فقد أيد قيام دولة يهودية كبيرة تمتد من النيل الى الفرات. وبمعنى آخر، فقد كان اقرب الى وجهة ايلداد المتطرفة نحو الفلسطينيين وعمليات التهجير في عام ١٩٤٨. وبعد ذلك بعدة، سنوات وعندما كان رئيساً للكنيست، وفي خطاب القاه في نادي روتاري تل ابيب، فقد علق شامير على عملية تهجير وابتعاد العرب من اللد والرملة بما يلي:

« فما هو مهم ليس فيما اذا قد اخرجوا او تركوا يخرجون، وانما ماذا كان سيحدث فيما لو بقوا. فالآن، فان هؤلاء العرب الذين يبلغ عددهم ستون الفا، فانهم كانوا يتضاعفون الى مئات الآلاف، ومن ثم فماذا كان سيكون عليه وضعنا اليوم ».

وقيل بأن شامير قد اهتم في الشؤون الخارجية بيد أنه وجد طريقه مسدوداً، مثله مثل كافة الاعضاء السابقين لمنظمة ليحي. ومما يلفت النظر، فان شامير لم يذكر هذه المرحلة القصيرة من حياته في مذكراته، الا انه كرس المزيد من التعليقات على المغامرات المهنية الفاشلة واخفاقه العام بالحياة خارج ليحي. وفي منتصف الخمسينات رفع بن غوريون حظره المفروض على دخول اعضاء ليحي لتولي مواقع السلطة. وعلى الفور، ادخل أيسر هارئيل، رئيس الموساد آنذاك، شامير وغيره من اعضاء ليحي الى شبكة المخابرات الاسرائيلية. فشامير كان، على سبيل المثال، وكما أُعتقد، العقل المدبر وراء حملة الرسائل الملغومةفي اوائل الستينات ضد العلماء الالمان، الذين كانوا يعملون في مصر ابان حكم الرئيس عبد الناصر. وهذا أدى، على نحو مزعوم، الى حدو ث نزاع بين شامير وحزب المباي، وخصوصاً مع نائب وزير الدفاع آنذاك، شمعون بيريز. فهم لم يعتبروا محاولات العلماء الالمان حينذاك لتشكل خطراً كبيراً على اسرائيل، كما تصور كل من هارئيل وشامير.

وبعد قضاء عشرة سنوات في الموساد، فان شامير طور مصلحة وفائدة كبيرة وعميقة لاسرائيل، في حملة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، في اعقاب حرب الايام الستةعام ١٩٦٧، وفي الحقيقة، فقدانضم للمجلس القومي من اجل اليهود السوفييت. وكان

اول المعارضين لذلك الوطنيين المتحمسين الذين كانت مثاليتهم حول الصهيونية تتماشى مع اعتقادهم للافلاس الاخلاقي للنظام السوفياتي. وكان بعضهم ديمقراطيون سابقون، ممن الذين تحولوا من الحركة المنشقة العامة الى موقع المناداة بالهجرة الى اسرائيل كما طالبوا بهويتهم اليهودية بدلاً من الانصهار السوفياتي. وآخرون مثل ليئة سلوفينا بدت وكأنها تشربت من الصهيونية مع حليب أُمها. فقد ورثت سلوفينا فلسفة جابوتنسكي من والديها، حيث كانت مدينة « ريفا » معقلاً لنفوذ الصهاينة التصحيحيين. وفي الحقيقة، فان بعض اعمال جابوتنسكي وزعت في مدينة « ريفا » الروسية في اوائل الستينات. ومن خلال الاتصالات مع المدن الاخري، فان كتاباته وصلت الى عدد كبير من النشطاء اليهود في الاتحاد السوفياتي، سابقاً. اضافة لذلك، فانه كان هناك ايضاً عدد من اعضا حركة بيتار، من الذين نجوا من الحرب (الحرب العالمية الثانية) بفرارهم الى آسيا الوسطى الآمنة، او الذين سجنوا في « الفولاج »، الا انهم لم يكونوا قادرين بعدئذ من الهجرة الى اسرائيل. وانهم عملوا هم وغيرهم من الصهاينة القدماء كمعلمين ومرشدين للجيل الجديد، الذين التمسوا ايجاد هوية او كيان لهم في الفراغ السوڤياتي، الثقافية والدينية لليهود السوڤييت بدلاً من دعوتهم صراحة للهجرة لاسرائيل. ومع ان هجرة اليهود السوڤييت استهلت ثانية في خريف عام ١٩٦٨، مع نشوء حركة قومية يهودية في الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك فان السياسة الحذرة لحكومة اشكول آنذاك، كانت لا تزال تبعد نفسها علناً عن التبني العلني لحركة الهجرة خوفاً من انتقام من المخابرات السوفياتية، كي. جي. بي. وقتذاك. فقد فضلت الوسائل الدبلوماسية تماماً لمساعدة اليهود السوفييت. وحصل مثل هذا التوجه على معاداة النشطاء اليهود في الاتحاد السوڤياتي آنذاك - خصوصاً اولئك الذين اتبعوا نهج جابوتنسكي وحركة التصحيح الصهيونية التقليدية - وازدياد عدد مؤيديهم في المهجر.

وقطع الاتحاد السوڤياتي علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل في اعقاب حرب الايام الستة، وبذلك فان السبب الرئيس لمثل ذلك الخوف أو الجبن قد تلاشى. وكان على اسرائيل ان تفقد الشيء الضئيل فقط من قيامها بحملة علنية رئيسة من اجل هجرة اليهود السوفيات اليها، وكما فعلت ذلك غولدا مئير في نهاية الأمر، عندما اعلنت ذلك في خطاب لها بالكنيست في عام ١٩٦٩، ومع ذلك فانه كان توجه الصهاينة التصحيحيين، والذي يعود الى العديد من الشبان المخفقين والرافضين في الاتحاد السوڤياتي. وهكذا، وعندما وصلت سلوفينا ومعها نشطاء مدينة ريفا الى اسرائيل اخيراً في مطلع عام ١٩٦٩، فانهم تشاجروا على الفور مع من كانوا اقل راديكالية منهم، والتوجه المنهجي للمكتب الحكومي المسؤول عن

التعامل مع المهاجرين اليهود السوفييت، والذي أصر على فرض اشراف مشدد عما كان اصبح بصورة اساسية حركة شعبية. وكان بيغن سريعاً في التقاط أي عدم رضا بحزب العمل الحاكم وقتذاك، وهكذا فقد جذب اليه العديد من « ابطال « الحركة اليهودية في الاتحاد السوفياتي. ودعم عدم الرضا هذا من قبل العديد من اليهو السوفييت، الذين اصبحوا ساخطين ومرتبكين بالبيروقراطية الاسرائيلية، والذين شعروا بالضعف تماماً لمساعدة عائلاتهم واصدقائهم الذين تركوهم ورائهم.

وجرف شامير كلياً الى هذه الحملة من خلال المثالية، والاقتناع والطاقة لأولئك الرافضين المبكرين في اسرائيل. ورجع الى احساسه بالوطنية والى احساسه ايضاً بالتآمر للابتعاد عن الاتصال مع النشطاء في الاتحاد السوفياتي. وكانت هذه ايضاً قضية واقعية ليخدمها، حيث انه في ليحي وفي الموساد، فقد دعا الى الكفاءات التنظيمية، وكان متحرراً من الاضطراب الفكري ليالين ـ مور او ايلداد. فخط شامير الكلي كان واقعياً، ومزدوجاً بالايديولوجية الاصولية او الاساسية. ففي الواقع، فانه انضم لشتيرن ليقاتل في حرب « التحرير الوطني ». فالرحلة من خلال البيانات اليسارية في عام ١٩٤٩ ـ وان يكن ذلك بمظهر وطني ـ الى مساعدة اليهود السوفييت بعد عشرين سنة مضت، مما قاد شامير لأن يثمن ويقيم حزب حيروت على أنه العربة السياسية الوحيدة التي فيها يمكنه، وبشكل حقيقي، السفر. وكان مستقبل شامير الفوري بعد عمله مع الموساد يكمن في ادارة مصنع للمطاط في كفار سابا. وقرر شامير العودة الى حزب حيروت في عام ١٩٧٠، حيث عين مسؤولاً عن ادارة الهجرة في الحزب. فبالنسبة لشامير، فان حزب حيروت ظل الحزب الوحيد الذي لم يتخل عن فكرة حدود اسرائيل من « النيل الى الفرات ». فعلى العكس من يالين ـ مور وغيره من الاعضاء الآخرين لليحي، فان شامير لم يقبل مبدأ التقسيم. فاحتلال « يهودا والسامرة » في عام ١٩٦٧ ووجود بيغن في رئاسة الحكومة اوحى له بأن هذه كانت هي الطريق قدماً. ومع ان بيغن اعتبره كمصيدة كبيرة بقدر ما ساعده ذلك على توحيد كافة عناصر المعسكر اليميني تحت زعامته، فان شامير لم يكن تلميذاً حقيقياً لحركة التصحيح الصهيوني الاصلية. فهو منتمي من الناحية الايديولوجية والعاطفية لاقصى اليمين، بيد ان احساسه وشعوره بالواقعيه أشعره بأن السلطة تكمن في اليمين الوسط ـ ومع بيغن رائد الارغون القديم.

الفصل الثالث عشر

تحت وفوق الأرض

اليهودي السري

إن ولاء شامير لمنظمته الماضية ليحي ظل غير متذبذب عندما كان يصعد السلم السياسي. ومع ان نشطاء جماعة شتيرن أصبحوا عموما اكثر قبولا للرأي العام في اسرائيل مع مرور الوقت وبعد الاعتزال السياسي لبن غوريون، فان شامير مع ذلك ظل متماسكا في موقفه من «الارهاب الفردي». فبعد وقت قصير من مجزرة أطفال المدرسة في معالوت عام ١٩٧٤ من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فان شامير شجب بيان زعيمها، نايف حواتمة، من انه كان يعارض «الارهاب الفردي» او «ارهاب الأفراد». فقد لاحظ وأدرك - وفي مخيلته جيلعادي بشكل واضح - من ان حواتمة تطلب عدد لا يحصى من الضحايا لكي يحقق غرضه. واتبع شامير فلسفة ليحي من ان الارهاب المختار كان «أسلوبا ونهجا اكثر انسانية في القتل». وبعد ان أصبح رئيسا للكنيست في عام ١٩٧٧، فقد أستُجوب شامير بشأن قتل الرقيب مارتن في ملعب للتنس قبل حوالي ثلاثين عاما مضت. وفي إجابته عن ذلك، فقد أعاد تأكيد موقفه بما يلي:

«هناك اولئك الذين يقولون بأن القتل هو ارهاب، ولكن بالهجوم على معسكر للجيش يعتبر حرب عصابات وبقصف المدنيين فهي طريقة محترفة.ولكنني اعتقد بانه نفس الشيء من وجهة النظر الأخلاقية. فهل من الأفضل ان تسقط قنبلة ذرية على مدينة بدلاً من أن تقتل حفنة من الأشخاص؟»

وعلى العكس من ناتان يالين - مور، الذي أصبح نشطا في معسكر السلام الاسرائيلي، فان شامير ظل مخلصا لفكرة ارض اسرائيل الغير مقسمة او مجزأة . وفي شهر نيسان ١٩٧٤، وبعد بضعة أشهر من انتخابه عضوا في الكنيست، فقد ناشد جولدا مائير لضم مرتفعات الجولان لاسرائيل - قبل حوالي سبعة سنوات من ضم بيغن فعليا لها. ومع ان مفهوم شتيرن «من ان ارض اسرائيل من النيل الى الفرات» اصطدم دون شك بشعوره بالواقعية السياسية، فان شامير عارض بيغن فيما يتعلق بمعاهدة كامب ديفيد، كما انه لم يقبل اعادة سيناء للمصريين. وفي أوائل عام ١٩٧٦، وقبل زيارة السادات لاسرائيل، فقد شجب في الكنيست انتهاك المصريين للاتفاق المؤقت، وقال بهذا الصدد:

«ان الرئيس السادات لم يغير لهجته منذ ان عمل مع النازيين، وقام بالهجوم المباغت في حرب يوم الغفران. فهو قد تبنى تكتيكا جديدا، ومع انه بدا متظاهرا بحبه للسلام، الا انه التزم بالمطالب العربية المسيطرة - من انه لا يجب على اسرائيل الاستفادة من بوصة واحدة من الأرض، وان حق العرب الفلسطينيين يجب ان يعترف به».

وبالرغم من اشارته بصبغ «السادات بالوجه النازي» - وهي لغة تذكر ببيغن بقوة - فان شامير كان مع ذلك سعيدا تماما، بعد سنة، عندما كان رئيسا للكنيست ليقدم السادات لالقاء كلمته هناك، عندما زار السادات اسرائيل آنذاك. لقد منح شامير منصب رئيس الكنيست في عام ١٩٧٧ كبديل لعدم تلقيه اي منصب في الحكومة. مع ذلك، فقد كان قادرا لاستخدام منصبه من اجل بناء قاعدة للدعم. واذا ما كان شركاءه في الائتلاف قد نجحوا في إبعاده عن الدخول في حكومة الليكود الاولى، فانهم سمحوا له بطريقة غير مباشرة للحصول على منصب وزير الخارجية عندما استقال ديان، فقد تنافس على هذا المنصب كل من ايغال يادين، من الحزب الديمقراطي، ويوسف بورغ، من الحزب الديني القومي. ولكي يسد بيغن الفرصة على الجميع، فقد أسند المنصب لشامير - بعد أربع أشهر من استقالة ديان. واعتقد العديد من شخصيات حزب العمل بأن ذلك كان في «قمة السخافة» من ان يقدم هذا المنصب المهم لواحد كان يعارض معاهدة كامب ديفيد. ومن جهة ثانية، فان موشي شامير، من حزب تخيا، تحدث مع عدة رفقاء لاسحق شامير من منظمة ليحي ليثنوه عن قبول هذا المنصب الذي عرضه عليه بيغن. وسأل (موشي شامير): «ماذا يمكن لمثل هذا الرجل الجاد والمسؤول ان يشارك مع المغامرين والثرثارين،الذين يؤلفون الحكومة الاسرائيلية اليوم؟» الا ان اسحق شامير لم يعير اهتماما للانتقادات والتهكمات، وقام بتنفيذ السياسة الخارجية لبيغن بشكل مكبوح وطريقة غير متميزة لمدة ثلاث سنوات. وخلال أشهر من خلافة بيغن كرئيس للوزراء في عام ١٩٨٣، فان شامير ووجه، وبطريقة ساخرة، بوضع حيث لم يعد بالامكان ان يظل دفاعه عن الارهاب الفردي مخفيا او محجوبا. فقد بدت ممارسة ادارته واشرافه لمنظمة ليحي بارزة ومتحدية لواقعية وعملية سياساته كرئيس للوزراء. وبنهاية شهر نيسان ١٩٨٤ وقبل وقت قصير من الانتخابات، فانه تم القاء القبض علي عشرات من المستوطنين من اعضاء الحركة السرية اليهودية. فهذه الجماعة، التي تركزت في مستوطنة كريات اربع، بالقرب من الخليل، وجدت مسؤولة عن سلسلة من الهجمات الانتقامية ضد الفلسطينيين. وفي اعقاب قتل ستة طلاب يهود، في عام ١٩٨٠، من الذين عادوا الى بيت هداسه في الخليل، فقد انتظرت الجماعة مدة ثلاثون يوما، حسب التقليد اليهودي للحزن، ومن ثم قامت بشن هجومها على زعماء لجنة الارشاد الوطني الفلسطيني. وقامت بتلغيم سياراتهم، وتفجيرها، مما أسفر عن التسبب في اعاقة رئيسي بلدية نابلس ورام الله.

وكانت العملية الثانية للجماعة السرية اليهودية، الهجوم على الجامعة الاسلامية في الخليل، انتقاما لمقتل ستة طلاب متدينيين يهود. فقتل ثلاثة طلاب عرب وجرح ثلاثة وثلاثون. وكان

الهجوم الأخير، في عام ١٩٨٤، وذلك رداً عل حادثة الحافلة (٣٠٠)، عندما قام مسلحون فلسطينيون باختطاف حافلة واجبارها على التوجه الى ضواحي تل ابيب، حيث قاموا بقتل عدد كبير من الركاب والمتفرجين. وقامت الجماعة اليهودية بتلغيم وتفخيخ خزانات وقود خمسة حافلات، تعود ملكيتها لشركة حافلات قلنديا ـ عتروت، بالمتفجرات ووجهتها في مساء يوم الجمعة ـ ليتصادف ذلك مع الاحتفال وقتذاك بذكرى الاسراء والمعراج، ومع اقتراب يوم السبت اليهودي، عندما يكون هناك عدد ضئيل من المارة اليهود في الشوارع. ومع ذلك، ومن خلال المراقبة الاستخبارية المكثفة للجماعة اليهودية، فقد أمكن وقف تلك الحافلات أمام خمسة قرى وحول القدس، وبذلك أمكن انقاذ أرواح العديد من الركاب العرب، وكانت هناك أيضا مجموعة من السياح الألمان، كان مقررا ان يتجهوا الى أريحا في ذلك اليوم.

ان الاستعداد النفسي لمثل هذا العمل لم يحدث في يوم وليلة. ففي عام ١٩٧٨، سمح رفائيل ايتان، رئيس هيئة اركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، لسكان المستوطنات ليشاركوا في الدفاع عن «مناطقهم» (مستوطناتهم) بدلاً من الخدمة العسكرية العادية في الوحادت الأخرى. ومع ذلك، فان هذا شجع الاحتراس واليقظة، حيث أن انقسام الخط ما بين محترمي ومخترقي القانون اصبح مظلما. وايضا فان تشجيع الانخراط في الدفاع الذاتي، قد جعل الناس الآمنين يتولون القانون بأيديهم. وفهمت الحكومات المتعاقبة ـ وحتى التي كانت متعاطفة مع المستوطنين ـ ابتداء من عام ١٩٨٠، من قبل سكان المناطق بأنها كانت غير قادرة على ايقاف العنف الفلسطيني. وخلص بعض المستوطنين من ان القانون كان ينجز على أساس اولئك الذين كانوا قادرين على القيام به او تطبيقه. وذهبت المحاولات الرسمية لخلق حوار مع الفلسطينيين ادراج الرياح، حيث انهم اضعفوا الوضع السياسي للمستوطنين. وما هو اكثر من ذلك، فان مثل هذه المقترحات اعتبرت فعليا اثارة للعنف. فانشاء عيزرا وايزمن للجنة الارشاد الوطني من بين رؤساء بلديات الضفة الغربية قد وفر بذلك ليس فقط هيئة فلسطينية يمكنها ان تتحدث مع الحكومة، وانما ايضا تكتلا وطنيا يمكن ان يضع المستوطنات اللائمة عليه. واصبح المستوطنون الذين يتركزون في اماكن (مستوطنات) مثل كريات اربع متطرفون على مر الوقت، واصبحوا اكثر عزلة عن مبادىء المجتمع الاسترائيلي مع ازدياد اعمال العنف. فموشي ليفنغر، مؤسس مستوطنة كريات اربع واول المستوطنين في الضفة الغربية، قد عارض فكرة القيام بضربة جراحية ضد رؤساء البلديات الفلسطينيين، وداعيا بدلا من ذلك الى القيام بعنف اوسع واشد. واصبح ليفنجر مهيمنا ومتحكما. ومع ذلك، وبعد ثلاث سنوات، فان الهجوم العشوائي على طلاب

الجامعة الاسلامية أثبت ليكون مقبولا بالنسبة للجماعة المتطرفة اليهودية ولحاخاماتهم. وهكذا، وخلال اربعة سنوات، فان الجماعة السرية اليهودية انتقلت من العنف الشخصي او الفردي، من محاولة اغتيال رؤساء البلديات، الى العنف الجماعي الغير مميز - التخطيط لتفجير الحافلات بركابها. والتحول من اسلوب اعطاب «المحرضين الفلسطينيين» الى اسلوب قتل الفلسطينيين الأبرياء. ونفذ ذلك بسهولة نسبية من قبل اعضاء الجماعة. وحتى مع ذلك، فانه كان هناك اختلاف في الحركةالسرية ذاتها، اذ ان عمليات القتل اصبحت غير مميزة، ونوقشت كافة الاعمال ضمن فحوى القانون الديني اليهودي - وحازت في النهاية على موافقة وتفويض حاخامي بذلك.

ان اولئك المتهمون بالقيام بالهجوم المخطط كانوا جميعهم شخصيات معروفة داخل غوش امونيم - أناس كانوا حتى ذلك اليوم من الشخصيات الجيدة الذين لم يكن بالإمكان ان يهمشوا كمثل أميركيين غير ملائمين او متطرفين خارجيين. فبينزيون هينمان واسحق جاميرام قد جاءوا مع ليفنجر الى الخليل في عام ١٩٦٨. وكان يهودا اتزيون ابنا لأحد مؤسسي حركة غوش ايمونيم، وعضو سابق في سكرتيريتها. وكان موشي زار سمسار أراضي كبير، في الضفة الغربية. وانحدر يهوشواع بن شوشان، وكان برتبة نقيب في الجيش لاسرائيلي، من عائلة في القدس القديمة تعود الى عشرات السنين. وكان هاجاي سيجال احد محرري مجلة غوش ايمونيم «نيكودا». وكان احد المتهمين الرئيسيين، مناحيم ليفني، رئيسا للجنة تجديد الاستيطان اليهودي في الخليل. كما كان لبعض المتورطين الآخرين ارتباطات مع المنظمات السرية المبكرة في اسرائيل. ومع ان جيلعاد بيلي كان متخرجاً من معهد زفي يهودا كوك الديني، فانه كان ايضا ابناً للمنظمة المخضرمة ليحي. وأخيراً، فان إلقاء القبض على كل من زوج بنت الحاخام ليفنجر و والدمان كشف عن ان العمل السري انطلق وانبعث من قلب حركة غوش ايمونيم.

لذلك فان وجود الحركة السرية أوجد موجات من الصدمة في أنحاء المجتمع الاسرائيلي. إذ أنه لم يكن هناك ارهاب يهودي منذ أوائل الخمسينات، عندما نظم مخضرمو ليحي، مثل ماشتريت مالشوت يسرائيل - حركة مملكة اسرائيل السرية - وألقي القبض عليهم من قبل الشرطة وهم يحملون المتفجرات. ونالت حركة غوش ايمونيم اعجابا قويا من قبل الاسرائيليين لتكريسها استيطان الأرض. واعتبر أعضاؤها كبديل للرواد الأوائل من قبل العديدين، من الذين فضلوا العيش في المستوطنات، والحفاظ على الحياة في «اسرائيل حقيقية». فمع هبوط الصهيونية العلمانية وفقدان المبادىء والأهداف الاشتراكية لبريقها، فان

حركة غوش ايمونيم ملأت الفراغ، وأضرمت من جديد كل من المثاليات والتوق الى الماضي - العودة الى القيم الصهيونية. ومع ذلك، فان الحماس الحقيقي للمستوطنين الدينيين قدموا هدفاً آخر. فقد قدموا ساحة مقبولة لنشوء أقصى اليمين او اليمين المتطرف في الحياة السياسية الاسرائيلية.

إحياء أقصى اليمين

ان احتلال الأراضي العربية في عام ١٩٦٧ كانت عبارة عن قبلة الحياة لما يدعى بأقصى اليمين الهاجع، الذي كان في سبات. فما بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٦٧، كان عدد ضئيل من اليهود راغبين في اتباع شخصيات مثل اسرائيل ايلداد، المخضرم من منظمة ليحي، الى قفر التطرف القومي. وحول احتلال «يهودا والسامرة» الساعة الأيدولوجية رجوعاً الى عام ١٩٣٧، وأفرز حركات جديدة مثل «حركة أرض اسرائيل»، التي كرست المطالبة بكافة «الأرض»، التي وعدوا بها من قبل البريطانيين. وجلبت معاً وسوياً المتطرفين من كلا جناحي اليمين واليسار، ومنحت منبراً حيث كانت التشابهات الحالية أثبت أنها مهمة أكثر من اختلافات الماضي، حيث كان هناك اتباع ابراهام شتيرن وفلاديمير جابوتنسكي يمكنهم ان يجلسوا مع تلاميذ اسحق تانكين - وفي الحقيقة مع ديفيد بن غوريون. ان السيطرة على الأراضي او مناطق الضفة الغربية أكد الضعف الأيدولوجي للتجمع العمالي الجديد، المعراخ، الذي شمل على حمائم حزب مبام وعلى متطرفي (صقور) حزب اشدوت هعفودا. فمثل هذا الانفصال او الانشقاق الايدولوجي أثبت ليكون عاملا مشلا في الحكومات العمالية خلال عقد السبعينات، الأمر الذي استغلته غوش ايمونيم واليمين المتطرف الى أقصى حد. وشخصيات حزب العمل الرئيسية كانت على ما يبدو تناصر السياسات المعارضة. وهكذا فان ايغال آلون كان بامكانه ان يزور جماعة الحاخام ليفنجر في فندق بارك في شهر نيسان ١٩٦٨، في حين انه بعد بضعة سنوات فقد أمكن ان نتخرط ليوفا الييفا في حوار مع شخصيات رئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الهدف المركزي لإخراج نخبة حزب العمل كان من جراء القوة الموحدة الرئيسة التي ساقت معا او وحدت الليكود، أقصى اليمين، المتطرفين الدينيين ومنشقي حزب العمل. واجتمعوا معا من خلال شخصية والشعور بالهدف نحو مناحيم بيغن. وعندما ووجهوا بالحقيقة والمسؤولية في الحكومة، فان التحالف بدأ بالانهيار مع اتفاقات كامب ديفيد ورغبة بيغن الظاهرة في إرجاع الماضي مثل سيناء. وكان لتشكيل حزب تخيا - وهو مؤلف بشكل رئيس من جناح الليكود اليميني في عام ١٩٧٩ -، وبالتالي تشكيل حزب تسومي من قبل

رفائيل ايتان في عام ١٩٨٣، من الملتزمين في حزب العمل، كان لها دلالة على ازدياد تأثير اليمين المتطرف والتحول عن مظلة حركة التصحيح الصهيوني الرسمية. وحتى مع ذلك، فان حرب لبنان مع انشقاقها الحاد الى معسكرين متعارضين، حشدت مرة ثانية أقصى اليمين الى جانب بيغن، ودخل حزب تخيا الى الائتلاف الحكومي في تموز ١٩٨٢. وفي الاتفاق مع حزب تخيا، فان بيغن رفض شجب اتفاقات كامب ديفيد، بل إنه أوحى بأن حكومته كانت تعمل قليلا لدفعها قدما في ذلك الوقت. وعين يوفال نئيمان، رئيس حزب تخيا، نائبا لرئيس لجنة المستوطنات على أساس ان سيمخا ايرلنج كان سيستقبل قريبا. وهكذا فان نئمان نجح في احتلال المنصب وأدار سياسة الاستيطان لمدة سنتين. ومع ان أقصى اليمين مارس درجة عالية من التأثير على سياسة حكومة الليكود، فانه ما دام كان بيغن في السلطة والقيادة فانه ظل هناك انسجام من الوحدة داخلها.

إن رباطات الماضي قد حلت بصورة كبيرة عندما استبدل شامير الباهت ببيغن. وتساءل مخضرمو منظمة ليحي، مثل غيئولا كوهين، من المتطرفين في حزب تخيا، لماذا لا يتبعهم شامير في السلطة. ولم تشعر الأحزاب الدينية بقربها من خليفة بيغن ايضا، ونوهوا بالحقيقة من ان شامير كان لديه اهتمام ضئيل باليهودية. وكانت المادة الدعائية للحزب الديني القومي في انتخابات عام ١٩٨٤ هي: «لقد اختفى بيغن من معجم الليكود». ومع ذلك، فقد بدت تقليدية بيغن لتحجب حقيقة ان العديدين من الليكوديين كانوا علمانيين. وفي الحقيقة، فقد أظهرت دراسة للجنة اليهودية الأميركية أُجريت بعد بضعة سنوات، بأن (٤٣) بالمائة من مصوتي الليكود فضلوا وضعا مساويا للحاخاميين المصلحين والمحافظين.

وفي عام ١٩٨٤، تواجد هناك في اسرائيل شعورا عاما بالتعب السياسي، ذلك انه لم يكن لائحا في الأفق حلا للنزاع مع الفلسطينيين وفي حين كان هناك خيبة أمل بحزب العمل، فقد كان ايضا من المسلم به عموما بأن شامير ذا الثمانية والستين عاما لم يكن لديه جوابا على ذلك. وكانت النزعة للسعي الى عزاء سياسي خارج حزبي العمل والليكود تبين تكاثر الأحزاب التي حققت كل منها اربعة مقاعد في انتخابات عام ١٩٨٤. ففي عام ١٩٨١، كان هناك سبعة أحزاب فقط. وبعد ثلاث سنوات، ارتفع العدد ليصل الى ثلاثة عشر حزبا. اضافة لذلك، فقد اعتبر شامير على انه بديل مؤقت فقط لزعامة حزب حيروت المقسم. ووصف يورام اريدور، وزير مالية الليكود السابق، شامير بأنه ينقصه «نبل جابوتنسكي»، في حين ان ديفيد ليفي انتقده «لأسلوبه المستبد». وفي شهر نيسان ١٩٨٤، فقد تحدى شارون شامير على زعامة حزب حيروت. وبالرغم من التنبؤ بأنه سيحصل فقط على ما بين ١٠-١٥ بالمائة من التأييد، إلا أن شارون قد حصل فعليا على ٤٢,٧ بالمائة من أصوات

اللجنة المركزية لحزب حيروت. ولو تصادف في مساء يوم التصويت ان وقع حادث الحافلة (٣٠٠)، وما رافقها من قتل عدد من اليهود على أيدي مسلحين فلسطينين، فلكان من المحتمل ان حصل شارون على نسبة اكبر من الأصوات، لو أن حادثة الاختطاف حدثت فقط قبل بضعة ساعات.

ان كتشاف والقاء القبض على الحركة السرية اليهودية، وانتخاب الحاخام كاهانا عضوا في الكنيست قد أخفت اخيرا البريق الذي اوجده بيغن ضد ائتلاف العمل، وكشف عن مدى تأثير التطرف القومي والأصولية الدينية في اسرائيل. فالبعض قد فهم الحركة السرية اليهودية على أنها نتيجة لأفكار الحاخام زفي يهودا كوك، معلم حركة غوش ايمونيم، وتراث ابراهام شتيرن.

ومع ان العديدين اعتبروا المستوطنين على أنهم استمراراً للماضي الصهيوني، وكان هناك في الحقيقة فرق أساسي بين الصهيونية الدينية المتمثلة في الحزب الديني القومي لما قبل عام ١٩٦٧، وحركة غوش ايمونيم بعد عام ١٩٦٧. ومؤسسو الحركة الصهيونية الدينية، مزراحي، في نهاية القرن التاسع عشر، لم يربطوا عملهم سواء بمذهب الخلاصية او بمبدأ الاعتاق والاصلاح. علاوة على ذلك، فقد اقترحوا بشكل أساسي من ان «ليس كافة أشكال الخلاص النشط يجب ان يؤدي بالضرورة الى إقرار أسلوب الراديكالية او التطرف السياسي». فالمظهر المعياري الكامن حتى اليوم والمظهر السياسي النسبي للخلاص ـ من ان المسيح المنتظر سيصل في وقته وحينه ـ قد نبذ وغض النظر عنه في اتباع التوجه الديناميكي النشط. فوصول المسيح المنتظر الفعلي أصبح أكثر اهمية من أسلوب قدومه. وقد نشط لوبافيتشر، زعيم الحسيديم، وقام بتشكيل حركة عالمية لاعادة اليهود الى جذورهم. ولقيت النشاطات الثقافية لحركة لوبافيتشر شهرة في جميع أنحاء العالم اليهودي، الا ان هذا حجب وألقى ظلالا على موقفه في دعم الابقاء على المناطق المحتلة . وفي الحقيقة، فقد عارض بقوة انسحاب اسرائيل من لبنان في عام ١٩٨٥ ـ الذي أطلق عليها اسم «الضفة الشمالية»، التي كانت جزءا من اسرائيل التورانية». وانتقد لوبافيتشر بقوة حكومة الوحدة الوطنية لقرارها بترك لبنان، ومارس ضغطا على شامير بصورة معينة. وقام لوبافيتشر بنشر دعاية لفكرة المسيح المنتظر من خلال وسائله الثقافية. وكان شعاره الشعبي «نريد المسيح المنتظر الآن»، وكانت له دلالات سياسية ضمنية في اسرائيل ما بعد مام ١٩٦٧، وتميز هذا بشعور من الفورية ـ وبجذب العديد من المتدينين ليستوطنوا في الأراضي العربية المحتلة وبناء «ارض اسرائيل». وعُرِّفت التجربة الروحية في انشاء الدولة وفي الانتصار في حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، على أنها اقتناع ورثة حركة المزراحي، الذين ينتظرون

المسيح المنتظر، بأن يوم وصوله وشيك. فقد نشأ وضع جديد وانه لا بد وان يعترف به.

بعد الكرب والعيش في المنفى لحوالي الفي عام، فان المؤسسة الصهيونية اعتبرت من قبل البعض كإشارة إلهية لعملية التخليص المستمرة تلقائيا. ولفهم الحقيقة فقد كان اجراءً مقدساً. والادوات الغير معروفة للخطة كانت تكمن في الرواد الصهاينة الاشتراكيين الملحدين، الذين جففوا المستنقعات وجعلوا الصحراء مزدهرة. وفي الحقيقة، فان العديد من الملتزمين بحركة غوش ايمونيم اعتقدوا بأن «الصهيونية الهرتزلية هي ليست بالصهيونية الحقيقية». فبالنسبة للحاخام ليفنجر، فان الدولة ما هي الا مجرد عربة لتسهيل عصر الاصلاح ومجيء المخلصين الاثنين. المخلص بن يوسف (ابن النبي يوسف)، الذي سيفسح الطريق للمخلص بن ديفيد (المخلص ابن النبي داود). «فجوهر الصهيونية»، وفقا لليفنجر، هو «رؤيا الشعب اليهودي خلال عصري الهيكل الاول والثاني». فهذه الرسالة الروحية يجب ان تكون جوهر الهيكل الثالث. ومهمة الدولة اليهودية «في يومنا الحاضر هي لتمكين اليهود من نشر الرؤيا الصحيحة للعدل والاستقامة، وبقية المبادىء التي جاء بها انبياء وعلماء اسرائيل». ووفقا لهذه المدرسة الفكرية، فان الصهيونية الصحيحة - الصهيونية الاصلاحية - بدأت فقط عندما هاجر اتباع الحاخام الياهو فيلنا الى «ارض الميعاد» في بداية القرن التاسع عشر. وبواسطة الاستنتاجات العكسية في حينها، فقد أصبح من الممكن اصلاح اشخاص مثل الحاخامات كاليشر، الكالاي وابراهام اسحق كوك. وهكذا فان التاريخ الصهيوني ما قبل الحقبة الهرتزلية، اسست على فكرة ان حقبة الاصلاح قد بدأت للتو، ويمكن بناؤها.

فمثل ذلك كان احترام والاعجاب بالعديد من المتدينين من اجل ايجاد رواد جدد «ليهودا والسامرة»، وكان من الصعب افتراض نهج لعمل مختلف. وبالنسبة للعديدين، فان الصهيوني المتدين قد جاء عصره، ولم يعد عبارة عن شخص متسامح معه من قبل الاشتراكيين العلميين، ولم يعد بؤرة للشجب من قبل المعادين المتدينين. ولم تؤخذ بالاعتبار تحذيرات المفكرين المتدينين، كما تجوهلت احتجاجات حركة السلام الدينية. ودمجت القومية السلفية للصهاينة المتدينين الحوافز الدنيوية اليها، كمثل مثال شمعون بار - كوشبا، الذي قاد الثورة الثانية ضد الرومان. وبين آخرون بأن ثورة باركوبا، قد انتهت في كارثة تامة، بطرد كافة السكان اليهود. واقترح المعارضون للخلاص المعاصر، بانه في اعقاب الاحداث المأساوية والدراماتيكية في التاريخ اليهودي، فقد برز مخلص مزيف ليمنح عزاء وفراراً نفسيا. وبينوا، على سبيل المثال، بانه حسب الاسطورة التلمودية، فان باركوشبا قد قتل

بالفعل بناء على أمر من الحكماء، الذين لم يؤمنوا من ان زعيم الثورة ضد الرومان كان مخلصا صحيحا. وأحدثوا بدلا من ذلك شخصية مخلصة مزيفة، هو سباتاي سيفي، الذي، بعد مجزرة اليهود في بولندا، في عامي ١٦٤٨-١٦٤٩، قد خدع آلاف اليهود بآماله وأحلامه. وكتب ناثان زعيم حركة السباتانية، يقول بأن روح باركوشبا قد تجسدت في سباتاي سيفي.

ومع ذلك، فان الجماعة التي شكلت الحركة السرية اليهودية لم تبرز تماما مبدأ التخليص الذي اتبعته حركة غوش ايمونيم، وأساليب زفي يهودا كوك. وكان هناك ايضا ارتباط مباشر مع كل من منظمة ليحي، ابراهام شتيرن، والأساليب والنهج القومية المتطرفة في حقبة الثلاثينات. فاضافة للهجمات الانتقامية على الفلسطينين، فان جناح من الحركة السرية قد تآمر علي نسف قبة الصخرة في القدس، وهو أحد الأماكن المقدسة لدى المسلمين. وكان موشي ديان قد ترك هذا المكان بأيدي العرب بعد حرب الأيام الستة، ولم يُسمح لليهود بالصلاة حولة. مما أوجد استياء لدى اليهود، وخاصة بعد ابرام اتفاقات كامب ديفيد. وقرر المتآمرون ان نسف قبة الصخرة قبل الانسحاب من سيناء، سيخلق وضعا من الجيشان يمكن معه ان يثير تجديدا روحيا في بيت اسرائيل. ويوجد زخما يدفع بحقبة الاصلاح والترميم قدما.

وحصل اتزيون وأتباعه المتآمرين على قنابل ومتفجرات من مستوطنات مرتفعات الجولان. وبارغم من مثل هذا التخطيط، فانه لم يعط اي حاخام - بما فيهم ليفنجر - موافقتهم على الخطة. ومع ذلك فقد كان كل من اتزيون وبن شوشان مستعدين للمضي قدما في خطتهما، إلا أنهما اصطدما بصخرة عدم الموافقة الحاخامية على ذلك، فعُلقت الخطة.

خلال صدمة كامب ديفيد، اكتشف يهودا اتزيون كتابات اوري زفي جرينبيرغ واعمال كاتب ديني معروف قليلا، وهو شبتاي بن - دوف، الذي كان في شبابه عضوا في منظمة ليحي. وحث بن - دوف المعتل اتزيون الاشتراك بنشاط في العملية التخليصية. فمثله مثل ابراهام شتيرن، فقد آمن بأنه يجب ان يبنى الهيكل الثالث. وهذا سيؤدي الى انشاء حكومة عالمية، مرتكزة على قيم التوراة وتحكم وتدار من قبل السنهدريم (المجلس الاعلى السياسي، القضائي والديني، عند قدماء اليهود ، خلال العهد الروماني). ووفرت الحركة السرية اليهودية، بمعنى آخر ، ارتباط ما بين فلسفة التخليص لزفي يهودا كوك وبين التراث القومي الغامض لجرينبيرغ وشتيرن. فالخط السياسي الجرينبرغ، بن - دوف وشتيرن واخيرا اتزيون كان تطورا منبها بواسطة التقييم الروحي «لعودة (احتلال) يهودا والسامرة» في عام

١٩٦٧. وأعاد بن ـ دوف بفعالية توجيه القومية الغامضة لجرينبيرغ الى قناة اصولية. وكمنحدر من الخط الطويل لعلماء الحكماء، فان جرينبرغ كتب الشعر، الذي يمجد الماضي الديني الغامض والاصلاح في المستقبل. وكان متطرفا، وكلماته قصد بها اعادة فهم الماضي لكي يتم التغلب على أعداء الحاضر.

لقد اعتنق شعر جرينبيرغ افكار الاصلاح والتخليص. وعبر وحث عن رأي الجناح الراديكالي لحركة التصحيح الصهيونية. وهاجم بعنف زعماء الحركة العمالية الصهيونية في شعره ـ وخصوصا بعد مجزرة الخليل في عام ١٩٢٩، وبالانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٣٩. ولامه العديد من زعماد العمل، هو ومعه اعضاء عصبة السفاحين، لحثهم قتله ارلوسوروف على القيام بعملية الاغتيال. ومع ذلك فان شعر جرينبيرغ أثر في كل من شتيرن، بيغن، ايلداد وشامير ـ وبدأوا بترجمة كلماته الى حقائق سياسية. فجرينبيرغ أثر بالتأكيد على نزعات شتيرن التخليصية وفي الحقيقة، فان شتيرن كتب سلسلة من المقالات حول الحركات التخليصية في اسرائيل بمجلة بامشتريت السرية. كما ان شتيرن استوعب أهمية المخلص بن ـ يوسف والمخلص بن داود في سياق الكفاح ضد البريطانيين. وفي الحقيقة، فان أحد الكتاب الموثوقين قد علق بأن «شتيرن قد احتفظ لنفسه مركز المخلص ابن يوسف ... فمثل ذلك كان سيعني بأن اخفاقه الشخصي لا يعتبر اخفاقا لحركته». والى حد ما، فان منظمة كانت تمثل انعكاسا للشعر القومي الغنائي لجرنبيرغ.

مسـألة شـهرة

ان محاكمة الجماعة السرية منحت أقصى اليمين شهرة والتي قدمت توضيحا بشكل حي لمسألة كانت غير مقبولة بالأمس وربما أصبحت مقبولة اليوم. وهكذا، فان الصدمة التي رحبت بالقاء القبض على الجماعة السرية سرعان ما فسحت الطريق في فترة حكم شامير الى «تفهم» لمثل تلك الأعمال من قبل العديد من قطاعات الرأي العام الاسرائيلي. وبدا أن المتهمين مثلهم مثل أي من المواطنين مطيعي القانون. وكانت المحاكمات تجرى في مواعيدها المحددة، والتي استمرت لمدة (١٥) شهرا، وتتخللها صرخات الأطفال المسرعين، وبدت وكأنها عبارة عن نزهة عائلية. وكان من الواضح ان المتهمين قد أعطوا حاجزيهم كلمة عهد بأنهم لن يفروا من وجه العدالة. وكما علق يهودا اتزيون للصحفيين خلال المحاكمة بقوله: «هل يبدو علي بأنني ارهابي؟» فلا أحد منهم بدا عليه ذلك.ولكن كما بين عدة معلقين، فانهم لم يحاكموا على مظهرهم ووداعتهم..

إن وراثة منظمة ليحي في الاتجاه قد ميزت الحركة السرية ومسانديهم في أقصى

اليمين. كما انها شكلت مأزقا لشامير - الذي كان لا يزال مواليا لليحي، بيد أنه أصبح أنذاك متعهدا ليكون ضد الارهاب حسب التقليد، وبكونه رئيسا للوزراء، فانه سيكون وريثا للمبادئ الاخلاقية والقانونية للهاغانا وبن غوريون. وأثارت مثل هذه التناقضات تساؤلات من كل من منتقدي الجناح اليساري لليكود ومويدي الحركة السرية. ورأى الكاتب عموس إيلون ان حكام البلاد قد تميزوا بعملهم السري المؤقت في كل من منظمتي الارغون وليحي، وقد تستذكر هذه الوارثة في عدد لا يحصى من الاحتفالات، طوابع البريد والكتب المدرسية . «فماضيهم مزروع في عظامهم».

وعندما استطاع أحد الصحفيين مقابلة أعضاء من الحركة السرية، بعد بضعة أسابيع من اعتقالهم، فقد وضعوا باللائمة في أعمالهم على عاتق الحكومة لعدم اتخاذ اجراء لضمان أمن سكان المناطق. فهذا، كما ادعوا، قد أطلق أيديهم: «فنحن تصرفنا كما تصرفوا هم من قبل في الهاغناه، الارغون وليحي، مثل بن غوريون، بيغن وشامير». وصوروا أنفسهم على أنهم «سجناء صهيون»، ولم يقبل المتهمون بأنهم كانوا ارهابيين، وفندوا تهمة كونهم جماعة سرية تعمل ضد الدولة. وادعوا بدلاً من ذلك بانهم كانوا «يعملون لمصلحة الشعب». بالرغم من عجز الحكومة وضعفها بسبب الضغط الداخلي والخارجي.

إن الليكود وأقصى اليمين تبنيا أساليب مختلفة لتجنب شجب الحركة السرية. كما ان حركة غوش ايمونيم وحركة الاستيطان بشكل عام قد رفضوا مبدئيا شجب المتهمين، بيد ان الاختلافات طفت على السطح، وذلك عندما عبر عدة حاخات معتدلين من تكتل غوش اتزيون عن معارضتهم لذلك. وفي مستوطنات مثل عوفرا وكريات اربع، فقد كان هناك «تفهما» للحركة السرية. وكان الحاخام موشي ليفنجر زعيم المناصرين لوجهة النظر هذه، حيث قال:

> «عندما نفذ الهجوم على رؤساء بلديات الضفة الغربية، فقد توقعت من الحكومة ان تصدر بيانا بشأن ذلك، توضح فيه ان اهداف المهاجمين كانت مفهومة. ولكن عندما التزمت الحكومة الصمت، فقد عقدت مؤتمرا صحفيا . وقلت بأنه من وجهة نظري، فان الشعب اليهودي اعتبر رؤساء البلديات أولئك قد أثاروا جوا لقتل اليهود، ولذلك فان بوسعنا فهم أولئك الذين ارتكبوا مثل تلك الأعمال».

وكانت هذه فكرة أخذت من قبل جناح اليمين المتطرف بوجه عام، سواء في داخل الليكود او خارجه. ومع انه من غير الممكن فعليا الاقرار بالارهاب، فان الهجوم على رؤساء البلديات، الذين كانوا يشكلون لجنة الارشاد الوطني، اعتبر على أنه من ضمن الاعمال المشروعة. وأجريت مقارنة ما بين الارهاب الفردي المسيطر عليه، كما في حالة الهجوم على

رؤساء البلديات، وما بين الارهاب الغير مميز، كما كان في التخطيط لتدمير الحافلات العربية. وكان هذا، بالطبع، تفريق قد نادى به شامير، عندما كان في منظمة ليحي قبل اربعين عاماً مضت.

وصرح يوفال نئيمان، وزير العلم والتطوير وزعيم حزب تخيا اليميني المتطرف، بأن عملية الهجوم على رؤساء البلديات قد أحبط أعمال مثيرو «الارهاب»، دون قتل اي شخص، وشجب نئيمان بالتالي الرئيس الاسرائيلي آنذاك هيرتزوغ لوصفه المتهمين «بالخونة» في الخطاب الذي ألقاه بذكرى يوم الاستقلال. وفي الحقيقة، فقد ذهب الي أبعد من ذلك، حين أكد بأنه «دون شك، فان المرء يمكنه أن يصف النشاط الارهابي على انه خيانة».

وفرق العديد من مؤيدي الحركة السرية اليهودية ما بين الارهاب العربي واليهودي، وبناء على ذلك فقد أوجدوا تمييزا ما بين الارهاب «الجيد» والارهاب «السيء». فاسرائيل ايلداد، منظر منظمة ليحي، كتب يقول، بأن الجماعة السرية لا يمكن ان تتهم بكونها حركة «معادية سرية»، اذ أنها ليست مثل منظمة التحرير الفلسطينية، كعدو للدولة: «فالجماعة السرية اليهودية التي اشتبه بمحاولتها تخريب الحافلات العربية، قد ارتكبت جريمة وعملا غبيا، إلا انه لا يمكن ان يدعى «معاديا» ... فقد كانوا أكثر عداء ضد الشعور العام، والمنطق السايسي والمسؤولية المحضة. وبين نئيمان بأن قتل منظمة ليحي للورد موين يمكن ان يوصف على انه عمل اجرامي. وقال: «هنالك أعمال مقبولة ... ومع ذلك فان لا بيغن ولا شامير قتلوا نساء وأطفالا. وأي كان الشجب، فان كافة أعمال الارهاب تبين بأن الارغون وليحي تصرفتا بطريقة خاطئة».

وكانت التفسيرات الدينية والتبريرات المختارة للهجمات مثار بحث أيضا. فقد علل أحد الأكاديميين المتدينين الأميركيين، وكان منسقا للجنة قدسية الحياة الانسانية، الحاخام ابراهام ويس،بأنه حيث ان القانون والنظام لم يكونا مترسخين في «يهودا والسامرة» مقارنة مع الوضع في اسرائيل ذاتها، فالهجوم على رؤساء البلديات قد يعتبر في سياق المشكلة الأمنية بالنسبة للمستوطنين. وتساءل فيما اذا كان المبدأ ينطبق على مبدأ «المهاجم» بأنه مبرر في حال اذا كانت هذه الاعمال موجهة ضد روساء البلديات. فاذا ما كانت مبررة، فعندئذ تعتبر الحركة السرية اليهودية، كحركة دفاع ذاتي وشرعية. ولذلك فانه بينما كانت أعمالهم غير مشروعة ونظرا لأنهم لم يعاقبوا من قبل الدولة، لذلك «فانهم قد تكون اعمالهم مبررة من الناحية الاخلاقية». وأضاف قائلا: «إن قصدهم كان تقوية الدولة بدلا من إضعافها. فهم مثاليون ومحبون جدا لصهيون، وحياتهم متعلقة ومقيدة بشكل مخلص بالشعب، الأرض، الحكومة وبتوراة اسرائيل». ودُعم المتهمون من قبل اثنين من كبار

حاخامين اسرائيل، اللذان طلبا بأن يطلق سراحهم ليحتفلوا بالسنة اليهودية الجديدة وغيرها من الأعياد مع عائلاتهم. فرد هذا الطلب. وكان رئيس حاخامين السفارديم، الياهو موردخاي، عضوا فعليا لجماعة «بريت هاكنايم»، وهي مجموعة سرية دينية صغيرة عملت ضد الدولة في الخمسينات، وكان أعضاءها مرتبطين مع منظمة ليحي. كما ان هذاالحاخام قد نظم مؤتمرا مع معهد عتريت كوهانيم يتعلق ببناء الهيكل الثالث. فقد اعتقد بأن الهيكل الثالث «سينزل من السماء ويلتهم قبة الصخرة بجدران لهيبة».

وفي زيارته الي مستوطنة شيلو في شهر كانون الاول ١٩٨٣، فقد ادعى الياهو بأن الشخص الذي كان يتحمل مسؤولية قتل فتاة عربية آنذاك، لم يكن قاتلا، وأيد هذا ادعاءه بالاستشهاد بقرار مجلس السنهدريم القديم الذي يقول: «اذا ما أتى واحد ليقتلك، فانهض لكي تقتله».

ورأي الحاخام دوف ليور، رئيس كريات اربع، بدوره، ان هناك عقاب إلهي بسبب إلقاء القبض على ثلاثة أعضاء، قاموا بمهمة اسرائيلية في بيروت، من قبل السوريين . فهذا، كما علل، كان تعبيرا عن غضبة إلهية تجاه الحكومة التي سمحت بإلقاء القبض على أعضاء الجماعة السرية. وادعى مستوطن راديكالي رئيس آخر، هو الحاخام يسرائيل ارئيل، بأن إلقاء القبض على المتهمين كان امراً غير منسجم مع القانون الديني اليهودي، واقتبس قولا لديان (قاضي ديني) مفاده بأنه: «لو قدم المتهمون أمام محكمة أرئسها، فانهم كانوا سيبرؤون ويتلقون مديحاوإطراء».

وفي ختام المحاكمة، ظهر عدد من الأعضاء البارزين في الجناح اليميني المتطرف، مثل رحافام زئيفي، الذي نادى بترحيل الفلسطينيين عن المناطق المحتلة، وعضو الكنيست يغال كوهين ـ اورغاد، كشهود مع المتهمين. فحكم القضاة على ثلاثة من المتهمين بالسجن مدى الحياة، وعلى اثني عشر آخرين بأحكام تتراوح ما بين اربعة أشهر وسبعة سنوات. واعتبر الادعاء هذه الأحكام على أنها لينة ومتساهلة بشكل كبير في الحقيقة. وبدأ المؤيدون للجماعة السرية بالهتاف في قاعة المحكمة قائلين: «لقد ربحنا، لقد فزنا»، عندما نطق بالحكم. وعبر معظم المتهمون عن أسفهم لذلك، وأخذ القاضي ياكوف بازاك، الذي كان أكثر ليونة بين القضاة، بحسابه «أسباباً انسانية وشخصية استثنائية». فقد لاحظ المراقبون، بأن لبازاك ثلاثة أولاد، يعيشون في مستوطنات غوش ايمونيم، في حين ان ابنه الرابع كان يدرس طقوس الهيكل الثالث في معهد عتريت كوهانيم الديني.

وتكتل حوالي عشرين عضوا من الكنيست الى جانب المتهمين ـ في حين كانوا يشجبون

اعمالهم - وكان من بينهم ممثلو أحزاب دينية ويمينية، هي تخيا، اوميتز، الحزب الديني القومي، شاس، اغودات يسرائيل وموراشا، واعضاء من حزب الليكود ايضا. ووصف يوسف شابيرا، عن حزب موراشا، وكان وزيرا بلا وزارة، وزير دولة، بأنه «وزيراً للعمل السري». وفي شهر تشرين ثاني ١٩٨٤، تلقى رئيس الوزراء آنذاك، شمعون بيريز، رسالة موقعة من خمسة وعشرين عضوا في الكنيست، شكوا فيها من الاوضاع التي كان يعيشها السجناء من اعضاء الحركة السرية. وادعى الموقعون على العريضة بأنه كان يقف الى جانبهم خمسة وعشرين عضوا آخرين في الكنيست، من الذين كانوا لا يرغبون بذكر اسمائهم.

ان الحملة الصاخبة التي قادها جناح اليمين المتطرف والجمود التي عالجت فيه الحكومة تلك القضية أثارت أعصاب العديد من الاسرائيليين، الذين شعروا بأن الأسس الأخلاقية لعالمهم قد قُلبت رأسا على عقب. وعلق المسرحي الاسرائيلي يهوشواع سوبول على ذلك، بقوله بأن المجتمع الاسرائيلي قد جرف بشدة بمظهرين فرودويين زائفين - هما مبدأ السرور ومبدأ الحقيقة، حيث قال بهذا الصدد ما يلي:

> «عندما يتغلب مبدأ السرور على مبدأ الحقيقة، فان المرء يصل سريعاً الى لغة الحضانة ... فقد وصل الليكود للسلطة بعد حرب يوم الغفران، في مجتمع مخفق، مفزوع، وشديد النزفزة والعصبية، وكان معدوم الرضا الذي اعتاد عليه على مر الأجيال، وهو الانتصار الدائم. انه كان مجتمع تطلب فيه الشخص المتعقل الذي يتصل مع الحقيقة تقييما لا يرحم، في حين ان الشخص الغريزي التمس وتاق الى رضا مستمر - وتحرق للحقيقة. فالانسان الغريزي قد فاز بيومه».

لقد حذرت حكومة الليكود من قبل أبراهام اشتيوف، رئيس جهاز الامن العام، بأن مستوطنات غوش ايمونيم اصبحت عبارة عن «مستنبتات نفسية» للارهاب. وكان يحذر بصورة خاصة من اولئك المتحمسين اليهود الاميركيون الذين كان يزداد عددهم - والذين عادوا مؤخرا او مجددا للعقيدة الدينية اليهودية. فمثل هذه التحذيرات قد تجوهلت، وقد صرح وزير العدل آنذاك، موشي نسيم، في عام ١٩٨٣، بأنه لا توجد احتمالية تشكل ارهاب سري في اسرائيل.

انتخابات عام ١٩٨٤

ان بروز اليمين المتطرف علنا على الساحة السياسية في اسرائيل أوجد لشامير الواقعي مشكلة حقيقية، ذلك انه كان عليه ان يتبنى خطا معتدلا وان يكون قادرا على احتواء

الراديكاليين. وأظهر استطلاع أجرته مجلة مونيتن عشية الانتخابات بأن (٣٢) بالمائة من الاصوات الانتخابية تفضل نظاما له قيادة قوية، ولا يعتمد على احزاب سياسية - وهو موقف ناسب بوضوح اليمين المتطرف. وتعقدت صعوبة شامير بحقيقة ان المسألة المتعلقة بالحركة السرية اليهودية تفجرت في الاسابيع التي سبقت انتخابات عام ١٩٨٤. أما الائتلاف القوي الذي بناه بيغن ضد التجمع العمالي (حزب العمل)، فقد بدأ بالانحلال في عام ١٩٨١. وبحلول عام ١٩٨٤، فان وعود لليكود السحرية لعام ١٩٧٧، أخذت تتشتت الى درجة كبيرة. اضافة لذلك، فانه اصبح هناك حوالي مائة الف صوت انتخابي جديد. وكان الخطر الكبير الذي واجه الليكود، هو فقدان اصوات انتخابية وتحولها الى احزاب يمينية متطرفة مثل تخيا، موراشا وكاخ. واعتبر هذا من قبل استراتيجيي الليكود ليشكل خطراً أكبر من كونه ضربة موجهة لحزب العمل.

ومع ذلك، وبالرغم من التركة التي خلفتها الحرب في لبنان، وكان من بينها ستمائة قتيل وكلفتها المالية الضخمة - اضافة الى عشرين بليون دولار من الدين الخارجي منذ عام ١٩٧٧، وبلغت نسبة التضخم (٤٠٠) بالمائة، وتآكل أجور العمال - ولم يكن هناك مع ذلك، حسبما أظهرته استطلاعات الرأي، علاج تدريجي قدمه الليكود خلال النصف الاول من عام ١٩٨٤، ولم تؤثر سياسات الانفتاح الاقتصادي لأريدور على الوضع الاقتصادي السيء سوى الشيء الضئيل.

وكان حزب العمل ما زال يعتبر فاسداً وواهنا. كما ان طمس شخصية شمعون بيريز من قبل اليمين كان ناجحا تماما. وأظهرت الاستطلاعات بأن كل من رابين ونافون سيؤمنان مزيداً من الأصوات الانتخابية لحزب العمل. فبعد موت بن غوريون، بدا بيرس على انه انتقل من ظل معلمه ليطور شخصيته السياسية الخاصة به. واصبح سياسيا مستقلا بذاته، وبأفكاره وآرائه. إلا أنه اعتبر كبائع عربة متجول - رجل فاز بزعامة حزب العمل على أنه من الصقور فحسب ليتحول بعد ذلك الى مائة وثمانين درجة ليناصر ويتبنى قضية السلام. وبالنسبة لجناح اليمين، فان موافقة بيرس على الاشتراك في مسيرة حركة السلام الآن بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، اعتبر على أنه كحد فاصل معه. وحاول الليكود ايضا ان يصبغ بيرس بصبغة ابا ايبان . وهو مفكر على الطراز الأوروبي ولا يعتبر على النمط الاسرائيلي الى حد كبير. كما ان بيرس ارتكب خطأ تكتيكيا، وذلك عندما سمح باجراء الانتخابات في شهر تموز بدلا من أيار - وكان ذلك اقتراحه الأصلي. وقدرت الاحصاءات بأنه كان هناك ما بين مائة ومائة وخمسين الفا من الاسرائيليين في الخارج خلال صيف ذلك العام. وكانوا

معظمهم من اصحاب الدخول العالية ومن المصوتين لحزب العمل. فباللغة الانتخابية، فان هذا عني فقدان ستة الى تسعة مقاعد في الكنيست.

وكانت مشكلة شامير، كما تبين، بانه كان عليه تبني طريقا وسطا وذلك لدعم أصوات الليكود، في حين يضبط النزيف الدموي للأحزاب الصغيرة سواء كانت الدنيوية ام الدينية المتطرفة. وكان هناك ضغطا داخل الليكود ليس فحسب من منافسيه السياسيين، وبشكل خاص من ديفيد ليفي، وانما من الجناح اليميني في حزبه ايضا. اضافة لذلك، فقد كانت هناك خطوات اتخذت لزيادة عدد اعضاء حزب حيروت في قائمة الليكود الانتخابية، وعلى حساب الحزب الليبرالي. فعادت شرذمة صقور حزب لعام بزعامة ايهود أولمرت للاندماج ثانية مع حزب حيروت.

ولم يكن بالامكان تجاهل قضية الحركة السرية اليهودية خلال فترة الانتخابات. واذا ما انحرف اليمين المتطرف عن الاستفادة من هذه المسألة، فعندئذ كان على شامير ان يخلق صورة تضامن عام مع أتباعه اليهود، في حين يتابع تجهمه مع محترفي القانون، ولو ظاهريا. وتفاعل مكتب شامير فورا على اعتقال اعضاء الحركة السرية بتعليقه على أنه لو فجرت المتفجرات تحت الحافلات، «فان الكارثة التي كانت ستصيب دولة اسرائيل ستكون غير قابلة للوصف». لذلك فقد التوجه الاول ليبين بأن مصالح الدولة كانت أسمى وأعلى من الاهتمامات الاخرى لتبني موقف سلطوي وطني، وبالتالي لعزل الحركة السرية، على انها حركة غير ممثلة بالانتخابات ولا علاقة لها بها.

كما ن شامير رغب بالتفريق ما بين دعم المستوطنين وبين الحركة السرية.وبعد بضعة أيام من اعتقال اعضائها، فقد علق على ذلك قائلا: «هنالك اولئك الذين يستغلون هذه المسألة ليهاجموا مؤسسة الاستيطان في يهودا، السامرة، غزة، والجولان. وبذلك فانهم سيحكمون ظلما على اولئك الذين قاموا بأشياء عظيمة لبلدهم وشعبهم».. وبتجاهله لارتباطات وعلاقات كل من ليفنجر، دروكمان، والدمان وراف كوك بالحركة السرية، فان شامير وصفها بأنها لا شيء أكثر من كونها «عبارة عن جماعة صغيرة مشبوهة». علاوة على ذلك، فقد وجد ان تشابهها مع منظمة ليحي هو «شيء خيالي وغريب»، وانه بدلا من ذلك، فان الحكومة مسؤولة عن الامن في الاراضي (المحتلة). ورأى شامير هذا بوضوح على انه ممارسة محدودة للتخريب، وتصرف ممكن اغتفاره. ورفض كل من شارون ورفائيل ايتان، وهذا مما يلفت النظر، التعليق على اكتشاف خلية الحركة السرية اليهودية.

ويشكل مبدئي، فان مجلس الاستيطان في كل من «يهودا والسامرة» وغزة شجب بشدة

وجود الحركةج السرية؛ ومع ذلك، فان مثل هذه الاحتجاجات قد تبخرت بسرعة. فقد قابل شامير زعماء حركة غوش ايمونيم وحثهم على القيام بحملة تثقيفية، يمكنها ان تزيل بفعالة المنحرفين. وحاول شامير، الذي أعجب بقوة غوش ايمونيم، وقارن زعماءها بمؤسسي اسرائيل، ان يقنع زعماء هذه الحركة لتبني موقف اكثر واقعية، وان ينسحبوا من الحافة. ومع ذلك فان المستوطنين المتدينين اعتقدوا بأن قانون الدولة هو ذو اهمية ثانوية، وفي الحقيقة ، فقد كان عليهم المراوغة اذا ما كان لعملية الاصلاح ان تستمر دون عائق. وهذا الالتزام مع السلطة العليا استغل ايضا من قبل اليمين المتطرف لتجنيد دعم من الجماعات الديني، ولاثبات التزامهم الاكبر بالقضية مقارنة مع الليكود. وكتب الياكيم هاتزني، وكان احد محامي المتهمين في الحركة السرية، وعضوا من حزب تخيا في الكنيست، يقول:

«ان دولة اسرائيل التي تتراخى عن ممارسة سيادتها على يهودا والسامرة ستفعل ذلك اسميا فقط. وبهذا العمل تماما، فانهم سيصبحون مبتعدين عن الشعب اليهودي ويتخلون عن رسالتهم. لذلك فان الهيود في يهودا السامرة وغزة لن يكونوا مقيدين بمثل هذا التصرف من الابتعاد والتنصل (من المسؤولية) من الحكومة».

وكان اثنان من اعضاء الكنيست عن حزب حيروت، هما مئير كوهين - أفيدوف و دوف شيلانسكي، يؤيدان بقوة الحركة السرية منذ البداية. وفي مظاهرة جرت في المجمع الروسي في القدس، فان كوهين - أفيدوف وضع اللوم على الحكومة لفشلها في اتخاذ موقف اقوى ضد «الارهابيين الفلسطينيين»، كسبب لنشوء الحركة السرية اليهودية. وفي مناسبة أخرى، فقد وصف كوهين - أفيدوف الحركة السرية بأنها «فخر اسرائيل»، وانتقد الحكومة «الضعيفة» التي انحنت أمام «ضغط حركة السلام الآن».

وقبل شهر من الانتخابات نظم اللكود حشدا في موقع المستوطنة (١٢٧)، وحث شامير كافة «اليهود الذين يخافون الله ليطيعوا وينفذوا الوصية الدينية بالاستيطان في كل ارض اسرائيل». وكرر شامير الايحاء بأن الحركة السرية اليهودية كانت عبارة عن «خطأ أفراد» وليست حركة استيطان. ولتأكيد هذا الهدف، فان وزير المالية خصص خمسمائة مليون شيكل للمستوطنات قبل ثلاثة اسابيع من الانتخابات.

وأظهرت نتائج الانتخابات بأن استراتيجية شامير قد عملت بشكل متعقل صحيح. ومع ان الليكود فقد سبعة مقاعد و (١٢٠) الفا من أصواته الانتخابية، الا أنه عاد بنتيجة محترمة وهي حصوله على (٤١) مقعداً في الكنيست. وكان هذا انجازا بحد ذاته، مع غياب بيغن عن الليكود. بيد ان الثمن الذي دفع لتهدئة اليمين المتطرف كان، مما يدعو للسخرية، لاطالة تقدمه، في الواقع، اعادة توزيع الأصوات المتشددة. فالتصويت المشترك لليكود، وحزبي

تخيا وكاخ في عام ١٩٨١ كان حصل على ٧٦٨.٧٦٩ صوت. وفي عام ٢١٩٨٤، فقد ظل مستقرا برقم ٧٦٩.٥٠٠. وزاد حزب تخيا من عدد مقاعده في الكنيست لتصل الى خمسة مقاعد، وعاد حزب موراشا بمقعدين. ولكن القلق او الازعاج الكبير كان ان مئير كهانا قد نجح في الحصول على اصوات كافية لتأمين مقعد في الكنيست. فقد استطاع جلب اصوات العناصر الاكثر فقرا في المجتمع الاسرائيلي، ومن ضمنهم العديد من افراد الجيش . وكان مساعده، يهودا ريشتر، سجن بسبب نشاطات حزب كاخ، من ضمن قائمته الانتخابية، كما كان باروخ جولد ستين، مرتكب مجزرة الخليل في عام ١٩٩٤، الرقم الثالث في قائمة كهانا. وعلق شامير على هذا الحدث بتعابير فاترة ووصفه بأنه «ظاهرة سلبية». وحتى شارون الذي أبعد نفسه عن كهانا، علق بقوله فقط من ان التطرف في معسكر اليسار كان اسوأ من ذلك.

ومع ذلك، فان العديد من المعلقين شعروا بأن انتخاب كهانا كان اشارة على انعكاس الشعور بالركود السياسي وضعف معنويات الشعب. وأظهر استطلاع للرأي أجراه معهد دحاف بعد عشرة أيام من الانتخابات، بأن العديد من الشبان اليهود كانوا يفضلون طرد العرب الفلسطينيين (عرب اسرائيل). واقترحت نسبة ٤٢.٣ بالمائة من المستطلعين بأنه يجب ان يسمح لهم بالبقاء، ولكن دون منحهم الحقوق المدنية والسياسية - بما فيه حق التصويت.

وحدث انقسام بين جمهور الناخبين. فمجموع الاصوات التي حصل عليها كل من تكتل الليكود، تخيا، الحزب الديني القومي، فوراشا وأومتيز ، ٨٧٥.٠٠١ صوتا. وحصل حزب العمل، ياحاد، شينوى وراتز على ٨٧٤.٨٢١. وبالرغم من جهود بيرس التي جرت من وراء الستار لابعاد كل من حزبي شاس واغودات يسرائيل عن شامير، الا انهما ظهرا بأنهما كانا اكثر راحة مع حليفهما الطبيعي، الليكود. وكان التجمع العمالي، الذي حصل على (٤٤) مقعدا، كان بوسعه فقط ان يعتمد على أحزاب راتز، شينوي وحزب عيزرا وايزمن ياحاد، من اجل تأليف الحكومة. وتوصل كل من شامير وبيرس من ان تشكيل حكومة وحدة وطنية كان هو الطريق الوحيد لتجنب الاعتماد على اليمين المتطرف وعلى الاحزاب الدينية الصغيرة. ولذلك فانه يمكن تقاسم رئاسة الحكومة بالتناوب مناصفة، ما بين شامير وبيرس. ومع ذلك فان هذا عجل بنهاية المعراخ، التجمع العمالي، عندما فضل حزب المبام الانسحاب على ان يشترك في حكومة مع الليكود. اما زعيم الحمائم العمالي، يوسي ساريد، فقد انفصل عن حزب العمل وانضم الى شولاميت ألوني في حزب راتس. ولم يكونا لوحدهما في ذلك. فتشكيل حكومة الوحدة الوطنية - وحتى برئاسة بيرس - كانت كافية لاستقطاب الخطوات المؤقتة الأولية تجاه تشكيل تحالف واسع لصاح معسكر السلام.

الفصل الرابع عشر

مطاردة الفلسطينيين

مشاكل شامير الداخلية

لقد قلص دور شامير ليتسلم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، كدور ثانٍ في حكومة الوحدة الوطنية، لسيناريو التناوب على رئاسة لحكومة. وأصبح في وضع أقل اهمية من الناحية السياسية أمام تألق شمعون بيريز. ورحب بالزعيم العمالي من قبل السياسيين الأوروبيين، وامتدح من قبل العديد من الذين كانوا معادين بشدة لحكومات الليكود. وبدأ بيريز بكسب دعم رجال الفكر والأدب الأوروبيين مثل سيمون سيجنوريت والبرتو مورافيا، وايضا الفيلسوف كلود ليفي ـ شتراوس. وبدا الوضع وكأنه عودة لأيام ما قبل عام ١٩٦٧. وفي الحقيقة، فان العديد من المراقبين اعتقدوا بأن شامير لن يخلف بيريز في شهر تشرين اول من عام ١٩٨٦. فالبارع بيرس، كما قيل، سيخرق اتفاق الجنتلمان، بالتناوب في رئاسة الحكومة الاسرائيلية. وكانت الاحتمالية الثانية هي ان شامير سيطاح به من خلال التنافس الضروس داخل حزب حيروت. وفي شهر آذار ١٩٨٦، وفي مؤتمر الحزب الاول منذ عام ١٩٧٩، فان شامير كان يسيطر على نصف اعضاء الوفود فيه. وتطلع ما نسبته (٣٥) بالمائة الى ديفيد ليفي، في حين ان ارئيل شارون قاد ما تبقى من النسبة وهي (١٥) بالمائة. وفي الحقيقة، فان ديفيد ليفي كان خرق الاتفاق مع شامير، وأيد نية بيرس بالانسحاب من لبنان ـ ولم يعتبر تأييده على أنه تضاؤل في حزب حيروت.

إن الفراغ الذي خلفه بيغن ظهر وتجلى في الصراع الخفي على السلطة، والذي تفاقم باهتزاز واضطراب الاجراءات الداخلية لحزب الليكود. وفي الواقع، فان تقليد الحزب أُفسد بالتمزق والشجار الحزبي. ولاحظ بعض المعلقين المعارضين بأن مثل هذا التصرف عكس مبادىء وأُسس الحزب التي وضعت في الثلاثينات. وأورد أحد صحفيي الجناح اليساري ذلك في إحدى مقالاته تحت عنوان: «مدرسة الديكتاتورات»، ما يلي:

«ان سمو الزعيم الفاشستي على منافسيه يكمن غالبا في طموحه للحكم ـ وليحكم فقط ولا شيء غير ذلك.وسواء ذلك كان مع الراسماليين او مع الطبقة العاملة، او مع الرهبان او مع الشياطين ـ فتلك الاعتبارات هي هامشية بالنسبة له ـ فالشيء الرئيس هو الحكم فقط».

وتساءل الكاتب فيما اذا كان حزب حيروت المتصدع يمكن ان يوثق به، او في الحقيقة يجب ان يسمح، بانتقال الحكم اليه من التجمع العمالي في شهر تشرين اول ١٩٨٦. فبدون بيغن، فان الحزب حمل فقط صورة هزيلة بالنسبة لمؤسسه السابق. وكان شامير يائسا بشكل طبيعي بأن لايخل بالاتفاق السياسي، وذلك لكي يكسب دوره في السلطة، وان

يتنافس ايضا مع قيادة حزب العمل الناجحة. وسمح هذا لبيرس بأن يدفع بسياسات العمل قدما، في حين تحمل الليكود كل هذا بصمت. وتبددت معارضة الليكود للمفاوضات مع مصر حول مسألة طابا، لأنهم خشو ان يستغل بيرس ذلك ليخرق اتفاق تبادل السلطة. وهكذا، فان شامير تحمل عبء المرحلة الاولى لحكومة الوحدة الوطنية كنائب لرئيس الوزراء، تحت رئاسة بيرس، على مضض. وانتظرته جائزة رئاسة الحكومة بنهاية فترة الخسمة والعشرين شهرا، اذا لم يكن هناك ازعاجات.

وكان بيرين، بدوره، يقود أمواجا عالية من التأييد الشعبي. فقد قلص بصورة دراماتيكية من حجم التضخم، وسحب الجيش الاسرائيلي من لبنان. وعلى نحو مفهوم، فانه شعر وقتذالك بالتضارب بشأن اتفاقه مع الليكود. وتقلص جدول غلاء المعيشة من نسبة ٤٤,٥ بالمائة الى ٢٢,٨ بالمائة في فترة السنتين، من عمر حكومة بيرس او دوره في السلطة، من عام ١٩٨٤-١٩٨٦. واستقر التضخم عند نسبة ثلاثة بالمائة ببداية عام ١٩٨٦. واستفاد بيرس من حصته في رئاسة الحكومة من الناحية السياسية ايضا. وكان هناك ايضا انخفاضاً في اسعار النفط، وتلقت اسرائيل اربعة بلايين دولار كمساعدة من الولايات المتحدة في عامي ١٩٨٤-١٩٨٥. وأظهرت عدة استطلاعات للرأي، بالتالي، ان نسبة التأييد لبيرس تراوحت ما بين ٥٠ - ٦٠ بالمائة، بينما حصل شامير على عشرين بالمئة فقط او أقل. وحاول بيرس - وربما بشكل فاتر - ايجاد طرق للخروج عن الاتفاق. وتضمن هذا استغلال المعارضة داخل اليمين لحكومة الوحدة الوطنية، وخاصة من قبل الاحزاب الدينية والمتطرفة، وحزبي موداعي وشارون. بقدر ما حاول بكل جهد، الا ان بيرس لم يكن قادرا على مقاومة الجناح اليميني، او ان يضع ازفينا داخل تحالفات الأحزاب الددينية الصغيرة. وكانت مصلحة الاحزاب الدينية الصغيرة هي الحفاظ عل وضع الامر الواقع حيث ان ذلك يعظم من تأثيرهم السياسي. فحكومة عمالية علمانية ستكون بعيدة جدا عن التعاطف مع وجهات النظر الدينية. علاوة على ذلك.،وبالرغم من نجاحه كرئيس للوزراء، فان بيريز كان ما يزال يعتبر مشكوكا فيه من قبل الشعب الاسرائيلي، وكان عليه ان يتغلب على صورته النيكسونية (نسبة الى الرئيس الاميركي الراحل نيكسون). لذلك فقد شعر بحاجة داخلية ليثبت نفسه، ويرفض فرص الاستقالة خلال عهد حكومة الوحدة الوطنية. لذلك فكل من الليكود ومنافسيه في معسكر رابين بحزب العمل، حاولوا بكل جهد التشهير به في كل مناسبة.

وكان على شامير داخل حزب حيروت، وفي المعسكر المتشدد وبوجه عام، ان يدفع قدما خطا ونهجا يمكن ان يسر المبدأ الراديكالي، في حين كان يظهر بمظهر عملي وسياسة

مسؤولة أمام الرأي العام. ودعم تحالف شامير أرنز من قبل «أمراء» الليكود الشبان، وهم الجيل الوارث مثل أولمرت، ميريدور، ميلو، ونتنياهو، وأرادوا إبقاء السيادة الاسرائيلية على الاراضي العربية، وفي حين يجري مقاومة صيحات الاستهجان والنقد المتزايد من اليمين المتطرف، ومعارضة حزب العمل ومعسكر السلام - وبالطبع -، التدخل الخارجي من الولايات المتحدة ودول اوروبا. ومثله مثل بيغن من قبله، فان شامير تبنى توجها عمليا بالنسبة لمسألة ضمان سلامة «ارض اسرائيل»، المرتكز على الاطار العملي لاتفاقات كامب ديفيد. ومع بداية عام ١٩٨٤، فقد تم انشاء (١١٢) مستوطنة، وسكن بها حوالي (٢٨) ألف مستوطن. وعاش نصفهم تقريبا في بضعة مستوطنات اكبر نسبيا، مثل مستوطنتي ارئيل ومعالي أدوميم. هذا ودعت خطة رئيسة للمنظمة الصهيونية العالمية من اجل توطين حوالي (٥٣٠) الفا من السكان اليهود في «المناطق» مع حلول عام ٢٠١٠. وعلى العكس من خبرة سلفه، مناحيم بيغن، فان الضغط على شامير أصبح متعددا ومتزايدا. وفي سنوات حكومة الوحدة الوطنية فان مثل هذه الضغوط كانت ما تزال سهولة. وأصبح التهديد الرئيس لشامير في منتصف الثمانينات، في ازدياد تأثير ونفوذ اليمين المتشدد داخل وخارج الليكود، وتضاعف هذا بواقع ان الحزب ذاته قد انتقل حتى بصورة اكبر نحواليمين، بعد حرب لبنان.

وكان الموقف الخير لكل من ريغان - شولتز نحو النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني ملائما لشامير، اذ ان أية صعوبات يمكن ان تطوق باسم الصداقة الحميمة بين الشعبين الاسرائيلي والاميركي. ووضعت كل من خطتي ريغان وشولتز في تعطيل مؤقت. فعلى العكس من جيمي كارتر، فان ريغان تذكر بأن يهود نيويورك قد تخلوا عن الرئيس في حشودات الحزب الديمقراطي الرئيسية التي جرت في عام ١٩٨٠، وحتى ان اليهود الاميركيين لم يكونوا مؤيدين تقليديين للحزب الجمهوري، لذلك فانه لم يكن راغبا بالتسبب في أي سخط آخر بتقديمه مبادرات اميركية جديدة للسلام. علاوة على ذلك، فان الفلسطينين كانوا في حالة مستمرة من التشويش والاضطراب، مع عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية تقديم سياسة متماسكة. وفي الحقيقة، فانه في أعقاب خروجها من بيروت، فان منظمة التحرير انقسمت الى ثلاثة أجزاء، هي: منظمة التحرير بقيادة عرفات، والتحالف الوطني الفلسطيني الموالي لسوريا بقيادة ابو موسى، المنسق عن فتح، والتحالف الديمقراطي الموالي للعراق، والمتألف من جبهات الرفض التابعة لجورج حبش ونايف حواتمة.

وبالنسبة لليمين المتشدد، فان موقف شامير العام فهم على انه موقف تهدئة، ولذلك فقد

كان عليه ان يهدئ ويسترضي بألم عواطف المستوطنين، خصوصا عندما يتعلق الامر بالأمن، وان يتبنى موقف أبوي. وبنظر شامير، فان الحركة السرية اليهودية كانت عبارة عن حركة اطفال عاصين ومتمردين، حين قال:

«انني احبكم من كل قلبي وعلي ان اعبر عن ذلك، بل انني اعرف ايضا أخطائكم. فتاريخ شعب اسرائيل مليء بمثل ذلك. فأفضل أبناء الشعب قد أذوا أحيانا مع وجود أفضل النوايا لديهم، بسبب سوء تقدير طموحاتهم الذاتية».

لذلك فان شامير كان ايجابياً دوماً في موقفه من جماعة «لنئور»، وهي الجماعة الداعمة لأعضاء الحركة السرية اليهودية وعائلاتهم، والتي أبعدت نفسها عن أنشطة الحركة السرية، إلا أنها ركزت بدلا من ذلك على «التفهم الانساني» لمحنة المتهمين، من أعضاء الحركة السرية.

وقبل شهرين من صدور الأحكام على أعضاء الحركة السرية، وافق وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، اسحق رابين، على مبادلة (١١٥٠) سجينا عربيا مقابل ثلاثة جنود اسرائيليين أسرى لدى الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة. ومنح انعدام الحكمة بهذا القرار، بما فيه عدم وجود تناسق او تماثل، في العدد المتبادل فيه، فرصة ذهبية لليكود، بسبب التذمر الشعبي من ذلك، ليظهر دعمه وتعاطفه في محاكمة أعضاء الجماعة السرية. واقترح شامير، بانه اذا كان هنالك حق في اطلاق سراح متهمين فلسطينيين «بالارهاب» ، فلما لا يجب ان ينبطق ذلك على الحركة السرية اليهودية؟ «ولماذا يجب ان يدفع الارهابيون اليهود الثمن لقاء جرائمهم، في حين لا يدفع الفلسطينيون الارهابيون ثمن ذلك؟» فلا يوجد هناك ارتباط ما بين الاولاد الضالين، الذين هم اولاد صالحين، قاموا بالكثير تجاه الوطن، وبين الاعداء الارهابيين من جهة أخرى. لذلك فاننا سنعمل ما بوسعنا لاصدار عفو عام عنهم».

وكان تأييد شامير فقط لأولئك «الذين اعترفوا او سيعترفون بأخطائهم ويعبرون عن ندمهم من اعمالهم». وأظهر استطلاع بأن ما نسبته (٧٣) بالمائة من المستطلعين وافقوا على أخذ الرأفة بالمتهمين، وفي نفس الوقت، فضلت نسبة (٨١) بالمائة انزال عقوبة الاعدام «بالارهابيين» العرب. وكان هذا التأييد الغامر لموقف شامير اشارة للصخب المروع «للارهاب الفلسطيني» في المجتمع الاسرائيلي. وكان عاملا نفسيا حاسما لم يكن بوسع بيرس ان يتلافاه. وبالرغم من تحفظ العديد من شخصيات حزب العمل الكبيرة للتدخل في عملية المحاكمة، فان بيريز طلب من النائب العام الاسرائيلي فيما اذا كانت هناك أية أسس قانونية لاطلاق سراح عدد من أعضاء الحركة السرية اليهودية، وحتى لو كانت المحاكمة ما

زالت تسير قدما. ووعد بيريز شامير بانه سينظر في امكانية اصدار عفو عام عندما تنتهي المحاكمة. ومما يلفت النظر، انه التزم الصمت عندما صدرت الاحكام على المتهمين. وقدم وزير الشرطة من حزب العمل، حاييم بارليف، فيما بعد خطة لاطلاق سراح اربعمائة سجين، من ضمنهم اعضاء في الحركة السرية اليهودية، بيد انها رفضت من قبل الرئيس الاسرائيلي هيرتزوغ. وشعر بيرس بوضوح بأن ذلك سيشكل مخاطرة أيضا من الناحية الانتخابية لتقديم رسالة واضحة لإدانة الحركة السرية للشعب الاسرائيلي. لذلك وفي أقل من شهرين بعد صدور الأحكام، فقد صدر العفو الاول عن عدد من أعضاء الحركة السرية اليهودية.

منظمة التحرير الفلسطينية واستخدام الأمن

إن الحاجة العميقة للأمن بالنسبة للشعب اليهودي كانت سياسة فهمت وأيدت من قبل كافة الأحزاب السياسية الاسرائيلية على أنها مبدأ أساسي. واعتنق الليكود، وبكل تراثه الصهيوني التصحيحي وبشهرته كحامل لواء خط القومية الرئيس، المسألة الأمنية وباقتناع متحمس. وتطلع نحو أي انحراف، وأي ضعف يمكن ان يمارسه التجمع العمالي. وكان الليكود قادراً على أن يبين المخاوف التاريخية العميقة والمتأصلة للشعب اليهودي، واعتبر من الناحية الانتخابية، على أنه الحزب الذي كان قويا فيما يتعلق بالأمن. اضافة لذلك فان هذا الوضع النفسي لفترة ما بعد حرب الابادة يمكن ان يستخدم من اجل تحقيق الاهداف بدلا من تقوية الأمن.

إن معظم اليهود الذن أرادو ا الاحتفاظ بالأراضي العربية دافعوا عن هذا النهج على أُسس أمنية. «فيهودا والسامرة» كانا يشكلان حزاما أمنيا حول الدولة، وتمنحان عمقا استراتيجيا. وحتى اولئك الذين ارادوا مقايضة الارض بالسلام، فقد اقترحوا الاحتفاظ ببعض الوجود العسكري في «المناطق» العربية، كنظام انذار مبكر ضد غزو غير متوقع من الشرق. ومع ذلك، فان تلاميذ جابوتنسكي، كانت لديهم أسباب ايدولوجية من اجل الاحتفاظ بالمناطق او الاراضي العربية، والتي وعدوا بها من قبل البريطانيين قبل ستين عاما. فقد ردا مشروعان تقسيميان بصورة جزئية في عام ١٩٦٧، في حين لا يوجد احد من اعضاء حزب حيروت يمكنه تأمل تسليم «الجزء الغربي من ارض اسرائيل» ووضعها تحت السيادة الأجنبية مرة ثانية. ومع ان القلة في اسرائيل، في عام ١٩٨٥، حملوا الحلم الصهيوني التصحيحي القديم للدولة اليهودية، فان المسألة الأمنية، مع ذلك، ساعدت على إخفاء وحجب المسألة الأيدولوجية، وحصلت على دعم واسع لليكود داخل البلاد.

وسعت زعامة الليكود لدعم سياستها الملهمة من الناحية الأيدولوجية للاستيطان والاحتفاظ «بيهودا والسامرة» بتركيزها على ضرب الارهاب في الداخل والخارج، وبالتالي استثناء منظمة التحرير من ان تكون شريكا في المفاوضات مستقبلا. وسعت لكبت اية امكانية من ان يتحول اي جزء من منظمة التحرير عن ممارسة «الارهاب» ويتخذ خطا وطريقا سياسي. وظل برنامجهم الرسمي بأن الفلسطينيين الذين يمكن ان يعتبروا شركاء مناسبين في عملية السلام، هم اولئك الذين قبلوا بفعالية اتفاقات كامب ديفيد والفترة الانتقالية المقترحة للحكم الذاتي. فهذا المبدأ الأخير سيسمح لليكود بأن يدعي ثانية بحاجة فرض السيادة الاسرائيلية في نهاية الفترة الفاصلة.

وبالرغم من كل هذا، فان شامير أبقى على بعض الأبواب الخفية الخاصة مفتوحة أمام الفلسطينين. فقد كانت الأنباء تفيد وبانتظام عن عقد لقاءات كان يجريها موشي عميراف، من حزب حيروت، وليوفا اليفا من اليسار، مع فلسطينيين موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي العربية، ومع شخصيات كبيرة في المنظمة بالخارج. وفي مناسبة ما، ارسل شامير مستشاره يوسي آشمير، لمقابلة شارلي بيتون، عضو الكنيست، في ساعة متأخرة من الليل، في أعقاب المقابلة التي جرت بين بيتون وعرفات. وقد قيل بأن شامير قد تلقى رسالة من ياسر عرفات، وليبقى على قنوات الاتصالات والوساطة عبر الرئيس الروماني السابق تشاوشيسكو.

وعارض شامير بقوة حملة بيغن لعقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدول، الدول العربية واسرائيل. فقد اعتقد شامير بأن تعبير «مؤتمر دولي» كان في الحقيقة اشارة لاجبار اسرائيل على التخلي عن الاراضي العربية المحتلة، ومرتكزة علي خطة بريجينيف الغير مقبولة. وسيتجنب الحاجة لاجراء مفاوضات مباشرة مع كل من سوريا والاردن، ويحيد بفعالية تفسير الليكود لاتفاقات كامب ديفيد. وسيدفع ضغط الدولة العظمى (الولايات المتحدة)، مع التأثير السوفياتي، والمعارضون القدماء مثل الأمم المتحدة، الي ايجاد حل مرتكز على مبدأ «الارض مقابل السلام». والأسوأ من كل ذلك، فان الليكود خشي من ان يسمح بيريز لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتسلل الى المفاوضات من خلال الباب الخلفي. وقد لا حظ البعض من انه كان يتلاعب بخيار الهجوم على منظمة التحرير، وحتى خلال أصعب الأزمات الارهابية.

وفي بداية شهر شباط ١٩٨٥، وقع الملك الحسين مع ياسر عرفات اتفاقا يتضمن مبدأ «الارض مقابل السلام»، وينص على اقامة اتحاد فيدرالي. واعتبر بيريز من قبل الملك

حسين كنافذة وفرصة لاجراء مفاوضات سلام. وكان حل النزاع واجراء المفاوضات على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وان تجرى المفاوضات من خلال لجان ثنائية، مع انضمام الفلسطينيين الى الوفد الاردني.

ولكن اذا ما أصبح لليكود اليد العليا في اوساط الرأي العام الاسرائيلي، واعلانه حرب شاملة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، فانه كان سيساعد ويغوى من قبل المنظمة ذاتها. ففي عام ١٩٨٥، قتل وجرح حوالي ٥٢٨ اسرائيلي بأيدي فلسطينيين، مقارنة مع ١٨ قتيلا فقط خلال السنة المنصرمة. وكان هناك ايضا تصاعد حاد في عدد الحوادث الدولية: (٧٣) حادثا في عام ١٩٨٥ مقابل (٣٥) حادثا في عام ١٩٨٤. وارتكب اكثر من ستين بالمائة من هذه الاحداث من قبل فصائل فلسطينية، التي رفضت اجراء أي حوار او صفقة مع اسرائيل، واكثر من عشرين بالمائة فقط نفذت من قبل اعضاء رسميين في منظمة التحرير - وحرض على الكثير من تلك الأحداث من قبل اولئك الذين ناصروا الاتجاه المتشدد في المنظمة.

وكان كل من الزعماء الفلسطينيين والاسرائيليين خاضعين لتقييدات داخل معسكريهما. فشامير ومعه اليمين المتشدد رفضوا السماح لبيريز مواصلة العمل بفكرة المؤتمر الدولي، في حين كان عرفات مقيدا من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وحتى انه كان مقيدا من الاتصال مع جناح الحمائم الاسرائيليين. وحدثت بعد ذلك عدة عمليات فلسطينية اشتركت فيها القوة ١٧ التابعة لفتح ضد اسرائيليين في لارنكا. كما اختطفت جبهة التحرير الفلسطينية سفينة الركاب الايطالية «اكيلي لورو». وقد نفذ ذلك تحت اشراف ابو العباس، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، مما سبب ذلك في الغرب دعما لموقف الليكود، وكشفت عن وجود اضطراب داخل المنظمة ذاتها. وذهبت محاولات زعامة المنظمة لتجاوز هذه المسألة ادراج الرياح، مما منح وسائل دعاية الليكود هدفا سهلا للترويج.

اضافة لذلك، فقد استخدمت الاستخبارات السورية عدة جماعات رافضة فلسطينية للقيام بعلميات ضد فلسطينيين معتدلين. وهكذا، فقد اكتشفت المخابرات البريطانية مؤامرة لاغتيال مسؤولين فلسطينيين في لندن، مما أدى الى القاء القبض وإبعاد ثمانية أعضاء من منظمة أحمد جبريل، الجبهة الشعبية - القيادة العامة. وقامت جماعة ابو نضال، بتنفيذ هجمات ضد مكاتب العال في روما وفيينا. كما قامت الجماعة بتنفيذ ما نسبته ثلث الهجمات الفلسطينية في عام ١٩٨٥، حيث قتل فيها ما مجموعه (٣٣١) من الغربيين. ورافقت تلك الهجمات الارهابية سلسلة من الاختطافات للطائرات قامت بها عناصر تابعة لحزب الله الشيعي في لبنان. وبدا العالم مشدوها أمام هذا الكم من عمليات الارهاب. وبدت

الولايات المتحدة غير قادرة على فعل أي شيء بشأن تفاقم حملة الارهاب، وكانت الدول الاوروبية والعربية مشغولة فقط سواء في اطلاق سراح الرهائن او المختطفين او الخاطفين، او في ابعاد اولئك الذين تورطوا في عمليات ارهاب او اختطاف وذلك لتجنب الانخراط في نزاع بيزنطي. وكل ذلك استغل من قبل الليكود ليجند قواه في الولايات المتحدة، في محاولة لابعاد اولئك الفلسطينيين الذين اختاروا الطريق السياسي لايجاد حل للنزاع.

حملة نتنياهو ضد الارهاب

«ان رئيس الوزراء شامير، مثل بيغن من قبله، استخدم الخطب الملتهبة لتحذير الشعب فقط من اخطار الانسحاب، وقفز فوق اخطار الضم. وعندما لم يتضمن الحوار الوطني تحليلا كاملا للمنافع والمضار للخيارات المتاحة، ولكن بدلا من ذلك ركز على مضار واخطار الخيار الواحد فقط، واصبح مستوى النقاشات مبسطا بشكل خطر وعاطفي. وبدلا من تحفيز وحث على اجراء مناقشة للمسائل الحقيقية، فان بيغن وشامير استغلا، وبوعي عواطف الخصوم. وكإظهار اكبر لهذا الاتجاه فقد تم التركيز والانتباه على الارهاب الفلسطيني، كما لو ان هذا كان يشكل التحدي الرئيس لاسرائيل».

هكذا كان يهوشافات هاركابي، الكاتب والمحلل العسكري، متذمراً في عام ١٩٨٦. ومثله كمثل العديدين الآخرين، فان هاركابي شاهد ولاحظ معالجة الليكود للمد المتصاعد للارهاب والرد العاطفي الذي أثير من قبل غالبية الاسرائيليين ويهود المهجر.

وفي مطلع الثمانينات، نشأ هناك تحالف ببطء ما بين العناصر العملية بالليكود والقوى المحافظة الجديدة لليمين الجديد في الولايات المتحدة - وكان معظمهم من المفكرين اليهود، من الذين نبذوا وتنكروا لتاريخهم وأصلهم الليبرالي. ووجد كل من موشي ارينز وبنيامين نتنياهو، اللذان كانا يقودان السفارة الاسرائيلية بواشنطن، ان ذلك مناسبا للمضي قدما لعمل قضية مشتركة مع ادارة الرئيس ريغان آنذاك، ومع شخصيات امريكية مثل دانييل موينيهان وجين كيركباتريك، للقيام بحملة ضد الارهاب الدولي. فكل من أرنز ونتنياهو تلقيا تعليمهما، وبالتالي قضيا مدة طويلة في الولايات المتحدة. فأرنز كان زعيما للبيتار في الولايات المتحدة، عندما اعلنت اسرائيل «استقلالها» في عام ١٩٤٨. واتبع في ذلك الوقت خط الارغون في شجب مشروع تقسيم فلسطين، ووصف الدولة المخصصة لليهود بأنها «مشروع لدولة قزمة، او دويلة، ذات وضع شاذ، تتكون من ثلاثة اجزاء منعزلة عن بعضها البعض، أجبرت على تحمل العبء الاقتصادي لبقية «أرض اسرائيل»، التي ستحكم من قبل الاقطاعيين العرب وأسيادهم البريطانيين». وشجب بشدة كل من بن غوريون، وايزمن

والوكالة اليهودية «لتقييد الشعب اليهودي في غيتو صغير داخل ارض اسرائيل». وفي اسرائيل، بعد ذلك، فقد حث ارنز على تشجيع المهن والكفاءة الاكاديمية وطور الصناعات الجوية الاسرائيلي. وبدا انه كان يضع اهتماما أكبر على الأمن بدلا من الايدولوجية. وعلى العكس من شامير، فان ارنز لم يكن منضما لصيغة الايدولوجية القديمة. فعلى سبيل المثال، وفي شهر تشرين اول ١٩٩٤، فقد دعم بشدة معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية واعتبر ادعاد جابوتنسكي فيما يتعلق بضفتي نهر الاردن على انه مجرد كلام. وكان ارنز قد صوت ضد اطر اتفاقات كامب ديفيد، على أُسس أمنية، الا انه ساند هذه الاتفاقات عندما أصبحت حقيقة قائمة.

ورفض كل من أرنز ونتنياهو ضمنيا الثقافة والتفكير العتيق لليكود، وأظهرا نفسيهما على أنهما من المجددين أو المحدثين لحركتهما او حزبهما. وتصورا نموذجا لليكود ليظهر بصورة عملية لفلسفة جابوتنسكي وعملية بيغن. ومجد والد نتنياهو، الذي كان لفترة طويلة من الصهاينة التصحيحيين وأكاديميا مجدًا، قوة جابوتنسكي في التحليل والتبصر في المحاضرة العامة التي ألقاها في عام ١٩٨١، وحول القضية الفلسطينية ، علق قائلا:

«بالنسبة لجابوتنسكي، فان مقاومتهم (العرب) سوف لن تتوقف لزمن طويل ما دام لديهم «بصيص أمل» لازالة وجودنا من هنا. ومن سوف ينكر ذلك، فلديهم مثل هذه الومضة او البصيص - وفي الحقيقة، اكثر بكثير من بصيص فحسب؟ وهكذا فانه لا توجد احتمالية سلام مع العرب - ، سلام حقيقي - في هذا الوقت، ذلك انهم لن يكونوا مع ذلك مقتنعين بانه من المستحيل ان يقضوا علينا او يقذفوننا الى البحر».

إن هذا التراث الصهيوني التصحيحي نقل من الأب الى الابن. وكان شقيق نتنياهو، يونتان، الذي اشترك في عدة عمليات اسرائيلية مضادة للارهاب، قد لقي حتفه في عملية انقاذ الركاب المثيرة التي جرت في مطار عنيتبي عام ١٩٧٦. فأسلوب موته قد حول نتنياهو بوضوح من دراسة الهندسة الى الاهتمام بسياسات الصهاينة التصحيحيين. وكان نتنياهو مسؤولا عن انشاء معهد جوناثان تخليدا لذكرى شقيقه، وكان الغرض منه الاتصال بعالم راضٍ لطيف وإبعاد خطر الارهاب الدولي. وكان اول مؤتمر نظمه المعهد، عقد في القدس في شهر تموز عام ١٩٧٩. وعقد المؤتمر الثاني بعد خمسة سنوات في واشنطن، مع اشتراك كثيف للسفارة الاسرائيلية هناك. وكان من ضمن المشاركين فيه وزير الخارجية الاميركي ووزير الدفاع الاسرائيلي، وايضا المفكرون والكتاب الكبار من المحافظين الجديد. وكان توجهه فعالٍ وجاد، وعبارة عن صرخة بعيدة عن «الدم والنار» لحقبة بيغن المثيرة.

ووضع نتنياهو نفسه اللوم بالنسبة للأزمات المدركة - فقد أظهر المجتمع الدولي عجزه في مواجهة الخطر والتهديد الارهابي - على عتبة الحكومات الجبانة، «ليس بسبب عدم معرفتها، وانما لعدم شجاعتها ووضوحها الأخلاقي». ومع ذلك، فمع ان خطابه في مؤتمر واشنطن كان وفقاً لتقليد جابوتنسكي بالدعوة للسلاح، الا ان نتنياهو تحقق ضمنيا بأن عمليات القتل لا تنشأ من فراغ. ومع ذلك فان الخط الذي اتخذه هو وممثلو الجالية اليهودية الأميركية، هو المعارضة بقوة للمدرسة السطحية للفكر، والتي تعتقد بأن الارهاب يمكن ان يختفي ويتلاشى عندما يجتث من جذوره. وعلق أحد الكتاب اليهود الاميركيين بأن «فهم» الارهاب هو عبارة عن «شكل من التشويش الاخلاقي». «فالقتل الجماعي هو القتل الجماعي ولا يمكن تبرير هذا الضيم، ولا يمكن لجبان ان يتفادى «فهمه» او «تفسيره»، او يحسنه او يمحوه»، بالرغم من العاطفة اليهودية بشأن قتل الأبرياء وتعليقات نتنياهو من على منبر الأمم المتحدة من ان «لا شيء، ولا قضية سياسية، تبرر قتل الاطفال». وعلق بانه لا يوجد قتل من اجل القتل، وانما يوجد هناك وسائل تعزيز البرنامج السياسي. فالحافز السياسي والمنفعة المكتسبة في عالم أوسع، حيث العوام تتركز على العمل وتبرره. وأخلاقية أية بشاعة او وحشية هي أمر ثانوي وربما لا صلة لها بعالم السياسة الحقيقي.

إن تفسير منظمة التحرير لأعمالها الارهابية المبكرة كان لجلب الانتباه للقضية الفلسطينية. فمع الظهور البطيء باتجاه الخط السياسي بدلا من الكفاح المسلح عام ١٩٧٤، فان العديد من الفلسطينين في الخط العملي الواقعي بدأوا يتحققوا بأنه، مع انهم في الحقيقة قد أبرزوا قضيتهم لجلب انتباه العالم، ان «الاعمال الارهابية» ضد اسرائيل أصبحت معكوسة النتيجة بازدياد. وازداد عدد الفلسطينيين على مر السنين، الذين بدأوا يسألون أنفسهم فيما إذا كان الارهاب الدولي يدفع بقضيتهم قدما بالفعل. فقد وصلوا الى الادراك بأن الارهاب لا يمكنه ان يزعزع ثقة الرأي العام الاسرائيلي ولا ان يهزم الآلة العسكرية الاسرائيلي. والمجتمع الاسرائيلي لن ينهار من داخله، وان الكيان الصهيوني لن ينهار تحت الضربات الارهابية.

وفي الوقت المناسب، أدى الشجب التدريجي للارهاب الدولي من قبل فتح ومنظمة التحرير الى انقسامات خطيرة داخل المنظمة نفسها. ففي عام ١٩٧٤، انشق عنها ابو نضال. وفي عام ١٩٨٣، وبعد حرب لبنان، فقد جاء دور ابو موسى ومنشقي فتح. وتحركت الجماعات الماركسية بقيادة جورج حبش ونايف حواتمة بصعوبة داخل وخارج منظمة التحرير، في حين سيطرت أجهزة الاستخبارات في كل من سوريا والعراق على الفصائل الفلسطينية الأصغر، والتي يمكن ان تنشط في اللحظات المناسبة لخدمة مصالح البلدين.

ومع هذه العوائق أيضا، فان التحرك البطيء باتجاه التوجه السياسي كان يعتبر تهديدا سياسيا لليكود. واذا ما سمح لهذا بأن يطور، عندئذ، فان تكتيك تصنيف الضرورة الايدولوجية للاحتفاظ بيهودا والسامرة ضمن الحاجة المشتركة للأمن عبر حماية اقليمية، سيصبح واضحا. واذا ما شعر الشعب الاسرائيلي بأن الحكم الذاتي لكيان فلسطيني لم يكن تهديدا أمنيا، فلماذا الاحتفاظ عندئذ بالمناطق؟ ومع ان «الارهاب الفلسطيني » مقت بعمق من قبل اليمين الاسرائيلي، الا انه قوى وعلى نحو مناقض موقعهم بين الناخبين الاسرائيليين. فوجود حصار فكري نفع الليكود: فقد سمح لهم الايحاء بأن أي حوار مع الفلسطينيين هو عمل مقيت وغير وطني.

وفهم نتنياهو بأنه يوجد هناك حجم او مدى سياسي للنضال ضد «الارهاب الفلسطيني»، وانه إلزاما سياسيا لسد أي بحث للمشكلة الفلسطينية. حيث يقول:

«ببطء، وبشكل غير مدرك، فان الرعب يتقلص ويتراجع، ويأتي في مكانه الاستعداد لقبول وجهة نظر الارهابيين»...

فبوضوح، فانه كان من الخطأ من الناحية الاخلاقية ان يثار الموت والدمار لكي يتم تعزيز سياسة، بل انه كان خطأ ايضا لاظهار مثل وجهات النظر هذه في بحث علني دون قرار للعنف؟ فالحجة يمكن ان تصنع مثل هذه الآراء الممثلة للعنف، ومع ذلك، فان خوف الليكود من الفلسطينيين، ليس فقط مما فعلوه، وانما ايضا مما قالوه بشأن الوضع السياسي.

وخلال الفترة الثانية لادارة ريغان، أثبت نتنياهو نفسه ليكون عاملا لامعا في وسائل الاعلام الاميركية - وليكون سيد الحدث. وأدرك نتنياهو بأن هناك حاجة ماسة لاحتواء الدعاية المتقدمة بازدياد للفلسطينيين، ولتغيير الاتجاه الخام الفج تماما للجيل القديم للصهاينة التصحيحيين. وحتى أنه أنب علنا حكومات الليكود السابقة لنشاطها غير الفعال في وسائل الاعلام. وعلل بأنهم لم يبالوا بتعاليم جابوتنسكي فيما يتعلق «بالحاجة لجهد لا يلين للحث والضغط من اجل حماية المصالح اليهودية». واعتقد نتنياهو بأن انعدام الجهد المعقول لشرح الوضع الاسرائيلي قد قاد الى هزيمة سياسية تلو الأخرى.

ان جهد العلاقات العامة الاسرائيلية كان منخفضا نسبيا لغاية عام ١٩٦٧. وفي ذلك الوقت، فان بضعة أناس شكوا بحالة الوضع بالنسبة لاسرائيل، والذي ظهر وبدا بنهوض ما يشبه العنقاء (التي تعود للحياة مجددا) من رماد موتى حرب الإبادة. فاسرائيل هي ببساطة شعب مكون من مهاجرين على أوسع مستوى، لذلك فانه لا حاجة في الحقيقة لإقامة

علاقات عامة علنية وصريحة. وفي الحقيقة، وبشكل عرضي، فان منصب السكرتير الصحفي لرئيس الوزراء قد استحدث فقط في عام ١٩٧٥. ولكن ارتباط جيل جديد لما بعد حقبة الحرب غير مطلع بالمسألة اليهودية، وبالوعي الاجتماعي لعقد الستينات، ونشوء الوطنية الفلسطينية المتحدية، أيقن من ذلك التوجه. وحاولت حكومات العمل برئاسة غولدا مائير واسحق رابين تلبية تلك الحاجة، وذلك بتعيين شمعون بيريز ومن ثم أهارون ياريف لمنصب أنشىء حديثا وهو وزارة الاعلام. ولكن عمر هذه الوزارة كان قصيرا، اذ ان وزارة الخارجية احتجت على مثل هذا المنصب الوزاري، الذي كان يمكن ان يمنح تصديقا واعتمادا لسياسة معينة - سياسة يمكن ان تنازع او تفسر بصورة مختلفة من الحزب الرئيس الآخر في الحكومة. وبناء على ذلك، فانه لا حزب العمل ولا حزب الليكود يمكن ان يقدما على مخاطرة انشاء وزارة الاعلام، اذ أنه من الممكن ان يصبح الجميع ايضا عملاء للدعاية بسهولة.

اضافة لذلك، وبعد عام ١٩٧٧، فان توجه الليكود المحب للقتال وأسلوب بيغن الخطابي المولع بالقتال، جعل وجود تفسير هادىء لوجهة نظر اسرائيل الرسمية أكثر صعوبة. وان التشويهات في وسائل الاعلام العالمية خلال حرب لبنان أفزعت وصدمت اليمين الاسرائيلي في الحقيقة. ومع ذلك فان العالم لا يمكنه تجاهل او نفي نتوءات الحركات المعادية للسامية. فالعصر المتنافس لوسائل الاعلام الالكترونية تطلب ردة فعل مستمر. واللقطات الإخبارية السريعة قد حلت محل التحليلات المدروسة. ومثل هذه التحقيقات الصحفية المختصرة غالبا ما أدت الى عدم الدقة والتشويه، وتخريف الأحداث الحالية الى حزم مرتبة قابلة للاستخدام أوجد ايضا نشوء تشوش ذهني. وبمعنى آخر، فان نتنياهو أُعتبر الجواب (الحل) المنتظر طويلا لحل المشاكل الاسرائيلية في هذه المنطقة. واعتقد نتنياهو بأن لغة وأفكار الوسائل الاعلامية تصقل السياسة الخارجية - وبشكل خاص في اميركا. فمظهره اللطيف، وتعابيره الجيدة، وتمكنه من اللغة الانجليزية، وردوده الواضحة على الأسئلة الشائكة جعلته معلقا ودودا في الشبكات الاخبارية. وهكذا فان جود نتنياهو قدرت الى حد كبير من قبل الليكود، ومن قبل اليهود الاميركيين ايضا، الذين استاؤوا من تغطية أخبار الشرق الاوسط. ومع ذلك فان الصوت الفوري المسموع كان يعتبر تقليصا في مداولة تفصيلية وحجب ذكي للأهداف الأيدولوجية الصهيونية التصحيحية.

الفصل الخامس عشر

ما بين الاعلام والدعاية

صناعة « الحسبارة »

لقد طور بنيامين نتنياهو مصطلح « الحسبارة » الى مستوى جديد خلال وجوده في الولايات المتحدة. « والحسبارة » هي كلمة عبرية تعني « التفسير »، بيد انه معنى غير حيادي، اذ ان تفسير حادثة ما يمكن ان تختلف عن تفسير آخر بصورة جوهرية. وهكذا فان « الحسبارة » هي كلمة بعيدة عن كونها ممارسة موضوعية في نقل المعلومات. فعلى العكس، وحسب ايهود اولمرت، وهو « امير » آخر من « امراء » الليكود الشبان، فان هدف « الحسبارة » يجب ان لا يكون اقناع الشعب بصدق وحقيقة الوضع السياسي، وبدلاً من ذلك، فان القصد « يجب ان يكون اكثر تواضعاً، وبشكل رئيس، لجعل العالم يعيد النظر بموقفه - ولاثارة الشكوك، ولتغيير التوجه المتخذ تجـاه اعدائنا ». فالمحترفون مثـل نتنياهو وأولمرت لا يمكنهم التأمل بوضوح لتعزيز المسائل المثيرة للجدل مثل تسوية مشكلة المناطق في غياب وجود اجماع في اسرائيل أو في المهجر. ومع ذلك، فان سياسات الليكود المثيرة للجدل والتي كانت اقل وضوحاً، وبالتالي اقل تهيئة لأن ترى وتمين، فقد كانت قادرة لأن تدار بطريقة محببة. وبهذا المعنى، فان مظهر دعاية « الحسبارة » لم يصبح فحسب سلاحاً يبطل تفسيرات العرب المعادية في الساحة العامة، وانما ايضاً وسائل تمنح حسابات وتخمينات مبسطة غالباً لاحداث معقدة ليهود المهجر، الذين عندئذ، سيكررونها وينشرونها. وهذا ادى غالباً وبشكل محتم بنتنياهو الى عدم وفاق شديد مع شمعون بيرس، سواء عندما كان رئيساً للوزراء في حكومة الوحدة الوطنية او عندما كان وزيراً للخارجية فيها.

ويعتبر نتنياهو متناقضاً سياسياً، اكثر منه دبلوماسياً محترماً، والذي أوصى به موشي أرنز كخليفة له، في سفارة اسرائيل بالولايات المتحدة، في عام ١٩٨٢، وبالرغم من كونه ممثلاً دبلوماسياً كبيراً (سفيراً) لأسرائيل في الخارج، فان نتنياهو لم يكن لديه تحفظات حول انتقاد حزب العمل، وحتى لو كان يرأس حكومة بلاده. وهكذا، فعندما كان شمعون بيريز رئيساً للوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، فان نتنياهو ابلغ مستمعيه الامريكيين بأن اسرائيل ستنتحر سياسياً اذا ما تخلت عن الضفة الغربية. كما انه انتقد قرار رابين بمبادلة (١٢٠٠) معتقل فلسطيني مقابل ثلاثة اسرى اسرائيليين وفي اعقاب زيارة قامت بها للولايات المتحدة، فان أورا نامير، وكانت من كبار اعضاء العمل في الكنيست، قد شكت قائلة:

« ان الاجماع الوطني لم ينعكس على ناطقينا الرسميين، وبشكل خاص سفيرنا لدى الامم المتحدة، بنيامين نتنياهو، الذي يتحدث ويظهر يومياً على الاغلب على شبكات المحطات التلفزيونية، بطريقة وكأن حزب العمل لا يتشارك السلطة مع الليكود ... فقد شاهدت ظهوراته اليومية على التلفزيون، حيث لم يصدمني لوحدي فحسب، وانما صدم العديد من الشخصيات البارزة باسلوبه المتعجرف، في توزيعه الملاحظات للدول المختلفة وكأنه اصبح خبيراً في شؤون الارهاب ».

وشعر حزب العمل، حينئذ، باضطها حاد لادارة بيرس لحكومة الوحدة الوطنية، وانها فهمت واعتبرت من قبل ملايين الاميركيين من خلال دعاية ومنشور الليكود. وفي الحقيقة، فقد أُنتقد بيرس داخل حزب العمل بسبب السماح لنتنياهو بالتدخل في السياسات الطائفية الاميركية، مثل دفع مرشحي الجناح اليميني لاحتلال المناصب الرئيسة، او تعزيز وضع الناطقين باسم الليكود بشكل رئيس في وظائف قيادية. وهكذا فقد كان نتنياهو من رجال الليكود في موقعه في الولايات المتحدة. وحرص شامير على استمرار هذا الوضع. وفي آخر يوم له بوزارة الخارجية قبل تبادل المناصب مع شمعون بيرين، كرئيس للوزراء، فان شامير حرص على ان يرث نتنياهو بيرس، كما انه مدد عقود ثمانية من سياسي الليكود لمدة سنتين.

ويشير نتنياهو للضفة الغربية على أنها قنبلة موقوتة ستبدأ بالدق، اذا ما انسحبت اسرائيل من المنطقة. وعندما نشأ التحدي بشأن حق الفلسطينيين بتقرير المصير، فانه توقع بأن تؤيد الزعامة هذا الخط وتثير من جديد خطة الحكم الذاتي الواردة باتفاقيات كامب ديفيد بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية. ومع ان نتنياهو تجنب الخوض في المسائل الادارية المثيرة للجدل، فانه كان لا يزال هناك اعتقاد موجود من ان الادارة الجيدة، الفعالة، والحديثة « للحسبارة »، ستخلق عقلاً صحيحاً منظماً في اروقة السلطة. فاللغة الفصيحة تتفوه بكلمات سحرية في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، حيث يمكنها تحقيق انجاز ضخم. فالفوز في حرب الدعاية والاعلام يعتبر حيوي لأي كفاح. فبتحديد كل من السلطة والفراغ للعصر الالكتروني، فقد بدا هذا ليكون توجهاً عقلانياً. والصوت المسموع عبر شبكات السي. ان. ان وغيرها من الشبكات الاخبارية سيضمن ذلك الوصول الى المجتمع العالمي، في نفس الوقت الذي يصل فيه للبيت الابيض. وهذا بدوره سيتطلب ردة فعل فورية من الادارة الاميركية. فانعدام ردة الفعل يمكن ان تفسر على انها تذبذب. ومع ذلك، فقد قيل، بأن زعماء الليكود غالباً ما تصرفوا كما لو انهم لم يفهموا بأن الزعماء السياسيين الاجانب قد سعوا وراء جدول اعمال مختلف، وانهم حثوا ودفعوا بمصالح واهتمامات مختلفة من قبل اولئك الذين في الحكومة الاسرائيلية. فالحملة الاعلامية أو العامة، مهما

كانت متقدمة، لا يمكن ان تستبدل بالتحليلات السياسية. فبالنسبة للعديدين، فان العلاقات العامة هي ليست بنفس مستوى الحقيقة العامة بالرغم من ضحالة الحياة السياسية في الثمانينات.

ومع ذلك، ومن اجل ايجاد عاملين متقدمين مثل نتنياهو وأولمرت، فان « دفعة واحدة اخرى » من قبل مؤسسي تراث حركة التصحيح الصهيونية، مما رخص بفصل العلاقات العامة عن الاحداث الفعلية. وهكذا، فانه حتى في الاوضاع الاكثر صعوبة يمكن ان يفسر، اذا ما نشر الشكل الصحيح للكلمات والخيال الصحيح. فعلى سبيل المثال، فانه لم يبد مهماً بأن الكثير من النقد الاعلامي للممارسات الاسرائيلية خلال حرب لبنان في عام ١٩٨٢ قد نشأ من السياسات الخاطئة - هذه السياسات التي انتقدها شامير في مذكراته - وانها لم تناور تماماً بالاخبار المعادية. ومع انه لم يكن هناك في الحقيقة تعليقات خاطئة او تشويهات. فالناطقون باسم الليكود لم يقوموا بعمل تمييز وتفريق بين التقارير الغير مستساغة والتقارير المحرفة. وهكذا، فبتجاهل نفاق شارون وأخطاء بيغن، فان اولمرت علق في مؤتمر الحسبارة الذي عقد في عام ١٩٨٤، « انه بالرغم من الفروقات المتعلقة بتصحيح اهداف حرب لبنان وانجازاتها، فانه الآن قد قبلت الفكرة دولياً، كنتيجة لهذه الحملة، وواجهت اسرائيل مشاكل الحسبارة (التفسير او توضيح) الى درجة لا سابقة لها.

ان نشوء وتطور صناعة الحسبارة خدمت في حشد اعداد كبيرة من يهود المهجر وانتشارالجماهير المستعدة - لتلقي الحجج والذرائع في الحرب الدعائية. ونقل هذا النشاط احساساً حقيقياً بالدولة اليهودية المهيأة للحرب، احساساً بالمشاركة في المصير اليهودي، مع ان هذا التحول للحصار الفكري هدف ايضاً لاغلاق أي تفكير مستقل حول كيفية الذهاب الى ما وراء الوضع المستقر الراهن. فاجراء او مسألة الولاء لدولة اسرائيل قلص الى درجة من هو قادر على الصراخ أعلى وأطول في حرب الابواق. وفكرة السعي وراء السلام قد قلص الى كليشيه او فكرة مبتذلة بدلاً من ان تُلاحق بنشاط على انها خيار. فالنتيجة الثانوية لهذه العملية كانت طرح فكرة الحوار مع الفلسطينيين الى قالب غير وطني الى نشاط يساري والى يسار مهمش ولقاءات سرية. واذا لم يكن هناك نقاش مع العدو - الآخر - فعندئذ يكون ممكناً انكسار وجودهم وانسانيتهم، وبناء على ذلك يمنح تصديقاً للافتراض من انه لا يوجد هناك أحد يمكن التحدث إليه.

لقد أتهم نتنياهو اولئك الذين لا يعتقدون بحملة الحسبارة لكونها غير حقيقية - اليساريون الذين اختاروا التركيز على اثم الاحتلال الاسرائيلي للمناطق في عام ١٩٦٧.

ووجهة النظر هذه أدت الى نشو سياسات يهودية جديدة في المهجر بعد حرب الايام الستة، حيث بينت على بقائية جازمة، واذا ما نشرت حسبارة فعالة لمواجهة الدعاية الفلسطينية او الاعلام الفلسطيني، فحينئذ من الممكن ان يسمح بأساليب مشابهة ضد نشوء معارضة داخلية. وفي استعراض يساري للتاريخ، فان نتنياهو كتب بهذا الصدد يقول، « ان دمج المناطق باسرائيل بعد حرب الايام الستة كان بداية الشر، فاصبحت اسرائيل معتدة بنفسهاومزهوة، غير حساسة ومتبلدة وغير انسانية، تقمع العرب الفلسطينيين، ومفسدة للروح الاسرائيلية في هذه العملية ». فمثل هذا الاستقطاب المختار لعملية معقدة سمحت لمستمعي نتنياهو في المهجر تجنب حقيقة ان اسرائيل قد تغيرت في الحقيقة، وانه توجد هناك مشاكل حقيقية يمكن ان تواجه. فمثل اولئك الحالمون الذين لم يقبلوا فلسفة الجدار الحديدي لليكود، قد شجبوا وغالباً ما نبذوا. اما اولئك الذين كانوا مستعدين للاستفسار عن صدق وصحة الحرب الدعائية فقد قورنوا ايضاً بالمستوطنين المتدينين في الضفة الغربية: « صورة معكوسة لهذا الخلاص موجودة في الحق الديني، حيث يعتقد بأن استيطان الارض هو عمل ملائم بحد ذاته لكسب العناية الالهية، ونهاية كوارث البلاد ». فوضع هذا الشيء بجانب الآخر - للانشقاق اليساري والتشدد الديني لجناح اليمين - ومع ذلك، وعلى العكس من خطي بيغن وشامير، فان خط نتنياهو بين حدوداً او نطاقاً لاغراء المستوطنين.

غرق منظمة التحرير

ان معسكر شامير - أرنز العملي تابع سياسية سلمية تختلف قليلاً جداً عن اتفاقات كامب ديفيد، فيما يتعلق بمسألة الحكم الذاتي الفلسطيني، معتقدين بانهما بذلك سيفسحان استمراراً لغرض السيادة الفلسطينيةعلى المناطق. علاوة على ذلك، فقد أُفترض بأن الوضع سيصبح دائماً اكثر مع انشاء كل مستوطنة جديدة. وقد علل ذلك، بأن استراتيجية السعي ورا السلام وفق هذه المبادىء، سيقلص درجة التدخل من قبل المجتمع الدولي، وفي الحقيقة من قبل جزب العمل وخلفائه في حركة السلام. لذلك فقد كان من مصلحة الليكود رفض أو أبعاد أية مبادرات تلمح الى امكانية او احتمالية الانسحاب، او رفض السيادة الاسرائيلية على المناطق. وكان توقع انتقال نظمة التحرير الفلسطينية من الكفاح المسلح الى اتباع الخط او الطريق السياسي واجراء مفاوضات نهائية سلمية، هو امر خطير وتطور استراتيجي بالنسبة لليكود، بالرغم من كل الفوائد التي ترتبت على التحول عن الارهاب. وهكذا فان مثل هذا التطور كان عليه ان يعيد تفسير النوايا والحوافز. ففكرة اجراء حوار بين الصهاينة

الاسـرائيليين والوطنيـين الفلسطينيين دون شـروط مسـبقـة أوحت ببداية اعتـراف منظمـة التحرير باسرائيل. واذا اخترقت الحقيقة من خلال وسائل الاعلام لتظهر بأن بعض اعضاء منظمـة التـحرير قد التزمـوا بعدم اتبـاع الاسـاليب الارهابيـة وصـورة سفك الدمـاء، فعندئذ تكون مـعارضـة او منع الليكود لاجراء مـفـاوضـات سليمـة أمراً صـعبـاً بازدياد. وكان على الليكودان يحـول منظمـة التـحرير عن طريقـهـا السلمي وابقـائهاخـارج مـبادىء المحادثات او المفاوضـات السياسية. فقد كانت هذه هي دوماً سياسة الليكود، في الحقيقة؛ ومع ذلك، وفي منتصف الثمـانينات، فقد كانت مواهب نتنياهو ضـرورية لحقن الثقة في استراتيجية الليكود المتـآكلة. لقد اطلق نتنياهو على منظمـة التحرير اسم « المنظمة الارهابية المثالية في العصـر الحـديث ». وفي هـذا التـعـريف، فـقـد سـوعـد بشكل بيـر من قـبل المنظمـة ذاتـهـا ومن قـبل رئيسـهـا. فقدرة ياسـر عرفات الضـخمـة لاحياء السيـاسـات الفلسطينية كانت عائدة بشكل كبـير الى تبنيه مـوقفـاً مـتـغيـراً. فـقـد وضـع عرفـات دومـاً ثقـة كـبـيـرة على وحدة الشـعب الفلسطيني. ومـع ذلك، ومنذ البـداية الاولى لنشـأتهـا وظهـورها، فـان الحـركـة الوطنيـة الفلسطينية قد أُقلقت بالتشرذم والحزبية، ومشـوبة بكل الخلافات الايديولوجية والشخصية. وأدى الاطار التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمجلس الوطني الفلسطيني الى حدوث او بروز عدة فصـائل فلسطينية. وعزز هذا وضـع منظمة التـحرير ووجـودها كمركز عصبي لنشـر الوطنية الفلسطينية وصـوتهـا في أية مفـاوضـات نهائية. وسـمـع انعدام التجـانس في السياسـات الفلسطينية لعرفات باقصى درجة من الاستقلالية. لهذا فقد كان قادراً على لعب دور الضـامن نحو الآخر في بعض النزاعات العربية. والثمن الذي كان عليه ان يدفعه هو ان استراتيجية منظمـة التـحرير غـالبـاً مـا نقـصـهـا التلاحم واتـخـاذ القـرار، مما دفع المنظمة للتحدث بعدة لغات. وأُعيقت قدرة عرفـات على المناورة ايضـاً بتأثير من الجماعات الرافضـة او جبهة الرفض داخل منظمـة التحرير، وبضـغـوطات الدول العـربية الراديكالية، التي رعت وتبنت جبهة الرفض الفلسطينية.

وبدأت سنوات حكومـة الوحدة الوطنية الأسـرائيلية باضـعـاف توصل ياسـر عرفـات الى صـيغـة تقـارب مع الملك حسـين، وبتـبنيه بفـعـاليـة لفكرة الارض مـقـابل السـلام وقبـول قـرار مـجلس الامن ٢٤٢ ، ومـع ذلك، وخـلال اشهـر، فقد سـحب ثانية للاتجـاه المعارض. فقد دُفع تحت ضـغـوط الرافضـين والمتـشـددين داخل منظمـة فتح ليتـحـول ثانيـة الى الارهاب الدولي، عندما اعتـقد بوضـوح بأن ذلك اصبح نتيجـة عكسية. وهكذا، فقد كان يمكن لعام ١٩٨٥ ان يبدأ بعقد اتفـاق مـا بين عـرفـات ـ الملك حسـين، الا انه سرعـان مـا تحـول (عـرفـات) واعطى

موافقة لبدء عمليات القوة ١٧، ومحاولة خطف السفينة أخيلي لورو الغير متقنة. وسمح هذا التحول الوشيك لنتنياهو بأن يوبخ بشدة الحكومات الغربية التي « كانت ترد تعويذة حول السيد عرفات، باعتداله، وبعقله ». وفي الواقع، ومع حلول عام ١٩٨٧، فقد رحب عرفات بعودة جورج حبش ونايف حواتمة وايضاً الحزب الشيوعي الفلسطيني الى صفوف منظمة التحرير. وفي اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في شهر نيسان ١٩٨٧، بدأت حركة فتح بالتعاون مع منظمة الجهاد الاسلامية، وحتى انه كانت تسري هناك شائعات من انه جرى اجتماع سري بين عرفات وابو نضال، في محاولة لتوسيع عضوية منظمة التحرير الفلسطينية. فقد اعطيت اولية لاعادة توحيد المنظمة ولتركز على طموحات وتطلعات الفلسطينيين. ومع ذلك، فقد كانت لا تزال هناك فصائل فلسطينية رافضة خارج اطار منظمة التحرير، مثل احمد جبريل ابو موسى، وهم يرفضون قرار مجلس الامن ٢٤٢، واتفاقات كامب ديفيد وخطة ريغان، ويشجعون موقف عرفات الممتنع عن ممارسة الارهاب الدولي.

ومع بقاء ياسر عرفات وخروج منظمة التحرير من أزمة الدمار الذاتي، الا ان انعدام التوجه وعدم التحرك السياسي للمنظمة في ذلك الوقت، اصبح دعاية سهلة لصناعة « الحسباره » الاسرائيلية، فبوضوح، فانه كان هناك تناقض واصبح بين موافقة منظمة التحرير على اجراء محادثات مع اعضاء في حركة السلام الآن الاسرائيلية، وبالترحيب بعودة ابو العباس الى اللجنة التنفيذية للمنظمة، الذي حاول اختطاف السفينة اخيلي لورو، فهذا التوجه المزدوج كان يمكن ان يمنع حدوث انشقاق آخر داخل منظمة التحرير، ويبقى الخيارات السياسية مفتوحة امام عرفات، الا انه يظهر صورة منظمة ذات وجهين وغير جديرة بالثقة.

وكما بين نتنياهو بثبات من انه « يجب تذكر ان ما يُعتبر بمنظمة التحرير، هو ليس ما تقوله للعالم الخارجي، وانما ما تقوله لشعبها ». فهذا التصريح فيما يتعلق بالطبيعة الازدواجية للمنظمة يحتوي على مسحة من الحقيقة يمكن ان يختلف عليه المدافعون فقط. لذلك فادعاءات الليكود من ان اجراء محادثات اسرائيلية مع منظمة التحرير معادل للارهاب بوسائل اخرى، وسيؤدي بالنتيجة لتدمير دولة اسرائيل، كان له صدى معقول. وحتى داخل معسكر السلام الاسرائيلي، فانه كان هناك شكاً بشأن أي السياسات التي كانت تتبناها منظمة التحرير حقيقية. حيث كونهم اعتادوا استخدام تعابير الرافضين لتحقيق خطة فلسطين الكبرى. فماذا كان الوجه الحقيقي لمنظمة التحرير ؟ علاوة على ذلك، فمثل هذا

الشك شوه كل جهودها بين الاسرائيليين واولئك الشركاء الفلسطينيين المتواجدين في المناطق.

وحث الكونجرس الاميركي بأن الشرط الرئيس لاجراء محادثات او حوار اميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية سيكون رفض المنظمة للارهاب. ولم يكن لدى القليل من الاسرائيليين او يهود المهجر سوى فكرة ضئيلة عن الطبيعة المعقدة للسياسات الفلسطينية. وكان العديد منهم غير مدركين للعدد الكبير من الفصائل الفلسطينية، والخلافات بين اولئك الذين ناصروا وتبنوا الارهاب، واولئك الذين ابعدوا انفسهم عنه . فاعماق العاطفة الاسرائيلية تأثرت بالمذابح وقتل الناس العاديين وطغت على احتمالية بأن بعض فصائل فتح كانت تحاول ايجاد لغة مشتركة مع اسرائيليين ويهود. فكافة اعمال القتل، كما اعتقدت بأنها من فعل منظمة التحرير، بغض النظر عما نفذها. فلم يكن هناك تفريق أو تمييز بين ابو نضال خارج منظمة التحرير، والجبهتين الشعبية والديمقراطية داخل المنظمة، واولئك الذين شجبوا وادانوا بوضوح الارهاب سواء المحلي ام الدولي. فالكل قد جمعوا سوية وفهموا على انهم كتلة واحدة كبيرة.

علاوة على ذلك، فانه في التاريخ اليهودي غالباً ما فهم العدو على انه يتبع وسائل الابعاد والابادة ـ ليس على اساس ايجاد حل، وانما على اساس ومبدأ الانقراض. ففي مثل هذا المجال النفسي، فان الليكود اعتمد على عملية التعتيم والتشويه. فمثل هذه التكتيكات لم تكن جديدة. فقد كتب أحد الصحفيين الاسرائيليين بعد حرب لبنان بوقت قصير يقول:

« انه ليس من السخرية الاستنتاج من ان الحكومة الاسرائيلية قد استفادت من الاعمال الدموية لجماعة ابو نضال كذخيرة لحربها الشاملة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرت قبل وبعد الحرب في لبنان على انها العدو رقم واحد ـ ليس لانها تشكل تهديداً عسكرياً او لأنه تخريب محتمل لارهابها، وانما بسبب دفعها السياسي. وفي اسرائيل، فهذه التكتيكات تعتبر ناجحة لأنه كان من الصعب على الاسرائيليين ادراك الفروقات بين الفصائل المختلفة والتنافس الدموي بينها؛ فالهجمات الارهابية كانت تنفذ من قبل منظمات او فصائل ارهابية ـ وكان هذا يعني منظمة التحرير ».

ولم يفعل سوى القليل من قبل المسؤولين الاسرائيليين لاجراء توضيحات بهذا الشأن للفت انتباه الاسرائيليين. فعلى سبيل المثال، فبينما كانت تجرى تغطية مكثفة لعدد كبير من عمليات ابو نضال الارهابية، الا انه لم يجر توضيح اعلامي رسمي بشأنه، ولم يأت ذكر ابو نضال سواء في مذكرات شامير أو في الكتب التي الفها نتنياهو، ففي تعابير حقيقية، فان ابو نضال، كما علل الليكود، لم يكن على درجة من الاهمية سياسياً، وبناء على ذلك يمكن

تجاهله. فسياسيو الليكود اعتبروا منظمة التحرير الفلسطينية على انها تشكل التهديد الحقيقي، وتركت تغطية احداث ابو نضال للصحفيين الاجانب أو الكتاب الاسرائيليين. كما انه لم تثر حقيقة او واقع الجهات التي كان يعمل لصالحها ابو نضال من قبل اجهزة « الحسبارة » الاسرائيلية. وتركت التحقيقات والمواد الصحفية التي كانت تتناوله الجهات التي يعمل معها، كما هي دون أية تعليقات عليها. وهكذا، فان الاهتمام المركزي لاستراتيجيات الليكود لم تكن منصبة على اصدار شجب وادانة لابي نضال، وانما لضمانة بأن ارهابه يمكن ان يربط بالطموحات والتطلعات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومعظم منظمات العلاقات العامة اليهودية في المهجر - التي تلقت بالطبع الكثير من المعلومات من اسرائيل - كانت تعيد نشر معلومات غير دقيقة وتعزوا الاحداث الارهابية الى منظمة التحرير بدلاً من ابي نضال. فالجهود التي جرت للخلط بين المنظمتين ساعدت بواقع ان ابو نضال قد منح منظمته اسماً مضللاً على نحو متعمد هو: المجلس الثوري لحركة فتح. فلهذه الاسباب، عندئذ، وجدت منظمة التحرير نفسها متهمة غالباً من قبل الاسرائيليين في اعمال لم يكن لها فيها أي دور. فعلى سبيل المثال، عندما تم تفجير طائرة بان اميركان فوق البلدة الاسكتلندية لوكيربي، وقتل ركابها وعددهم ٢٥٩ راكباً، مع طاقمها، فان نتنياهو، وأرنز وشامير وضعوا باللائمة على منظمة التحرير، لذلك العمل الوحشي. فمثل تلك التعليقات صدرت قبل اجراء أي تدقيق وفحص لحطام الطائرة، بعد ان شكك الخبراء الاسرائيليون بأية علاقة او اشتراك للمنظمة في هذه العملية. اذ ان منطمة التحرير في ذلك الوقت كانت منهمكة بكل جهودها باتباع الخط السياسي، وكانت تجري حواراً مع الاميركيين، لذلك فانه لم يكن من المحتمل ان تخاطر بمواجهة مع الولايات المتحدة. واذا ما كان للفلسطينيين دوراً في ذلك، فانه من المحتمل ان يكون من قبل جماعات الرفض الفلسطينية. وقد ظهر مع الوقت، بأن بريطانيا اعتقدت ان ليبيا كانت هي المسؤولة عن الحادث. ولم يضع أحد اللوم بعد ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن. فلو أُثيرت الشبهات حول المنظمة لتوقف الحوار الاميركي معها على الفور.

وفي صيف عام ١٩٨٦، قررت زعامة الليكود اتخاذ موقف صارم تجاه العدد المتزايد من لاتصالات بين الصهاينة الاسرائيليين واعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت تجري عبر سلسلة من المؤتمرات والندوات في اوروبا. ودعم حزب العمل من اجل تعديل قانون منع الارهاب قد جُند في مقابل دعم الليكود لاصدار وثيقة مكافحة العنصرية او العرقية. (فقد شعر اليسار الاسرائيلي بقوة بشأن تأثير كهانا في المدارس. فقد اظهرت

عدة دراسات اجريت على طلاب المدارس الثانوية وعلى الشبان ازدياد العداء والجهل الكبير بجيرانهم العرب. وأظهرت استطلاعات للرأي بأن مئير كهانا سيزيد بالتأكيد من تمثيله في الكنيست في الانتخابات القادمة - حيث اظهر احد الاستطلاعات بأنه ربما سيحصل على عشرة مقاعد). واعلن تعديل قانون منع الارهاب، بأن أي مواطن أو مقيم في اسرائيل يجري - وعلى علم ومعرفة منه، اتصالاً داخل او خارج اسرائيل، ودون تفويض، مع أي شخص له اية علاقة أو عمل مع هيئة أو جهة تنتمي لمنظمة تعلن الحكومة (الاسرائيلية) عنها بأنها منظمة ارهابية، يكون عرضة لعقوبة الحبس او الغرامة. لذلك فان فرض الحظر على اعمال اولئك الاسرائيليين الذين سعو لاجراء حوار مع اعضاء بمنظمة التحرير الفلسطينية، كان يهدف لوقف أي اندفاع تجاه اجراء مفاوضات مفتوحة مع الفلسطينيين، ومن امكانية الانسحاب من المناطق. ومثل هذا التشريع او القانون سمح لكل من الليكود واليمين المتطرف باتخاذ اجراءات ضد اولئك الاسرائيليين الذين يخرقونه او يراوغون فيه. فعانى بعض الاسرائيليين من المضايقات والملاحقات، في حين سجن بعضهم الآخر لفترات قصيرة، مثل داعية السلام الاسرائيلي أبي ناثان. وقد حظر تعديل القانون المذكور أي « اتصال » مع منظمة التحرير الفلسطينية بغض النظر عن الغرض أو الهدف من ذلك الاتصال.حتى انه حظر على عضو من الليكود قصد ان يشرح ويفسر المبدأ الصهيوني التصحيحي في ضم يهودا والسامرة، من ان يجري أي نوع من الحوار مع المنظمة. وامتد هذا الحظر الى الاذاعة والتلفزيون لمنع أي شي يذاع حول تفكير واعتقاد الفلسطينيين. وهكذا، فان المقابلة التي اجراها ايهود يعاري مع ياسر عرفات لم تبث مطلقاً من التلفزيون الاسرائيلي.

ان هذا الانكار لحق الاستطلاع ولو حتى بادنى فرصة قد فهم من بعض الاسرائيليين على انه هجوم على الحريات المدنية. وحتى ان المسؤولين الاسرائيلين احتجوا على سلطات بوخارست، عندما خطط الجناح اليساري على مناقشة النزاع مع اعضاء من منظمة التحرير في رومانيا. ودعا اعضا من الليكود في الكنيست الى اعتقال اعضاء الوفد الاسرائيلي في حال عودتهم لاسرائيل. فقد اعتبرت فكرة أو امكانية قيام أي اسرائيلي لاجراء اية محادثات مع اعضاد في منظمة التحرير على انها فكرة مدمرة او مخربة تماماً.

تشوش في المهجر

أنعكس انقسام الرأي في المهجر ايضاً، حيث اتخذ المفكرون والكتاب اليهود موقفاً ضد وجهات النظر الاسرائيلية الرسمية المشوشة بالنسبة للزعامات اليهودية. وحتى ان

الزعماء الاسرائيليين لم يعيروا سوى انتباهاً بسيطاً لمناشدات الشخصيات اليهودية العالمية، مثل اسياح بيرلين، واسحاق شتيرن وشائول بيلو، الذين ومعهم آخرون دعوا شامير لقبول خطة شولتز. ووصفهم شامير بأنهم « اقلية معارضة »، وأنهم يفضلون علناً وجهات نظر جماعات المولين الشبان الذين يحصلون غالبا على معلومات ضعيفة، والذين كانوا يثارون من قبل وسائل أعلام مشوشة بدلاً من تفهم تعقيدات السياسات الداخلية الاسرائيلة.

وغالباً ما كان زعماء يهود المهجر يتذمرون من ان حكومات الوحدة الوطنية الاسرائيلية تكون مزعجة جداً بالنسبة ليهود المهجر، اذ ان عليهم ان يتخذوا قراراً فعلياً لأي سياسية يجب عليهم ان يتبعوها ـ سواء كان ذلك بالنسبة للعمل أو الليكود. ففي حكومة تبادل منصبي رئيس الحكومة (ما بين شامير وبيرس) أو التناوب من الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، فقد كان عليهم دعم الحزب الذي كان يحتل رئاسة الحكومة آنذاك. وعندما سعى بيرس لدعم اليهود الاميركيين من اجل عقد مؤتمر دولي للسلام في عام ١٩٨٧، فان ذلك لقي أذاناً صماء، اذ ان شامير كان رئيساً للوزراء آنذاك. كما رفضت المنظمات اليهودية الاميركية اتخاذ موقفاً محدوداً من هذه المسألة. وقد انكر الليكود حق يهود المهجر على اعلان وجهات نظرهم المتضاربة بشكل علني. وقبل غالبية زعماء يهود المهجر هذا الخط واتبعوه. فبعضهم اتبع ذلك حسب العادة او الروتين، والبعض الآخر بدافع الانتهازية، وآخرون كانوا يجهلون الوضع السياسي. وبعض زعماء اليهود المحافظين عللوا بأنه ليس لليهود الحق في الواقع بأن ينشقوا عن بعض، بل وايضاً ليس في مناطق تتصف بالامن القومي، حيث يكون للاسرائيليين حق اكبر في ذلك من يهود المهجر. وعلق آبي فوكسمان، النصير القومي لرابطة مكافحة الافتراء اليهودية، بقوله، « اذا ما انشققت، فهذا لن يؤثر على اولادي. وذلك ما اعتقده من ان الانتقاد العام من قبل اليهود الاميركيين لسياسات الامن الاسرائيلية هو متعجرف وغير مسؤول ». وأكد شامير هذا الخط في رسالة بعث بها الى رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في عام ١٩٨٧، وعرف بعض المسائل مثل وجود الدولة والأمن كـتلك التي يمكن للمواطنين الاسرائيليين فقط ان يقرروا بشأنها. ولكن بما ان الانتقادات اليهودية الاميركية قد بينت الامر، فان المسألة كانت في الحقيقة علي وشك التفسير برمتها. فهل كان بامكان سياسات الامن الاسرائيلية ان تفصل حقيقة عن سياسات الحكومة الاسرائيلية ». وتحدث يهوشافات هاركابي للعديد من الاسرائيليين حينما اصر على ذلك بقوله:

« ينبغي على اسرائيل ان تميز ما بين مصير سياسة حزب حيروت ومصير دولة اسرائيل، ولا يوجد هناك سبب لافتراض بأن الاثنان مرتبطان بشكل مصيري. فرفض مبادىء بيغن - جابوتنسكي قد اصبحت لزاماً من اجل بقاء اسرائيل ».

وبين آخرون بأن مئير كهانا ولوبافيتشر ريب قد أُدخلوا في الشؤون الاسرائيلية لعدة سنوات دون أي تعليق من المنظمات اليهودية الرئيسة. وورث الليكود فعلياً هذه السياسة باذعان تام من سلفه حزب العمل. فخلال حرب فيتنام، على سبيل المثال، حاول الممثلون الاسرائيليون (اعضاء الكنيست) قمع اي انشقاق صاخب،، اذ انهم شعروا بأن ذلك سيؤثر على المصلحة الوطنية الاسرائيلية.

وذهب نشطاء الليكود الى ابعد من ذلك في توضيح الفرق بين الدولة والحكومة، وغالباً ما حول انتقاد الحكومة الى اتهامات « بانتقاد اسرائيل »، والى « مناهضة للصهيونية « والى بغض ذاتي يهودي »، والوحدة خلطت وشوشت بالتماثل والاتساق. ومع ذلك، فقد بينت راسات احصاية اجريت بين اليهود الاميركيين، بأن المواقف الليبرالية (الحرة) تجاه مسألة اعادة المناطق اشارت الى ان الأمن الاسرائيلي ظل سليماً. وفي عام ١٩٨٨، أظهرت دراسة اجرتها اللجنة اليهودية الاميركية حول « المواقف اليهودية الاميركية تجاه اسرائيل والاسرائيليين » بأن الآراء انقسمت الى ثلاثة اتجاهات. الاول، هو دعم سياسات الحكومة الاسرائيلية دون تحفظ ولوم وسائل الاعلام المنحرفة لحدوث أية مشاكل. والثاني، اظهر معارضات شديدة لسياسات الحكومة الاسرائيلية، في حين ظل الاتجاه الثالث مفضلاً الاحتفاظ بشكوكه، او بشكوكهم لانفسهم، مع انهم عبروا عن استيائهم من وسائل الاعلام فيما يتعلق باسرائيل. وعمل الليكود في معظم ما تبقى من عقد الثمانينات على حفظ الحظر الرسمي للنقد اليهودي الرئيس وذلك باثارة توسلات التضامن وحصار الدول المتزامن. وبحث ودفع من مبدأ « الحسبارة » ، فان حملة الهجوم على الارهاب وتصحيح الاعلام المنحرف، قد حرفت أية محاولة لتدقيق وفحص البرنامج الايدولوجي لحكومات الليكود المتعاقبة. ومع ذلك وبالرغم من كل هذا، فقد ازدهرت جماعات الحوار في اسرائيل وتكاثرت في المهجر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات. فعلى سبيل المثال، في لندن، بدأت مجموعة من اليهود البريطانيين الاجتماع سراً مع اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى اساس شهري وذلك بعد وقت قصير من حرب لبنان.

ان صحيفة الجيروسالم بوست، اليومية الناطقة باللغة الانجليزية، تعتبر نافذة اسرائيل الفعالة على العالم الخارجي. كما انها كانت تعتبر شوكة في خصر شامير ، حيث انها

كانت تنشر وجهات النظر الناقدة ليهود المهجر وللبيت الابيض ايضاً. ومواقف الصحيفة المستقلة وآرائها الحرة غالباً ما جعلتها عرضة لهجوم اليمين الاسرائيلي. لذلك فقد كان من مصلحة الليكود السسياسية التقليل من شأن هذه المعارضة واضعافها، التي اعتادت على اتخاذ مثل هذا الموقف الحساس، اذ انها قدمت صورة سلبية لحكومة شامير الى العالم الناطق بالانجليزية. فجريدة الجيروسالم بوست، في اعين الليكود، لم تكن تمثل اتجاه الحكومة الاسرائيلية واخفقت في لعب دور حقيقي في حملة « الحسبارة ».

خلال حكومة التناوب (ما بين شامير وبيرس)، كان ديفيد رادلر، رئيس مؤسسة هولينغر الكندية، يقوم بزيارة اسرائيل وقتذاك، وطلب مقابلة شامير فرد الطلب، وحول رادلر لمقابلة مساعد شامير، آريه ميكيل. فقد كان رادلر من مؤيدي ريغان بشدة، في حين ان زميله، كونراد بلاك، كان معجباً كثيراً بسياسات مارغريت تاتشر. وهولينغر يمثل صحيفة الديلي تلغراف البريطانية. وسأل رادلر ميكيل فيما اذا كان هناك أي شيء يمكنه القيام به لمساعدة حكومة الليكود. فشرح ميكيل ومعه مساعد آخر لشامير، يوسي بن اهارون، بالتفصيل مدى سخط شامير من صحيفة الجيروسالم بوست. وبعد عامين، فان صاحبه الجريدة، وكانت مؤسسات كور، التي أُنشئت ن قبل الهستدروث، قررت بيع الجيروسالم بوست لتفادي الصعوبات الاقتصادية. وحاولت مؤسسة روبرت ماكسويل ومعها مجموعة شركات برونغمان الاميركية، شراء صحيفة الجيروسالم بوست. عند سماعه هذا، اتصل ميكيل مع نتنياهو، الذي كان موجوداً في نيويورك، وطلب منه ان يزور رادلر في كندا. وعرضت مؤسسة هولينغر مبلغ ١٦.٩ مليون دولار لقاء شراء (٥١) بالمائة من اسهم الصحيفة لكي تسيطر عليها، تبعه دفع مبلغ آخر بقيمة ٤.٦ مليون دولار، فيما بعد، لشراء باقي اسهم الصحيفة، وهو عرض قبل تماماً من قبل اصحابها. وبدا ان هذا المبلغ الضخم بالنسبة لمعظم المراقبين بانه باهظ جداً وبعيد جداً عن القيمة الحقيقية لصحيفة الجيروسالم بوست. ومع ذلك، فانه منح اجراءاً لالتزام ايدولوجي لدور مؤسسة هولينغر لمساعدة القوى المحافظة الجديدة في جميع انحاء العالم، وخصوصاً اليمين الاسرائيلي. وعين هولينغر يهودا ليفي، وهو رجل عسكري ليس له أية خلفية صحافية، كناشر لهذه الصحيفة. وادى بدوره، الى تدخل الادارة بشؤون الصحيفة واضعاف استقلالية التحرير فيها. وبالتالي فان محرري صحيفة الجيروسالم بوست خرجوا منها وتبعهم العديد من المراسلين ذوي الخبرة. وبعد فترة وجيزة، فقد تحولت صحيفة البوست الى اتجاه اليسار وبشكل حاد، بسبب رئيس هيئة التحرير الجديد، ديفيد بار - ايلان، الذي

عين ليقود الصحيفة باتجاه جيد. وكان بار - ايلان متحدث سابق باسم نتنياهو ومنظم لمؤتمراته المتعلقة بالارهاب، والتي تعقد لصالح معهد جوناثان.

ولم يكن نشطا الليكود انفسهم كتومين او متحفظين في الضغط على يهود المهجر للتدخل في المجال السياسي الداخلي الاسرائيلي باقرارهم لسياسات الليكود من خلال التبرعات لصناديق الحزب. فقد وصلت حملات التمويل التي كان يشرف عليها شخصيات مثل ايهود أولمرت الى ذروتها خلال سنوات الانتخابات. وفي حين كان فلسطينيو المهجر والمساعدات المالية من الخليج تغذي بصورة فعالة آلة منظمة التحرير الفلسطينية لمدة سنوات، فان المتبرعين والمانحين اليهود الذين يعيشون فيما وراء البحار، كانوا يعارضون القيام بدعاية بالمبالغ الصغيرة نسبياً مقارنة بما كانوا يمنحونه للاحزاب السياسية الاسرائيلية. وكان هذا، بدوره، عائداً الى الخوف من ان تتهم بانشقاق ولاءاتهم. ومع ذلك، فقد كان هناك شعوراً بأن مثل هذا الدعم السياسي العلني يجري مضاداً لموقف احساني كريم حيادي - وفي الواقع بتضمين سياسي - كان مستعرضاً في العلن. وبتلك الوسيلة فان اسطورة عدم التدخل ستكون مبددة.

وفي عام ١٩٨٨، اصدرت مراقبة الدولة الاسرائيلية قراراً مفاده، انه يجب الاعلان رسمياً عن المعلومات المتعلقة بمثل هذه التبرعات السياسية. ففي تقريرها السنوي لعام ١٩٨٨، فقد بينت بأن (٤٩) متبرعاً دفع كل واحد منهم مبلغ (٥٠) الف شيكل او اكثر، وذلك لتغطية نفقات لكل حزب يختاروه. فقد ذهبت مبالغ عشرين متبرعاً لحزب الليكود، في حين ذهب الباقي لدعم حزب العمل او التجمع العمالي. وقدم متبرع اميركي، هو شارلز برونغمان، مبلغاً ضخماً قدر بمليون ومائتين وخمسون الف دولار، مباشرة لحملة بيرس الانتخابية في عام ١٩٨٨، كما ارتفع نصيب الليكود من تبرعات يهود المهجر ما بين خمسة الى ستة ملايين دولار. وشمل متبرعو الليكود كل من أندريه ماركوس، رجل الاعمال السويسري؛ مارتن غروس، تاجر امريكي، ماكس لاندا، الرأسمالي اللندني؛ شلومو زابلدوفيتش، صاحب مصانع السلاح بفنلندا. وقد اوردت التقارير بأن « معظم المال لا يدفع مباشرة وانما يمرر عبر مؤسسات اخرى مثل مؤسسة غولدا مائير لصالح حزب العمل، وصندوق تل هاي لصالح الليكود. وهذه التبرعات تكون خاصة للضريبة بينما المساهمات المباشرة للاحزاب لا تخضع لذلك عادة.

بعد انتخابات عام ١٩٩٢، فان مراقبة الدولة اصدرت تقريراً مفصلاً اكثر للتبرعات المباشرة لصناديق الاحزاب. فقد اصدرت قائمة بأسماء (٤٩) متبرعاً، الذين دفع كل واحد

منهم على الاقل مبلغ عشرة الاف دولار، لصالح حملة الليكود. وكان اكثر من نصف المتبرعين من الذين يعيشون في الولايات المتحدة. وورد في التقرير ايضاً اسماء المتبرعين من يهود المهجر الذين تبرعوا لاكثر من حزب واحد، وبعضهم قد راهن او تبرع في الواقع لحزبي العمل والليكود معاً.

ان رغبة المتبرعين من يهود المهجر لدعم الحزب مالياً اوضح الى حد بعيد مجيء الليكود للحكم ولتغيير صورته المعادية للمؤسساتية. فهذا يمكن ان يرحب به من قبل متبرعي يهود المهجر، بيد انه كان تطوراً وجدت معه بعض القطاعات الاسرائيلية المتدنية من الصعوبة تعريف ذلك. وهكذا فانها تحولت من الليكود في انتخادات عام ١٩٨٨ الى احزاب اسرائيلية صغيرة يمينية متشددة عديدة، وايضاً الى احزاب عرقية مثل حزب شاس.

الفصل السادس عشر

سنة تصفية الحساب

انتصار آخر الليكود

تُذكر سنة ١٩٨٩ كسنة بدء احتضار الشيوعية. كما أنها كانت ايضا السنة التي بدا فيها الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني يتحول للزاوية النفسية والسياسية. وفي عام ١٩٨٩، حدثت تطورات أساسية أدت أخيرا الى توقيع معاهدة سلام بين رابين وعرفات في ايلول ١٩٩٣. حيث حدثت تغيرات لا سابقة لها في ايجاد لغة مشتركة بين أعداء الأمس.وهذا، بدوره، أحدث ضغوطات جديدة على - وداخل - زعامة الليكود العملية، اذ دفعوا للمواجهة مباشرة.

وقد انتهى عام ١٩٨٨ بوضع جيد نسبيا لشامير عندما عاد الليكود للسلطة كحزب له معظم المقاعد في الانتخابات العامة. وخرج التجمع العمالي بوضع سيء، من الانتخابات، وأُجبر على لعب دور ثانوي بدلا من دور موازٍ في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. ولم يكن في هذه المرة تناوب على رئاسة الحكومة، بينه وبين الليكود. وبددت الآمال الكبيرة التي أفرزت خلال فترة حكم بيرس، كرئيس للوزراء، من قبل خليفته، اسحق شامير. علاوة على ذلك، فان استمرار وتصعيد الموقف في الواقع من قبل الفلسطينيين دفع الرأي العام الاسرائيلي لأن يبقي على موقف حذر ومحترس بهذا الشأن.

إن حدوث الانتفاضة الفلسطينية في شهر كانون الاول ١٩٨٧ أخذ المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على حين غرة، كما أربك الشعب الاسرائيلي القلق تلقائيا. اضافة لذلك، فان العمليات العديدة التي نفذتها فصائل منظمة التحرير قد أحجبت وكتمت أية أصوات معتدلة. ولقيت سياسة «القبضة الحديدية التي اتبعها كل من شامير ورابين لقمع الانتفاضة الفلسطينية، استحسانا من قبل غالبية الشعب الاسرائيلي. ومع ذلك، فان هذا الحل كان له تأثير مزعج على أولئك الذين تطلعوا لايجاد اسباب عميقة لهذه الثورة الفلسطينية. وبالرغم من الاستخدام الفلسطيني في وسائل الاعلام، لهذه الانتفاضة، وذلك لكسب اكبر قدر ممكن من الزخم السياسي من الاحداث اليومية لها، وجعل قوات الجيش الاسرائيلي تتصرف وكأنها قوة شرطة لقمعها، مماسبب ازدياد القلق بين اليهود في اسرائيل والمهجر. ومع ذلك، فقد كان توجه رابين، هو ابقاء اليمين الاسرائيلي المتطرف، الذي كان يطالب بقمع تام للانتفاضة، خارجا عن الساحة. ومعارضة لهذا التوجه المنضبط، فقد كان هنالك في الليكود اولئك الذين طالبوا باتخاذ خط اكثر تشددا. فبيبي (بنيامين) نتنياهو، على سبيل المثال،

استغل التصريح الذي أدلى به رئيس هيئة اركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، دان شومرون، بأنه لا يوجد هناك حل عسكري للقضاء على الانتفاضة.

وعلى النقيض، فان حزب العمل بدا في عام ١٩٨٨ وكأنه غير متغير أو مجهد. ولم يتغلب بيرس، بالرغم من كل اشراقه، على صورته المهمومة. وكان لا يزال غير موثوق به من قبل الشعب الاسرائيلي وباقتراحه لعقد مؤتمر دولي للسلام، واجراء مفاوضات مباشرة مع العرب، كما ان هذا لم يذب سوى القليل من جليد قوته الانتخابية. ومن جهة أخرى ، اتخذ الليكود موقف الهجوم السياسي. ففي أوائل عام ١٩٨٨، لقيت مبادرة شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، من اجل اجراء مفاوضات مع الفلسطينيين وعقد مؤتمر دولي للسلام، هجوما مباشرا من نتنياهو، لأن وزير الخارجية الأميركي قد قابل اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني. وقد زعزعت خطة شولتز بشدة، وذلك عندما أبلغ شامير شولتز قبل وقت قصير من الانتخابات، بأن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ لم يكن قابلا للتطبيق من اجل اجراء مفاوضات مع الفلسطينيين والأردنيين، اذ ان هذا القرار قد «استنزف» بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

واقترح شولتز اجراء بعض التعديلات على خطة الحكم الذاتي، مثل تقليص مدة الفترة الانتقالية من خمسة الى ثلاثة سنوات، وعقد مؤتمر دولي للسلام لاجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل، سوريا، لبنان ووفد اردني - فلسطيني مشترك. وبالرغم من اتجاه شولتز باتباع سياسة الخطوة خطوة بترو، فان شامير علق على ذلك بأنه لا توجد هنالك خطة من هذا النوع، وانها مجرد «أفكار». ولقي العائق التكتيكي الذي اتخذته حكومة شامير استحسانا من قبل الاسرائيليين، اذ انه منح عائقا نفسيا، وفترة التقاط أنفاس، من الصدمات والمعضلات التي احدثتها الانتفاضة والتدخل الخارجي جراء ذلك. وحتى مع ذلك، فانه وجد هناك خيبة ظن شعبي عميقة بكلا الحزبين الرئيسيين. وكانت عدم مقدرة شامير على التحرك السياسي في نفس الوقت غير مشجعة لاثارة أي شيء جديد او مبتكر. واذا لم تعد اساليب بيغن النارية والمثيرة مطلوبة، فان شامير في سن الثانية والسبعين لم يعد طموحا وغير قادر على ما يبدو للتحرك قدما. وفي الواقع، فان حزب الليكود قد فقد مظهره الراديكالي الخادع، وأصبح آنذاك يعتبر وبشكل مزداد على أنه جزء آخر من المؤسسة الاسرائيلية التقليدية فحسب. ومما يلفت النظر، ان قائمة مرشحي تكتل الليكود في الكنيست، لم تتضمن يهودا يعيشون في «يهودا والسامرة». وبينت الانتخابات في عام ١٩٨٨ تحولا عن الحزبين الرئيسين. وانخفض عدد مؤيدي الحزبين معا في الكنيست من ٨٥ عضوا في عام ١٩٨٤ الى ٧٧ عضوا بعد اربعة سنوات.

ونتج عن انخفاض التصويت للتجمع العمالي الى فقدانه خمسة مقاعد في الكنيست، وهو أمر أكثر اثارة نسبيا من استقرار الأصوات المؤيدة لليكود ولحلفائه في اليمين المتطرف. وبالرغم من ان واقع عنف الانتفاضة منح تفضيلا لليكود في خوض الانتخابات، فانه كان هناك كربا بارزا في جناح اليسار، ذلك ان بيرس كان لا يزال غير قادر على تحقيق اختراق مفاجيء في الانتخابات الاسرائيلية بعد اربعة محاولات. فالعديد سادهم شعور بالحزن الشخصي بأنه قد أخفق، واعتبر على أنه عنصر للهزيمة، بالرغم من أنه كان لا يزال يحتفظ بموقف قوي داخل حزب العمل. فعندما كان وزيرا للخارجية في المرحلة الثانيةلحكومة التناوب مع شامير، فانه كان يحبط في كل خطوة يخطوها من قبل شامير. حتى ان انتقاد الحمائم في حزب العمل كان شديدا له، لأنه لم يأخذ بنصائحهم ويستقبل بعد عدة إعاقات من قبل شامير. وكانوا مندهشين من ان بيرس قد تخلى بشكل رئيس عن مبادراته السلمية، ودخل حكومة الوحدة الوطنية وفق شروط الليكود. وعلق أحد الصحفيين على ذلك بقوله: «ان جناحي الطائرة التي يطير فيها بيرس لم يثبتا تماماً ! علاوة على ذلك، فان حزب العمل قد فقد السيطرة على وزارة الخارجية لصالح الليكود».

واكتسب بيرس سوء الحظ لأنه ناصر وتبنى سياسات ليبرالية عندما بدا بأن اسرائيل قد تحولت الى اتجاه اليمين كردة فعل للانتفاضة. وأظهر استطلاع أجراه معهد مودعين ازراحي في شهر حزيران ١٩٨٨ بأن نسبة (٤١) بالمائة من الاسرائيليين دعمت فكرة ترحيل الفلسطينيين عن المناطق (المحتلة). وما هو أكثر من ذلك، فان نسبة (٤٥) بالمائة اعتقدوا بأن اسرائيل هي ديمقراطية جدا، في حين كانت نسبة (٥٥) بالمائة ضد منح حقوق متساوية للاسرائيليين والعرب. وأدى قرار الملك حسين بفك الارتباط مع الضفة الغربية، الى دفع اسرائيل الى التعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما انه أغلق الباب على مجال «الخيار الأردني». وفي غضون ذلك، فان انعكاس وجهات النظر العامة الاسرائيلية على منظمة التحرير وياسر عرفات، جعل بيرس غير قادر على اتخاذ مبادرة واضحة بالنسبة للرأي العام الاسرائيلي القلق والمشوش. ففي الفكر العام، كان الليكود أقوى - بالرغم من أخطائه المعروفة. فشامير كان يعتبر رهانا آمن: فهو، على الأقل، كان شيطانا معروفا بالنسبة لهم.

وجاءت الانتخابات مبكرة جدا بالنسبة للفلسطينيين ليعلنوا عن التغيرات التي طرأت على موقفهم، أو أن يفهموا من قبل أعدائهم الاسرائيليين. في غضون ذلك، فانه كان هناك شعورا بالنسبة لليسار ومعسكر السلام الاسرائيليين بالعجز التام، ناشئا عن الاخفاق لتغيير المفاهيم الاسرائيلية. واستشاط الكاتب الاسرائيلي عموس أوز غضبا ضد «التحجر

المأساوي لمعظم التفكير السياسي في اسرائيل»، ولام غولدا مائير لوضعها الأسس النفسية لفكرة «عدم وجود الفلسطينيين» ـ وبذلك فقد هيأت وأفسحت الطريق لانتصار ايدولوجية اليمين.

ان التطور الرئيس الغير متوقع في انتخابات عام ١٩٨٨ كان نشوء او بروز التصويت للأحزاب الدينية، الأمر الذي زاد من تمثيلهم في الكنيست بنسبة خمسين بالمائة. فبحصولهم على ثمانية عشر مقعدا، فقد استفادوا من خروجهم من التأرجح القومي. وكان هذا بدوره تعبيرا لعرقية اليهود السفارديم ـ إلا أنه كان أيضا دلالة على خيبة ظن بالثقافة العلمانية ـ المعرفة من قبل كل من الدولة وأحزابها الرئيسة. وأظهر ذلك اعترافا من ان الليكود قد انتقل من تقليدية بيغن . ومع هبوط المثالية، فان العديدين تطلعوا نحو ملاذ روحي جديد. وعلى العكس من الايدولوجية الصهيونية، فان دينا معرفا مثل اليهودية يمكنها تفسير وتوضيح كامل الظاهر. اضافة الى أن الاحزاب الدينية لم تعد تحت هيمنة ورثة الميزراحي، الحركة الدينية الصهيونية. فبدلا من ذلك فقد أصبحت الاحزاب الدينية المتشددة في السطوة والهيمنة. ومع انها، هذه الاحزاب الدينية، عاشت واشتركت في شؤون الدولة، فان معتقداتهم لايدولوجية تراوحت ما بين مناهضة الصهيونية الى عدم الصهيونية. وعلى العكس من حركة غوش ايمونيم، فان هذه الاحزاب لا تؤمن بأن انشاء دولة اسرائيل والانتصار في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ قد أعلنت عن مرحلة أو حقبة الاصلاح، او ترميم الهيكل. واعتقد بعضهم بقوة بأن دولة اسرائيل ما هي الا ظاهرة زائلة أو عابرة فحسب، وان الصهيونية جمرة في وجه اليهودية، وانها ستبطل بالشيء الحقيقي عندما يصل المخلص، او المسيح المنتظر.

إن الزعماء الأوائل لدولة اسرائيل قد عانوا بالتأكيد من الاحزاب الدينية المتشددة في عهدهم، بيد ان عدد هذه الاحزاب كان قليلا جدا حينئذ وتأثيرهم كان لا يذكر تقريبا. وتعايشت هذه الاحزاب الدينية مع الدولة بدلا من ان تندمج فيها. ففي الخمسينيات، دعي رئيس الوزراء آنذاك، موشي شاريت، لحضور مؤتمر حزب اغودات يسرائيل. وعندما اعتلى شاريت منصة الخطابة، رفض زعيم الحزب ومعه العديد من الشخصيات الدينية للحزب الوقوف، وبدلا من ذلك فقد غطى زعيم الحزب الحاخام جيرر وجهه بمنديل ـ وتعتبر هذه حركة توراتية ـ وذلك حتى لا ينظر مباشرة الى رئيس الوزراء، رمز الدولة الصهيونية والعلمانية. ومنذ ذلك الوقت، فانه أصبح من النادر دعوة رؤساء حكومات اسرائيل لمثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات. وهذه الاحزاب الدينية اليهودية مثل حزبي اغودات يسرائيل وديجيل هاتوراة معنية اكثر بالاتصال مع العالم اليهودي، وذلك للحصول على التمويلات اللازمة للابقاء على توسيع معاهدها وندواتها الدينية. فبهذه الحاجة لاستمرار التمويل

المالي وسلطة حاخاماتها التي قادت وأشرفت على قرارات ممثليها في الكنيست بدلا من التعبير عن أية احساسات قوية حول الأرض او السلام.

في عام ١٩٨٨، دعا الحاخام مناحيم شنيرسون، الذي يقيم في بروكلين، أتباعه من الذين يحملون جوازات سفر اسرائيلية بالذهاب الى اسرائيل من جميع أنحاء العالم للتصويت لصالح حزب اغودات يسرائيل في الانتخابات. وبعد ذلك انشق معارضه الكبير، الحاخام اليعازر مناحيم شاش، وكان رئيس مدرسة دراسة التوراة الليتوانية، عن حزب اغودات يسرائيل. وشكل حزبه الخاص، ديجيل هاتوراة - راية التوراة - وحث اتباعه على التصويت له. وكان عمر شنيرسون حينئذ في أواخر الثمانينات، في حين كان عمر شاش في منتصف التسعينات. وهكذا، فان العديد من الاحزاب الدينية المتشددة قد تحولت الى صناديق الاقتراع بناء على أوامر أو توصيات حاخاميها. هذا وكان للزعيم الروحي لحزب شاس (حراس التوراة السفارديم)، الحاخام عوفاديا يوسف، طموحات أوسع. فقد أسس حزبه في عام ١٩٨٤، ليس فقط للحصول على دعم مالي لندواته الدينية، وانما ليكون كعربة تحسن الاوضاع الاجتماعية للسفارديم. وفي نقيض لدائرته الانتخابية - التي كان معظمها يعتمد على المصوتين لليكود رسميا - فان هذا الحاخام كان حمائميا أو مسالما سياسيا، حيث أدلى بعدد من البيانات المعتدلة على مر السنين. فمباركاته التلفزيونية عبر الأثير الى المصوتين المحتملين لحزب شاس والقيام بحملة ملهمة، قد نجحت في ازدياد التصويت لحزبه ليحصل على ستة مقاعد في انتخابات عام ١٩٨٨.

وهكذا، فقد كانت الأحزاب الدينية، بشكل غالب، متشددة ومتطرفة من الناحيتين الدينية والسياسية في انتخابات عام ١٩٨٨. وتشكل حزب ديني حمائمي جديد، ميماد - من المفكرين المتدينين والمهاجرين الغربيين - من أجل خوض الانتخابات في ذلك العام، وذلك لتعزيز روح التسامح والسلام. وفشل في الانتخابات فشلا ذريعا. وأثناء المفاوضات لتشكيل ادارة جديدة، أُثير جدلا حول مسألة «من هو اليهودي؟ » من قبل الحزاب الدينية المحتمل اشتراكها الى جانب الليكود في الحكومج فعرفوا شعور الانتماد للشعب اليهودي من جهة او عبر الأخوال. وأراد الحاخامون دمج هذا المبدأ في قانون العودة - الذي يسمح لأي يهودي او يهودية بالهجرة الى اسرائيل. ورافق هذا اضطراب واهتياج في المهجر، مما نتج عنه موجة احتجاج واسعة وازدياد في عدد الوفود الزائرة والمتذمرة لاسرائيل - وخصوصا من حركة الاصلاح التي لم يعترف بمناقشاتها من قبل المتدينين. فهذا مع تهديد فقدان التبرعات اليهودية الاميركية للدولة ولحزبه، كان له تأثير وانطباع على شامير العلماني. حيث كان خياراته مقيدة بشكل تام: فهو لم يتمكن سواء من تشكيل حكومة

تشترك فيها الاحزاب الدينية المتشددة وقبول مطالب الحاخامات، او يمكنه الاستمرار بتشكيل حكومة وحدة وطنية أخرى. وكان على زعامة الليكود العملية المتمثلة بشامير وأرنز، ان تقرربأن حزب العمل كشيرك في الحكومة سيكون مفضلا ومسببا مشاكل أقل.

التغيرات الفلسطينية

ان حدوث الانتفاضة ومحاولة رابين احتواءها قد غيرت من فهم الفلسطينيين في الفكر الغربي. ومرة أخرى فقد اعتبر الغرب كخاسر في النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني. وتعرضت حكومة شامير لشجب وإدانة دوليين، مما شكل ذلك حافزا لازدياد المناداة الصاخبة بالقيام بحركة سلام اسرائيلية بشكل لم يحدث من قبل. ولم تعد وسائل الاعلام العالمية تنظر الى منظمة التحرير الفلسطينية على انها منظمة ارهابية، ولكن بدلا من ذلك صورت اسرائيل على انها محتل اجنبي يقوم بقمع انتفاضة مدنية. وهكذا، فان الانتفاضة جعلت اهتمام الاعلام يتركز على المشكلة الفلسطينية، كما انها قوت من مركز عرفات داخل منظمة التحرير. وحدث هذا في الوقت الذي اتبعت فيه المنظمة منحى سياسي.

ومما يدعو للسخرية، فان الانتفاضة نشأت بصورة عفوية، وليس بايعاز من منظمة التحرير. فهي او ل معارضة شعبية فلسطينية للحكم الاسرائيلي منذ حرب الايام الستة، نفذت من قبل جيل ما بعد عام ١٩٦٧، الذي تأثر بالاحتلال والذي أصبح متأثرا أكثر من آبائه بالاستقلال والعمل الحازم. فحوالي ستين بالمئة من سكان المناطق ولدوا بعد حرب الأيام الستة، وكان أكثر من عشرين بالمائة أطفالا عندما نشبت الحرب في عام ١٩٦٧. ولم يتطلع هولاء الشبان الفلسطينيون من سكان المدن الى العائلات التقليدية الكبيرة ولا الى قيادة المنظمة في تونس. وقبلت زعامة المنظمة كرمز، الا ان القيادة الموحدة للانتفاضة كانت هي الهيئة المحلية التي تتخذ قراراتها بنفسها. ويمكن ان تقدم النصيحة من قبل المنظمة، الا انه لم يكن بالضرورة الأخذ بها.

وحثت الزعامة الفكرة للفلسطينيين المتجمعة حول فيصل الحسيني، حثت عرفات على استغلال هذا التحول في الاحداث بالمناطق المحتلة، لاتخاذ وتبني برنامج سياسي يمكن ان يسمح بحدوث رد فعل اسرائيلي. ومع ذلك، فان عرفات ومعه كبار مستشاريه، وجدوا من الصعب جدا الاستجابة للوضع الجديد. فمثلهم مثل شامير، فقد نظروا الى الماضي بدلا من النظر للمستقبل. فهم لوقت طويل، كانوا سجناء عدم تماسكهم، وقيدوا بمجال وسائل اعلامهم. وفي كانون الثاني ١٩٨٨، اقترح فيصل الحسيني بأن تعلن منظمة التحرير عن قيام دولة فلسطينية مستقلة في المنفى، يكون نصف أعضائها من المناطق والنصف الآخر من أعضاء المنظمة في تونس. وكانت الانتخابات البلدية ستجرى آنذاك وستنتهي معها

الابعادات للفلسطينيين، عمليات الابعاد. وفي عقاب هذا الخط او التوجه، اقترح الحسيني، بأن ينتج عن ذلك عقد اتفاق سلام مع اسرائيل. ومع ذلك، ولبعض الوقت، قاوم عرفات هذا الاغراء والخطر الناشىء عن تغيير موقفه المتشدد. ومع ذلك، ففي شهر حزيران، أبلغ بسام ابو شريف، العضو السابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والذي كان مقربا من عرفات، أبلغ مؤتمر القمة العربي بأن الهدف الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يكون تحقيق دولة فلسطينية وليس تدمير اسرائيل. وهذا التغير في المبادىء والرغبة في السعي لاتباع خط باتجاه ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية لم يسر المتشددين داخل حركة فتح مثل ابو اياد او جبهة الرفض في منظمة التحرير كجورج حبش وحواتمة. ونتج عن قرار الملك الحسين، بعد بضعة أسابيع، بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية فراغا كان على منظمة التحرير ان تملأه. وكان لأية أفكار جديدة مطروحة ان تكون هادفة في إقناع شعبها - بما فيهم الرافضون والمنشقون - وايضا قطاع الراي العام الاسرائيلي. وتطلع البيت الابيض، بدوره، الى رفض الارهاب، الاعتراف باسرائيل، وقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢، كشروط مسبقة لفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. ورجع برنامج منظمة التحرير، مما يدعو للسخرية، الى القبول الرسمي بالتقسيم الذي أقرته الامم المتحدة بقرارها رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، الذي اقترح انشاء دولتين فلسطينية ويهودية. كان كل من مناحيم بيغن والارغون، واسحق شامير وليحي، قد عارضوا بشدة قبول حزب العمل لمشروع التقسيم وقتذاك. ومع ان بن غوريون قد وافق على التقسيم، إلا ان الفلسطينيين والعالم العربي قد رفضوه ايضا. واخيرا فقد اعاد التاريخ نفسه مع الفلسطينيين، الذين بدوا انهم بمواجهة ذلك ان تخلوا عن تطلعاتهم في التخلي عن حلم اقامة فلسطين الكبرى. وبهذا، فان الليكود تحقق، بأنه من الممكن ان تجرى بين المعتدلين من كلا الجانبين. ولذلك فقد كان من مصلحة المتطرفين في كلا الجانبين ان يمنعوا مثل هذا الانسجام.

وشهد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر بشهر كانون الثاني ١٩٨٨ الى الاعلان بطريقة مسرحية، عن دولة فلسطينية. وتنوعت، بعد ذلك، وتعددت الاعلانات والتصريحات المتضاربة الرسمية لمنظمة التحرير. فمن جهة، كان هناك قبولا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. ومن جهة اخرى، كانت هناك اشارات للعودة للكفاح المسلح. ونبذت منظمة التحرير الارهاب بيد انها بدت فخورة بعنفها في منتصف الثمانينات. وكان الخط الأدنى انه يمكن ان يعني كل شيء بالنسبة لكافة الاطراف، فعرفات بوضوح لم يرد ان يحدث انشقاق داخل منظمة التحرير، وأراد بصورة واضحة ضمان بقائه.

ومن وراء الستار، حث الاميركيون عرفات ليكون دقيقا وواضحا، مما دفعه لأن يقدم

تاكيدات خاصة لنشطاء السلام اليهود الاميركيين اثناء اجتماع عقد في ستوكهولم، ومع ذلك، وفي العلن، فقد بدا عرفات على أنه كان غير قادر علي قبول التقسيم ونبذ العنف. وأخفق في تقديم خط جديد، حسبما وعد، في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في جنيف بشهر كانون الاول. ووجد عرفات انه من الصعب التخلي عن اسلوب اللغة المبهمة. ووجد نفسه محتارا بين المناداة بالسلام والتعايش وبين انتهاء الكفاح المسلح ضد العود الصهيوني. فبعد عشرين سنة من النزاع، كان هناك الشيء القليل ليبدو ملموسا. فقد كانت اسرائيل مترددة، والفلسطينيون كانوا يتحركون في كافة الاتجاهات باستثناء التقدم قدما. وبالنسبة لسكان المخيمات، الذين عاشوا بفقر وعوز، فانه لم يكن هناك تحسن في وضعهم.

وفي مؤتمر صحفي عقده في وقت لاحق في جنيف - ومما يفترض بأنه تحت ضغط مكثف من العالم العربي ومن مستشاريه - فقد اتخذ عرفات وثبة نفسية واعلن عن قبوله لحقوق كافة الاطرف بالعيش بسلام وأمن في المنطقة، ونبذ كافة أشكال الارهاب. وتم الانجاز اخيرا، فخلال ساعات، اعلن البيت الابيض عن بدء الحوار الاميركي مع منظمة التحرير . وكانت ملاحظة شامير على خطاب عرفات في جنيف بأن «منظمة التحرير كانت غير قادرة بطريقة موروثة على قبول الشروط الاميركية التي تناقض وجودها تماما». وكان رد الليكود بأن البيانات والتصريحات كانت مجرد ذريعة، هدفت خداع الولايات المتحدة واسرائيل. كما ان الرافضين الفلسطينيين قد استنكروا ايضا مؤتمر جنيف الصحفي، وادعوا بأن عرفات قد انحرف فعليا عن سياسة المنظمة المقررة في الجزائر. وحتى في داخل حركة فتح، فان الخط الجديد قد فسر من قبل البعض على أنه كوسيلة لتمزيق اسرائيل على مراحل. وأوحى البعض بان قرار مجلس الامن ١٨١ يمكن ان يفسر الاعتراف بانشاء دولة فلسطينية ومن ثم الاعتراف بدولة يهودية. وفي مؤتمر فتح الذي عقد بشهر آب ١٩٨٩، منع الصحفيين من الحضور، لأنه جرى مناقشة اللغة المتعنتة في الماضي. ولم يكن هناك ذكر لقرار مجلس الامن ١٨١ ضمن الاعتراف الضمني لدولة يهودية، وجرى تفسير مختار لخط المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وبدا توجه عرفات الحذر باستهلال تعزيز الخط الجديد بين الفلسطينيين الموثوقين.

وسمح التشوش والاضطراب داخل منظمة التحرير فيما يتعلق بالمضي الحقيقي لمؤتمري الجزائر وجنيف، لنتنياهو استغلال بيانات المتشددين والرافضين، وايضا تلك التصريحات التي أطلقها عرفات بنفسه، ليوحي بأن «ادعاء منظمة التحرير بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود كان عبارة عن آلية خداع متقدمة». وعلل بأن الفهم الخاطىء لوسائل

الاعلام الغربية قد خُدعت بكافة الوسائل البلاغية. والكلمات السحرية التي «كانت تصدر عن منظمة التحرير، لم تحدث الشيء الكثير. وركز نتنياهو على التصيرحات السلبية للمنظمة في حين غض النظر عن الايجابيات. فتحليله البسيط لخطابات عرفات كان يتوخى منه من ان الهدف الرئيس لمنظمة التحرير كان «لغزو واشنطن». واعتقد بأن برنامج منظمة التحرير ارتكز على الاعتقاد من ان الاميركيين فقط يمكنهم ممارسة ضغط على اسرائيل. وأثبتت السنوات المتعاقبة بأن خشية نتنياهو من الاميركيين كانت مبررة بشكل أساسي.

وكانت ادارة الرئيس بوش صريحة في توجهها مع اسرائيل، في حين كانت الادارة السابقةقليلة التحرك بهذا الصدد. واعتقدت منظمةالتحرير، بدورها، بأن بامكانها ان تبقى ثابتة في علاقاتها مع العالم العربي وان بامكانها - على الأغلب - ان تعتمد على الاتحاد السوفياتي. وبالتالي فقد اعتقدت أن بامكانها مقاومة الضغط الاميركي في حين ان اسرائيل لا يمكنها ذلك. ومع ذلك، فانه لا أحد أمكنه توقع احتلال العراق للكويت او التنبؤ بحرب الخليج وتأثيرها على العالم العربي. وأدى موقف منظمة التحرير الي عزل منظمة التحرير بشدة من قبل دول النفط الغنية وإضعاف الفلسطينيين. كما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الى ازالة دعامة اخرى من الدعم. ولذلك فقد جاء الضغط الاميركي ليكون أشد بكثير في عام ١٩٩١ عما اعتقدته منظمة التحرير في عام ١٩٨٨.

وسرت منظمة التحرير بالتأكيد من انها قد أنجزت هدفا طويل الامد لضمان محادثات رسمية مع الاميركيين. إلا ان ذلك كان بعيدا عن الوضوح من ان المنظمة استفادت من هذا الوضع الجديد. فالبعض أراد عقد مؤتمر دولي للسلام، في حين ان الآخرين اعتقدوا بأن الأميركيين يمكنهم ان يضغطوا على الاسرائيليين للانسحاب من المناطق. والبعض قبلوا بصدق لحل بوجود دولتين (اسرائيلية وفلسطينية)، في حين رأى الآخرون رأوا ذلك على انه استعادة كامل فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني. وبدا هناك آخرون كانوا يحملون وجهات نظر معتدلة ومتطرفة في نفس الوقت. واعتبر نتنياهو وزعماء آخرون من لليكود بأن التشويش في منظمة الحرير على أنه ثمن محتوم كان على الفلسطينيين ان يدفعوه لكي يستقطبوا العمل الاميركي من اجل التركيز على النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني، وعلى ممارسة ضغط مطلق على اسرائيل. ومع ذلك، فان الرأي العام الاسرائيلي، كانت له ردة فعل ايجابية على تصريحات عرفات بجنيف. وأظهر استطلاع أجرته إحدى الصحف الاسرائيلية بأن (٥٤) بالمائة من الاسرائيليين كانوا يرغبون بالدخول بمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولذلك فقد كان الهجوم الرسمي المعاكس لليكود مرتكزا على استغلال أية تناقضات واضطرابات ناشئة في أية مرحلة للتقليل من شأن

الحوار الاميركي مع منظمة التحرير على أمل ان يفشل الحوار بالنهاية. وكانت الطريقة أو الوسيلة الأخرى لتحقيق هذا الهدف هو إظهار منظمة التحرير بأنها لم تنبذ الارهاب في الواقع.

تفسير العنف الفلسطيني

كان العنصر الثالث في المعادلة الاميركية - الاسرائيلية هم اليهود الاميركيون. فحتى قبل الاعلان الفلسطيني عن الاستقلال، فان الزعماء اليهود الاميركيين كانوا يجدون من الصعب اكثر فاكثر دعم حكومة شامير. وأصبحت ازدياد الفجوة بين تصريحاتهم العلنية ووجهات نظرهم الخاصة أمرا عسيرا بازدياد، فسنوات العمل باتباع سياسات الآخرين قد فرضت عليهم كضريبة. والآن يجب ان يجتاز الجسر الصعب. وانقسم يهود المهجر بعمق، ولم يستثن من ذلك اليهود الاميركيون.وحتى ان اصدقاء اسرائيل في الكونغرس بدأوا باتخاذ موقف فيما يتعلق باتجاه الحكومة الاسرائيلية - وخصوصا بسياسة القبضة الحديدية التي كانت تتبعها. وعندما احتج ثلاثون عضوا من مجلس الشيوخ الاميركي في رسالة بعثوا بها للحكومة الاسرائيلية في شهر آذار ١٩٨٨، شكى نتنياهو وتذمر من انه اذا استمر مثل هذا الوضع، فان أية حكومة اسرائيلية مستقبلة ستفقد السيطرة على الدعم في الكونغرس الاميركي. وأضاف نتنياهو بأن «رسالة الشيوخ الاميركيين تعتبر شرخا خطيرا للمبدأ بشكل لم يحدث من قبل. فنحن لم نعتد من قبل على اتخاذ مثل هذه السياسة الاميركية وبهذه الطريقة الخطيرة». فبالنسبة لنتنياهو، لم يكن ما يهم هو جوهر النقد، وانما التأثير على اللوبي السياسي الاميركي. وداخل الليكود، فان تذمرات يهود المهجر من سياسة الحكومة الاسرائيلية اعتبرت في أفضل الاحوال لا صلة لها بالموضوع، وفي أسوأ الاحوال اعتبرت سخطا. واهتموا فقط عندما لم يأخذوا (يهود المهجر) بتوجهات وتعليمات حكومة الليكود ويمارسون ضغطا على الادارة الاميركية. وهكذا، فعندما لم تقم أي من المنظمات اليهودية الاميركية بشجب البيت الابيض لمبادرته بعقد الحوار الاميركي - الفلسطيني ، فقد تيقنت زعامة الليكود بأن سلطتها في توجيه يهود المهجر قد ضعفت بشدة، وكان هنالك تحفظ بوضوح من جهة اليهود الاميركيين لانتقاد ريغان وشولتز او بالتالي من ان يبدأوا بداية سيئة مع ادارة بوش الجديدة آنذاك. وأخيرا أصدرت مجموعة من الزعماء المحافظين عددا من البيانات المضللة والتي لا معنى لها. وبين رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية، الذي كانت له علاقات وثيقة مع اسرائيل، بأنه لن يكون هناك تقدم اذا لم تلغ منظمة التحرير ميثاقها، فيما يتعلق باسرائيل. وقال زعماء آخرون مثل آبي فوكسمان، علنا بأنهم لا يعتقدون بأن منظمة التحرير ستقوم بذلك، وأوحوا بأن دور الجالية اليهودية الاميركية هو «لابقاء الادارة (الاميركية) مخلصة وصادقة وتذكيرها بالتزاماتها

تجاه اسرائيل»، وتضمنت هذه معارضة فرض اقامة المستوطنات، وانشاء دولة فلسطينية. وهكذا فانه لم تكن هناك معارضة للحوار الاميركي مع المنظمة مبدئا، وانما نصحت الادارة الاميركية فقط من قبل بعض المنظمات الاكثر محافظة بأن تعمل بحذر وان لا تضغط على اسرائيل للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما طلب أرنز من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية في شباط ١٩٨٩ لشجب الحوار الاميركي - الفلسطيني، فانهم تقدموا بطلب معتدل وعلني من الرئس بوش لاعادة تقييم الوضع. وحتى ان مناشدة نتنياهو لمؤتمر المنظمات المذكور بأن حكومة الليكود كانت «تخضع وتتعرض لحملة دعائية ضخمة ولضغط سياسي»، وانها كانت تدار من قبل دوائرها اليمينية المتطرفة. ومع ذلك، فان مؤتمر المنظمات بدأ في ذلك الوقت برصد تصريحات عرفات بشكل دقيق وبجمع تفاصيل الحوادث الارهابية. فاذا ما كانت النية للاثبات للادارة الاميركية الجديدة لحكومة شامير ومؤيديها الاميركيين من تقديم الاثبات. كما انهم حاولوا حث المنظمات اليهودية الاكثر ليبرالية من ان أي فهم عام لاضعاف الدعم اليهودي الاميركي لاسرائيل ستكون له تضمينات خطيرة بالنسبة لمستقبل العلاقات الاميركية الاسرائيلية.

ان حملة اضعاف وافشال الحوار الاميركي - الفلسطيني لم تنفذ فقط من قبل وزارة الخارجية الاسرائيلة ومنظمات اميركية معينة. وانما ايضا كان هناك الرافضون الفلسطينيون داخل وخارج منظمة التحرير، وايضا كانت هناك الدول العربية الراديكالية، الذين ارادوا جميعهم ان يروا الحوار منهارا. ومع ان رابين ابلغ الكنيست بأن حركة فتح لم تقم بهجمات عبر الحدود على اسرائيل، فان هذا لم يكن منطبقا على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين او الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية - وجميعها كانت ممثلة في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير. وتفسير عرفات لشجب ونبذ الارهاب كان وقف مثل هذه الهجمات عبر الحدود الى اسرائيل (فقد كان شجب الارهاب الدولي في اعلان القاهرة في شهر تشرين الثاني ١٩٨٥) وكانت عدم سيطرة عرفات على العمليات الفلسطينية داخل اسرائيل والمناطق تعني بأنه لم يكن لديه خيار سوى تعريف كافة هذه العمليات داخل الحدود على انها جزء من الكفاح المسلح المستمر. كما ان عدم سلطته على الرافضين داخل المنظمة كان يشير الى حقيقة أن غالبية الهجمات التي كانت تنفذ عبر الحدود هي من قبلهم لوحدهم فقط. وأصدر المكتب الصحفي للحكومة الاسرائيلية بيانات تظهر بأن الهجمات داخل اسرائيل والمناطق قد ارتفعت بنسبة ٩.٤ بالمائة في عام ١٩٨٩ مقارنة مع السنة السابقة. ومع ذلك، فان حوادث عبور الحدود، قد انخفضت من خمسين الى ثلاثة وثلاثين بالمائة في عام ١٩٨٩. والتزمت عناصر فتح خارج المناطق بقرار عرفات وأوقفت الهجمات عبر الحدود، ومع ذلك، فان عناصر فتح داخل المناطق - التي كانت أقل

سيطرة عليها من التي في تونس وقتذاك ـ استمرت بعلمياتها مع الانتفاضة. وحتى ان عرفات رغب في اعلان الدعوة لانهاء العمليات داخل اسرائيل والمناطق، فانه كان من المشكوك فيه كثيرا بأن هذا سيلقى اهتماما من قبل شبان الانتفاضة. فقد اعتبرت حكومة الليكود بوضوح بأن الرافضين الفلسطينيين كانوا يعتبرون كعقب أخيل (موقع غير منيع) لعرفات. وفي حين كان حزب العمل راغبا في الادراك والتحقق بأن حركة فتح الرئيسة قد أوقفت هجماتها عبر الحدود، فان هذا لم يكن حقيقة واقعة بالنسبة لليكود. وفي الحقيقة، فانه بالنسبة لهم لم تكن افادة دان شومرون، رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، كافية أمام لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست، والتي أفاد فيها بأنه لم تكن هناك دلالة على ان حركة فتح قد اشتركت في عمليات اجتياز الحدود. وقد كانت مهمة الليكود الرئيسة، وقتئذ، بإلحاق المسؤولية على عرفات وفتح بالنسبة لعمليات جبهة الرفض الفلسطينية على أمل لتحويل مسارهم السياسي وتخريب الحوار الفلسطيني مع الولايات المتحدة. وساعد رفض عرفات بشكل غير مقصود على شجب تلك الفصائل لمنظمة التحرير التي كانت تمارس اعمال العنف في الداخل، على تثبيت هذا المفهوم. وفي هذا، فانه انتهك بوضوح الخط الرئيس الأساسي للحوار مع الولايات المتحدة، الذي تطلب شجب واضح لمثل هذه العمليات،عندما تحدث وفي تقرير لوزارة الخارجية الاميركية أصدرته في شهر آذار ١٩٩٠، فانه ورد فيه بأن الاميركيين كانوا يشعرون بزنه لم تحدث هجمات عبر الحدود الى اسرائيل بعلم من عرفات، وانه كان غير قادر على السيطرة على الفصائل الرافضة او جبهة الرفض. واعتقدوا أيضا بأن الانتفاضة لم يكن مسيطر عليها من قبل منظمة التحرير في تونس، وانما كانت تحت توجيه وسيطرة العناصر المحلية التي تطلعت الى منظمة التحرير لتقديم الدعم السياسي والتنسيق، بيد انها عملت بصوزة مستقلة على أساس كل يوم بيوم. ووصف شامير التقير الاميركي بأنه «منحاز»، في حين وصفته رابطة مكافحة التشويه والافتراء في نيويورك بأنه «خرق للعديد من الاعتبارات». وفي تقريرها الذاتي، فان هذه الرابطة حملت عرفات مسؤولية أنشطة الرافضين، بما فيها الهجمات التي كانت تشن عبر الحدود، وغيرها من العمليات التي قامت بها فتح داخل اسرائيل ذاتها. وأصدر مكتب شامير بيانا أعلن فيه، بأنه في العام الذي أعلن فيه عرفات قيام دولة فلسطينية، فانه حدث هناك (٧٩) هجوما نفذتها عناصر فتح ضد مدنيين اسرائيليين. وعكست التفسيرات المختلفة بشكل حاد وجهات نظر معارضة أفقيا فيما يتعلق باستراتيجية منظمة التحرير وقتذاك، وايضا تصريحات عرفات المتكافة. وتبنى الليكود وحلفاؤه في الجالية اليهودية الاميركية توجها أساسيا: حيث اتخذوا موقفا من اعلانات وبيانات منظمة التحرير الفلسطينية. وفضل البيت الأبيض قبول جوهر اعمال قيادة منظمة التحرير . فكلا الطرفين

كانا مختارين في تأنياتهما. وبشكل واضح، ارادت رابطة مكافحة التشهير والافتراء ايجاد منظمة التحرير مذنبة بالتهم المنسوبة اليها. ومن جهة أخرى، فقد ارتكبت اخطاء احيانا. فكل من رابطة مكافحة الافتراء والمكتب الصحفي للحكومة الاسرائيلية لهجومين عبرالحدود قامت بها عناصر من فتح في النقب في شهر شباط وكانون الاول ١٩٨٩، ووبخا بعنف وزارة الخارجية الاميركية لاخفاقها بالانتباه اليهما. وكانت هاتان العمليتان، في الواقع، من عمل أعضاء سابقين بحركة فتح، ممن انشقوا والتحقوا بالحركة الاسلامية في أعقاب تصريحات عرفات في الجزائر وجنيف. ومع ذلك، فان هاتين العمليتين أكدتا استمرار الخلافات في الرأي داخل حركة فتح ذاتها.

ولم يحرز الحوار الاميركي ـ الفلسطيني تقدما كبيرا في عام ١٩٨٩، إلا أنها لم تكن تشجع بالتوقف. ومع ذلك فان حقيقة هذا المستوى من الاتصال مثل خطراً ايدولوجيا وسياسيا بالنسبة لليكود اذا لم يقمع هذا التقارب (الاميركي ـ الفلسطيني) بسرعة. وبالرغم من عدم حدوث تقدم في المحادثات طوال عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠، فان حكومة شامير، ومعها المنظمات اليهودية الاميركية، تكاتفت بشكل نشط في الكونغرس، وذلك لاضعاف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بتحليل كل عمل وكلمة صدرت عن الفلسطينيين. ومع ازدياد هجمات جبهة الرفض عبر الحدود اللبنانية، ارتفع ضغط الكونغرس ضد استمرار الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. وعندما طلبت مصر بصورة خاصة من عرفات بأن يشجب مثل هذه الهجمات، فقد علل بأن ذلك «سيؤثر على وحدة المنظمة». وفي أيلول ١٩٨٩، بعث (٦٨) عضوا من مجلس الشيوخ برسالة الى الرئيس بوش يعارضون فيها منح تأشيرة دخول لعرفات، لزيارة الولايات المتحدة، على أساس أنه تراجع عن التزامه الأساسي بشجب الارهاب. وعملت المنظمات اليهودية التي دعمت حكومة شامير من أجل إقرار تعديلات على عملية اجراء الحوار. وهدد هذا بوقف الحوار «على أساس انخراط أي فريق مباشرة في التخطيط او تنفيذ نشاط ارهابي معين ينتج عنه قتل او خطف اي مدني اميركي». فهذه المحاولة لخلق ارتباط ما بين الماضي والحاضر قد هزمت، لأنه كان لا يزال هناك العديد من الأعضاء في الكونغرس وبين الجالية اليهودية الاميركية ذاتها، من كانوا راغبين بالسماح لإعطاء فرصة لمنظمة التحرير لإظهار نيتها من أنها في الحقيقة قد باشرت باتخاذ الطريق السياسي. ومع ذلك فان ربط عدم التقدم في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، والهجمات المستمرة من قبل الرافضين الفلسطينيين عبر الحدود، والتصنيف المختار للمعلومات من قبل المنظمات اليهودية الاميركية الموالية للحكومة الاسرائيلية، دفعت حتى أولئك الذين كانوا متعاطفين أساسا مع فكرة اجراء مفاوضات في آخر الأمر مع منظمة التحرير الفلسطينية للتفكير بها ثانية.

وألزم تشريع أو قانون ماك - ليبيرمان وزارة الخارجية الاميركية على اصدار ثلاثة تقارير في سنة واحدة لتبيان التزام منظمة التحرير. وكان لدى وزارة الخرجية بضعة حلفاء راغبين بتحدي وجهة نظر الليكود بهذا الالتزام. وهكذا فانهم ايضا دفعوا ليصبحوا مخيرين وليختبؤوا خلف اسلوب غامض لحماية الحوار المترنح. فبالنسبة لوزار الخارجية الاميركية، ما كان يعتبر في يوم ما على أنه « شروط » اصبح الآن يعتبر «استثناءات». وتجرأ نتنياهو ليهاجم ادارة الرئيس بوش في اذاعة الجيش الاسرائيلي «لانخراطه في سياسة ترتكز على الأكاذيب والتشويهات».

وفي ٣٠ أيار ١٩٩٠، شنت جبهة التحرير الفلسطينية هجوما خطط له بشكل سيء من البحر على ساحل نتزانيم بالقرب من شاطىء تل أبيب، الذي كان غاصاً بالمتنزهين الذين كانوا يحتلفون بعيد يهودي. ولحسن الحظ، فان هذه العملية قد أوقفت قبل ان تحدث اي إصابات. الا أنها حمل كافة السمات لمحاولة التسبب القتل في ظل حوار امريكي - فلسطيني محتضر، ولافساد بشدة الاحترام المتزايد لمنظمة التحرير في الغرب. ومما زاد الطين بلة قيام ابو العباس زعيم جبهة التحرير الفلسطينية باختطاف السفينة أخيلي لورو. وكان ذلك بدعم من ليبيا والعراق للخطة. بيد ان الخطة فشلت. كما فشلت أيضا عملية على طول الحدود اللبنانية، وذلك لجلب الانتباه على الساحة الدولية من خلال القتل الجماعي للمدنيين في منتجع اسرائيلي بحري مشهور.

وبعد الحادث بيوم واحد، بعث (٣٣) عضوا من مجلس الشيوخ الاميركي برسالة الى وزير الخارجية بيكر من اجل شجب الهجوم، وطلبوا فيها اخراج ابو العباس من منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى ان المنظمات اليهودية الاميركية الليبرالية مثل المؤتمر اليهودي العالمي كانت مشدوهة بالنتائج السياسية لهجوم جبهة التحرير الفلسطينية. وبناء على ذلك، قام دبلوماسيون اميركيون بمقابلة مسؤولين في منظمة التحرير أربع مرات في محاولة لحثهم على شجب الهجوم ولإخراج ابو العباس من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ورفضت منظمة التحرير ذلك، وفي ٢٠ حزيران علق الرئيس بوش الحوار مع المنظمة. فثمانية عشر شهرا من الحوار قد اثبتت عدم جدواه. وساء موقف منظمة التحرير في الواقع. فالتكوين الداخلي للمنظمةقد قاد الى شلل سياسي. ومن جهة أخرى، فان الضغط من الحكومة الاسرائيلية قد جعل وزارة الخارجية الاميركية حذرة. وبحلول عام ١٩٩٠، فان هذا الوضع الدائم قد أضعف موقف عرفات في كل من المناطق وداخل منظمة التحرير نفسها. وتحرك عرفات، مرة ثانية - وهذه المرة - بعيدا عن التسوية السياسية للحصول على دعم الرئيس العراقي صدام حسين.

الفصل السابع عشر

خطة شامير السلمية

وزير الخارجية الجديد

في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، اظهرت استطلاعات الرأي بأن غالبية الشعب الاسرائيلي والجالية اليهودية الاميركية كانوا راغبين بمنح منظمة التحرير الفلسطينية فرصة لاظهار بأنها قد تحولت في الحقيقة عن الارهاب واصبحت تتبع طريق التسوية السياسية. وكان هذا تطوراً تابعته ادارة الرئيس بوش بحماس، وورثت الاتصالات الرسمية مع منظمة التحرير من ادارة ريغان السابقة. ولسوء الحظ بالنسبة لليكود، فان هذا الاقتران للاحداث تصادف مع التغييرات التي اثبتت لتكون خارج السيطرة.

فادارة الرئيس بوش آنذاك كانت اكثر ادراكاً للعالم العربي مما كانت عليه سابقاتها. وبالرغم من حقيقة الدعم الغامر للحزب الجمهوري، وذلك سيراً على مناصرة القيم الليبرالية، فان رونا د ريغان مارس ميلاً شخصياً لدعم اسرائيل. هذا، وكان بوش، اكثر بكثير من كونه جمهورياً كلاسيكياً. وشعر بقوة حول وراثة الحق الاميركي للنفط في الخليج - حيث ظهر ذلك جلياً من خلال موقفه من حرب الخليج. ودفعت النهاية التدريجية للحرب الباردة وسقوط الشيوعية بوش الى تحول انتباهه نحو الوضع المتقلب في الشرق الاوسط. فاذا ما حفظت المصالح النفطية الاميركية في الخليج، فعندئذ سيكون من الواضح فرض الاستقرار في المنطقة. وجعله ارتباطه بالمخابرات المركزية ان يدرك بأن الاخفاق في ايجاد حل المشكلة الاسرائيلية - الفلسطينية واستمرار الانتفاضة سيشجع نشوء حركة عسكرية اسلامية. وتذكر بوش بأن ادارة كارتر قد ذلت من قبل الخميني ولذلك استمرت بدعم صدام حسين بقوة في حربه ضد ايران.

وأدرك شامير بأن ادارة بوش ستمارس موقفاً اقل حيادي تجاه منظمة التحرير، واعتبر وزير الخارجية الاميركي الجديد وقتذاك، جيمس بيكر، « كشخص اكثر مرونة وعملياً ». وان هذا اعتبر مؤشراً لتغير العلاقة بين البلدين. فالشعور بالالتزام الاخلاقي كان قد صيغ فيما بعد نتيجة حرب الابادة وخلال انشاء الدولة، وافسح الطريق لتحول اسرائيل الى « شريك استراتيجي » للولايات المتحدة خلال سنوات ادارة ريغان. ونشأ هذا التحالف الرسمي والتفاهم المشترك بين البلدين بناء على وصية بيغن بذلك. وتبعاً لذلك، فانه لو ان الاسس الاخلاقية لعلاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة قد قلصت في الحقيقة، فانه لا يمكن ان يكون هناك سبباً لم لا يجب على ادارة بوش ملاحقة مصالحها الخاصة في نزاع الشرق الاوسط.

وكان على الليكود في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة الرد على هذا التطور في البيت الابيض أو ان تكون متفاجئة بالاحداث. فبالنسبة للفراغ السياسي الذي نشأ آنذاك بعد فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية. فان البعض من اعضاء اليكود، مثل دان ميريدور، طالبوا باجراء محادثات مع زعماء الضفة الغربية على امل ايجاد حل، وفي نفس الوقت يبعدوا اولئك الزعماء عن منظمة التحرير بتونس. وكان على العناصر العملية في الليكود ان تشق طريقاً يمكن ان يبدو معقولاً بشكل بارز للشعب الاسرائيلي، ولشريكه في الحكم، حزب العمل، وللمجتمع الدولي بوجه عام، في حين لا تعاديَ او تخاصم العناصر المناوئة لشامير داخل الليكود واليمين المتطرف بوجه عام. ووافق بيرس ورابين على الانضمام للحكومة مع الليكود كجزء من حكومة وحدة وطنية ولفترة تجريبية مدتها تسعة أشهر. فاذا لم يكن هناك اختراق مفاجيء نحو السلام بنهاية هذه المدة، فانهما سيقدمان استقالتهما من الحكومة. وهكذا اصبح شامير تحت ضغط من حزب العمل، وايضاً من الولايات المتحدة، ومن الانتفاضة لايجاد حل.

ان خطة شامير لم تكن في الحقيقة خطة لشامير. فردة فعل شامير الغريزية لتصريحات واعلانات عرفات في الجزائر وجينيف وبدء الحوار مع الولايات المتحدة، كانت لخلق ستار دخاني من النشاط بل وللزوغ قليلاً. ولم يكن هذا هو توجه وزير خارجية الليكود الجديد، موشي أرنز. فعلى العكس من شامير، فقد ناصر وأيد المبادىء التقليدية والمبادىء الديمقراطية الليبرالية لجابوتنسكي. وفهم بأن الوضع الحالي لا يمكن ان يستمر للابد، وانه لا بد من ان يصاغ حل عملي بهذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فقد وضع ارنز مبدأ الأمن قبل الايدلوجية. وفي الحقيقة، فقد اعتقد بأن قطاع غزة لا يمكن ان يكون جزءاً من اسرائيل، وكان اقل اهتماماً بشأن تحديد الانتداب البريطاني لحدود الدولة اليهودية. وهكذا فان ارنز اقترح الخطة على شامير. وحددت الخطة بأن عملية السلام ستكون مرتكزة على اتفاقات كامب ديفيد وقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وانه لن تكون هناك مشاركة من قبل منظمة التحرير ولا دولة فلسطينية. وستبدأ المفاوضات على الوضع النهائي للمناطق بعد ثلاث سنوات من اجراء ترتيبات مؤقتة. وكان الجزء الاكثر اهمية لخطة شامير هو اجراء انتخابات لاختيار مفاوضين فلسطينيين ليجلسوا مع مفاوضين اسرائيليين اثناء الحل المؤقت.

وادى الجذب التام لاجراء انتخابات الى تجزئة وانقسام معارضي شامير. فاعتقد البعض بأن ذلك كان يعتبر تقدماً، بينما فسره آخرون على انه تكتيك من ستار دخاني آخر

لابعاد الاحداث. وبمعنى آخر، فان ردود الفعل عكست التوجهات الشخصية لأرنز وشامير. وبشكل طبيعي، فان زعيمي حزب العمل، وزير المالية آنذاك، شمعون بيريز، ووزير الدفاع اسحق رابين، كانت ردة فعلهما ايجابية. فرابين، بشكل خاص، قد أُستشير في المراحل الاخيرة لصيغة الخطة. وكان هناك البعض في الليكود، مثل دان ميريدور، الذي ساند ارنز بقوة ومقترحات خطة شامير. وآخرون من اليمين المتطرف، مثل شارون، كانوا يعارضون ذلك. وبالتأكيد فان خطة شامير أثارت اعصاب المستوطنين، الذين كانوا قلقين وقتذاك حول بروز ونشوء القيادة الفلسطينية بقيادة فيصل الحسيني وقبوله من قبل حكومة الليكود. وحتى ان بعض المستوطنين المرتبطين بحزب مئير كهانا كاخ طالبوا بقطع الروابط مع اسرائيل، وانه يجب انشاء « دولة يهودا الجديدة » في المناطق. وفوق كل ذلك، مع هذا، فان خطة شامير القت ضوءاً على الجمود السياسي الفلسطيني. فانهم اجبروا الآن على الرد على مبادرة شامير.

وقبل ان تقدم الخطة للرئيس بوش، فانه كان ضرورياً تنشيط اليهود الاميركيين، ويهود في دعمهم لحكومة الوحدة الوطنية ـ والتي في الحقيقة، عنت تقديم الدعم لتوجه الليكود نحو النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وعكس عدم التزام اليهود الاميركيين بالاشتراك في الحملة وذلك لاضعاف الحوار الاميركي مع منظمة التحرير اجراس الانذار في الليكود. ولم يبد ان هناك خلافاً بين الولايات المتحدة والحكومة الاسرائيلية على مسألة رئيسة ـ بمعرفة انه من الممكن ان تكون منظمة التحرير شريكاً محتملاً في المفاوضات وبدا ايضاً ان الزعامة اليهودية قد وصلت الى مفترق طرق فيما يتعلق باتخاذ قرار. وباستثناء المنظمات الليبرالية مثل المؤتمر اليهودي الاميركي واللجنة اليهودية الاميركية، فقد كان هنالك رفضاً لالزام اليهود الاميركيين بسياسات غير سياسات الحكومة الاسرائيلية. ورفض الاعتراف بحقيقة انه لا يوجد اجماع موجود بسياسات الليكود سواء في اسرائيل او بين الجالية اليهودية الاميركية، قد ساد وتغلب في النهاية. واصبح على الزعماء اليهود الاميركيين وقتذاك الاختيار حينما اذا ام لا اتباع خطط مستقبل، ومختلف وبصورة رئيسية، عن خط الحكومة الاسرائيلية. وهكذا، فقد كان الامر منذ بداية عام ١٩٨٩، ان بدأت الزعامة اليهودية الاميركية تعكس وجهات نظر اكثر ليبيرالية عموماً، وربما حتى العمل على اساس قناعاتهم الشخصية.

وكانت عربة او وسيلة لاستثارة دعم يهود المهجر هي ترتيب زيارة شامير للبيت الابيض، وعقد مؤتمر للتضامن اليهودي مع اسرائيل في الولايات المتحدة. وضلل عنوان او

اسم المؤتمر معنى عدم امن سياسي، اذ انه من المستهجن الايحاء بأن معظم اليهود لم يعبروا عن تضامنهم مع اسرائيل على اساس مستمر. وأوضح هذا ايضاً حقيقة الشعور بضرورة عرض الدعم للحكومة الاسرائيلية حيث ان الجناح الرئيس ليهود المهجر ابدوا انشقاقاً. ووافق بيريز وعلى نحو يدعو للدهشة على عقد المؤتمر. ومع ذلك فقد كان ذلك مبنياً على اساس دعم حكومة الوحدة الوطنية الاسرائيلية ـ ولذلك فان اختلافات الرأي سيسمح بها فقط داخل نطاق خلاف الليكود ـ العمل. اما اولئك الذين دعموا حركة السلام او اليمين المتطرف قد منعوا من الاشتراك في المؤتمر. لذلك فقد كانت مسألة آمنة ومنسجمة. وحتى مع ذلك، فان جزءاً من الوفود التي دعيت كانت قادرة بنشاط على الحضور في مثل تلك الدعوة القصيرة الامد، في حين ان عدداً من كبار شخصيات يهود المهجر قاطعوا المؤتمر. علاوة على ذلك فان اولئك الذين حضروا المؤتمر مالوا ليكونوا من الزعماء المتذمرين ومن المتبرعين أو المحسنين الغير مفكرين. اما الشبان والمفكرين فقد تجوهلوا بتعمد. ومما يدعو للسخرية، فان وسائل الاعلام العالمية قامت بتغطية اولئك النقاد اليهود لسياسات شامير، الذين لم يدعوا لحضور المؤتمر، بدلاً من الذين حضروا ليسمعوا بشغف الخطب المتتالية في المؤتمر. وبوضوح، فان ذلك الحدث كان اقل من ناجح في نقل صورة الوحدة والتضامن للرئيس بوش ولليهود الاميركيين. وكان التهيؤ لزيارة شامير للبيت الأبيض لتقديم خطته السلمية ملوناً ومتنوعاً في البيان الذي صدر عن الرئيس بوش من انه يجب على اسرائيل انهاء احتلال الضفة الغربية. كما ان شامير أخمد او كبح التوقعات او الامال باستبعاده المقارنة بين مبادرة السادات السلمية في عام ١٩٧٧ وبين التحول الظاهر لمنظمة التحرير لاتباع مجال سياسي جديد. وفي الحقيقة، فقد ذهب الى ابعد من ذلك بشكل كبير وهدد بسجن عرفات، اذا ما طار الى اسرائيل لاجراء محادثات سلام هناك. وهاجم شامير عرفات، ووصفه « بعدو الشعب اليهودي، مثل هتلر ». ومع ذلك فان هذه العبارات الكلامية لقت آذاناً صماء؛ فوفقاً لاستطلاع اجراه مركز ابحاث سميث، فقد اظهر بان ما نسبته (٥٨) بالمائة من الاسرائيليين سيفضلون اجراء محادثات مع منظمة التحرير، اذا ما اعترفت رسمياً باسرائيل وتوقفت عن النشاطات الارهابية.

ومع ان بوش رحب بخطة شامير، فقد طلب منه تقديم مقترحات ملموسة من اجل اجراء انتخابات. فالتخلي عن التسامح بالنسبة لسياسات الليكود التي وجدتها ادارة ريغان كرد مقبول، وبدء وقتذاك بتولي جيمس بيكر لوزارة الخارجية الاميركية. وبعد مؤتمر جنيف فقد كان هناك بوضوح قوة دافعة لحل كل من النزاعين الاسرائيلي ـ والفلسطيني والعربي ـ

الاسرائيلي. وعلى العكس من سابقاتها، فان الادارة الاميركية الجديدة آنذاك لم تبخس بتصريحاتها. فقد قررت تلك الادارة الجمهورية انه كانت هناك حاجة بسيطة للجالية اليهودية الاميركية سواء فيما يتعلق بالاصوات الانتخابية او في التبرعات. وفوق كل ذلك، وبالرغم من عدم الاهتمام بوفرة اصواتهم، فان اليهود الاميركيين اظهروا دوماً ولاءاً كبيراً للمبادىء الليبرالية للحزب الديمقراطي الامريكي. وفي الحقيقة، فان السود الاميركيين صوتوا باعداد كبيرة للحزب الديمقراطي. وبحلول عام ١٩٨٩، جعل التوجه الحاد لبيكر في حقبة ريغان تبدو مثل العصر الذهبي للعلاقات الاسرائيلية - الاميركية.

ان الاعتراف بالتوجه الاميركي الجاد لم يسو امور الزعامة اليهودية الاميركية. بيد أن انقسامهم كان واضحاً، عندما قرر نصفهم مقابلة الرئيس المصري حسني مبارك، في حين ظل النصف الآخر بعيداً، وكل ذلك لأن الرئيس المصري رفض مقابلة شامير عندما كانا الزعيمان في زيارة للولايات المتحدة بوقت واحد. وحاول رئيس مؤتمر الزعماء اليهود الاميركيين، سيامور رايش، لشن هجوم معاكس للغة الجديدة الصادرة من البيت الابيض، حيث قال: « ان استخدام الرئيس لكلمة احتلال هي مقلقة جداً. فالاحتلال والمحتل هما كلمتان قاسيتان لا تدخلان بحساب السياق التاريخي الذي جعل اسرائيل تسيطر على يهودا والسامرة ». فالمناصرة المتحمسة لخطة شامير من قبل العناصر المحافظة للزعامة اليهودية الاميركية كانت مرتكزة جزئياً على افتراض بانه يمكن تحويل الانتباه من سيناريو او مبدأ « الارض مقابل السلام ». علاوة على ذلك، فعندما خاطب شامير مؤتمر الزعماء اليهود، فقد كان متألماً من طرح الليبراليين جانباً بالنسبة لخطته. وهكذا، بالنسبة للمؤتمر اليهودي الاميركي، فان فكرة الانتخابات الفلسطينية كانت مستحسنة جداً. حتى ان شامير قدم لمسات من الاعتدال في اشارته ليهودا والسامرة على انها « المناطق المدارة ».

ان المزاحات التي تبادلها كل من بوش وشامير اثناء لقائهما ثبت اتخاذ القرار من قبل البيت الابيض للتشديد على اسرائيل والفلسطينيين. فشهر العسل الاميركي - الاسرائيلي، الذي بدأ في عام ١٩٤٨، قد بدأ بالتلاشي في اعقاب صعود. الليكود للسلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧. وبينما استطاع بيغن التأثير على كل من كارتر وريغان، فان شامير الهادىء والصلب، بدا ليثير سخط الاميركيين. علاوة على ذلك، فان العلاقة الخاصة بين البلدين كانت مرتكزة جزئياً على ذكريات الماضي - وان الماضي يُتذكر بفئات اقل واقل من الناس. وفهم الليكود بأن عليه ان يكافح مرة ثانية لاستخدام كافة الوسائل لابقاء السيادة الاسرائيلية على يهودا والسامرة. وكما اعلن احد مساعدي شامير في واشنطن للصحافة بقوله: « نحن نعلم ما هي اللعبة. فلا أحد يمكنه ان يجعل شامير مثقلاً ».

وفي الشهر التالي، دُعي بيكر من قبل اللوبي الرئيس المؤيد لاسرائيل في الكابيتول (مبنى الكونغرس الاميركي)، لالقاء كلمة امامه. فدعا في خطابه من أجل تأييد « اساس وسط ومعقول »، للصراع العربي - الاسرائيلي - ولقت مناشدته للعالم العربي بنبذ الارهاب، وانهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل، ورفض قرار الامم المتحدة من ان الصهيونية تعتبر حركة عنصرية، استحساناً تاماً من قبل سامعيه. كما انه لام العرب لاعتقادهم بأن الولايات المتحدة ستقدم او تسلم اسرائيل لهم. واشار علناً الى خطة شامير عندما قال بانه « سيكون من الافضل عقد مؤتمر دولي للسلام في الوقت المناسب، ولكن فقط عندما لا يتم التدخل بأية طريقة باستبداله او ان يكون بديلاً لمحادثات عربية - اسرائيلية مباشرة ». وكانت ملاحظاته التالية، مع ذلك، قد سمعت بهدوء تام. وابلغ اعضاء الكونجرس بانه يجب على اسرائيل ان تتحول عن رؤياها الغير واقعية بانشاء « اسرائيل الكبرى »، وان تتخلى عن ضم المناطق المحتلة، وايقاف النشاط الاستيطاني وتسمح بابقاء المدارس مفتوحة في المناطق، وان تتصل بالفلسطينيين على انهم جيران يستحقون حقوقاً سياسية، وان مبدأ الارض مقابل السلام هو القناة الحقيقية فقط من اجل عملية سلام حقيقي. وتعبير « اسرائيل الكبرى » لم تستخدم ابداً من قبل مسؤول اميركي، رغم معارضة الاميركية منذ عام ١٩٦٧ للاستيطان في المناطق. فهذا التعبير كان مقتصراً او مستخدماً حتى ذلك اليوم من قبل حركة السلام الاسرائيلية، واستخدامه من قبل بيكر اشار بوضوح الى تأثير حركة السلام الآن وافكارها على وزارة الخارجية الاميركية.

ضغط جديد ن اليمين

اثناء زيارته للندن، وصف شامير الخطاب الذي القاه بيكر بانه «عديم الفائدة والنفع». فقد انزعج هو وحلفائه بين زعماء اليهود الاميركيين من استخدام هذه اللغة السياسية الضعيفة. كما علق شامير ايضاً بأن كلمات بيكر ستعزز « موقف المتشددين الاسرائيليين وتضعف حكومة الوحدة الوطنية ». فمثل هذا التعليق لم يكن موجه فقط لحركة السلام الآن وجناح الحمائم في حزب العمل، وانما ايضاً الى اليمين المتطرف والقلق بازدياد داخل وخارج تكتل الليكود. فكل من ليفي وموادعي كانا شاكين بشأن خطة شامير عندما نوقشت بعد عودة شامير. وسوياً مع شارون، فانهم صوتوا ضد الخطة في اجتماع لمجلس الوزراء في شهر أيار ١٩٨٩، وكان ليفي يحاول ان يضع نفسه كزعيم منافس وكمعارض دوماً لتهميش شامير له. كما ان موادعي كان يحاول اعادة الجناح الليبرالي لليكود، حيث ان وجوده قد اختفى داخل اندماج الحزب. وشكلاً مع شارون بما يسمى « الوزرا المُقيدين ».

الذين يقيدوا القرارات. واصبح يشار اليهم داخل الليكود على انهم ائتلاف طموح »، وايضاً كانوا يمثلون معارضة ضخمة لجماعة ارنز العملية في الليكود. وقد اعتمدوا على الدعم الجديد المكون من جبهة اسرائيل » ، من اعضاء احزاب تخيا، تسومت، موليديت، الحزب الديني القومي ويمين الليكود في الكنيست - الذين رفضوا جميعاً تقديم اية تنازلات. وفي اعلان ظهر بالصحافة الاسرائيلية في اليوم الذي تبع التصويت في الحكومة، فان الجبهة تحدث بأن « الانتخابات (في المناطق المحتلة) ستكون اذعاناً للارهاب »، وسيؤدي الى التخلي عن حق كامل « ارض اسرائيل، والى انشاء دولة فلسطينية. واشترطوا بانه ينبغي وقف الانتفاضة قبل اجراء انتخابات. علاوة على ذلك، فانه حيث ان القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، فلا يجب ان يسمح لأي من سكان القدس الشرقية العرب بالتصويت. ووقع ثلاثون عضواً من اعضاء الكنيست بياناً، بما فيهم نتنياهو، الذي بالرغم من كونه نائباً لوزير الخارجية ارنز آنذاك، كان بدأ يجني فرص زعامته.

واقترح حزب تخيا التصويت على طرح الثقة بالحكومة - والذي صوتت فيه الاحزاب اليمينية المتشددة ضد الحكومة. ورفض عدة اعضاء من الليكود التصويت أو الامتناع عن التصويت. وكانت معضلة شامير انه ذهب الى حد بعيد نحو اليمين، الا انه لم يذهب بعيداً بما فيه الكفاية نحو الامريكيين ومعسكر السلام في اسرائيل. وفاقم خطاب بيكر في الكونجرس التوترات حول الليكود. وقد اضعف بقوة جناح شامير - ارنز العملي في الليكود، حيث تلقى اتجاهه التوافقي او الاسترضائي صفعة سياسية على الوجه.

وعارضت منظمة التحرير في تونس فكرة الانتخابات خشية من ان تطرح جانباً من قبل الزعامة الفلسطينية المحلية. ومع ذلك فان هذه المسألة صنفت بعدم مقدرة شامير الظاهرة على التحرك بأي اتجاه. وميز الفلسطينيون هذا الوضع على انه « لاءات » شامر الثلاث: لا للدولة الفلسطينية، لا للمحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ لا للمؤتمر الدولي. وعبر هذا عن نشوء اتجاه فلسطيني جديد واثق، اذ ان اساس « اللاءات » كانت رداً مختاراً من العرب لاسرائيل بعد انتصارها في حرب الايام الستة عام ١٩٦٧. وكانت هذه لاءات مؤتمر القمة في آب ١٩٦٧ - لاسلام، لا اعتراف، لا مفاوضات، مع اسرائيل - فاستخدمت هذه الصيغة لتطلق على شامير بعد عشرين سنة.

وقبل عرفات اخيراً فكرة اجراء الانتخابات - ولكن فقط بعد انهاء الاحتلال الاسرائيلي. وبالرغم من المعضلة الناتجة - التي حسبها شامير جيداً - فان الخطة ايقظت اليمين بوجه

عام ومنحتهم معارضي شامير السياسيين داخل الليكود الفرصة لتصويره على انه انحرف عن مبادىء الصهيونية التصحيحية الصحيحة ـ فقد اعتبر منشقاً عن العقيدة بدلاً من كونه مؤمناً حقيقياً. وأشار الاضطراب الداخلي بحقيقة انه كان لا يزال هناك داخل الليكود جدول اعمال غير متفق عليه قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة المركزية للحزب لمناقشة خطة شامير. علاوة على ذلك، فان موقف شامير كان بعيداً عن الضمان. ففي شهر كانون اول ١٩٨٨، فان شامير بالكاد قد أمن غالبية من اللجنة المركزية لليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية بدلاً من ائتلاف ضيق مع أقصى اليمين والاحزاب الدينية. ومع ذلك، وبحلول شهر تموز ١٩٨٩، فان أرنز، ميريدور واعضاء قياديين آخرين من الليكود اعتقدوا بأن شامير أمن غالبية كبيرة لدعم خطته في اللجنة المركزية للحزب. ومما أثار الدهشة الجماعية في اللجنة، ان شامير رفض وضع الخطة للتصويت، مبرراً بأن انسجام الحزب كان أهم من ذلك بكثير. وبدلاً من ذلك، فقد كان عليه تسوية امور تفاصيل الخطة بناء على طلب الوزراء المُقيدين. فوافق على عدم اجراء مفاوضات ما دام عنف الانتفاضة مستمراً. وانه لن تكون هناك سيادة مفروضة على « يهودا والسامرة » وغزة. وان النشاط الاستيطاني سيستمر دون الغاء او ابطاء، ولن تكون هناك مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولن تكون هناك دولة فلسطينية. وكان بامكان شامير بوضوح ان يتغلب على معارضيه فيما لو اراد ذلك، بيد انه لم تكن لديه رغبة بوضوح للتحرك على طول مسار مخطط حسب خطة تحمل اسمه. فوزراء التقييد ساعدوا شامير على تقييد نفسه. ومن هذا المنطلق، فان شامير لم يعد موجهاً على انه عنصراً حراً في توجيه السياسية. وكان هذا ملائماً من الناحية السياسية اذ انه كان بامكانه ان يقدم تبريراً لأولئك الذين ارادوا منه ان يتخذ قراراً، بيد انه كانت القضية ايضاً بانه قد جرف في اتجاهات كثيرة ليكون قادراً على انتهاج خطأ مستقيماً. وبالرغم من تصميم بيكر بالتحرك بعملية السلام قدماً، فان الفلسطينيين لم يعودوا لهم صلة بالموضوع. وكان حديث بيكر الساخط باستخفاف بشأن التكتيكات الاسرائيلية امام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس « بأمكاني ان اقول فقط « خذوا هذا الرقم (١٤١٤ ـ ٤٥٦ ـ ٢٠٢) [وهو رقم هاتف البيت الابيض] وعندما تكونوا جادين بشأن السلام، فاتصلوا معناً.

وفي شهر ايلول ١٩٨٩، دفع الرئيس المصري حسني مبارك بخطته المكونة من عشرة نقاط قدماً. فقد اقترح بانه ينبغي على اسرائيل قبول نتائج التصويت أو الانتخابات، وان يشرف على ذلك مراقبين دوليين. وان على الجيش الاسرائيلي الانسحاب من المنطقة المقترح

عليها؛ وانه لن يكون هناك أي حضور اسرائيلي في يوم الانتخابات؛ وان تكون هناك حرية تامة لنشر دعاية انتخابية. ويجب على اسرائيل الالتزام بمبدأ الارض مقابل السلام»، وانهاء كافة النشاط الاستيطاني. علاوة على ذلك، فانه يجب ان يسمح للسكان العرب للقدس الشرقية بالاشتراك في هذه الانتخابات. واعترض شامير بشدة على بعض نقاط الخطة مثل مبدأ « الارض مقابل السلام » ووقف النشاط الاستيطاني، تماماً كما فعل من قبل.

ونوقشت خطة مبارك من قبل مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر ورفضت على نطاق ضيق. ودمر هذا بقوة التفاهم بين شامير ورابين الذي دام عدة سنوات. وبالرغم من الاختلاف الاساسي في تفسير او معنى « الارض مقابل السلام » بين شامير وبينه، فان رابين اصبح واحداً من مؤيدي خطة شامير. وكان ايضاً ايجابياً جداً تجاه خطة الرئيس المصري مبارك، خصوصاً وانها لم تذكر او يذكر فيها اسم منظمة التحرير. علاوة على ذلك، فانه لم يعترض على قيام الرئيس المصري بدور الوساطة مع منظمة التحرير. كما كان الفلسطينيون ايضاً اكثر رضى بخطة مبارك، واقترح رابين في اللجنة المركزية لحزب العمل بانه لا معنى من اتباع خط شامير لانه لا يوجد هناك شيء لمناقشته فيها. فقد فرضت الانتفاضة تأثيراً متعقلاً على رابين، وانه قد انخرط تماماً في نقاشات ومباحثات مع فلسطينيين من المناطق .وهكذا فان خطة مبارك اوجدت نقطة تحول بالنسبة لرابين، وأوجدت اول خطوة في الانتقاص من حكومة الوحدة الوطنية.

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٨٩، حافظ بيكر على الضغط بوصفه خطة مكونة من خمسة نقاط. فقد جاء في خطته بأنه يجب ان يجري حوار اسرائيلي - فلسطيني في القاهرة تحت اشراف مصر، وانه يجب على الحكومة المصرية استشارة كل من الاسرائيليين، الفلسطينيين والاميركيين. وانه لا بد من موافقة الاسرائيليين على قائمة بأسماء الفلسطينيين الذين سيشاركون بالمفاوضات. وستشترك الولايات المتحدة بالمفاوضات على اساس خطة شامير. وسيكون الفلسطينيون احراراً بمناقشة الانتخابات وبأثارة اية مسألة او قضية، ولكي يتم التمهيد لهذه العملية، فانه يجب ان يجتمع كل من وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة في غضون اسبوعين.

نهاية حكومة الوحدة الوطنية

شجعت خطة بيكر حزب العمل بممارسة الضغط لتقديم جواب على خطة وزير

الخارجية الاميركي. وفي شهر شباط ١٩٩٠، حاول ارنز انقاذ المبادرة او الخطة واقترح اجراء سلسلة من التعديلات على الخطة. وطلب وزير الخارجية الاميركي، بدوره، اجوبة على سؤالين يمكن ان تسمح باستئناف المحادثات مع الفلسطينيين. الاول، هل سيوافق شامير على قيام سكان القدس العرب بتشكيل وفد يشارك بالمفاوضات ؟ الثاني، هل يمكن ان يكون المبعدين اعضاءً في الوفد الفلسطيني المشارك ؟ وحث المعتدلون في الحكومة الاسرائيلية، مثل ارنز وميريدور، بقوة التصويت لصالح اعطاء اجوبة ايجابية لذلك السؤالين. ومع ذلك، فان شامير لم يشعر بأي تعاطف مع هذا الاتجاه. ومن جهة اخرى، فان وزراء التقييد دعوا شامير بقوة لمعارضة خطة بيكر. لذلك فقد اتخذ شامير نهجاً وسطاً غير مرضي، ورفض ان يقدم أي رد بهذا الشأن. وبدلاً من ان يكسب الوقت لليكود، فان هذا الجواب حث بيريز بأن حكومة الوحدة الوطنية قد وصلت الى نهاية الطريق. وبناء على ذلك فقد استأنف اتجاهه نحو الاحزاب الدينية الصغيرة التي كان يرعاها ويشجعها. فقد اعتقد بيرس بانه سيكون من الممكن ان يشكل حكومة ائتلاف ضيقة مع احزاب مثل شاس واغودات يسرائيل. وطلب وزراء التقييد من شامير بأن يدعو الى عقد اجتماع للجنة المركزية لليكود، قاعدتهم القوية. فرفض شامير الطلب، بيد ان وزراء التقييد لم ينزعجوا من ذلك ـ فدعوا الى عقد اجتماع غير رسمي للجنة المركزية بدلاً من ذلك. وفي الاجتماع الذي ضم خمسمائة عضواً، فقد سمع الحضور كل من شارون، فموداعي وليفي يهاجمون شامير وارنز لخرقهما بنود اتفاق تموز للجنة المركزية للحزب، ولأسترضائهما الاميركيين وحزب العمل.

ونتج عن زيارة شامير للولايات المتحدة توضيحاً ضئيلاً للوضع، وبدأت سنة ١٩٩٠ بمؤشرات واضحة لتضاؤل وأفول حكومة الوحدة الوطنية. وبالرغم من الجهود الحثيثة لعدد كبير من وزراء الليكود، فان شامير لم يغير رأيه حول موضوع الوفد الفلسطيني. وفي بداية اجتماع اللجنة المركزية لليكود في منتصف شهر شباط، فقد اعلن شارون بصورة دراماتيكية عن استقالته. واعلن امام شاشة التلفزيون فيما بعد « باننا لدينا حكومة مشلولة، حكومة غير قادرة على اتخاذ القرارات. ».

اما داخل حزب العمل، فانه كان لدى رابين شوكاً بشأن امكانية تشكيل حكومة يقودها العمل، والقيام بجهود لانقاذ حكومة الوحدة الوطنية. واستثمر رابين مقداراً كبيراً في سبيل عملية السلام، وأمل ايجاد طريق ما للعمل مع العناصر العملية في حزب الليكود. كما انه كان قلقاً بشأن احتمالية ان يصبح منافسه القديم، شمعون بيريز، رئيساً للوزراء مرة ثانية.

وحاول بيرس، من جهة ثانية، ان يسقط الحكومة بشتى الوسائل الممكنة. وبشكل خاص، فانه لم يكن لديه مشاكل بالتضمين المقترح للفلسطينيين المبعدين وسكان القدس الشرقية للانضمام للوفد الفلسطيني. وحتى مع ذهاب شارون، فان شامير تروى اكثر، وقرر اخيراً بعدم السير قدماً بخطته لاجراء انتخابات في المناطق. وتلك الهوة التي وقع فيها شامير توضحت من خلال المقابلة التي اجراها التلفزيون الاسرائيلي، كالآتي:

ســؤال : السيد رئيس الوزراء، ان وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، قد تقدم للحكومة الاسرائيلية بسؤال، وانه ينتظر جواباً. فهل سيكون هذا الجواب ايجابياً؟

جــواب : انه ليس السؤال الوحيد الذي وجهه، فهناك سلسلة من الاسئلة طرحها. ونحن حالياً نقوم ببحث هذه المسائل، وعندما ننهي مناقشاتنا، فسنصدر قرارات بحيث من الممكن لوزير الخارجية الاميركي ان يقيمها.

سؤال : هل ستتخذ قرارات هذا الاسبوع، وهل من المتوقع ان تقر من قبل مجلس الوزراء المصغر ؟

جــواب : انه من الصعب القول فيما اذا كان ذلك سيحدث في هذا الاسبوع او فيما بعد. وفوق كل ذلك، فان هذه المسائل مهمة جداً وخطيرة، بحيث لا يمكن أن تقرر تحت ضغط برنامج او وقت محدد.

وكان الوقت يسير بسرعة بالنسبة لشامير. فقد قبلت منظمة التحرير الاقتراح الاخير لبيكر، والذي يسمح للوفد الفلسطيني باستشارة « أي عنصر عربي »، بما فيهم المبعدين، كما انها وافقت ايضاً على مبدأ انه من الممكن ان يشرك فلسطينيو القدس الشرقية بالمفاوضات، اذا ما كانوا، من الوفد المشارك، يمتلكون بيوتاً في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، فقد كان الليكود يعيش في تشويش داخلي، وبدا عديم الاتجاه. وأراد نتنياهو انهاء كامل العملية، لانها « تدخل منظمة التحرير في الموضوع ». كما صرح لاذاعة الجيش الاسرائيلي « بأن الولايات المتحدة تضغط علينا من جهة، وحزب العمل يضغط علينا من جهة اخرى ».

وفي مجلس الوزراء الاسرائيلي، فقد رفض شامير اجراء تصويت بناء على اقتراح حزب العمل للاجابة بصورة ايجابية على سؤال بيكر فيما يتعلق بموضوع الوفد الفلسطيني. وبين الاخفاق في الرد ورفض توضيح المسائل المطروحة عجز الجناح العملي لليكود،فقد كانوا قادرين على التحرك في أي اتجاه، أو تغيير رأي شامير. فبالرغم من

النصائح التي حثته على العمل بطريقة اخرى، فقد بدا شامير بانه مصمم على اتباع خط التدمير السياسي الذاتي: فقد وجد من المستحيل ان يحرر او يخلص نفسه من الوضع العسير. وبعد عدة اسابيع من التحفظ، كانت طريقة شامير للخروج من المعضلة، هي اخراج بيرس من الحكومة، واختيار احتمالية تشكيل ائتلاف ضيق مع اليمين المتطرف والاحزاب الدينية، أو في الواقع اجراء انتخابات مبكرة، التي من الممكن انه شعر بأن نتيجتها ستكون انتصاراً لليكود، واعتقد ارنز ووزرا آخرون من الليكود بأن ذلك كان خطئاً قاتلاً. واعتقدوا بأنه لن يكون هناك تقدماً في استخدام اقصى اليمين. علاوة على ذلك، فاذا ماساء الوضع بالتالي، فان حزب العمل لن يلام من قبـــل الناخبين، اذ انه سيكون في موقع المعارضة.

وفي البداية، فقد حاول شامير تبرير اتجاهه من خلال التكتيات المتحولة. فقد ابلغ مجموعة الليكود في الكنيست بأن منظمة التحرير « كانت مهتمة فقط في تدمير واذلال اسرائيل ». ومما يلفت النظر، فانه وضع باللائمة على اليهود الاميركيين لعدم مجيئهم لمساعدة الحكومة الاسرائيلية. وبدلاً من ان يستقيل، فان شامير دفع بالموقف الى اقصى حدود. وحتى رابين، فبالرغم من جهوده الكثيفة للمضي بالمفاوضات، فانه توصل الى نتيجة من ان شامير اراد شل وتجميد عملية السلام . فتعجيل شامير باخراج بيريز من الحكومة ضغط على زناد من اجل تصويت لابد منه على طرح الثقة بالحكومة في الكنيست. ففي الجلسة التي دعا اليها حزب العمل، فقد ابلغ شامير الكنيست بالهوة التي اعتقدها بين منظمة التحرير واسرائيل، حيث قال: « هنالك بيننا وبينهم، هوة سحيقة ». ونال اقتراح بيرس بحجب الثقة عن الحكومة باغلبية ستين صوتاً مقابل خمسة وخمسين صوتاً؛ وبذلك اصبح شامير اول رئيس حكومة اسرائيلي يسقط بحجب الثقة.

وكان سبب انتصار بيرس في الكنيست عائد الى غياب خمسة من اعضاء حزب شاس في الكنيست. فعلي العكس من الاحزاب الدينية المتطرفة الاخرى، فان حزب شاس قد جاء للوجود بمهمة اجتماعية ـ ليحسن اوضاع اليهود السفارديم. فنقطة اتصالهم مع الدولة لم تكن ببساطة لاكتساب الاموال أو التمويلات، فعلى العكس من حزبي ديجيل هاتوراه واغودات يسرائيل، فان حزب شاس قد انخرط بنشاط في مسائل وقضايا دولة اسرائيل. وفي الحقيقة، فان زعيم حزبهم، رئيس حاخامات السفارديم السابق، عوفاديا يوسف، قد ناشد شامير بأن يرد بصورة ايجابية على خطة بيكر.

وكان من المنطق تشكيل ائتلاف حكومي ضيق برئاسة العمل، يتضمن حزب شاس وبعض الاحزاب اليسارية والدينية الصغيرة. ومع ذلك، فقد بدا زعيم حزب ديجيل هاتوراة، الحاخام شاش، انه كان يخشى من العلمانيين في حزب العمل اكثر مما كان لا يرغبه من اليمين المتطرف، وهكذا فانه عمل على دفع اعضاء حزب شاس في الكنيست لدعم الحزب الذي اخرج للتو من الحكومة، الليكود. ففي خطاب وجهه لحزب ديجيل هاتوراه، اشار شاش بأن المسألة الرئيسية لم تكن متمثلة بالارض، وانما ببقاء الشعب اليهودي. وفي الحقيقة، فقد كان يوحي لبعض الوقت من ان سكان الدولة لم يكونوا يهوداً، واستمر من خلال صحيفته ياتيد نيئمان، بالادعاء من ان هناك اختلاف عميق بين يهود التوراة الحقيقيين والاسرائيليين الملحدين. وبذلك فقد اعلن عن ان حزب ديجيل هاتوراة بعدم صهيونيته وعدم اعتبارة لزخارف وحلى الدولة . ولم يكن هنالك عزفاً للنشيد الوطني أو الالتزام بالحضور الرسمي لرئيس الدولة، هيرتزوغ، اثناء انعقاد مؤتمر الوطني (مؤتمر الحزب). وحاول بيرس لثم هذا الخلل، الذي نتج عن الانسحاب المفاجيء لحزب شاس من الحكومة، وذلك بكسب الدعم من حزب اغودات يسرائيل. ومع ذلك، فان هذا كان بعيداً جداً ايضاً، عندما تلقى عضو اغودات يسرائيل في الكنيست امراً من الحاخام لوبافيتشر بانه لا يجب عليه ان يدعم بيرس بسبب سياساته الحمائمية (السلمية). وهكذا فانه سرعان ما تبدد دعم بيرس من حزب اغودات يسرائيل ولم تفلح جهوده الحثيثة في الحصول على اغلبية (٦١) مقعداً في الكنيست، الضرورية لمنع الليكود من تشكيل ائتلاف بقيادته. فبعد عدة اسابيع من المحاولة والادعاء بنجاح محدود، فانه اجبر على اعادة تكليفه بتشكيل حكومة الى الرئيس الاسرائيلي هيرتزوغ.

وكان شامير ، بدوره، قادراً بشكل سريع على تشكيل ائتلاف يميني ضيق مع الاحزاب المتطرفة، احزاب اقصى اليمين، تخيا، تسومت وعدة احزاب دينية. فضد كافة التوقعات، حينئذ، فان شامير تدبر امره ليظل في السلطة. الا انه مع ذلك كان زعيماً لليكود بسلطة مقلصة سياسياً، وانه أُجبر وقتذاك ليسبح مع المتطرفين القوميين والمتشددين المتدينين ومطالبهم، بالائتلاف اليميني المتطرف جداً الذي كان عليه ان يحكم اسرائيل.

الفصل الثامن عشر

قدما باتجاه الهاوية

آخر حكومة لشامير

إن حكومة شامير الجديدة كانت بدون شك عبارة عن ادارة راديكالية فرض ومارس فيها اليمين المتطرف نفوذا وتأثيرا لا سابقة له، بيد انه كان هناك شعورا بقدرية توقعات بقائها او مدتها الزمنية. فاجراء مقارنة لهذه الاحزاب الصغيرة التي كان لها مقعدين او ثلاثة في الكنيست، مع آرائهم المتضاربة جدا، فان هذا الكوكتيل السياسي سيكون من المحتم عمره قصير.وأبلغ شامير الكنيست بأن حكومته الجديدة احتوت على «كافة القوى الوطنية التي ناضلت من اجل مصلحة ارض اسرائيل، ومن الاستيطان في كافة أجزاء ارض اسرائيل». ومع ذلك فان حدوث اي تقدم بخطة شامير وبعملية السلام بوجه عام، كانت تعتمد على نزوات حاخام الحسيديم في بروكلين (الولايات المتحدة) ومعارضته العسيرة لذلك.

ومع انه، مما يلفت النظر، ان شامير لم يعد ارئيل شارون لمنصب وزير الدفاع، فان العديد من المراقبين اعتبروا تلك الحكومة بحكومة شارون. فبدلا من ذلك عين وزيرا للاسكان، فوضع بيده موازنة ضخمة، وأصبح مسؤولا عن مشاريع استيعاب المهاجرين. وفي تحد للرغبات الأميركية، فان ذلك نجم عنه انشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة. ففي شهر نيسان ١٩٩٠، أعلن معهد عتريت كوهانيم، الديني اليهودي، الواقع في الحي الاسلامي بمدينة القدس القديمة، بأنه قد اشترى النزل التابع للبطريركية الارثوذكسية هناك، وأعاد تسميته باسم «نيوت داود». وأصدر مجلس الاستيطان اليهودي في «يهودا، السامرة» وغزة، سويا مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، وثيقة اقترحوا فيها زيادة عدد المستوطنات ـ وهي مسألة وضعت تحت التعليق المؤقت خلال مدة حكم حكومة الوحدة الوطنية السابقة. وفي شهر أيار ١٩٩٠، وافق شامير على تكريس لفائف التوراة في معهد قبر يوسف بنابلس.

إن ضعف أو أفول الجناح العملي الواقعي لليكود في تلك الحكومة كان ظاهرا جدا. فقد علق ايهود أولمرت على ان تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة وقتذاك «لم تكن باللحظة الأسعد في حياتي العامة». واعترف شامير اخيرا بجناح ديفيد ليفي في الليكود، فعينه آنذاك وزيرا للخارجية ـ وكان ذلك اول وزير خارجية في تاريخ اسرائيل غير قادر على التحدث بكلمة انجليزية. ومع وجود معارضة اليمين المتطرف لأية مفاوضات بشأن المناطق،

فان شامير كان لا يزال يعرف موقف حكومته تجاه عملية السلام على أساس اتفاقات كامب ديفيد، وخطته التي اعلنها بشهر ايار ١٩٨٩. حتى انه اعترف لزعيم شاس الحمائمي، عوفاديا يوسف، بانه سيرد بصورة ايجابية ولكن بطريقة غير مباشرة على بيكر. ويبرر شامير تكتيكاته السرية او الخفية بايحائه بأن الافكار الجيدة الواردة من واشنطن والقاهرة ستضعف خطته، ولذلك فانه كان يأسف لوقف تحركه السياسي، حيث صرح قائلا: «اننا بهذه الطريقة منعنا تفسخ مبادرتنا .. فعلى المرء ان يعرف كيف يبطل مفعول الالغام ويتجنب الاخطار ويتفحص اي تحرك مقترح من قبل الآخرين وفقا لذلك».

وأخفق بيرين، بدوره، مرة ثانية، بل اكثر من ذلك اهمية، أصبح ينظر اليه من قبل حزبه على انه أصبح عائقا. أما رابين، من جهة أخرى، فقد أخذ زمام المبادرة وحاول تشكيل حكومة وحدة وطنية ضيقة يقودها العمل. وذهبت كافة جهود بيرس لاسترضاء الاحزاب الدينية المختلفة أدراج الرياح. وأبلغ رابين التلفزيون الاسرائيلي بأن انهيار مبادرة حزب العمل «لم يكن عائدا فقط لخلل فني، وانما ايضا بسبب خطأ مفاهيمي». وحتى ان دعم رابين لفكرة تشكيل وحدة وطنية أخرى نجم عنه ايحاء من الليكود بأنه يمكن ان ينضم لشامير ـ ولكن بدون بيرس. ومما يلفت النظر، ان استطلاعا بواسطة الهاتف أجرى بشهر آذار ١٩٩٠، قد أظهر أن ما نسبته (٣٧) بالمائة من المستطلعين اعتقدوا بأن رابين كان أفضل خيار ليكون رئيسا للحكومة. وحصل بيرس على (١٨.٨) بالمائة وشامير على (١٦.٨) بالمائة فقط. ولم يكن تماما إخفاق بيرس بتشكيل حكومة بديلة هو الذي أقلق وزراء العمل بحد ذاته، وانما كان اسلوب ذلك الاخفاق. فمحاولة اغراء الاحزاب الدينية والوعود التي قطعت لتشجيع المنشقين عن الليكود لدخول حكومة العمل قادت السياسات الاسرائيلية الى خط منخفض جديد. وأصبح هناك شعوراً حقيقيا بالغضب من ان الاحزاب الدينية الصغيرة قد اصبح بامكانها ان تفرض مثل هذا الثمن الباهظ على الحزبين الرئيسين في اسرائيل.

كما تغيرت النظرة الى حزب العمل فيما يتعلق بطريقة تقدمه. فبيرس حذر الليكود في عام ١٩٨٧ من ان معارضة شاميرللجهود السلمية آنذاك ستعزز موقف منظمة التحرير الفلسطينية. وعارض شامير عقد مؤتمر دولي للسلام. وأصبحت منظمة التحرير، من جهة ثانية، راغبة بالمفاوضات المباشرة مع اسرائيل بدون عقد مؤتمر دولي. وبحلول عام ١٩٩٠، ومع تلاشي الخيار الاردني وإصرار الليكود على اجراء تفسير ضيق لاتفاقات كامب ديفيد، فان العديد من اعضاء حزب العمل توصلوا لنتيجة مفادها ان اي حل الآن يجب ان يتضمن

وجود منظمة التحرير. كما انه قد غض النظر عن خطة الون. وفي خطاب أمام اللجنة المركزية لحزب العمل في شهر آذار ١٩٩٠، أوضح بيريز هذا التفكير الجديد بما يلي:

«انه من المهم بالنسبة لنا ان يكون هناك جانب او طرف فلسطيني جاهز يمكننا ان نتفاوض معه .. وإذا ما قلنا «لا»، فانه لن يكون هناك طرف فلسطيني آخر، وسنترك مع عنوان تونس. فمن الذي خلق هذا الوضع؟ ألم يكن شامير هو الذي فعل ذلك؟ الم يكن الليكود ايضا؟ فبإيقافهم للخيار الأردني - وأمل بأنهم لن يقضوا عليه - فانهم بذلك قد فتحوا كافة الابواب امام الفلسطينيين، ومنظمة التحرير وعرفات».

الدفع من اجل اليهود السوفييت

في عام ١٩٨٩، أدى الانهيار البطيء للشيوعية في الاتحاد السوفياتي الى زيادة الهجرة لاسرائيل، من الفي مهاجر في السنة السابقة الى خمسة عشرة الفا. وفي عام ١٩٩٠، فقد فتحت أبواب الهجرة تماما، وأصبح حلم شامير بهجرة واسعة ضخمة متحققا. وأغرى هذا شامير ليلمح، في شهر كانون الثاني ١٩٩٠ باجتماع ضم قدماء أعضاء حزب حيروت، بأن يكون هناك استيطان جماعي في المناطق. وكان هذا من المحتمل عبارة عن مناورة لتفادي منافسيه، شارون وليفي، حيث ان شامير اعاد تفسير ذلك فيما بعد على انه كان يعني به، انه كان بامكان اليهود السوفييت الاستيطان أينما رغبوا وأرادوا. وفهم بيكر، مع ذلك، بأن الأهمية الحقيقية للهجرة اليهودية السوفييتية، كانت تكمن في توطين ودمج هؤلاء المهارجرين في بناء المجتمع الاسرائيلي. ومن الممكن استخدام هذا كورقة لاستخراج تنازلات من حكومة شامير. فقد كانت تكلفة استيعاب عائلة مهاجرة مكونة من ثلاثة أفراد في عام ١٩٩٠ تقدر بنحو (٦٢) الف دولار. وبناء على ذلك طلبت اسرائيل من ادارة لرئيس بوش قرضا بقيمة عشرة بلايين دولار، تدفع على مدى خمس سنوات. وفي نهاية شهر آذار ١٩٩٠، ألمح بيكر بأن منح هذا القرض وضماناته يمكن ان تكون عبارة عن تمويلات حرة من اجل اقامة مستوطنات جديدة. وفيما اذا كان هذا صحيحا او لم يكن له اساس من الصحة، فانه كان ببساطة تماما، شيء ما أعلن الاميركيون علنا بأنهم لن يسمحوا بحدوثه. فقد أراد بيكر ان يربط ايقاف الاستيطان مع منح القرض، ما دامت عملية السلام المتعلقة مستمرة.

وبحلول عام ١٩٩١، فان ثمن توطين اليهود السوفييت أصبح مصدرا رئيسا للتوتر في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية. وتذمر بيكر في عدة مناسبات من ان اسرائيل لم تقم بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات الضرورية لسياستها الاستيطانية. ففي تقرير لوزارة الخارجية الاميركية، فقد قدرت نسبة اليهود المهاجرين الذين استوطنوا بالمناطق في عام

١٩٩٠ بنحو اربعة بالمائة من أصل (١٨٥) الف مهاجر يهودي سوفييتي. وهذا مقارنة مع ما نسبته أقل من واحد بالمائة عما أعلنته الحكومة الاسرائيلية. ومع ذلك، فان الاميركيين، أشاروا الى تصميمهم لمواجهة شامير بتضمينهم في احصاءاتهم بمدى التوسع بالضواحي الجديدة ضمن وحول القدس ـ وهو عامل لم تضعه حتى في حساباتها حركة السلام الاسرائيلية.

وقام شارون بتوسيع المستوطنات بالقرب من القدس مثل مستوطنتي معالي أدوميم وجيفات زئيف. وحتى ذلك الوقت، فانه أصبح من الصعب التفريق بين المستوطنات والضواحي البعيدة للقدس. ومنذ عام ١٩٦٧، فقد أقيم حزام من المستوطنات تضمنت التلة الفرنسية وجيلو، حيث جرى توسيع منطقة القدس بشكل كبير، وأطلق على الخط الذي يفصل القدس الكبرى مع الضفة الغربية اسم الخط الارجواني ـ وذلك لتمييزه عن الخط الأخضر، الذي كان يشكل حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وقرر شارون وقتذاك بالاندفاع الى ما وراء الخط الارجواني، وذلك لتطوير اقامة حزام ثان من المستوطنات لتوسيع القدس اكثر ولتتصل بالمناطق. وحتى لو ان اشامير اراد ان يعيق برنامج الاستيطان، فان اليمين المتطرف لن يسمح بذلك. وأعلن وزير الاسكان (شارون) في شهر آذار ١٩٩١، بأنه سيتم بناء حوالي (١٣) الف مسكن في الضفة الغربية، وذلك للتزود «بعمق استراتيجي». وجعل شارون من السهل بالنسبة للمستوطنين الجدد أن يشتروا شققا الى ما وراء الخط الأخضر، وذل بمنحهم مساعدات حكومية كثيفة قروضا بشروط سخية. ففي شهر نيسان أقيمت اول مستوطنة جديدة في ريفافا. وتبع ذلك اقامة مستوطنات في تالمون، كاناف، ميغو دوتان وأفنيه هافيتز. وأبلغ بيكر مجلس النواب الاميركي بأنه اعتبر اقامة المستوطنات كعقبة رئيسة امام السلام. ولم يذب هذا الجليد مع شارون، الذي علل بأن المستوطنات هي في الحقيقة اكبر عائق للحرب.وقد احتفل بتدشين مستوطنة ميغو دوتان في اليوم التالي لانتقاد الرئيس بوش لسياسة الحكومة الاسرائيلية.

وكان بيكر، مع ذلك، قادرا على اعاقة الطرق الأخرى لضمانات القرض الذي طلبه شامير. فعلى سبيل المثال، فقد علقت المانيا قرضا بقيمة بليون دولار في أعقاب ضغط امريكي . وفي ايلول ١٩٩١، وبالرغم من موافقة الكونغرس على منح القرض، فان بوش طلب من الكونغرس تأجيل القرض لمدة (١٢٠) يوما، على اعتقاد منه بأن عملية السلام التي كانت آنئذ مستقطبة بمؤتمر مدريد ستتأذى من جراء ذلك. وقامت المنظمات اليهودية الاميركية، التي وافقت على توجه الليكود وسياسته بحملة من اجل منح القرض وعلى «أُسس

انسانية». فحيث ان الولايات المتحدة قد منحت العراق قرضا بقيمة ٣،٥ بليون دولار، فانهم عللوا لماذا لم يساعد اليهود الذين تركوا «امبراطورية الشر». إلا ان بوش لم يفسح المجال لذلك، وبدلا من ذلك فقد أنب بشدة أولئك الساخطين الذين يمارسون ضغطا حيث قال: «لقد سمعت اليوم بأن الآلاف من اللوبي يعملون في الاتجاه المعاكس. فانه لا يهمني لو أنني احصل على صوت واحد فقط». فاشارة بوش الى «بعض القوى السياسية القوية» كانت لا سابقة لها - فلا يوجد رئيس للولايات المتحدة من قبل قد تحدث بهذه اللغة حول اللوبي المؤيد لاسرائيل.

فانه كان من السخرية ان بوش قد قدم نفسه على انه يمثل كافة الاميركيين، ووضع نفسه مكان داود ضد اليهودي جوليات. ومع ذلك، فان ذلك الاتجاه قد نجح في جعل المنظمات اليهودية الاميركية قلقة من هذه العملية. فقد أيقظت الصور التقليدية المناهضة لليهود في الماضي - وبشكل رئيس تلك التي تتعلق بالمؤامرة اليهودية العالمية الميالة للهدم والتدمير. فحتى تلك المنظمات التي أرادت مساعدة المهاجرين اليهود السوفييت كانت غير مسرورة بشأن سياسة الاستيطان الاسرائيلية، وساندت على الفور تصريحات الرئيس بوش. علاوة علي ذلك، فانها لم تكن متحمسة للتضمين الذي شمله تعليق شامير على ان «زخم ازدياد الهجرة قد سار يدا بيد مع زخم الاستيطان».

من الخليج الى مدريد

ان احتلال الكويت وما تلاه من حرب الخليج، قد خفف من لضغط الاميركي حكومة شامير. وبالرغم من معارضة ارنز، فان شامير وافق على طلب الولايات المتحدة بأن لا بقوم بمهاجمة أهداف عراقية. وارتكز هذا التقييد بدوره، على اجراء تقييم للتهديد العراقي وايضا على النتائج السياسية المحتملة. وكانت التخمينات الاسرائيلية السابقة قد أشارت، حسبما أفاد رئيس هيئة اركان الجيش الاسرائيلي السابق، دان شومرون، بأن الصواريخ العراقية ارض - أرض لم تكن دقيقة في إصاباتها للأهداف، وانها يمكن ان تسبب أضرار ضئيلة فقط. كما ان شومرون اعتقد بأن صدام حسين لن يستخدم الأسلحة الكيماويةضد اسرائيل، لأنه كان يخشى من مقدرة اسرائيل على توجيه ضربات انتقامية فعالة.

ان الطلب السياسي من قبل الولايات المتحدة بأنه يجب على اسرائيل ان تظل خارج الصراع أو الحرب لاستعادة الكويت، أدت بالنتيجة الى إذابة الجليد في العلاقات بين بوش وشامير. وعلقت عملية السلام وغيرها من المسائل العالقة، في غضون ذلك، جانبا وحتى أنه

بينما توقع بأنه لن تكون هناك فوائد حقيقية من ادارة بوش، فان شامير اعتقد بأنه سيكون هناك رأسمال سياسي يمكن ان يجنى من جراء عزل وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية. فقد وجد عرفات نفسه في وضع سيء عندما زحف صدام حسين نحو الكويت. فقبل بضعة أشهر فقط، كان يعلق آمالا على الرئيس العراقي بعد انهيار مبادرته في الجزائر وجنيف. ووجد عرفات نفسه، هذه المرة، في الجهة المقابلة لسياج دول الخليج التي تمول منظمة التحرير كما ان محاولته للقيام بوساطة في النزاع لم تجد نفعا. وكل ذلك أدى الى توجيه ضربة قوية للعديد من أعضاء حركة السلام الاسرائيلية، كما أضعف جهودها داخل اسرائيل. وأضعف أيضا موقف الزعامة الفلسطينية المحلية، التي أصابها التشوش وكان موقفها غامضا من الأزمة. ومبدئيا، فان المقالات الغاضبة التي كتبها زعماء حركة السلام مثل يوسي ساريد، أشارت الى الشعور بالمرارة. حتى ان يارون لندن هاجم زعماء فلسطينيين محليين مثل فيصل الحسيني وسري نسيبة، بسبب موقفهما من الأزمة.

وفي خطاب ألقاه بكلية الدفاع الوطني للجيش الاسرائيلي في التاسع من آب، أشار شامير الى أن «منظمة التحرير قد كشفت عن وجهها الحقيقي بعد سنوات عديدة من الاعتماد على الاموال السعودية والكويتية». علاوة على ذلك، فقد أظهرت استطلاعات وجهات نظر كل من الفلسطينيين والاسرائيليين. أن غالبية الفلسطينيين ساندت العراق، في حين ان الاسرائيليين كانوا يتبنون وجهات نظر اكثر تشددا نحو اليمين. فقد كان هناك، دون شك، تذمرا نحو موقف الفلسطينيين وتبددت أية ثقة ناشئة بين العرب واليهود في الحال. وانعكس الموقف ثانية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأعيدت الصورة نحو منظمة التحرير في وسائل الاعلام الاسرائيلية الى ما قبل عام ١٩٨٨، ووصفها «بالمنظمة الارهابية».

واستخدم اليمين المتطرف الازمة لشن هجوم على الذين ينادون بعقد تسوية اقليمية. كما انهم عادوا الى إحياء مبادىء الصهاينة التصحيحيين المتطرفة. وطالب رحفام زئيفي، زعيم حزب موليديت، الكنيست بأنه يجب اخراج الفلسطينيين من بيوتهم لمواجهة أية قوات عراقية غازية - واستخدم هذا حرفيا على أنه كستار بشري واقٍ. وعندما بدأت صواريخ سكود تضرب تل أبيب، دعا ثلاثة من وزراء الحكومة الاسرائيلية - شارون عن الليكود، رفائيل ايتان عن حزب تسومت ونئيمان عن حزب تخيا - دعوا جميعهم الى القيام بعمل انتقامي فوري. ومما يلفت النظر ان نتنياهو صرح للتلفزيون الاسرائيلي بأنه «ينبغي ان يكون هناك رد فعل. ولا يمكنني القول ما هو رد الفعل هذا، او كيف سيحدث ... فمن المهم ان يعلم العالم بأن الزمن الذي يمكن أن يُضرب فيه اليهود دون حدوث انتقام قد ذهب. فان

هذا لن يحدث ثانية». فردة الفعل شبه الرسمية هذه أُريد منها وقف تصعيد صدام حسين للحرب. كما انها تضمنت أيضا انحياز نتنياهو الى جناح اليمين في الليكود.

واعتقد شامير في خلال ذلك بأنه سيكون من الأسهل ايجاد شركاء فلسطينيين مرنين بعد أزمة الخليج، وان الاميركيين المتنين لن يضغطوا عليه بمفاوضة منظمة التحرير. وفي شباط ١٩٩١، انضم حزب موليدت للائتلاف الحاكم، وبناء على ذلك فان جناح اليمين المتطرف قد قوي في الحكومة الاسرائيلية. وصرح زعيم الحزب، رحغام زئيفي، للتلفزيون الاسرائيلي بقوله: «ان الحرب (الحقيقية) ستبدأ في اليوم الذي يعقب حرب الخليج،عندما يبدأ النضال الكبير على مستقبل أرض اسرائيل. وهذا هو لماذا نحن موجودون في الحكومة».

ان الظروف السياسيةالجديدة في الشرق الاوسط بعد حرب الخليج حثت الرئيس بوش وبيكر على التحرك بسرعة. ففي شهر اذار، أقر مجلس النواب الاميركي تقديم مساعدة مالية لاسرائيل بقيمة (٦٥٠) مليون دولار، بيد ان هذا كان مترافقاً ببيان أصدره بوش بأنه كانت هناك فرصة حقيقية لاسرائيل والدول العربية لتحقيق سلام دائم. وأصبح وزير الخارجية الاميركية، بيكر، يزور اسرائيل كل شهر في عام ١٩٩١ لمقابلة كل من شامير والفلسطينيين في محاولة للتوصل الى صيغة يمكن ان تجلب الطرفين لطاولة المفاوضات.ومع ذلك فان معضلة شامير الرئيسة كانت في محاولته لتهدئة كل من الأميركيين واليمين المتطرف، في نفس الوقت. وكما علق أحد الصحفيين على ذلك بقوله:

«ان استمرار شامير في جهوده الواضحة، التي تبدو بالنسبة له بأنها متقدمة ـ ليتلاعب بالوقت، في حين انه يتحدث بلغتين، لغة معتدلة بالانجليزية في مواجهة بيكر، وعبر وزرائه المعتدلين في واشنطن ونيويورك ولقاءاتهم مع الوزير الاميركي، وبلغة متطرفة بالعبرية مع جناح الصقور اليميني. وهو يفعل ذلك في محاولة منه .. لتحدي مقولة لينكولن الدائمة: بأنك لن تستطيع خداع كل الناس في كل الاوقات».

وفُهم شامير على انه كان يتبع خط سياسي، بحيث يمكن معالجة المسائل بصورة عملية على السطح، في حين يمكن تقديم الشيء القليل، لغاية ما يثبت قطعيا بأنه لا يمكن تجنب الامور.ففي خريف عام ١٩٩١، وافق شامير أخيرا على قبول صيغة بيكر لعقد مؤتمر للسلم ضمن صيغة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. وادعى شامير انه في أعقاب حرب الخليج، فان العرب دفعوا لمقابلة اسرائيل. ووافقت سوريا على اجراء مفاوضات وجها لوجه مع اسرائيل دون اية شروط مسبقة بما فيه الانسحاب من الاراضي المحتلة. ووافقت منظمة

التحرير على غيابها عن المؤتمر وسمحت بتشكيل وفد فلسطيني من المناطق ليمثل الفلسطينين بدلا منها. وكان حليف المنظمة، الاتحاد السوفياتي، والدول العربية الراديكالية، في أفول أخير. وكانت الانتفاضة تتلاشى بسرعة دون نجاح مرئي، مع توقع هجرة ضخمة لليهود من الاتحاد السوفياتي، مما سبب تهديدا نفسياً للفلسطينيين. وأعلن شامير ان أسس المؤتمر كانت لا تزال ترتكز على اتفاقات كامب ديفيد، وبالذات على خطة الحكم الذاتي فيها.

وقبل الاميركيون مطلب شامير بأن الفلسطينين سيمثلون في وفد اردني مشترك، وان ذلك الوفد لن يتضمن اي عضو في منظمة التحرير. وسيبدأ المؤتمر بافتتاح احتفالي، وسيستهل هذا بلقاءات ثنائية لوفود كل من سوريا، لبنان، والوفد الاردني الفلسطيني المشترك، ومن ثم لقاءات الوفود المتعددة، حيث ستبحث مسائل اقليمية مثل مصادر المياه، البيئة، ومراقبة التسلح. وضمن بيكر حضور كافة الأطراف، كما انه تجنب مطلب منظمة التحرير بعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة. وحث شامير، بدوره، بأن مؤتمر مدريد كان مرتكزا على موقف الليكود القديم فيما يتعلق باجراء مجادثات مباشرة، كما انه عمل على تحويل مطلب بيرس بعقد مؤتمر دولي. وأبلغ شامير الكنيست بأن اسرائيل لن تجلس مع فلسطينين عينوا من قبل منظمة التحرير، مهما كان الذي يمثل المنظمة.

أما الحقيقة فقد كانت شيئا مختلفا. فقد كان سرا معلنا من ان فيصل الحسيني وحنان عشراوي كانا وثيقا الصلة بقيادة منظمة التحرير، وحتى أنه أشيع بانهما حضرا اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر عام ١٩٩١. وحتى ان شامير قبل حقيقة انه من الممكن لمنظمة التحرير في الواقع سحب الخيوط من وراء الستار. وصرح للاذاعة الاسرائيلية قائلا: «مما يوسفني، فاننا لا يمكننا ازالة هذه المنظمة من على وجه الارض، لذلك فسيكون هناك أمر آخر».

وشعر اليمين المتطرف بأن مؤتمر مدريد لم يكن شيئا أقل من استسلام للضغط الاميركي. فخلال مناقشة الحكومة الاسرائيلية للموافقة على حضور المؤتمر، قارن شارون الوضع بذلك الذي كان لتشيكوسلوفاكيا عشية حرب العالمية الثانية، وقارن شامير ببينس، رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا آنذاك . وتنبأ بأن محادثات السلام ستؤدي الى نشوب حرب، وطالب بتجنيد يهود العالم لمقاومة الضغط الاميركي. ودعا اخيرا الى استقالة كل من شامير، أرنز وليفي.

ورأى زعيم حزب تخيا، يوفال نئيمان، بأنه لم يكن هناك فرق بين هذا المؤتمر والمؤتمر الدولي الذي تبجح فيه بيرس كثيرا. وعلل بأنه كان خداعا للنفس للاعتقاد بأن منظمة التحرير لم تكن ممثلة في ذلك المؤتمر. وهدد زعيم حزب موليديت، زئيفي، شامير بسحب دعم وتأييد الأحزاب الصغيرة، بحيث ستفقد الحكومة أغلبيتها في الكنيست. وصوتوا جميعهم ضد الذهاب لمدريد. وقبل ستة عشر وزيرا تأكيدات شامير، بالرغم من الواقع بأن منظمة التحرير ستمثل، ولو بصورة سرية. ووصفت غيئولا كوهين، من حزب تخيا، مؤتمر مدريد بأنه «مذبحا للضحية»، وحثت كافة الاسرائيليين على شن الحرب. أما نتنياهو فانه لم يعتقد بأن المؤتمر سيؤدي الى أي شيء «سوى جعل اسرائيل تعود لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وتحييد قدرتها العسكرية». وأراد بأن تشن حملة اعلامية ضد تكتيكات بوش. ومع ان شامير قد شكل وفده من المتشددين، لحضور المؤتمر، بيد انه حتى طلب من مجالس الاستيطان في كل من «يهودا، السامرة» وغزة ان يرسلوا ممثلين عنهم للانضمام للوفد. وبالرغم من الشعار الذي رفع وهو «السلام مقابل السلام»، عشية المغادرة لمدريد، فان شامير لم يكن في حالة عقلية ايجابية. ومع ذلك أظهر استطلاع بالهاتف أجراه معهد دحاف، بأن ما نسبته (٩١) بالمائة من الاسرائيليين أيدوا الاشتراك بالمؤتمر، مع ان نسبة (٣٧) بالمائة فقط اعتقدوا بأنه سينجم عنه نتائج ملموسة. ومما يلفت النظر، ان نسبة (٨٠) بالمائة من الفلسطينيين أملوا بنتيجة مفيدة، وعبر نحو ثلاثة آلاف متظاهر في غزة عن آمالهم وهم يرفعون أغصان الزيتون، دعما للمؤتمر. ولم يكن فقط الليكود الذي كانت له تحفظات بشأن مؤتمر مدريد. فقد وقع خمسة عشر عضوا من حزب العمل في الكنيست، ومعهم (٤٦) عضوا من الأحزاب الأخرى، على عريضة بدعم من «مجموعة حملة الاستيطان بالجولان». ومما يلفت النظر، ان (٦١) عضوا، وهي تشكل نسبة الغالبية بالكنيست - أعلنت عن ان الاحتفاظ بالجولان هو ضروري لأمن اسرائيل، وشددوا على أنه أثناء المفاوضات، فعلى الحكومة ان تصر على السيادة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان. فحزب العمل قد احتل هذه المرتفعات وأقام فيها المستوطنات بعد عام ١٩٦٧، ونشر فيها الكيبوتسات ومستوطنات الموشاف: لذلك فلن يحدث أبدا بالنسبة للرواد الاشتراكيين بأنه في يوم ما يمكن التأمل بالتخلي عن منازلهم.

وفي المؤتمر، أظهر شامير أمام المؤتمرين تحمسا لخطته التي أصدرها في عام ١٩٨٩. وفي خطابه ، الذي استعرض فيه الحضارة اليهودية منذ أربعة آلاف سنة، حذر شامير مستمعيه من ان المسألة «لا تكمن بالأرض، وانما بوجودنا. وسيكون من المؤسف له اذا ما

تركزت المحادثات بصورة رئيسة وخاصة على الاراضي. فسيكون ذلك أسرع وسيلة للوصول الى طريق مسدود». فقد كان ذلك خطابا قد صمم ليكون بشكل رئيس مؤثرا بالمستمعين المحليين وكانت ردة فعل العرب مباشرة ومطلقة. فوزير خارجية الاردن أكد على هذا الواقع، عندما بين لشامير بأنه يمكنه ان يختار ما بين السلام او الأرض، ولكن ليس كلاهما. وكان اليمين المتطرف الاسرائيلي واضحا تماما ايضا في اتجاهه فقد ردوا على مؤتمر مدريد باعلانهم عن انشاء المزيد من المستوطنات، وتخصيص موازنة أكبر من أجل هذا الغرض. وبرهنوا عن ذلك بانشائهم مستوطنة فورية وهي «كيلا» في شمال مرتفعات لجولان، وبحضور ثلاثة من الوزراء. ولما قرر شامير الذهاب الى مدريد بنهاية عام ١٩٩١؟ فمن الواضح انه اعتقد بأن الاوضاع كانت مواتية جدا بالنسبة لاسرائيل في أعقاب حرب الخليج. فقد شعر شامير انه كان باستطاعته ان يشكل عائقا ومراوغا كما فعل من قبل، ومثله مثل بيغن، كان يولي تلك المسائل المتعلقة بالسلام والتي لا تتفق مع موقف الليكود، عدم اهمية تماما ويدخلها في مجادلات دبلوماسية مشوشة ومربكة. وبالنسبة لشامير فان مؤتمر مدريد كان أكثر بقليل من كونه مناسبة اعلامية. ومن الممكن ان تصبح المحادثات الثنائية التي ستتبع متلاشية ووفقا للرغبة. وفي الحقيقة، فان عملية الموافقة على الوضع النهائي للسلطة الفلسطينية، والمدة ما بين الفترة الانتقالية والتعريف النهائي لذلك الوضع، ستتيح وقتا لاقامة المزيد من المستوطنات.

وفي تلك المحادثات حيث لا يكون هناك عوائق للتقدم، فانه ستحدث مفاوضات حقيقية. وهكذا، فان نسبة (٨٠) بالمائة من الاتفاق الذي وقع مع الاردن في تشرين الاول ١٩٩٤، بما فيه اتفاق المياه، كان قد أعد في هذا الوقت. وأراد شامير الحصول على الوقت، وان يقدم أدنى ما يمكن من التنازلات في ما اعتقد بأنه كان جوا عدائيا. ولذلك فانه سيوقع اتفاقا فقط بعد مفاوضات مطولة ومفصلة، وحتى بعدئذ يمكن بسهولة ان يؤجل تنفيذها لأسباب مختلفة. وبعد انتخابات عام ١٩٩٢ بوقت قصير، صرح شامير لصحيفة معاريف بأنه كان ينوي جر محادثات الحكم الذاتي لعشرة سنوات أخرى.

ولم يتصور اليمين المتشدد ان تجري الأحداث بمثل تلك الطريقة. فقد اعتبروا مؤتمر مدريد على أنه الخطوة الاولى نحو اقامة دولة فلسطينية. فالتعليق المشكوك فيه من قبل شامير من أنه «من أجل أرض اسرائيل، فانه يسمح بالكذب»، لم يلق صدى حقيقيا بالنسبة لهم في هذا الصدد. فقد اعتبروا شامير على انه مفاوض عسير، مثله مثل بيغن من قبل، سيرضخ بنهاية الأمر ويستخلص أقصى تنازلات ممكنة. واعتقدوا بأن الاميركيين والرأي

العام العالمي سيؤثروا تدريجيا على الموقف الاسرائيلي. وأشاروا الى ازدواجية الموقف الاميركي في مدريد، وبشكل بارز الاكتشاف من قبل شامير بأن عناصر الوفد الأردني - الفلسطيني قد خصص له وقتا متساويا. وفي الحقيقة، فان هذا عنى اعترافا أميركيا ودوليا - بحقيقة ان الفلسطينيين يجب ان يكونوا متحدثين عن أنفسهم وان لا يدمجوا ضمن وفد أردني كما قصد الاسرائيليون ذلك. وحتى ان شامير نفسه قد دهش عندما علم بأن الاميركيين قد أصدروا دعوات إضافية لستة مستشارين آخرين لينضموا للوفد الفلسطيني: وتضمنت هذه الدعوات زعمائهم الحقيقيين، منهم فيصل الحسيني من القدس الشرقية وحنان عشراوي، اللذان كانا على اتصالات رئيسية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

الانتخابات المحتومة

خلال بضعة أسابيع من انتهاء مؤتمر مدريد، بدأ الائتلاف الحكومي الاسرائيلي بالانهيار. اذ انسحب حزب تسومت لأن اللجنة المركزية لليكود عارضت اجراء انتخابات مباشرة لاختيار رئيسا للوزراء. وقرر كل من حزبي موليدت وتخيا الانسحاب في كانون الثاني ١٩٩٢، لأن الوفد الاسرائيلي قد قدم وثيقة في الجولة الثالثة للمحادثات الثنائية بواشنطن تضمنت حكم ذاتي فلسطيني. فقد عللوا ذلك بأن هذا سيفتح المجال لتقديم تنازلات اقليمية والتخلي عن المستوطنين.

وكان من الممكن لشامير وقتذاك ان يعتمد على (٥٩) من أعضاء الكنيست لدعم حكومته. ومع ان هذا أثبت على أنه كان يلزمه خمسة أصوات فقط لحجب الثقة، ومع ذلك فانه وافق علي تقديم موعد الانتخابات من شهر تشرين الثاني الى شهر حزيران. ووفقا لاستطلاعات الرأي العام، فان تقديرات او تخمينات نجاح الليكود قد انخفضت بصورة دراماتيكية. فقد واجه الحزب انهزاما انتخابيا. وعلق موشي أرنز بعد الانتخابات بأن الليكود «اعتبر على انه عاملا كان يقف هادئا أو ساكنا. فقد كانت هناك بيانات من قبل شامير ساعدت على خلق هذه الصورة». وللتأكد من ذلك، فان شامير واليكود بعد خمسة عشرة سنة في السلطة أصبحا متعبين ومنهكين، بيد ان النقطة الاساسية كانت بأن مزاج العديد من الاسرائيليين قد تغير. وأصبح هناك عدد مزداد من الاسرائيليين يعتبرون شامير على أنه تشيرنينكو اسرائيل - وأصبح ينظر اليه بفتور وله مفهوم غريب. وبحلول ربيع عام ١٩٩٢، فقد أصبح شامير يعتبر على أنه كبطة عرجاد (ضعيف في جسمه وعقله).

وأيضا، فان اسرائيل قد تغيرت. ولم تعد تعتبر أرض الرواد الاشتراكيين، وانما «أرض

شعب» أراد التمتع بفوائد الحياة العادية. فاسرائيل، مثلها مثل معظم الدول الغربية، قد شغفت بحب الاستهلاك وعبدته. ولم يعد الاقتصاد يعتبر على أنه مسألة ثانوية، وأصبح من الصعب أكثر فأكثر التبرير للمواطنين العاديين صب بلايين الدولارات في «يهودا والسامرة». فقد مضى عصر الأيدولوجية: وأصبح الناخب يتطلع الى أحد ما يمكنه ان يحل مشاكله العملية. وتأثر عدد قليل من الناخبين الاسرائيليين الى العواطف التي طرحها الليكود في برنامجه الانتخابي من ان «دولة اسرائيل لها عنوان ومطلب لغرض السيادة على يهودا، السامرة وغزة. وان اسرائيل ستثير مطالبتها هذه بنهاية ترتيبات الفترة الفاصلة وانها ستعمل على تحقيق ذلك». وأوحت استطلاعات الرأي بأنه أكثر من نسبة سبعين بالمائة من الاسرائيليين أرادوا تجميد برنامج الاستيطان.

وأصر الليكود بأن التغيير في النظام الانتخابي، باضافة انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الوزراء، بأنه لا يجب ان يتم ذلك لغاية عام ١٩٩٦. فقد عرف الليكود بأنه في نزال حقيقي مع رابين، او حتى مع بيرس، فان شامير لن يجذب سوى أصوات ضئيلة في انتخابات عام ١٩٩٢. فقد أخفقت الحملات التي نظمها مدراء حملته الانتخابية كمرشح لليكود ولمنصب رئيس الوزراء المحتمل. وانتشرت شائعات كثيرة عن احتمال حدوث انقلاب في الليكود من قبل «الأمراء» فيه للاطاحة بشامير، واستبداله بواحد منهم، من المحتمل ان يكون « بيبي » او بنيامين نتنياهو . حتى ان أرنز نفسه قد استجوب بصورة خاصة مدى التزام شامير بخطته وبمحادثات الحكم الذاتي. وان آخرين، مثل مئير شتريت، أمين صندوق الوكالة اليهودية، صرح علنا بتجميد الاستيطان.

وساءت علاقات شامير اكثر مع ديفيد ليفي. فقبل بضعة أشهر، رفض ليفي حضور مؤتمرمدريد، عندها قرر شامير فجأة رئاسة الوفد الاسرائيلي بنفسه، فلا يمكن للحمائمي ليفي ان يوثق به لتولي خط متشدد في مثل هذا التجمع الدولي الفريد من نوعه، فقد كان علي شامير ان يضمن اتخاذ اشراف مباشر ومتشدد على المحادثات الاسرئيلية. وما هو أكثر من ذلك، فقد وجد ليفي نفسه مهمشا عندما اكتشف بأنه قد وضع في المرتبة الثامنة عشرة للمرشحين لعضوية اللجنة المركزية لليكود. فجناح تحالف شامير ـ أرنز ومعسكر شارون قد أزالا مقابل (٤٦) بالمائة لشامير في التنافس على زعامة الحزب. وأدت تهديداته للاستقالة او التحول لحزب العمل، الى إجبار شامير على وعد ليفي بأنه سيحتفظ بمنصب وزير الخارجية. وهذا، بدوره، لم يسر أرنز، الذي هزم ليفي ليرى فقط بأن النتيجة أصبحت عكسية. فقدم أرنز استقالته لشامير بصورة خاصة.

إن مثل هذه المناورات البيزنطية فشلت في إثارة الرأي العام الاسرائيلي. وبالتالي، فان تقرير مراقب الدولة كشف عن وجود عجز وعدم كفاية في موازنة وزارة الاسكان، التي كان يتولاها شارون. فقد قدر المبلغ المبدد بنحو بليوني دولار على مدى السنتين الماضيتين. علاوة على ذلك، فقد لمح تقرير مراقب الدولة الى وجود فساد في هذه الوزارة. فقد ظهر بأن الاندفاع لبناء المستوطنات بسرعة وعلى مستوى واسع قد فتح المجال والفرصة لحدوث اختلاسات في الأموال العامة. فعلى سبيل المثال، فقد زاد شارون من عدد «شركات البناء» المتنافسة لتنفيذ مشاريع البناء الرئيسة من ٧٠ الى ٥٠٠ شركة، وتوضح فيما بعد بأن عدد من هذه الشركات كانت تعتبر من الشركات الصغيرة للبناء، امتلكت من قبل اعضاء في اللجنة المركزية لليكود. وفي حالة أخرى، فقد وجد ميخائيل ديكيل، نائب وزير الزراعة السابق، مذنبا عقب محاكمته في عام ١٩٩٣ لقيامه بتنفيذ عدة مشاريع بناء في المناطق. ويبدا ان الليكود قد نسي من انه قد جاء للحكم عقب موجة من عدم الرضا والفساد اللذين سادا حزب العمل انذاك. فقد أصدر الاسرائيليون حكمهم، بناء على ذلك،عندما انتخبوا مناحيم بيغن رئيسا للوزراء في عام ١٩٧٧. وأصبح الآن الاعتقاد منتشر من ان الليكود، أيضا، قد أصيب بنفس الانحراف - وانه تفشى ذلك في ادارته منذ وقت طويل ايضا، وجاء الوقت للتغيير.

لقد عمل شارون بسرعة خطرة الى أبعد حد لزيادة توسيع الاستيطان - وربما على اعتقاد منه وبمعرفة أكيدة على أن عمر الحكومة سيكون قصيرا نسبيا. فمنذ ان أصبح وزيرا للاسكان، فان عدد الوحدات السكنية في المناطق قد ازدادت اربعة أضعاف. ففي آذار ١٩٩١، أعلن عن بدء اتمام (٢١٥٠) وحدة سكنية كان مخطط لها في السنة السابقة. وستضاف اليها (٤٦٧٠) وحدة سكنية أخرى بنهاية عام ١٩٩١ ووحدات أخرى عددها (٦٢٠٠) في عام ١٩٩٢.

وأظهر تحليل للزيادة السكانية السنوية للاسرائيليين في المناطق تحت حكم شامير زيادة ملحوظة مقارنة مع فترة حكم بيغن. فمنذ تعيين شارون كوزير للاسكان في الائتلاف الحكومي منذ عام ١٩٩٠، فان الزيادة السكانية السنوية للاسرائيليين في المناطق ازدادت الى الضعف. وازداد الرقم الى عشرة مرات عما كان عليه في عام ١٩٩٢.

إن تأكيدات شامير للمستوطنين خلال حملة الانتخابات بأنه لن يقبل بالإملاء الاميركي لوقف اندفاع الاستيطان، ولو أن ذلك دون شك سيشدد موقف ادارة بوش، خصوصا فيما

يتعلق بمسألة القرض. وأبلغ بيكر الزعماء اليهود الاميركيين في أيار ١٩٩٢، بأن اسرائيل لن تتلقى عشرة بلايين دولار كقرض ميسر، لأن شامير قد نكث بوعده الخاص الذي قطعه في شباط ١٩٩١ لتقييد عملية الاستيطان. فلا شك ان بيكر استخدم مسألة القروض، في الواقع، للتأثير على سقوط شامير الانتخابي. وأبلغ شامير، بدوره، الليكود بأن الادارة الاميركية قد وعت العرب بانه لن تسمح بمنح اسرائيل قروضاً ميسرة.

وأمل شامير أن انتصار الليكود سيقلب الوضع أخيراً ضد الاميركيين، اذ ان بوش سيكون مشغولا عما قريب بانتخاباته الرئاسية بنهاية عام ١٩٩٢، وهكذا فانه من المشكوك فيه ان يمارس ضغطا على اسرائيل. ومع ذلك، فان التأثير العملي لعدم وجود قروض ميسرة في المستقبل المرئي كان يعتمد على مقدرة شامير لمعالجة الاقتصاد الواهن، وكان ذلك امرا محدودا. اضافة لذلك، فان العديدين تساءلوا عن جدوى تحدي القوة العظمى الوحيدة الباقية - وهي تاريخيا تعتبر الحليف الأسمى لاسرائيل. وكان شامير يرفض باستمرار نصيحة سفيره بواشنطن، زالمان شوفال، لعقد تسوية وحل وسط مع بيكر. فبالنسبة لوزير الخارجية الاميركي، فان رفض شامير في كانون الاول ١٩٩٢ لقبول شروط الولايات المتحدة قد هدم بفعالية اخر ثقة اميركية في العمل مع حكومة الليكود. وقد أثر ذلك على عامل الانتخابات الاسرائيلية تماما، اذ ان الدعم لشامير كان لا يزال نشطا من جراء فورة مؤتمر مدريد. ومما يدعو للسخرية، فان شامير قبل نصيحة سفيره شوفال، فيما يتعلق بمسألة القرض، في نيسان ١٩٩٢. ولكن كان ذلك متأخرا جدا للتأثير على الانتخابات.

ووصل معدل البطالة الى (١١) بالمائة من اجمالي السكان، وأصبح (٣٥) بالمائة من المهاجرين غير قادرين على ايجاد عمل. وتنبأ تقرير لوزارة المالية بأن معدل البطالة سيصل الى (١٦.٢) بالمائة مقارنة مع عام ١٩٩٦، اذا لم تقم اسرائيل بتأمين القرض (الامريكي). واذا ما وصل عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي الى مليون مهاجر خلال الخمسة سنوات القادمة، فعندئذ سيتطلب الامر الحصول على (٢٦) بليون دولار لاستيعابهم. علاوة على ذلك، فان عدم مرونة شامير لم تؤثر على أصوات المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي البالغ عددهم آنذاك (٢٤٠) الف مهاجر. فتأثرهم من جراء النظام السوفياتي، ومن ثم من عدم الاستجابة لمناشداتهم من قبل البيروقراطية الاسرائيلية، ادى الى حدوث نتائج سلبية. كما أن وعود العمل بتجميد الاستيطان وتحويل أموال القرض الى اسرائيل، وتأمين القرض من ادارة بوش، كانت عوامل جذب واضحة بالنسبة للمهاجرين الجدد،

وللسفارديم، ولأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. علاوة على أن أصوات المهاجرين اليهود السوفييت قد أمنت ثمانية او تسعة مقاعد في الكنيست.

كما ان المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق كانوا ايضا ملتزمين بالخط العلماني، لهذا فقد وجدوا بأن السلطة من قبل الأحزاب الدينية هو أمر غير مقبول. هذا وقد أصاب التشرذم الاحزاب اليمينية ـ ولم يعد بامكان كثرة الاحزاب تحقيق مقعد جديد بالكنيست، وفقا لنسبة (١,٥) بالمائة الجديدة للانتخابات. فبالاضافة الى الاحزاب القومية الصغيرة والاحزاب الدينية التي كانت جزءا في الائتلاف الحكومي، لحكومة شامير، من عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢، فان التشرذمات الجديدة والانشقاقات قد ظهرت، وكل واحدة منها كان تسعى لتأمين مقعد في الكنيست. وتطلع أقصى اليمين الى الماضي ليبرر مطالبه للاشتراك في الحكومة المقبلة. وصرح شارون للصحافة بأنه من دون الحملة العسكرية «سلامة الجليل» في عام ١٩٨٢، فانه لما كان هناك عملية سلمية او دبلوماسية مع الدول العربية اليوم. ولولا ذلك لما تحول الفلسطينيون الى الخيار السياسي بدلا من العسكري. وقال بأن حروب حزب العمل قد تسببت في قتل الآلاف من الاسرائيليين.

وفي المقابل، فان ثلاثة احزاب من معسكر السلام ـ المبام، راتز، وشينوي قد اتحدت لتشكيل حزب ميرتز. وأعيد تشكيل حزب العمل ايضا. وأدى نظام الصوت الواحد لانتخاب اعضاء عديدين من الحمائم وتقلدهم مراتب عالية على قائمة مرشحي حزب العمل. علاوة علي أن ذلك نجم عنه ظهور عناصر شابة، ديناميكية وجذابة لحملة الانتخابات.

وكان التغيير الأكبر هو إخراج شمعون بيريز كزعيم للحزب. فقد شعر العديد من اعضاء الحزب بانه لا يجب ان يسمح له بقيادة الحزب في الانتخابات القادمة، بسبب اخفاقاته السابقة. وهزيمته او اخفاقه التام في محاولة تشكيل حكومة ائتلاف بقيادة العمل في اعقاب انهيار حكومة الوحدة الوطنية السابقة، قد أضرت بمركز بيريز بشكل عنيف. وكان هناك شعورا من ان إسرافه في التفاوض مع الاحزاب الدينية قد اضرت بمصلحة الحزب كثيرا. مما جعل رابين يخالف هذا الاتجاه ويصرح بأنه يعارض الاعتماد كثيراعلى مثل هذه الاحزاب . وأيضاً مما أبعد رابين عن خط بيريز السياسي في مغازلة احزاب دينية مثل اغودات يسرائيل وديجيل هاتوراه. ومع ذلك فان رابين كان حذرا من عدم معاداة الرأي العام الديني. هذا وقد عدل من تقليد حزب العمل، من انه يجب فصل الدولة عن الدين، وأعاد صياغة ذلك من انه «يجب فصل الدين عن السياسة». اضافة الى انه حصل على دعم

المفكرين المتدينين وأولئك الذين ساندوا الحزب الديني المعتدل، ميماد، في عام ١٩٨٨. ومع ذلك، فان الحزب القومي الديني، قد أظهر أين سيكون ولائه السياسي عندما أعلن بشكل واضح في بيانه الانتخابي بأن كل «صوت يمنح للحزب القومي الديني سيكون رصيدا لحكومة تقاد من قبل الليكود...».

علاوة على ان رابين امتلك صورة صلبة وعقل أمني يمكن ان يجلب أصوات المترددين وينقل الاصوات الانتخابية من الليكود الى العمل. ونظر اليه كرجل يمكنه ان يتجاوز الايدولوجية ويسعى للحلول العملية للمشاكل المزمنة. وفي عام ١٩٨٨، دافع رابين عن سياسته لاحتواء الانتفاضة بتوضيحه بأنه «لم يمت أحد من جراء الضرب». مما أثار غضب العديد من الليبراليين الاسرائيليين. ومنذ ذلك الحين، فقد غير موقفه بوضوح. فقد انتقل الى وضع او موقف اكثر حمائمي كنتيجة للادراك من ان الانتفاضة كانت اكثر من كونها عمليات شغب. كما ان رابين ايضا أصبح يائسا من عدم تقدم خطة شامير، التي ساعد في إخراجها. وأدت كل هذه التغيرات الى الاتجاه نحو حركة السلام، وخاصة نحو حزب ميرتز، الذي بينما كان على علاقات أوثق مع بيريز من الناحية السياسية، الا انه ادرك بأنه يمكن لرابين وحده ان يكسب الانتخابات.

ان نظام الصوت الواحد للشخص الواحد في أساسيات حزب العمل كان عاملا غير معروفا. ومع ذلك فان رابين أمن نسبة الاربعين بالمائة الضرورية ليصبح زعيما لحزب العمل بعد غياب دام خمسة عشرة عاما. في حين نال بيريز ٣٤،٥ بالمائة من الأصوات، وهكذا فانه كان عليه ان يفسح المجال لسلفه ولخليفته، اسحق رابين. وكان هذا التطور، ايضا، غير مرحب به من قبل الليكود، الذي كان يعقد او يقيم حساباته على انتخاب بيريز. فقد كان رابين هدفا صعبا للغاية للهجوم وللتشويه في الواقع.

إن حملة انتخابات عام ١٩٩٢ ورثت العديد من السمات والصفات التي اتسمت بها انتخابات الثمانينات. ومع ذلك، فانها في هذه المرة قد تلونت أكثر من قبل بالأساليب والاعلانات العامة. فقد وصف رابين من قبل الليكود على انه مدمن كحول، بينما وصف شلمير من قبل حزب العمل على انه مصاب بمرض باركينسون (مرض الرعشة)، وانه لا يلائم لمنصب رئيس الوزراء.

ومن حيث الجوهر، فان رابين لعب بكل بطاقات الليكود التقليدية الغير ايدولوجية. فقد ميز ما بين «امن» المستوطنات والغايات «السياسية». وقد استطاع ان يقدم إجابات عامة،

في حين ان شامير كان عليه ان يبرر سجل حكومته في مسائل معينة. وكان شعار حزب العمل «اسرائيل تنتظر رابين». واستغل رابين شعبيته منذ حرب الأيام الستة، كما ركز على الناحية الشخصية في الانتخابات، مما جعل شمعون بيريز يتذمر من ذلك بصورة خاصة.

وكانت نتيجة الانتخابات مثيرة. حيث انخفضت مقاعد الليكود في الكنيست من اربعين مقعدا الى اثنين وثلاثين مقعدا. فقد انتقلت اصوات انتخابية من الليكود الى العمل والى تسومت. وزاد العمل وميرتز من نسبة اصواتهما، في حين ان أقصى اليمين المتطرف هبطت نسبة أصواته بصورة دراماتيكية. وفقد حزب تخيا كافة مقاعده، وأصواته الانتخابية توزعت ما بين أحزاب موليدت، تسومت وقائمة الحاخام ليفينغر. واحتفظ حزب شاس المعتدل بمقعده، في حين انخفضت مقاعد حزب يهودات هاتوراه الى النصف تقريبا. وحققت أحزاب العمل، ميرتس والأحزاب العربية اغلبية (٦١) مقعدا. ووصلت ذورة الليكود للنهاية.

نهايـــة الكفـــاح

ان نجاح مناحيم بيغن في الانتصار على تشرذمات حزب العمل سمح له ببناء تكتل الليكود وبالوصول الى السلطة في انتخابات عام ١٩٧٧. أما عملية التراجع والتشرذم فقد جرت بقيادة خليفته الأقل سحرا وخيالا، اسحق شامير. كما ان شامير كان أقل حظا أو قوة في التعامل مع اقصى اليمين، الذي كان اقل فعالية خلال السنوات الاولى من حكم بيغن.

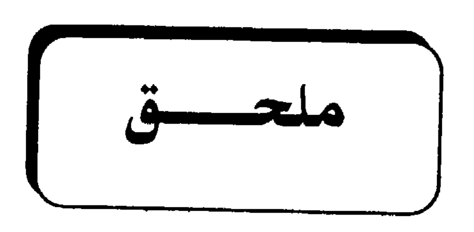
وان عدم مقدرة اولئك الذين في اقصى اليمين لتقييد او كبت انفسهم، وان يفكروا بصورة عملية، قد ساهم بالهزيمة الثقيلة لليكود في انتخابات عام ١٩٩٢. فلقد ساهموا (اليمين المتطرف) بسقوط بيغن، وانهم بعد ذلك ساهموا بخروج شامير. فقد استاؤوا من حقيقة ان كل من بيغن وشامير قد اكتشفا بأن مسؤولية السلطة تلائم ذوقهما او مزاجهما الراديكالي مع عملية او واقعية جادة. ومثل تلك الاعتدالات الجابوتنسكية قد فقدت بسبب تلاميذ قوميين متطرفين أمثال يوناتان راتوش، اوري زفي جرينبرغ ورف كوك.

ولكن هل تغير شامير بصورة أساسية؟ فقبل يومين من هزيمته الانتخابية، خاطب شامير اجتماع لإحياء ذكرى منظمة ليحي عقد في كريات آتا، بقوله:

> «لقد ذهبنا للحرب، مع اننا كنا قلة. وعرفنا حينئذ بانه لا يوجد هناك خيار سوى ان ندفع الثمن، وحتى انه لم يخطر ببالنا ابدا انه ربما لم يكن ذلك يستحق ذلك، او ان الحياة هي شيء اكثر اهمية. وحطمنا وانهكنا، إلا اننا ظللنا صامدين في عقيدتنا وان لا شيء يمكن ان يحطمنا. ولم يهم مدى ما كانت خسائرنا، فاننا لم نهزم قط، وحتى لو بقينا لوحدنا، او على الاقل فنحن بحاجة لقبول ان الحرب لا مفر منها، لانه بدون هذا، فان حياة الفرد ليس لها هدف وان الامة ليس لها خيار بالبقاء».

كانت هذه شهادة متطرفة لجيل شامير وبيغن، ومثال عاطفي للسياسة المواجهة في مسألة «ارض اسرائيل» التي سخرا حياتهما السياسية لها. انه نوع من رموز الراديكالية والعملية التي سمحت لهما بالحكم، وايضا فانها أثبتت ايضا عدم مرونتهما. وتحدى بيغن اليمين المتطرف باتفاقات كامب ديفيد، مع انه اجهض تقدمها عندما ووجه بالمشكلة الفلسطينية. وعلى نحو مشابه، فان شامير أعطى اسمه لمبادرته السلمية، خطة شامير، الا انه سمح للوزراد المقيدين بأن يمارسوا اعاقتها.

ان غالبية المنتخبين في عام ١٩٩٢، قرروا بأن عالم الحماس للصهيونية التصحيحية قد انتهى يومه، وانه يجب ان يدخل في حكم التاريخ. فالارغون وليحي أصبحتا منتميتان للأساطير الماضية. فالانتداب البريطاني قد انتهى منذ حوالي نصف قرن تقريبا. فمثل هذه العاطفة والتصميم احتاجتا لتدارا في قنوات أخرى. وحتى بالنسبة لليكود، فان الوقت قد جاء بالنسبة له لاعادة تقييم الحقيقة، والي ايجاد حل وسط، لمفاوضة الفلسطينيين والعالم العربي رغم كافة المصاعب. وعبر غالبية الاسرائيليين عن رغبتهم في مبادلة بعض الارض بالسلام. فمتطلبات الشعب الاسرائيلي قد تغيرت، وانه قد حان الوقت لوجود ليكود حديث ليعكس هذا التغير.


ملحق

هبوطاً ولكن ليس خروجاً

إن كتاب موشي أرنز، «عهد محطم»، الذي احتوى على تقييمات ومحن آخر حكومة لشامير، والذي صدرفي عام ١٩٩٥، كشف بتفصيل كبير عن التشوش والفوضى الكبيرين داخل الليكود في ذلك الوقت. وكان ثمن تهدئة الفصائل او الاتجاهات المتباينة داخل التكتل وايضا جناح اليمين المتطرف والاحزاب الدينية الصغيرة خارج التكتل، وكان عاملا مؤثرا في عزل شامير عن حلفائه. اضافة الى ان ذلك أعاق أية امكانية للسير بعملية السلام تماما. وظهر كتاب أرنز بشكل خاص بسبب عدم خلافته لاسحق شامير كزعيم لليكود، لذلك فانه لم يكن ليفقد سوى القليل فيما لوتحدث عاليا. وفي الحقيقة ، فان شامير بين بأنه كان سيؤيد أرنز لزعامة الليكود.

وأعلن أرنز عن استقالته بعد يومين من الانتخابات، بيد ان حقيقة قراره بالاستقالة كان بسبب التنازلات البارزة التي قدمها شامير لديفيد ليفي قبل ذلك الوقت بأسابيع لكي يبقي على زعيم السفارديم داخل معسكر الليكود. وكان أرنز مخيب الظن بشدة عندما أخفق جيل الشباب من وزراء الليكود، ومن ضمنهم نتنياهو، بمواجهة شامير بشأن تكتيكاته. فخيبة الظن العامة من جراء سياساته وازدياد بعده عن شامير أصبح أمرا بديهيا.

كما ان أرنز اختلف عن شامير في رغبته بوضع حل لمشكلة غزة ـ حيث نشأت وترعرعت الجماعات الاسلامية مثل حماس ومنظمة الجهاد، وازداد نفوذها في ظل غياب وجود أي حل. وعلل أرنز بأن قطاع غزة أصبح عبئا على مصادر اسرائيل، وسبب ضررا لقدرة الجيش الاسرائيلي للابقاء على السيطرة على كل من «يهودا والسامرة». وكانت جدالاته المتبادلة مع شامير قد أفرزت ردا من ان غزة هي جزء من أرض اسرائيل. إلا أن أرنز من جهته، كان أقل أيدولوجية ومتشدد عملي، وهمه الرئيس كان مسألة الأمن.

وعلى العكس من شامير، فان أرنز كان صهيونيا تصحيحيا حقيقيا. وفي الحقيقة، فقد تفحص مبدأ جابوتنسكي، «الجدار الحديدي»، قبل ان يصل لنتيجة بأن اسرائيل هي قادرة الآن لتتحدث مع الفلسطينيين وغيرهم من العرب المعارضين من موقف القوة العسكرية. واعتقد أرنز بأن مطالب الفلسطينيين يمكن ان تواجه من خلال ترتيب مؤقت حسب اتفاقات كامب ديفيد، «إذ ان الاختلاف في وجهات النظر بين الفلسطينيين وبيننا كان كبيرا جدا بحيث لم يكن من المحتمل الموافقة على تسوية مؤقتة بعد».

إن إزالة أرنز عن معادلة خلافة شامير في الليكود فتح المجال امام الجيل التالي، وأمام ديفيد ليفي أيضا لممارسة محاولته وطموحه بقيادة الليكود. وبرز نتنياهو، الذي اعتبر محسوبا على ارنز، فجأة وبسرعة كمرشح بارز لخلافة شامير. وبدت هناك لتكون العديد من التشابهات ما بين ارنز ونتنياهو، بما فيه حقيقة انهما كلاهما من ذوي الثقافة والتعليم الاميركي ومن المحدثين، وانهما يشددان على مبدأ الأمن ومرنان من الناحية الايدولوجية. ومثله مثل ارنز، فان نتنياهو أصبح عضوا مهما في حلقة شامير الداخلية بالحزب وأصبح نتنياهو من خلال سنواته القصيرة بالخدمة في الولايات المتحدة مكتسبا شعبية كبيرة في اسرائيل، بسبب براعته في الاعلام. ودعاه أحد المعجبين البريطانيين بأنه «أبا يبان حقبة السي. ان. ان». ومثل هذا انطبق على حملته الناجحة من اجل الزعامة التي قادها ضد كل من المفكر بيني بيغن والعنيد ديفيد ليفي. فقد أظهرت شعبية نتنياهو «للأمراء» الآخرين في الليكود على "أنهم لن يحققوا سوى القليل في دفع أسمائهم قدما. وبالرغم من هديره وشجاره اللفظي في التلفزيون مع المرشحين الآخرين، فان نتنياهو حصل على أغلبية أصوات أعضاء الليكود، في انتخابات عقدت بشهر آذار ١٩٩٣.

ولم يعن هذا بأن السلام قد انهار في الليكود. الا ان ليفي ظل مستاءً كما كان من قبل، ورفض العمل حسب تنسيب ويقين زعيمه الجديد، نتنياهو. وفي الحقيقة، فبعد عدة أشهر من انتخاب نتنياهو زعيما لليكود، فقد رفض حضور المؤتمر الاول لليكود منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٩٥، خرج ليفي من الليكود، وأدى ذلك الى احتمال فقدان عنصر اصوات السفارديم. وفي الواقع، فإن العديدين في الحزب كانوا متضاربين بشأن زعيمهم الجديد، في الآراء. واعتبروا نتنياهو كشخصية ضحلة وسطحية، وقليل التجربة. وأطلق عليه معارضة ومنافسة على الرئاسة، بيني بيغن، لقب «رجل الخدع والوسائل الجديدة للخداع، وشخص يفتقر الي الجاذبية السياسية.

ومما يلفت النظر، فانه على العكس من ارنز، فان نتنياهو كان العضو الوحيد في تكتل الليكود بالكنيست ينتخب في شهر كانون الثاني ١٩٩٢ لخوض انتخابات مباشرة على رئاسة الوزراء . وفي الحقيقة، فانه يمكن ان يقال بأنه قد حصل على نتيجة فعلية، حيث كانت هناك اغلبية الصوت الواحد فقط في مصلحة اتخاذ القرار. وبالرغم من احتمالية ترشيح معلمه، موشي ارنز، فهل كان نتنياهو يرى نفسه على انه المرشح المستقبلي لليكود آنئذ؟ فبوضوح، فان خبرته الاعلامية في أسلوب الحملات الانتخابية الرئاسية ستكون صوتا فائزا قويا. وفي غضون ذلك، ولكونه محدثا، فان نتنياهو حقق دستورا جديدا لليكود.

فاضافة لتعقيل الجهاز الفوضوي للحزب وادارته، فان هذا التغيير وضعه ايضا في مركز او وضع قوي، مع الأخذ بالاعتبار المصادمات المستقبلية مع الفصائل والاتجاهات المعارضة داخل الليكود.

إنه بالنسبة للعديد من المراقبين على الساحة السياسية، فان نتنياهو لم يكن ذو خاصية معروفة. فنشر كتابه «مكان تحت الشمس (بين الأمم) في عام ١٩٩٣، عكس وجهات نظر يمينية بشكل حاد. مع ان كتابه بدا ليكون موجها بصورة رئيسة لجمهور الاميركيين بدلا من الالتزام بعقيدة الليكود. حتى ان البعض تساءل فيما ذا كان نتنياهو بالفعل قد كتب او ألف كتابه بنفسه، او فيما إذا عكس اعتقاداته الحقيقية فيه.

ان جهود نتنياهو لتكوين نفسه تلقت ضربة شديدة عندما برزت اتفاقية اوسلو فجأة، وتصافح رابين بتردد مع عرفات في البيت الأبيض. ولو بدا انه كان ينقصه الحماس المتقد لمناحيم بيغن قبل بضعة اشهر من هذه التسوية التاريخية مع عدو الليكود الأزلي، فان نتنياهو أصبح الآن معقدا في تعبيره، وذلك بظهوره عاجزا ومترددا في أوقات الأزمات.

ان اتجاه نتنياهو الأخير نحو عملية السلام كان في جذوره، أيدولويجيا متشدد. فان مبدأ الليكود، كما علل نتنياهو، في مواجهة المصافحة الدولية من جراء حدوث الاتفاق - كان واقعيا، من منطلق صون الحقيقة. وهكذا، فان نتنياهو كرر النموذج الصهيوني التصحيحي علي مر العقود، وفي الأوقات الصعبة. فلن يكون هناك ولو جزء من الانحناء في اتجاه التغيير. كما انه حاكى وضاهى ايضا كل من بيغن وشامير في جعل عامل مشترك مع اليمين المتطرف. إلا انه لم يكن لدى نتنياهو، مع وجود العامل النفسي، في التعامل مع منظمة التحرير، خيار آخر فيما لو رغب الابقاء على مركزه المتقلقل كزعيم لليكود. وفي الحقيقة، فانه لم يكن بمقدوره ليقوم بالمناورة مع أقصى اليمين. ففي حين دعا نتنياهو لاجراء انتخابات جديدة، فان شارون دعا وبشكل غامض الاسرائيليين «لمحاربة» الاتفاق مع منظمة التحرير. وفي استطلاع للرأي أجرته صحيفة معاريف قبل بضعة أشهر، أظهر بأن ما نسبته (١٧) بالمائة من المستوطنين سيستخدمون العنف لوقف أية صفقة بالحكم الذاتي الفلسطيني، وان شارون نفسه قد خلق أوضاعا للاستيطان اليهودي في غوش قطيف الواقعة على مشارف غزة في أوائل السبعينات، ولم يكن هذا يشكل تهديدا حادا. وفي الحقيقة، فقد ظهر شارون على التلفزيون الاسرائيلي في منتصف حزيران ١٩٩٣ ليدافع عن توسيع المستوطنات بمنطقة غزة الى «عدة آلاف من المستوطنين بدلا من المئات».

ان مناصرة نتنياهو للاتجاه الراديكالي، قد اقترن بصيحات ملائمة لاختيار مواجهة اتفاق اوسلو. ففي تظاهرة بعد بضعة أيام من توقيع الاتفاق في واشنطن، فان نتنياهو دعا اتفاق اوسلو بـ «الكذبة الكبيرة»، وطالب باجراء استفتاء وطني عليه. وفي جلسة للكنيست، ذهب الى أبعد من ذلك، ولمح الى انه من الممكن لليكود ان لايحترم هذا الاتفاق فيما لو تسلم للسلطة.

وتحول رابين، بدوره، بين يوم وليلة الى شخصية مكروهة من قبل اليمين المتطرف والمستوطنين، وتلاشت صورته كمنتصر في حرب الايام الستة. وتحدث العديد عن احتمال نشوب حرب اهلية في اسرائيل. مما حدا ببيني بيغن الى حد دعوة نتنياهو بإبعاد نفسه عن أي تحالف مع اليمين المتطرف. إلا أن مناشدته لقت آذان صماء. فقد تطلب الوضع السياسي من نتنياهو بمناصرة المناهضين لاتفاق اوسلو، في حين نبذ العنف في الوقت ذاته.

ونال رابين موافقة الكنيست على اتفاق اوسلو. وامتنع ثلاثة من اعضاء الليكود عن التصويت، وكان لآخرين ان يفعلوا ذلك، لو ان نتنياهو ترك لهم المجال. وحتى ان كونراد بلاك، المالك الرئيس لصحفية جيروسالم بوست اليمينية، قد ناصر الاتفاق من خلال مقال افتتاحي للصحيفة. ومع ذلك فقد وقف نتنياهو بثبات. ومثله مثل مناحيم بيغن، فان نتنياهو دعا للخوف والخشية بدلا من التحفظ على الاتفاق. واتهم منظمة التحرير بسعيها لانشاء دولة فلسطينية، تبعد «خمسة عشرة دقيقة عن القدس». وأعيد إحياء ذكرى الكارثة او المحرقة ثانية لتستخدم كتشابه جزئي للموضوع. فأصبحت اوسلو كميونيخ، واصبح بيريز «أسوأ من تشمبرلن». وأبلغ نتنياهو بيريز في الكنيست بأن «تشمبرلن عرض للخطر أمان وحرية الناس الآخرين، ولكنك تفعل هذا في شعبك ذاته». وتحت عنوان «السلام في زمننا؟»، كتب نتنياهو في صحيفة نيويورك تايمز يقول، بأن قطع الورق لا تستخرج سلاما. واستشهد بالاتفاق الذي وقع بين الولايات المحدة وفيتنام الشمالية، والذي فشل في منع دخول الشيوعيين الى سايغون بعد سنتين من توقيعه. ومما يلفت النظر، ان نتنياهو لم يتحدث عن مجد استيطان «يهودا والسامرة» او يعيد التذكير بأن الله «منح الارض للشعب اليهودي»، فكل من الآراء والحجج والذرائع الدينية والمتطرفة تركت جانبا. وبدلا من ذلك لعب على وتيرة الأمن وشبح العدو العنيد الذي سيقف على الابواب تماما و«يستخدم السلام كمستهل لحرب».

وهوجم نتنياهو من قبل اليسار، عندما هدد المعتدلون في الليكود بالانضمام لحكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، ومن اليمين، عندما تحدث شارون بازدياد عن الحاجة لقيادة او زعامة مشتركة او جماعية في الليكود. وفي الحقيقة، فان ذلك تكرر في عام ١٩٩٤، عندما أعلن شارون نفسه كمرشح في انتخابات مباشرة لمنصب رئيس الوزراء في عام ١٩٩٦، بعد ذلك. ومما يلفت النظر، فان خيبة الظن المتزايدة بنتنياهو و بالاضطراب العام داخل الليكود لم تنعكس في استطلاعات الرأي العام. فهناك عاملان متصلان ساعدا نتنياهو. الأول، كان هنالك تحفظ «لقبول» عرفات بعد سنوات من «الارهاب الفلسطيني»، ازدواجية حديث او كلام منظمة التحرير وشيطنة الليكود. وظهر وساد موقف «انتظر وترى». ونال ذلك فقط (٥٣) بالمائة من أصوات المستطلعين، الذين ساندوا مبدئيا اتفاق اوسلو. والعامل الثاني، هو ذلك البرود تجاه اتفاق اوسلو استغل من قبل المسلحين الاسلاميين، الذين هدفوا لتدمير أي تقارب فلسطيني ـ اسرائيلي عبر العمليات الانتحارية. حيث حدثت عدة عمليات تفجير في تل ابيب وغيرها، اضافة لقتل العديد من الاسرائيليين.

واعتبر اليمين الاسرائيلي ان عملية السلام ذاتها، وليس معارضة الاسلاميين الأصوليين هي السبب في أعمال العنف. واعتبروا ان عدم قدرة السلطة الفلسطينية في تهدئة حماس او منع مثل هذه الهجمات كتعاون نشط للسلطة مع الأصوليين، مع تضمين ذلك بأن عرفات كان في الحقيقة يدير هذه العمليات الارهابية. ولذلك فانه كما حدث في الماضي، عندما خلط الاسرائيليون منظمة التحرير مع جماعة ابو نضال، فلم يميز الآن مابين الأصوليين والمنظمة، كما أظهر ذلك استطلاع لمودعين ازراحي، بانه لا يوجد هناك فرق بين منظمة التحرير وحماس ومنظمة الجهاد الاسلامية. واستغل الليكود هذا العامل او الوضع.

واستغل نتنياهو، مثلما فعل بيغن، هذا الفهم الشخصي لتحقيق مصلحة ذاتية. وكان تركيز هذا الخطر على شخص عرفات. وهكذا، وكردة فعل، على الاشاعات التي سرت من ان عرفات رغب بزيارة القدس، فان رئيس البلدية الليكودي وعد بأن يعبىء مليون يهودي «للدفاع» عن المدينة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. فعودة عرفات سببت بوضوح إثارة أعصاب للعديد من الجناح اليميني الاسرائيلي. فقد استخدم رئيس الحاخامين السابق شلومو غورين عبارة توراتية لشجب عرفات.

ومما يدعو للسخرية، ان اليمين المتطرف تبنى تكتيكات مشابهة لأولئك الذين في حركة السلام الآن خلال سنوات حكم الليكود. قال احد المستوطنين بأنه لن يخدم في جيش توجهه سيؤدي حتما الى انشاء دولة فلسطينية. وحتى قبل اتفاق اوسلو وجد نورما بودهورتز،

رئيس تحرير مجلة «التعليق» المحافظة، بأنه لا يمكنه الآن انتقاد حكومة اسرائيل، مع انه كان ما زال لديه صعوبات مع يهود المهجر، الذين يقوموا بابلاغ اسرائيل ما يجب عليها ان تفعل. فبالنسبة لنورمان، فان المسألة الحاسمة كانت في الموقف المشترك لكل من حكومتي الولايات المتحدة واسرئيل في قبول مبدأ «الارض مقابل السلام». علق نورمان: «على أن ماكان محاولة او مستحيلا زمن شامير اصبح مسألة لا إرادية سارة زمن رابين».

ووجه نتنياهو بغضب مستعر واحتمال نشوء عنف من المستوطنين في تصميمهم على إجهاض عملية السلام. فانها كانت أمراً لا يمكن التفكير به او حدوثه، بالنسبة لهم. وحدثت مذبحة الخليل بالمصلين في عام ١٩٩٤. وعندما أمر رابين باجراء تحقيق بالمجزرة التي ارتكبها اليهودي باروخ غولدشتين، فان نتنياهو، الذي شجب المجزرة، طلب ايضا اجراء تحقيق مشابه في قتل (٣٣) اسرائيليا منذ التوقيع على الاتفاق في واشنطن. وأبلغ المستوطنين بأن اتفاق اوسلو يعتبر «جريمة ضد الصهيونية».

واستفاد الليكود من حقيقة ان طريق السلام الحقيقي لا يسر بسهولة. فانتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني في المناطق، واعادة انتشار الجيش الاسرائيلي من المدن الفلسطينية كانت خاضعة لعدم اتفاق بارز وتأخير. وكان محدد للعملية مبدئيا بأن تتم في شهر تموز ١٩٩٤. واستفاد نتنياهو ايضا من المفاوضات الجارية مع السوريين. فوجد ذلك سهلا نسبيا ليقوم بعمل قضية مشتركة مع أعضاء الكيبوتسات والموشاف المؤيدين غالبا للعمل، وخاصة من المتواجدين في مرتفعات الجولان، والذين شعروا بالتهديد كلما تحدث رابين علنا عن احتمالية الانسحاب من المنطقة. كما سمح ذلك أيضا لنتنياهو بأن يجذب الجناح اليميني في العمل، وهم قلة في الحزب الآن ـ باتجاه الليكود.

ان تطاير الاصوات الانتخابية الاسرائيلية ونزعتها للتحول بصورة دراماتيكية الى اليمين في أوقات الكوارث والجيشانات كان امرا مفهوما بالنسبة للمنظمات الاسلامية المسلحة. فبوضوح، لو انهم ارادوا ان يروا الليكود يعود للسلطة في عام ١٩٩٦، ولكي يعطلوا مؤقتا عملية السلام، فإن عليهم عندئذ ان يقوموا بأعمال عنف، وليؤثروا على مجرى عملية الانتخابات الاسرائيلية.وليس من الواضح ما يمكن ان يفعله الليكود لو انتصر في انتخابات عام ١٩٩٦. فيبدو انه ليس بوسعه ان يستعيد غزة او يخرج منظمة التحرير. فبالنسبة للعديد من اعضاء الليكود، فان قضية غزة تعتبر خاسرة بالنسبة لهم. وفي الحقيقة، فان هذا كان واضحا باستثنائها من بيان نتنياهو في معارضته لاتفاق اوسلو في وقت متأخر من عام ١٩٩٣.وكانت مطالب الليكود الخمس هي: منع اقامة دولة فلسطينية،

متع توحيد القدس، الابقاء على مسؤولية الجيش الاسرائيلي في حفظ الأمن، اعطاء ضمانات للمستوطنين، عدم قبول اللاجئين الفلسطينيين، او عودتهم..

إن قبول الليكود لمعاهدة السلام مع الاردن، التي وقعت في تشرين اول ١٩٩٤، أوحت بأنهم قد سووا ذلك من الناحية الأيدولوجية، بالتخلي عن مبدأهم السابق. وهكذا، ومع انهم حتى لم يعلنوا ذلك بصوت عال، فان نتنياهو ومعه الجيل الجديد من زعماء الليكود قبلوا بالحقيقة السياسية لعقد التسعينات. ولكن يظل هناك التساول، هل الليكود على استعداد للتخلي عن «يهودا والسامرة؟ »، الضفة الغربية، وهل يمكن فصل الحلم عن الحقيقة؟ فان الحجة الأمنية ووجود اكثر من مائة الف مستوطن هي بوضوح عقبات واضحة ضد الاحتمالية. ومن الممكن هكذا ان تستغل الحجة الأمنية لتبرير وتغليب الحجة او الذريعة الايدولوجية. وكتب جابوتنسكي في عام ١٩٢٣، مقالة مشهورة بعنوان «الجدار الحديدي»، حيث مما جاء فيها ما يلي:

> «ما دام العرب يشعرون بأن هنالك أدنى أمل من النيل منا، فانهم سيرفضون ان يتخلوا عن هذا الأمل في مقابل نوع من الكلمات او من اجل الخبز والزبدة، لانهم ليسوا رعاعا، وانما هم شعب حي. ولا يمنع ذلك سوى وجود جدار حديدي يحول دون تحقيق ذلك. وعندما تكون هناك قيادات معتدلة تريد الاقتراب منا باقتراح بان علينا كلانا ان نوافق على تنازلات مشتركة. فعندئذ يمكننا ان نتوقع منهم مناقشة المسائل العملية باخلاص.

وعندما يحدث ذلك، فانني مقتنع بأننا نحن اليهود سنكون مستعدين بأن نقدم لهم ضمانات مرضية، ذلك ان كلا الشعبين يمكنهما العيش معا بسلام كجيران جيدين».

وحتى لو ان نتنياهو قبل او اعترف بأن الوقت قد حان لاجراء مفاوضات، ورغب في اجراء محادثات سلام مع عرفات او اي زعيم فلسطيني آخر، فانه مثله مثل أسلافه، سيثير موجة من النوبات المسعورة داخل الجناح اليميني المتطرف، وبين المستوطنين وأولئك الذين يعارضونه داخل حزبه. فسخرية نبوءة جابوتنسكي كانت هي اجراء مثل هذه المفاوضات والتنازلات يمكن ان تكون فقط او تنفذ من قبل حزب العمل.

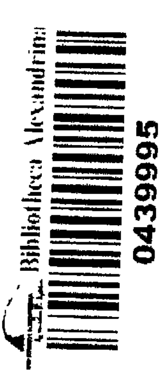
إن ابتعاد نتنياهو عن الاحزاب الدينية المنظمة، وازدياد العنصر المسلح للمستوطنين المتدينين اثبتت لتكون أكثر من مسألة إثارة ثانوية. فمنان بورات، مؤسس حركة غوش ايمونيم، وممثل الحزب القومي الديني في الكنيست، عبر عن المعارضة لتقديم أية تنازلات بقوله: «نحن لسنا مستعدين لمواصلة اللعب بأحكام وقواعد اللعبة الديمقراطية. ونحن غير مستعدين لاطاعة قوانين الحكومة. فلن ندفع الضرائب ولن نذهب للعمل». وفي تموز ١٩٩٥،

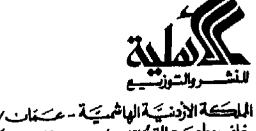
عارض نتنياهو حكم سلطة الحاخامية القوي، الذي أشار الى «ان هناك تحريم يمنع اخلاء القواعد وتسليم الارض الى غير اليهود».

وفي حين ان بيغن كان يملك قدرات خارقة واعتمادات ليتصرف بها من خلال اتفاقات كامب ديفيد وان يكسر ويخترق مبادىء الماضي، فان شامير ونتنياهو تشاركا في عدم المرونة والتحرك السياسي ،وبالتالي فقدا القدرة على المناورة. وفي الحقيقة، وكتوقع لاتخاذ قرار فيما يتعلق بمستقبل المناطق يبدو وشيكا، فان المزيد من الصعوبة تصبح لاحتواء العواطف داخل الليكود وفي اليمين المتطرف. فاذا ما ربح نتنياهو بالانتخابات في عام ١٩٩٦، او ان رابين وبيريز يستقيلا قبل الانتخابات، فعندئذ من المحتمل ان الليكود سيكون في وضع يقرر فيه المصير السياسي للمناطق المحتلة. وكما حدث الأمر مع سالفيه، فان الضغط على نتنياهو سيكون ليقف هادئا من الناحية السياسية، بغض النظر عن موقف الرأي العام العالمي، اذا لم يكن هناك سبب آخر من منع انهيار حزبه. وهذا، بدوره، يمكن ان يُنشيء نموذجا او نمطا من سياسة البندول (رقاص الساعة) في اسرائيل: وجود مبادرات نشطة من قبل اليسار، ووجود عائق دائم من قبل اليمين ، ينفذ من قبل كل من حكومات العمل والليكود في المستقبل. ومثل هذا السيناريو سيزيد بالتأكيد من التوتر في الشرق الأوسط، ولايبشر بخير لديمومة عمليات السلام في المنطقة.

طبع في لبنان
على مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية
هاتف: ٥٨٢٨٦٦ - ٨٨٣٥٥٧ - ٨٨٣١٥٢

إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني





المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ ◆ منشوراتنا في العام ١٩٩٧ م
◆ الغلاف: زهير أبو شايب.